



## المكتبة الأزهرية

مخطوطة

حاشية السندي على صحيح البخاري

المؤلف

محمد بن عبدالهادي (السندي)



سماه الله الرحمن الرحيم  
وسلوا الله على سيدنا محمد والروحه وسلم  
اعلم ان تراجم الصحيح على قسمين قسم يتركه لاجل الاستدلال بحديث الباب وهو  
عليه وقسم يتركه ليحتمل كالتشرح لحديث الباب ويبين به محل حديث الباب  
مثلا يكون حديث الباب مطلقا قد علمت تقييده باحد ديت اخر فباتي بالترجمة  
مقبولة لا يستدل عليها بالحديث المطلق بل يبين ان محل الحديث هو  
المقيد فصارف الترجمة كالتشرح للحديث والتراجم جعلوا الاحاديث كلها  
دلائل لما في الترجمة فان شكك عليهم الامور في مواضع ولو جعلوا بعض التراجم  
كالتشرح خلاصا عن الاشكال في مواضع وايضا كثيرا ما يترك بعد الترجمة اثارا  
لا في مناسبة بالباب وكثير من التشرح يترجمه لاجل الترجمة فيا تون بتكلفت  
باردة لتصحح الاستدلال بها على الترجمة فان محجوعا عن الاستدلال عدوه  
اعتراضا على صاحب الصحيح والاعتراض في الحقيقة منوجه عليهم بحيث  
ما فهموا المقصود وايضا كثيرا ما يكون كما هو الترجمة معنى فيجوز الترجمة عليه  
والحديث لا يوافق فيعد وذلك لانه ايراد على صاحب الصحيح مع انه قصد معنى  
بوافق الحديث قطعا وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا لكن تطبيق الحديث به  
يحتاج الى فضلة قيف فليترجموا يعقلون عنه وبعد ذلك اعتراضا وانت اذا حفظت  
وراعت ما ذكرنا ذلك يسهل عليك مواضع عديدة مما صنعت عليهم ومن سيجي الاري هذا  
التطبيق للتطبيق طامواض يحتاج الى وضلة اما في فهم معنى الترجمة اوفي تطبيق  
الحديث بما اتت شانه تعالى يظهر لانه ذلك ان رجعت هذا التطبيق بعد مراجعة  
الشروح وكنت من اهل التخيير والله تعالى اعلم باب كيف كان بدء الوحي الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتداء صحيح بالوحي وقد مر على الايمان لان الاعتقاد  
على جميع ما سطره في الصحيح يتوقف على كونه صلى الله عليه وسلم نبيا وحي اليه  
والايمان به اما يجب لذلك ولذلك ايد امر الوحي بالاية اعني قوله تعالى انا اوحينا  
اليك النبوة واما كان الوحي يستعمل في الالهام وغيره مما يمكنه يكون الى غير النبي ايضا  
كما في قوله تعالى ووحى ربك الى الخلق ووحى الى امر موسى فلا يدل على ثبوت النبوة  
ذكرية نقل على ان الايمان بالله صلى الله عليه وسلم ايمان بالنبوة وبواسطته ثبت

وعلية وقسم يتركه ليحتمل كالتشرح لحديث الباب ويبين به محل حديث الباب  
مثلا يكون حديث الباب مطلقا قد علمت تقييده باحد ديت اخر فباتي بالترجمة  
مقبولة لا يستدل عليها بالحديث المطلق بل يبين ان محل الحديث هو  
المقيد فصارف الترجمة كالتشرح للحديث والتراجم جعلوا الاحاديث كلها  
دلائل لما في الترجمة فان شكك عليهم الامور في مواضع ولو جعلوا بعض التراجم  
كالتشرح خلاصا عن الاشكال في مواضع وايضا كثيرا ما يترك بعد الترجمة اثارا  
لا في مناسبة بالباب وكثير من التشرح يترجمه لاجل الترجمة فيا تون بتكلفت  
باردة لتصحح الاستدلال بها على الترجمة فان محجوعا عن الاستدلال عدوه  
اعتراضا على صاحب الصحيح والاعتراض في الحقيقة منوجه عليهم بحيث  
ما فهموا المقصود وايضا كثيرا ما يكون كما هو الترجمة معنى فيجوز الترجمة عليه  
والحديث لا يوافق فيعد وذلك لانه ايراد على صاحب الصحيح مع انه قصد معنى  
بوافق الحديث قطعا وقد يكون معنى الترجمة ما فهموا لكن تطبيق الحديث به  
يحتاج الى فضلة قيف فليترجموا يعقلون عنه وبعد ذلك اعتراضا وانت اذا حفظت  
وراعت ما ذكرنا ذلك يسهل عليك مواضع عديدة مما صنعت عليهم ومن سيجي الاري هذا  
التطبيق للتطبيق طامواض يحتاج الى وضلة اما في فهم معنى الترجمة اوفي تطبيق  
الحديث بما اتت شانه تعالى يظهر لانه ذلك ان رجعت هذا التطبيق بعد مراجعة  
الشروح وكنت من اهل التخيير والله تعالى اعلم باب كيف كان بدء الوحي الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتداء صحيح بالوحي وقد مر على الايمان لان الاعتقاد  
على جميع ما سطره في الصحيح يتوقف على كونه صلى الله عليه وسلم نبيا وحي اليه  
والايمان به اما يجب لذلك ولذلك ايد امر الوحي بالاية اعني قوله تعالى انا اوحينا  
اليك النبوة واما كان الوحي يستعمل في الالهام وغيره مما يمكنه يكون الى غير النبي ايضا  
كما في قوله تعالى ووحى ربك الى الخلق ووحى الى امر موسى فلا يدل على ثبوت النبوة  
ذكرية نقل على ان الايمان بالله صلى الله عليه وسلم ايمان بالنبوة وبواسطته ثبت

نبوته

نبوته وحصل الاعتماد على جميع ما في الصحيح مما نقل عنه صلى الله تعالى عليه  
وسلم ووجب الايمان به فلذلك عقب باب الوحي بكتاب الايمان والحاصل ان  
الوحي صلى الله تعالى عليه وسلم هو بدء امر الدين وهذا النبوة والرسالة فلذلك  
نقل ذلك اسم الوحي بدء نبوته على ان اضافة البدء الى الوحي في قوله بدء الوحي بيانية  
وايضا به الكتاب والمعنى اي كيف كان بدء امر النبوة والدين الذي هو الوحي  
وبهذا التفسير حصل المتقابلة بين تسمية الوحي ببدء وابتداء الكتاب به وسقط  
ما اورد بعض الفضلاء على ترجمه المصطلح بالباب من ان النبوة من احاديث الباب لانه  
يشتمل على النبوة والبدء الوحي فكيف جعل الترجمة باحد بدء الوحي وكذا ظهر وجوب التسمية  
في قوله تعالى كما اوحينا الى نوح وهوان الايمان كان ايمان بالنبوة ورسالة لغرض من  
الناس كما يدل على قوله تعالى في اخر الايات لئلا يكون للناس على الله حجة وكرار  
ظهر وجه تشبيه الوحي بالارسال والنظم الذي يدل عليه قوله ورسلا قوله  
وكلم الله موسى في ان الكلال قطع معذرة الناس ولهذا وقول الله عز وجل  
الا قرب رفعه على تعدد المخبر والوجه قوله عز وجل في اثبات الوحي قوله  
عز وجل والله تعالى اعلم يقول انما الاعمال بالنيات فتذكرنا على هذا الحديث  
في اوراق وذكرناه معنى والوجه عند في بيان معناه ان يقال المراد الخبير بالاعمال  
مطلقا لافعال الاختيارية صادرة عن المكلفين ولهذا الصلان الكلام في ذلك لافعال  
اذ لا عبرة بغيرها ولا يبحث عنها في الشروع ولا يثبت اليها وان الفعل لا يقال لانه  
للفعل الاختياري الصادر عن اهل العقل كما نص عليه البعض فلذلك لا يقال عملا اليها  
كما يقال فعل اليها وقد تقرر ان الفعل الاختياري يكون مسبوقا بقصد الفاعل  
الداعي اليه وهو المراد بالنية فامعنى ان الافعال الاختيارية لا توجد ولا تتحقق  
الا بالنية والقصد الداعي للفاعل الى ذلك الفعل لا يقال هذه مفهومة عقلية فاي  
تملق للتشريع ذكرها لانا نقول ذكرها للتشريع تمهيدا لما بعد لها من المقدمات  
الشرعية ولا يستبعد عند التشريع ذكر مفهومة عقلية اذ كان لغرضه بعض  
المقدمات الشرعية بل لا يستبعد به وذلك ايضا ثريين صلى الله تعالى عليه وسلم  
بقوله وانما لكل امر ما نوى ان ليس للفاعل من عمله الا نية اي الذي يرجع اليه من

الوحي صلى الله تعالى عليه وسلم هو بدء امر الدين وهذا النبوة والرسالة فلذلك  
نقل ذلك اسم الوحي بدء نبوته على ان اضافة البدء الى الوحي في قوله بدء الوحي بيانية  
وايضا به الكتاب والمعنى اي كيف كان بدء امر النبوة والدين الذي هو الوحي  
وبهذا التفسير حصل المتقابلة بين تسمية الوحي ببدء وابتداء الكتاب به وسقط  
ما اورد بعض الفضلاء على ترجمه المصطلح بالباب من ان النبوة من احاديث الباب لانه  
يشتمل على النبوة والبدء الوحي فكيف جعل الترجمة باحد بدء الوحي وكذا ظهر وجوب التسمية  
في قوله تعالى كما اوحينا الى نوح وهوان الايمان كان ايمان بالنبوة ورسالة لغرض من  
الناس كما يدل على قوله تعالى في اخر الايات لئلا يكون للناس على الله حجة وكرار  
ظهر وجه تشبيه الوحي بالارسال والنظم الذي يدل عليه قوله ورسلا قوله  
وكلم الله موسى في ان الكلال قطع معذرة الناس ولهذا وقول الله عز وجل  
الا قرب رفعه على تعدد المخبر والوجه قوله عز وجل في اثبات الوحي قوله  
عز وجل والله تعالى اعلم يقول انما الاعمال بالنيات فتذكرنا على هذا الحديث  
في اوراق وذكرناه معنى والوجه عند في بيان معناه ان يقال المراد الخبير بالاعمال  
مطلقا لافعال الاختيارية صادرة عن المكلفين ولهذا الصلان الكلام في ذلك لافعال  
اذ لا عبرة بغيرها ولا يبحث عنها في الشروع ولا يثبت اليها وان الفعل لا يقال لانه  
للفعل الاختياري الصادر عن اهل العقل كما نص عليه البعض فلذلك لا يقال عملا اليها  
كما يقال فعل اليها وقد تقرر ان الفعل الاختياري يكون مسبوقا بقصد الفاعل  
الداعي اليه وهو المراد بالنية فامعنى ان الافعال الاختيارية لا توجد ولا تتحقق  
الا بالنية والقصد الداعي للفاعل الى ذلك الفعل لا يقال هذه مفهومة عقلية فاي  
تملق للتشريع ذكرها لانا نقول ذكرها للتشريع تمهيدا لما بعد لها من المقدمات  
الشرعية ولا يستبعد عند التشريع ذكر مفهومة عقلية اذ كان لغرضه بعض  
المقدمات الشرعية بل لا يستبعد به وذلك ايضا ثريين صلى الله تعالى عليه وسلم  
بقوله وانما لكل امر ما نوى ان ليس للفاعل من عمله الا نية اي الذي يرجع اليه من

العمل نفعاً او ضرراً في البنية فان العمل بحسبها بحسب خبرا وشرها ونجى المرء ه  
 بحسبها على العمل ثوابا وعقابا ويكون العمل ثارة حسنا وثارة قبيحا بسببها  
 وينتقد الجواب بقوله لها ولذات قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان في الجسد مضغة  
 اذا صلحت صلح الجسد كله والا فسد القلب لا يقال بلزوم من هذا المعنى ان ينقلب  
 السبب حسنا بحسب البنية كما يجب ان تنقلب حسنا بحسبها الا ان نفور  
 لا بد في البنية من كون العمل صالحا للظاهر اذ البنية الغير الصالحة لا تكون نية  
 في العمل لا تعتبر نية بالنظر الى ذلك العمل فهي كالتبني بل يقال قصد التقرب لبيات  
 بعد قصد قبيحا ونية تزويد شره فلهذا في مثل النيات لا في خبرها والمرء نجى  
 بحسبها عقابا وهي داخله في الحديث واذا نفور لها انان المفد مثان ترتب عليها  
 قوله فمن كانت هيئته الى الله ورسوله اى قصدا ونية فتهتم الى الله والى رسوله  
 اى اجرا وثوابا الى اخر الحديث ولعل المتامل في صافي الاعطاء ونظيرها يشهد  
 ان هذا المعنى هو معنى هذه الكلمات والله تعالى اعلم اول ما بدى به  
 ان يقول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الروى الصالحة فان قلت كانت  
 هذه الروى قبل النبوة من فقد ما تمها وقد علموا ان روى الانبياء وحي دون  
 غيرهم فكيف عرف هذه الروى وجبا قبل النبوة قلت بل الروى الصالحة  
 مطلقا من انفس الروى كيف وقد سماها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جزءا  
 من اجز النبوة فكيف اذا كان صاحبها الروى يامن خلق للنبوة وجعلت روى به  
 تمهيدا للروى اليه من روى وقد تقر روى ادم بين الماء والطين والله تعالى اعلم  
 فقال له اقر كما اتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو من اقر اول الوهلا  
 انه امره بالقره نفسها على الفور لا يتعلم القره كما يومر بالصبي باقره والامامه  
 مطلقا كما هو مقتضى الامر مطلقا والا لما جردا بقوله ما انا بفارى والحاصل  
 ان الصبي اذا قيل له اقر اديه الامر يتعلم القره لا بالقره نفسها والامر وان  
 كان لا يقتضى الفور لكن روى بينا درهته الفور فالجواب منه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بقوله ما انا بفارى مبنى على انه في عهد الامر بالقره نفسها على الفور  
 وحاصل الجواب انه تكليف عال لبطاق فكانه على صلى الله تعالى عليه وسلم  
 انما تكليف عال لبطاق بعقله الكامل قبل نفور ظهور النبوة والله تعالى

ان العمل نفعاً او ضرراً في البنية فان العمل بحسبها بحسب خبرا وشرها ونجى المرء ه  
 بحسبها على العمل ثوابا وعقابا ويكون العمل ثارة حسنا وثارة قبيحا بسببها  
 وينتقد الجواب بقوله لها ولذات قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان في الجسد مضغة  
 اذا صلحت صلح الجسد كله والا فسد القلب لا يقال بلزوم من هذا المعنى ان ينقلب  
 السبب حسنا بحسب البنية كما يجب ان تنقلب حسنا بحسبها الا ان نفور  
 لا بد في البنية من كون العمل صالحا للظاهر اذ البنية الغير الصالحة لا تكون نية  
 في العمل لا تعتبر نية بالنظر الى ذلك العمل فهي كالتبني بل يقال قصد التقرب لبيات  
 بعد قصد قبيحا ونية تزويد شره فلهذا في مثل النيات لا في خبرها والمرء نجى  
 بحسبها عقابا وهي داخله في الحديث واذا نفور لها انان المفد مثان ترتب عليها  
 قوله فمن كانت هيئته الى الله ورسوله اى قصدا ونية فتهتم الى الله والى رسوله  
 اى اجرا وثوابا الى اخر الحديث ولعل المتامل في صافي الاعطاء ونظيرها يشهد  
 ان هذا المعنى هو معنى هذه الكلمات والله تعالى اعلم اول ما بدى به

ان يقول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الروى الصالحة فان قلت كانت  
 هذه الروى قبل النبوة من فقد ما تمها وقد علموا ان روى الانبياء وحي دون  
 غيرهم فكيف عرف هذه الروى وجبا قبل النبوة قلت بل الروى الصالحة  
 مطلقا من انفس الروى كيف وقد سماها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جزءا  
 من اجز النبوة فكيف اذا كان صاحبها الروى يامن خلق للنبوة وجعلت روى به  
 تمهيدا للروى اليه من روى وقد تقر روى ادم بين الماء والطين والله تعالى اعلم  
 فقال له اقر كما اتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو من اقر اول الوهلا  
 انه امره بالقره نفسها على الفور لا يتعلم القره كما يومر بالصبي باقره والامامه  
 مطلقا كما هو مقتضى الامر مطلقا والا لما جردا بقوله ما انا بفارى والحاصل  
 ان الصبي اذا قيل له اقر اديه الامر يتعلم القره لا بالقره نفسها والامر وان  
 كان لا يقتضى الفور لكن روى بينا درهته الفور فالجواب منه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بقوله ما انا بفارى مبنى على انه في عهد الامر بالقره نفسها على الفور  
 وحاصل الجواب انه تكليف عال لبطاق فكانه على صلى الله تعالى عليه وسلم  
 انما تكليف عال لبطاق بعقله الكامل قبل نفور ظهور النبوة والله تعالى

اعلم لقد خشيت على نفسي مفتني جواب حديجة والذهاب الى ورفقة  
 ان هذا كان منه على وجه الشك وهو مستل فان له ان الروى صار نبيا فلا يمكن  
 ان يكون ثنا كما بعد في نبوته وفي كون الحجابي عنده ملكا من الله وكون  
 المنزلة عليه كلام ربه العالمين فهو يمكن الشك في بعض ذلك قبل تمام الروى  
 حين فاجاه الملك او اصلا ويمن ان يقال ان صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اراد بهذه الحكاية عن احواله الا انه فكره على وجه يوجب الشك  
 له بعد وان كان هو حالة الحكاية على علم من الامر ولا شك له حينئذ  
 اصلا لكن اراد اخبار حجة في امره ليعلم ما عند الله من العلم ولعله  
 لو فاجأها بجزء القول بالنبوة فرما تلقته بالانكار فيصعب بعد ذلك  
 الرجوع الى الاقرار فارد ان ياتي بالسلام على وجه الابهام وقصد الاختبار  
 والله تعالى اعلم من الزبح الرسالة اى العطلة المحلاة على طبعها والروح  
 لو ارسلت على بحسبها كانت في غاية المصوب ان هو قد ارسل اليه  
 في كرب الخ كما كان المقصود بالذات من ذكر الروى هو تحقيق النبوة واقبا  
 وكان حديث هو قد اوفر قادية لدلالة المقصود ادرجه في باب الروى ه  
 والله تعالى اعلم حتى ادخل الله على الاسلام فيه الشهادة الى ان اسلا  
 كان منه من الله تعالى عليه رزقه الله وان كان ما يريده هو ولا يرضى به واما  
 بوجود منه الامتداده ان اسلامه كان اول الامر ظاهرا بحيث قلا دخل على  
 ولم يقبل في قلبي وقاله الاسلام ولم يقل الايمان ولهذا كان بعدا ولا من موافقة  
 القلوب والله تعالى اعلم وقوله حتى يجتهد ان القاية فيه للانتقال من الادي الى  
 الاعلى وللانقطاع اما باعتبار ان المراد بقوله موافقا اى مع الاضاح حتى دخل  
 الله على الاسلام فظهرت ما اخفيت من الايمان اولان المراد كنت موافقا  
 انه سيظهر حتى ظهر وعند تحقظ الظهور ينقطع ايمان انه سيظهر كما لا يخفى  
 ولانه ودلله لان اسلامه كان في ايام الفتح وقد اظهر الله تعالى الامر بان يعنى والله  
 تعالى اعلم لو يكن ليصدر الكذب على الناس ويكذب على الله النقي لو يكن  
 متوجه الى الجمع اى لو يكن تخالفا بين تراء الكذب على الناس والكذب على الله وذلك

ان يقول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الروى الصالحة فان قلت كانت  
 هذه الروى قبل النبوة من فقد ما تمها وقد علموا ان روى الانبياء وحي دون  
 غيرهم فكيف عرف هذه الروى وجبا قبل النبوة قلت بل الروى الصالحة  
 مطلقا من انفس الروى كيف وقد سماها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جزءا  
 من اجز النبوة فكيف اذا كان صاحبها الروى يامن خلق للنبوة وجعلت روى به  
 تمهيدا للروى اليه من روى وقد تقر روى ادم بين الماء والطين والله تعالى اعلم  
 فقال له اقر كما اتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو من اقر اول الوهلا  
 انه امره بالقره نفسها على الفور لا يتعلم القره كما يومر بالصبي باقره والامامه  
 مطلقا كما هو مقتضى الامر مطلقا والا لما جردا بقوله ما انا بفارى والحاصل  
 ان الصبي اذا قيل له اقر اديه الامر يتعلم القره لا بالقره نفسها والامر وان  
 كان لا يقتضى الفور لكن روى بينا درهته الفور فالجواب منه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بقوله ما انا بفارى مبنى على انه في عهد الامر بالقره نفسها على الفور  
 وحاصل الجواب انه تكليف عال لبطاق فكانه على صلى الله تعالى عليه وسلم  
 انما تكليف عال لبطاق بعقله الكامل قبل نفور ظهور النبوة والله تعالى

ان يقول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الروى الصالحة فان قلت كانت  
 هذه الروى قبل النبوة من فقد ما تمها وقد علموا ان روى الانبياء وحي دون  
 غيرهم فكيف عرف هذه الروى وجبا قبل النبوة قلت بل الروى الصالحة  
 مطلقا من انفس الروى كيف وقد سماها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جزءا  
 من اجز النبوة فكيف اذا كان صاحبها الروى يامن خلق للنبوة وجعلت روى به  
 تمهيدا للروى اليه من روى وقد تقر روى ادم بين الماء والطين والله تعالى اعلم  
 فقال له اقر كما اتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو من اقر اول الوهلا  
 انه امره بالقره نفسها على الفور لا يتعلم القره كما يومر بالصبي باقره والامامه  
 مطلقا كما هو مقتضى الامر مطلقا والا لما جردا بقوله ما انا بفارى والحاصل  
 ان الصبي اذا قيل له اقر اديه الامر يتعلم القره لا بالقره نفسها والامر وان  
 كان لا يقتضى الفور لكن روى بينا درهته الفور فالجواب منه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بقوله ما انا بفارى مبنى على انه في عهد الامر بالقره نفسها على الفور  
 وحاصل الجواب انه تكليف عال لبطاق فكانه على صلى الله تعالى عليه وسلم  
 انما تكليف عال لبطاق بعقله الكامل قبل نفور ظهور النبوة والله تعالى

لان الكذب على الله هو الغاية القصوى في الكذب فلا يكون قلة الايمان كدأب  
لا يتراء الكذب على احد حتى ينتهي امره الى الكذب على الله ثم لا يكون كما دعا على  
غيره لا يمكن ان يكذب على الله مرة واحدة ككتاب الايمان وهو قول هـ  
وقيل الصريح الذي هو عنوان الكتاب واليمين معني كونه قولاً وفعلاً ان كلا  
منهما جزء من الايمان على وجه ينتمى الايمان بانتهائه فان السلف لم يقولوا بزيادة  
بل معناه ان كلا منهما في جزاهن الايمان نارة ويطبق السوا الايمان عليه  
اخرى شريفاً ومعنى قوله يزداد ويغنى انه يوصف بالزيادة والتقصان في  
لسان الشرع المحرم ان يكون ذلك الوصف وصفاً له باعتبار امور خارجة عنها  
والسلك في نوا بيشعرون الوارد ولا يلتفتون الى نحو ذلك العبا حث الكلامية التي  
استخرجها المناجون ثم استدل على ان يوصف بالزيادة بايات واكتفي بما عرى الوبلاء  
انه يوصف بالتقصان كقافية المقابل في ذلك فان الموصوف بالزيادة لا محالة  
يبتغى بالتقصان عند غيره فبالزيادة ويمكن ان يجعله قول عمر بن عبد  
العزير ومن لم يستكملها لم يستكمل الايمان من ادلة انصاف الايمان هـ  
بالتقصان ثم الاستدلال بما فيه نسبة الزيادة صريحاً الى الايمان ظاهر واما  
ما فيه نسبة الزيادة الى الهدى فوجه الاستدلال به ان زيادة الهدى هو  
الاختلو عند زيادة الخبرات من الاقوال والافعال وكل ذلك ايمان فتنبت بزيادة  
الهدى زيادة الايمان ثم استدل على ان الايمان قولاً وفعلاً بحيث الحب في الله  
والبغض في الله من الايمان فانه قد عد فيه بعض الاعمال من الايمان  
وقول عمر بن عبد العزيز ان الايمان قران لان مثل هذا الكلام يدل على ان  
العرائض وغيرها من اجزاء الايمان كما يقال ان المصلوة قران والبذل  
بقول عمر بن عبد العزيز وغيره في هذا الباب لان المطلوب تحقيق حاله عليه  
السلف في هذا الباب اذا اتى كصحة في هذه المطالب حث من ابتداء اقوال اشر  
واخترا عها وقول عمر بن عبد العزيز يدل على ان الافعال تعد من الاعمال  
يدل على ان الايمان يوصف بالزيادة والتقصان حيث قال عن استكمالها واما  
الاستدلال بقول ابراهيم عليه الصلوة والسلام ولكن ليظن قلمي على قول

الايمان

الايمان الزيادة وانصافهما فضعيف عند الملأ التحقيق اذ قوله رب ارى كيف  
تخبي الحوي صريح في ان مطلوبه كان روية كيفية الاحيا وكان قلبه مشتتاً الى الملا  
فاراد ان يطمئن بتوصله الى مطلوبه وهذا امر خارج عن الايمان والله تعالى اعلم  
واما كلام سعد بن نمير ساعداً ما معني تذكر الله او تكرر العلم او الخبر او نحو ذلك  
وتسمية مثلها ايماناً يدل على اطلاق الايمان على بعض الافعال وقول ابن سعد  
اليقين الايمان كلمة يراد بها ان الايمان له اجزاء وبعناض اذا تكلم بكلمة لا يكون الا  
لما هو كدلالة ويدل على ان معظمه اليقين بحيث يقال انه كلما الايمان انزلها ثبت  
بمد الادلة ان الايمان قول وفعلاً ذكر بعض ما يناسب ذلك بقوله ابن سيرين وغيره  
لنوع منسوبة وارتباط والله تعالى اعلم نعم قول ابن عباس دعاه كرا بما تكلم  
من ادلة المطلوب كما لا يخفى والله تعالى اعلم باب امور الايمان اي  
الافعال فضلاً في الايمان من حيث عدوها لتقريبه واوصافه لصاحبه وقوله  
وقوله الله بالرفق اي وحبها قوله الله الايمان بصنع وسنون في كتابه عن الكثرة  
فان اسماء العدد كثيراً ما ياتي كذلك فلا بد ان العدد قد جاء في بيان تشعب الايمان  
مختلفة المسلمين من سلو الخ لعل المعنى المسلمون كما مل من حكمه اسلاف الناس  
على الخجب عند اذ هو لكل الوجه كما هو مفتحي قولهم ان تعليف الحكماء المشفق  
يشعر بالعلية ولا يخفى ان من يجله اسلاماً للناس على تراء النوع لهما يكون  
الكاملاً للاسلام عادة والكافر والناسق وان تراء تعرض الناس احباً ولكن  
لا يجمله اسلاماً للناس على تراء اذا لم يكون في ان يعقل ان المعنى ان المسلم الكمال  
من كان منصفاً بترك الاذى ولا يلزم منه ان كل منصف بترك الاذى مسلم كمال  
بل لا بد ان كل مسلم كما مل يكون منصفاً بذلك ولا يوجد المسلمون كما مل دون هذا  
الوصف اذا المقصود الاحت على تخصيصه لهذا الوصف وانه لا يحصل بحال الا سلام  
الابه لان هذا يكفي في حال الا سلام وانه لا يحتاج مع هذا الوصف في حال الا سلام  
الى غيره وهذا هو فلا شك اي الا سلام افضل يمكن ان يقال المراد اي  
اقراء الا سلام افضل ومعنى من يسلم اي اي اسلامه من سلو المسالمون والا  
وان كان معنى واحد في ذاته لكنه منتفح باعتبار الافراد فمع وجوده اي عليه

هذا هو الايمان  
الايمان هو الاعتقاد  
بالله ورسوله  
والاجابة على ما  
سأل به من قلب  
وإيماناً بالرسول  
والاعتقاد بالله  
والرسول  
والاجابة على ما  
سأل به من قلب  
والإيمان هو الاعتقاد  
بالله ورسوله  
والاجابة على ما  
سأل به من قلب



هذا هو الايمان  
والاعتقاد بالله  
والرسول  
والاجابة على ما  
سأل به من قلب

بذلك الاعتبار فلا حاجة في السؤال الى تغيير حتى تحب لاجنه ما يجب  
 لنفسه الخ لعل المراد نزهة الحسد والعداوة وحصورا كما المودة حتى يعرف  
 ان ينزل اخاه منزلة نفسه في الخيرات بطريق الكفاية او المراد ان يجب ذلك في  
 الاعمال الاغلب ولا يلزم في كل شئ سيما اذا لم يكن لولا الشئ الا فراد واحد كما لو سلم  
 والمقام المحمود فانه لا يمكن الا تيزا فيه حتى تحب لغيره وبهذا يتدفع  
 الاشتغال بسواد سيدنا سليمان تخصيص الملاء بقوله رب هب لي ملكا  
 لا ينبغي لاحد من بعدي وهو صكاه الله عند عباده الصالحين من قولهم  
 واجعلنا للمتقين ائمة في كل امة او العموم في الامامة برفع  
 الامامة من اصلها كما لا يخفى ولا يتخصيص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 سوادا لغيره لنفسه وامره الاقمة بذلك السواد والله تعالى علو ثم معنى  
 هذه الغاية اعني حتى تحب ههنا وفي امثاله هو انه لا يكمل الايمان بدون حصول  
 هذه الغاية لان حصول هذه الغاية كما في في مجال الايمان وان لم يكن هناك  
 شئ اخر فلا تعارض بين هذا الحديث وبين ما سيح من الاحاديث  
 باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اننا علموا بالله اي وايمان الشخص  
 على قدر معرفته بالله فيلزم ان يزود وينقص على قدر معرفته بربه وكما ورد  
 عليه انه كيف يزود الايمان او ينقص بزيادة المعرفة او نقصانها مع ان المعرفة  
 خارجة عن الايمان كما نفاذ ان الايمان قول وفعل والمعرفة ليست شيئا من  
 ذلك اجاب بان المعرفة فعل القلب والفعل لا يقتصر على ما يصدر عن الجوارح  
 بل يشتمل ما يصدر من القلب لفعله تعالى ولكن يواخذ كونه ما كسبت فلو يكون فالتد  
 الكسب الذي معنى الفعل والعمل الى القلب فلا يقتصر الفعل على الجوارح وعلى  
 هذا فقوله وانه المعرفة بكسر الهمزة وقوله لفعله نفاذ دليل على ان الفعل  
 يشتمل القلب والله تعالى اعلم لسنا كهيتك اي حاله فان كان معنى  
 على لا التشبيه بعد ان انقذه الله فبغيره حسب وقته اذ الناس  
 كانوا في وقته اسلموا بعد سبق الكفر او هو كناية عن معنى بعد ان رزقه  
 الله الاسلام وهو اذ اليه والله تعالى اعلم باب فان تابوا الى اي قصد

باب في بيان ما يجب في الصلاة  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

باب في بيان ما يجب في الصلاة  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

باب في بيان ما يجب في الصلاة  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

باب في بيان ما يجب في الصلاة  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

الى النبوة عن الكفر اقامة الصلاة وايتا الزكاة فهما من الايمان كالنبوة  
 وقد فسرت النبوة في الحديث بالاستهاداة اذ مدار الاحكام على النبوة الظاهرية  
 اثر الحكم الذي يدور عليه حديث الباب اما مخصوص بعشر كفي العرب او كان قبل  
 نزع الجونية والله تعالى اعلم باب فان الايمان هو العمل بها ورد  
 في مواضع من كتاب الله تعالى عطف العمل على الايمان والعطف للمفاصلة فهو هو  
 ان الايمان لا يطلق عليه اسم العمل شرعا فوضع هذا الباب لاثبات ان اسم  
 العمل شرعا يشتمل الايمان واستدل عليه بقوله تعالى للملأ الجنة الابنة لانما على  
 ان دعوى بما كنتم تعملون فتمسكون فانه يعيد له بناء على ان الايمان هو السبب  
 الاعظم في دخول الجنة فلا بد من شموله بما كنتم تعملون له وكذا قوله من  
 اهل العلم لبيان شمول العمل لقول لا اله الا الله على معنى اي حتى عند قول لا اله  
 الا الله لا يبيد اقتضار العمل عليه والمراد والله تعالى اعلم كما كانوا يعملون  
 فعلا ونزهة فيشتمل السؤال فان ومن نزهة وكذا قوله ومثل هذا الخ العمل فيه  
 يشتمل الايمان لان المراد به الايمان فقط والحاصل انه في هذه الآية وقع الاختصاص  
 على ذكر العمل مع ان الموضوع موضوع ذكر الايمان والعمل جميعا فلا بد من  
 القول بشمول العمل للايمان وهو المطلوب وعلى هذا فبما وقع في القرآن من  
 عطف العمل على الايمان في مواضع فهو من عطف العام على الخاص كقوله  
 الاقنصم بالخاص والله تعالى اعلم باب اذا لم يكن الاسلام الخ لا بد من  
 حله هذا الكلام اولا ولعل المعنى اذا لم يكن اطلاق لفظ الاسلام على الحقيقة  
 الشرعية لهذا اللفظ وكان اطلاقه على الاستسلام اي الانتقاد الذي لم يلح  
 في الغنمة او الخوف من القتل فهو اطلاق جائز ورد به الشرع في مواضع نزهة  
 استدعى ورود هذا الاطلاق بقوله تعالى قالت الاعراب الانية شر قار واذا كان  
 اطلاق لفظ الاسلام على حقيقة الشرعية فهو على وفق قوله ان الدين الخ  
 اي فهو يكون اطلاقا على عام الدين لا على الاسلام فقط كما في قوله ان الدين الخ  
 اطلق اسم الاسلام على عام الدين وعلى هذا فقوله او الخوف من القتل عطف  
 على محذوف وهو طمع في الغنمة وهو علة للاستسلام لا على نفس الاستسلام

اذلا مقابلة بين الاستسلام والخوف ولا يبيح اطلاق اسرا الاسلام على الخوف  
 ايضا وجزا الشرط محذوف وهو ما ذكرنا من انه اطلاق جائز لان ما ذكره من  
 الوبيل والحديث لا يقتضي الاجواز الاطلاق لاما ذكره التراج ان ذلك الاسلام  
 نافع امرا ومقصوده ان لفظ الاسلام يطلق نارة على غايه الويل وهو  
 حقيقة شرعا ونارة على الاتقياء والظالمين وهو مجاز شرعا وبه يندفع  
 ما ينفق بين الايات والاحاديث من الذافع قل له توصلوا الى فلان  
 تقولوا اننا لكونه كونا ولكن قولوا اسلمنا ما لا عن فلان اي تعرض  
 عنه في العطا وقوله او مسلمي يسكنون الواو وكانه ارشاده صلى الله تعالى عليه  
 وسلم الى انه لا يجوز الايمان لان محله القلب فلا يظهر وانها الادع الجرمية  
 هو الاسلام لظهوره فقال او مسلمي اي قل او مسلمي على الترتيب او المعنى  
 او قل مسلمي بطريق الجرمية بالاسلام والسكوت عن الايمان بنا على ان كلمة او  
 اما للتزديد او بمعنى بل وعلى الوجهين بردانه لا وجه لاعادة تسفير القول  
 بالجورم بالاجمان لانه يتضمن الاعراض عن ارشاده صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فكانه لقلبه ظن سعد فنيه بالجورم ولشغل قلبه بالامر الذي كان فيه ما تنبه  
 للارشاد والله تعالى اعلم فان قلت قابت الجورم في كلام الله فانه  
 قال لا اراه وهو يفيد الظن ولا وجه للمنع عن الظن قلت كان اراه  
 كان في كلامه بفتح الظن بمعنى اعلم لا بالضم بمعنى اظن وهو  
 المحرف لقول شرعيني ما اعلم ويد عليه رواية مسلم فان مؤمن  
 والا لا يظهر وجه المنع والله تعالى اعلم الانصاف من نفسك  
 وهو ان تزود من نفسك لعبرة ما تزود من غيرك لنفسك وكفر  
 دون كفر خبر محمد فوق اي الكفر كزود من كفر اي متنوع متفاوت زيادة  
 ونقصانا فيطلق اسمه على بعض المعاصي اي به وبها هو الخ  
 يحتمل ان يراد بالشرك في هذه العبارة وفي الاية عدم التوحيد على وجهه  
 والتوحيد على وجهه يتوقف على اعتقاد النبوة وخوها والله تعالى اعلم  
 الا بالشرك اي به وبها هو في درجته شرعا من محود النبوة وخوه

وكان

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 الذين اصطفى منهم  
 الخ

فان واقعا كان اعظم  
 الشهاده ماجوز  
 واقضا كان اعظم  
 فقول المعص اعظم الخ  
 انظر انما هو الذي ذكر  
 فامر من صفات  
 وهو النسبة  
 اعلم انك  
 العذر عار  
 بعد ذلك  
 ان الله تعالى اعلم  
 وكان الشرك في قوله تعالى ان الله لا يفرق بينه وبينه  
 والله تعالى اعلم ومنها هو موثوق لكن قبل عليه حذيفة اذا التقى  
 المسلمان الخ انه لا دلالة فيهما على بما الايمان والاسلام بعد المعصية  
 لانه على وجه التقليل ضرورة انه يقع ان يقال ان احد المتوفى او اذا حوت  
 ينتقض وضوءه على ان اسرا المسلم يقال للمنفاد ظاهرا ايضا فلا دلالة في  
 الحديث بعد التسليم ايضا الا ان يقال ذاك الاطلاق مجاز كما تقدم والاصل  
 الحقيقة فيصرف الى الحقيقة بلا دليل المجاز ثم استدل بحديث انه كان  
 على قتل صاحب علي ان العزم الذي وطن عليه صاحبه نفسه من الامور التي  
 يواخذ بها عليه العبد قلت وليس يشترى لان الثابت من هذا الجورم ليس  
 مع العزم بل العزم مع افعال الجوارح من القهرا واخذ السيف وسله  
 وغير ذلك وهذا ليس بمحل الكلام وانما محل الكلام مجرد العزم اية  
 الخافق ثلاث الظاهر ان المراد بمجموع الثلاث اية يدل عليه حديث اربع  
 من كتابي وايضا يدل عليه التفسير اعني اذا حوت كوف واذا وعاد الخ فانه  
 يدل على انه يوجد فيه الثلاث جميعا ثم لا تنافي بين كون مجموع علامة مجموع  
 الاربعة علامة وهو ظاهر ولعل مجموع الثلاث او مجموع الاربعة على وجه الاعتناء  
 لا يوجد في غير الخافق والله تعالى اعلم باب فيما رتبة الفقر من الايمان  
 اي انه من خصال الايمان وان الايمان يدعوا اليه وينقضيه لا يوجه  
 اي قايلا لا يوجه ولا بد من تقديره او تقديره قال الله في اول الحديث ولا يكتف  
 القول بالانقاف بل انقذير اذ لا يبيح وقوع هذا الكلام من النبي الاعلى وجه  
 الحكاية عن الله تعالى يعني صلاتك عند البيت الطوف ليس متعلقا  
 بالصلاة حتى بردانه تصحيف والصواب صلاتك عند البيت بل هو  
 متعلق بقوله الله تعالى ما كان الله اي ما كان الله ليضيع صلاتك قبل  
 استقبال البيت عند استقبال البيت اي لا يبطل الله صلاتك حين استقبال  
 البيت فان استقبال البيت خير فلما يقرب عليه فساد الاعمال السابقة والله  
 تعالى اعلم وانه صلى اول صلاة صلاها اي الى البيت صلاة العصر قبل

الألوكة  
 www.alukah.net

صلاة العمر بالنصب على البدلية من اول صلاة وهو مفعول صلى وقيل بالرفع  
 اي بتقدير العبد اقلت والا فزب عندى ان صلاة العمر مفعول صلى ونصب  
 اول صلاة على انه حال مفعول والوجهان المذكوران بعيدان من حيث المعنى  
 يظهر عند التامل والله تعالى اعلم فداروا كما هو الظاهر ان الكاف بمعنى  
 على وما موصولة وهو مبتدأ والخبر محذوف اي عليه والمعنى فداروا على  
 الهيبة التي كانوا عليها وقيل للمبادرة وقيل للمفارقة قلت المبادرة  
 لا يظهر لها كثير معنى والمفارقة ارف منها اي فداروا بما هداى بالهيبة  
 التي كانوا بها ثم رايت القسطلاني نقله عن المصابيح ان الكاف بمعنى على  
 لكن قال وما كافت وهو مبتدأ حذوف خبره اي عليه قلت فيمنه لا يظهر  
 للكلام معنى ولا يظهر ان مرجع ضمير عليه ما ذاق ظهور والله تعالى اعلم  
 تحسن اسلامه بضم الهم السين الخفيفة اي صار حسنا عوطا  
 انظر الباطن ويمكن تشديد السين ليوافق رواية احسن احدثه  
 اسلامه اي جملة حسنا بطوطة المذكورة والله تعالى اعلم  
 وقال تعالى اليوم املت الخ قد قدمنا ان مراد السلف من قوله  
 يزيد وينقص او يكمل وينقص ونحوه انه يوصف في الشرع بزيادة  
 من ان يكون ذلك بزيادة في الترابيع او بوجه اخر وبه يظهر الاستدلال بهذه  
 الآية والله تعالى اعلم الا ان تطوع الذي يقرب بالوجوب بالتزويج بقوله  
 انه استثنى متصل لانه الاصل والمعنى الا اذا شرعت في التطوع فيصير  
 واجبا عليه فيستدل بهذا الحديث على ان التزويج موجب فقلت لكن لا يظهر  
 لذي في الزكاة اذ الصدقة قبل الاعطال يجب وبعده لا يوصف بالوجوب  
 ولا يقال انه صار واجبا بالتزويج فلزم انما هو فالوجه انه استثنى منقطع  
 اي لكن التطوع جائز او خير ويمكن ان يقال من باب العالفة في نفي واجب  
 اخر على معنى ليس عليه واجب اخر الا التطوع والتطوع ليس بواجب فلا  
 واجب غير المذكور والله تعالى اعلم فانه يرجع من الاجر بقبراطين  
 الباطن متعلق بيرجع ومن بيان القبراطين خوف الخوف من ان يجبا  
 عمله اي خوفه من ان يكون منافقا فيحبط لئلا عمله وهو لا يعلم بتفاقه

هذا الحديث يدل على ان صلاة العمر  
 هي صلاة العبد على الله تعالى  
 وهو مفعول صلى وقيل بالرفع  
 اي بتقدير العبد اقلت والا فزب  
 عندى ان صلاة العمر مفعول صلى  
 ونصب اول صلاة على انه حال  
 مفعول والوجهان المذكوران  
 بعيدان من حيث المعنى يظهر  
 عند التامل والله تعالى اعلم  
 فداروا كما هو الظاهر ان الكاف  
 بمعنى على وما موصولة وهو  
 مبتدأ والخبر محذوف اي عليه  
 والمعنى فداروا على الهيبة التي  
 كانوا عليها وقيل للمبادرة  
 وقيل للمفارقة قلت المبادرة  
 لا يظهر لها كثير معنى  
 والمفارقة ارف منها اي فداروا  
 بما هداى بالهيبة التي كانوا  
 بها ثم رايت القسطلاني نقله  
 عن المصابيح ان الكاف بمعنى  
 على لكن قال وما كافت وهو  
 مبتدأ حذوف خبره اي عليه  
 قلت فيمنه لا يظهر للكلام  
 معنى ولا يظهر ان مرجع ضمير  
 عليه ما ذاق ظهور والله تعالى  
 اعلم تحسن اسلامه بضم الهم  
 السين الخفيفة اي صار حسنا  
 عوطا انظر الباطن ويمكن  
 تشديد السين ليوافق رواية  
 احسن احدثه اسلامه اي جملة  
 حسنا بطوطة المذكورة والله  
 تعالى اعلم وقال تعالى اليوم  
 املت الخ قد قدمنا ان مراد  
 السلف من قوله يزيد وينقص  
 او يكمل وينقص ونحوه انه  
 يوصف في الشرع بزيادة من ان  
 يكون ذلك بزيادة في الترابيع  
 او بوجه اخر وبه يظهر  
 الاستدلال بهذه الآية والله  
 تعالى اعلم الا ان تطوع الذي  
 يقرب بالوجوب بالتزويج  
 بقوله انه استثنى متصل لانه  
 الاصل والمعنى الا اذا شرعت  
 في التطوع فيصير واجبا عليه  
 فيستدل بهذا الحديث على ان  
 التزويج موجب فقلت لكن لا  
 يظهر لذي في الزكاة اذ  
 الصدقة قبل الاعطال يجب  
 وبعده لا يوصف بالوجوب ولا  
 يقال انه صار واجبا بالتزويج  
 فلزم انما هو فالوجه انه  
 استثنى منقطع اي لكن  
 التطوع جائز او خير ويمكن  
 ان يقال من باب العالفة في  
 نفي واجب اخر على معنى ليس  
 عليه واجب اخر الا التطوع  
 والتطوع ليس بواجب فلا  
 واجب غير المذكور والله  
 تعالى اعلم فانه يرجع من  
 الاجر بقبراطين الباطن  
 متعلق بيرجع ومن بيان  
 القبراطين خوف الخوف من ان  
 يجبا عمله اي خوفه من ان  
 يكون منافقا فيحبط لئلا  
 عمله وهو لا يعلم بتفاقه

لكن  
 عند الموت  
 انما هو  
 وهو ان  
 من المعاصي  
 الاصل  
 الاعمالي

لكن غفلته او خوفه من ان يحبط عمله بشئ من معاصيه كما رفع علمه ليلية  
 القدر من قلبه صلى الله تعالى عليه وسلوا بشئ من الاختصاص ان يكون مكنونا  
 بكسر الهمزة مكنونا في الباطن للحق الذي اذكره في الظاهر منافقا وانما النفس على  
 هذا الوجه من كمال الايمان واكثر قولي بعلمي او بفتح الهمزة اي يكون نبي على  
 ان تؤمن بالله اي تصدق بواحد اثبتة وبها يلين به من الصفات  
 فالمراد بقوله ان تؤمن المعنى النعوى والايمان المصولة عن الشرع فلا دور  
 وفي هذا التقدير إشارة الى ان الفرق بين النعوى والنعوى بخصوص المتعلق  
 في الشرع والله تعالى اعلم ويلقبه قيله هو الموت قلت موت كل واحد  
 بخصوصه امر معلوم لا يمكن ان يكره احد فلا يحسن التكليف بالايمان  
 به فالمراد والله تعالى اعلم موت العالم وقفاؤه كلية وقيل هو الموالح ساب  
 وعلى التقديرين هو غير البعث وقال النعوى وليس المراد باللقاروية الله  
 تعالى فان احدا لا يقطع لنفسه بروية الله تعالى لان الروية مختصة  
 بالمؤمنين ولا يورى بماذا يختاره الله قلت وهذا لا ينافي الايمان  
 بتحقيق الروية لمن اراد الله تعالى من غير ان يخصه باحد بعينه ومثله  
 الايمان بالجنة والنار وليس في الحديث ما يقتضي ايمان كل شخص بوبيته  
 الله تعالى كما لا يخفى والله تعالى اعلم ثم رايت الشرح قد اعترضوا على  
 النعوى بما ذكرنا قلنا للحمد على التوافق ان نقصد الله اي نوحده  
 بلسان على وجه يعتد به فيشمل الشهادتين فوافق هذه الرواية رواية  
 عمر وكذا احمد بن حنبل بنى الاسلام على تحسن حال الاحسان اي الاحسان  
 في العبادة او الاحسان الذي احث الله تعالى العباد على تحصيله في الكتاب  
 بقوله والله يحب المحسنين كانه تراه صفة مصدر محذوف اي عبادة  
 كانه تراه احوال اي والحال كانه تراه وليس المقصود على تقدير الحالية  
 ان ينتظر بالعبادة تراه الحال فلا يعبد قبل تراه الحال بل المقصود تحصيل  
 تراه الحال في العبادة والحاصل ان الاحسان هو مراعاة الشرع والخضوع  
 وما في معناهما في العبادة على وجه مراعاة لو كان وايها ولاشك ان لو كان



رابعا حال العبادة لما تروى فيها مما قدر عليه من الخشوع وغيره ولا منشا  
 لثقله المراجعة حال كونه رابعا الاكوبة رقبيا عالما مطلقا على حاله وهذا  
 موجود وان لو يكن العبديراة تعالى ولذالك قال صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في تعليقه لما ذكره في قوله تعالى فان برائة اي وهو يكفي في مراعاة الخشوع  
 على ذلالة الوجه فان على هذا وصليته لا شرطية والله تعالى اعلم  
 ما المصور عنها بما علم من السائل ظاهرا ان معناه انها مستسا وبان  
 لكن المسألة مستحقة في جواب الاسلام والايان وغيره ايضا اذ  
 الظاهر ان جبرئيل كان عالما بحقيقة الاسلام والايان ولهذا قال صوفى  
 فخصيص هذا الجواب بهذا السؤال بالنظر الى ان السائل في الحقيقة  
 هو الصياحة وجبرئيل انما هو سائل نيابة عنهم في السنة العبر  
 السائل فيما سبق كما انه غير عال بخلاف المصور عنه وهذا السائل  
 والمصور عنها مستسا وبان وقد يقال هو كتابية عند نسا وبها في عدم  
 العلم لا عن نسا وبها مطلقا فصار الجواب خصوصا بهذا السؤال  
 وانما استدل جبرئيل ليعلم ان الساعنة لا يسأل عنها وكلام بعضهم  
 يشيرون المعنى وليس الذي يسأل عنها كما نسا من كان با علم من الذي  
 يسأل فلا يخص الكلام بسائل ومصور عنها بل يجوز كل سائل ومصور  
 وعلى هذا فخرج تخصيص هذا الجواب بهذا السؤال واضح والله تعالى اعلم  
 وكذلك الايمان حتى يتم كان مراد المصنف ان هذا اللفظ يدل على ان الله  
 الكتاب كانوا ايضا يعتقدون ان الايمان يقبل التمام والنقصان والله تعالى  
 اعلم **الحلال بين الخ** ليس المعنى ان كل ما هو حلال عند الله تعالى  
 فهو بين بوصف الحلال يعرفه كلا حد بانه حلال وان ما هو حرام فهو كذا  
 والاربيق مشتبهات ضرورة ان الشمس لا يكون في الواقع الاحراما وحلالا  
 فاذا صار والكل بينا ما بغى شيئا محلا للاشتباه وانها المعنى والله تعالى  
 اعلم ان الحلال بين حكما وهو انه لا يفرق بينهما وكذا الحرام بين من حيث  
 انه يفرق بينهما اي هما يعرف الناس حكمهما لكن ينبغي للناس ان يعرفوا

هذه هي الامور التي  
 ينبغي ان يعرفها  
 الناس في حق الله  
 تعالى والرسول  
 صلى الله عليه وسلم  
 والقرآن الكريم  
 والسنن النبوية  
 والجماعة الصالحة  
 والحق والعدل  
 والبر والتقوى  
 والعبادة والذكر  
 والجهاد والسياسة  
 والعلوم الشرعية  
 والادب والخلق  
 الحسن والرفق  
 واللين واللين

حكم

حكموا المحتمل المتروك بين كونه حلالا او حراما ولهذا عقد هذا البيان حكمه  
 المشتبه فقال فمن اتقى الخ اي حكموا المشتبه ان تناوله يخرج الانسان عن  
 الورع ويقرب الى تناوله الحرام وقد يقال المعنى الحلال الخالص بين وكذا  
 الحرام الخالص بين يعلمهما كلا احد لكن المشتبه غير معلوم لكثير من الناس  
 وفيه انه ان اراد بالخالص الخالص في علم الناس فلا فائدة في الحكمة  
 اذ يرجع المعنى الى ان المعلوم بالحل معلوم بالحل ولا فائدة فيه وان اراد  
 بالنظر الى الواقع فكل شي في الواقع اما حلال خالص او حرام خالص فاذا  
 صار كل منهما بينا لربيع شئ مشتبهما والله تعالى اعلم قال ستمائة  
 ان لا اله الا الله الخ تفسيره الايمان بالا مود المذكورة باعتبار اطلاقه على  
 الاسلام واما الايمان بمعنى التصديق فكانه كان معلوما للمقوم  
 حاصل لله فلو يدركه وقوله وان فطوا بصير خاسا والجواب ان  
 المراد بربيع هي بنا امره به عموما وهذا يخص بالجاهدين وكانت  
 القوم منهم فمعنى امره بربيع اي عموما فلما اشكال غاية الامر  
 ان هذا ليس من جملة تفصيل الاربع بل يتقابلها باج ما جا  
 ان الاعمال بالنية الخ كما ذكره ههنا لتعلق النية بالقلب الذي هو  
 محل الايمان **الدين النسيحة لله الخ** النسيحة الخلوص عن الفسق  
 ومنه النية النصوص فالنسيحة لله ان تكون عبدا خالصا في  
 عبوديته محلا واعتمادا ورسوله ان يكون مومنا به خالصا مطلقا  
 وسوف له مطيعا لا عن جبانة وعلى هذا القياس والله تعالى اعلم  
 كتاب القلور وقوله الله عز وجل يرفع الله الابه هو بالرفع وهو  
 المصنوع في الاصول كما ذكره الشيخ ابن حجر والتقدير وفيه اي في بيان الفضل  
 قوله الله او يدل عليه قوله الله والرفعة على كمدوف ظهور ان الابه من  
 ادلة الفضل والليل يدل على كمدوف ويكون في بيانه ونظر قوله من قال لا يع  
 الرفع لاعلم الفاعلية وهو ظاهر ولا على الا بندا لعدم الخبر والتقدير الخبر  
 يحتاج الى قرينة ولا قرينة فامل وقوله يرفع الله بكسر العين جواب الامر

هذه هي الامور التي  
 ينبغي ان يعرفها  
 الناس في حق الله  
 تعالى والرسول  
 صلى الله عليه وسلم  
 والقرآن الكريم  
 والسنن النبوية  
 والجماعة الصالحة  
 والحق والعدل  
 والبر والتقوى  
 والعبادة والذكر  
 والجهاد والسياسة  
 والعلوم الشرعية  
 والادب والخلق  
 الحسن والرفق  
 واللين واللين

وذكر في نسخة اخرى  
ان قوله صلى الله عليه وسلم  
ان الله يحب المجتهد  
انما هو في قوله صلى الله عليه وسلم  
ان الله يحب المجتهد  
انما هو في قوله صلى الله عليه وسلم  
ان الله يحب المجتهد

وذكر في نسخة اخرى  
ان قوله صلى الله عليه وسلم  
ان الله يحب المجتهد  
انما هو في قوله صلى الله عليه وسلم  
ان الله يحب المجتهد  
انما هو في قوله صلى الله عليه وسلم  
ان الله يحب المجتهد

السابق والخطاب للمؤمنين مطلقا فمن في قوله منكر للبيان كما قالوا في قوله  
تعالى للمؤمن احسوا منكم وانتم الالية لا للتعبص ومحل الاستدلال  
هو عطف والدين او نوا العلو في محل رفع الدرجات على الذين احسوا  
عطف الاخص على الاعر ومثله يفيد زيادة فضيلة الاخص على الاعر  
وكثره الالتماس ببيان والله تعالى اعلم والمعنى اذا قيل كرام الله  
اشترى اى قوموا عن المجلس فاشترى اى قوموا عنه برفع الله  
درجاتكم ايها المؤمنون سيما درجات علمكم بكم وتعامم التحقيق  
يقضى بسط ليس هذا موضعه باب قولنا حدثنا واخبارنا  
وانما ناي هذا لهذا القول وخوجه اصل بان ورد في كلامه صلى الله تعالى  
عليه وسلم وكلام اصحابه ام لا وقيل مراده هل هذه الالفاظ معنى  
واحد ام لا وانت خبير بان ما ذكره في الباب لا يدل على ذلك الا بتكلف  
او لعله لا يتم وعلى ما ذكرنا قد ذكر قول ابن عثيمين استخر اى والله  
تعالى اعلم واحجج مالك بالصلاة بقوله صلى الله عليه وسلم فيقولون اشهدنا  
فلان ظاهره ان المقر يقرب الصلاة على الشهود فيسوغ له هذه  
الشهادة بذلك ولا يناسب المقصود فانه من باب قراءة الاصل  
على الفرع ولا كلام فيه وانما الكلام في قراءة الفرع على الاصل فالوجه المقصود  
ان يقال المراد بقرارات من الشهود او غيرهم على قدر قبحهم المقصود  
فيقول المقر تعبر فيقول بعض القوم وكذا القارى مثلا اشهدنا  
فلا في المقر الذى هو من جملة القوم المقر وغيرهم فصار المقر  
مقروا عليه ومع الشهادة عليه بذلك فاذا صححت الشهادة عليه  
عليه بذلك فصحة الرواية عنه بذلك بالاولى او المعنى بقراءته  
القوم على رجل فيقول القوم اشهدنا فلان المقر عليه وما  
المعنى واحد وانما الفرق بتقدير الكلام وعلى الوجهين فهذا دليل  
على صحة الرواية بقراءة على الشيخ لمن يقرأ ولما حرمه وهو المطلوب  
المطلوب في الترجمة لا خصوص صحة الرواية للفقاهى فقط بل هو على المعنى

هذا هو  
المراد  
من قوله  
ان الله يحب  
المجتهد  
انما هو في  
قوله صلى الله  
عليه وسلم  
ان الله يحب  
المجتهد

والى هذا الوجه  
على كلامه  
صلى الله عليه  
وسلم  
ان الله يحب  
المجتهد  
انما هو في  
قوله صلى الله  
عليه وسلم  
ان الله يحب  
المجتهد

ومن حرمه عند القراءة على الشيخ سواء والله تعالى اعلم اسال الله  
بريد ورب من قبله الخ قال ذلك لزيادة التوثيق والتثبيت كما يوثق  
بالثابت لذلك ويقع ذلك في احد منكم به بشانه ولو يقبل ذلك لا ثبات  
النبوة بالخلف فان الخلف لا يكفى في ثبوتها ومع ان صلى الله تعالى  
عليه وسلم كانت مشهورة معلومة وطى ثابتة بتلك الامم اجت  
والاوى الى الرجل كان موثقا بها وقوله امنت اخبار ويحتمل انه امن  
حينئذ وقوله امنت انشا وعلى الاول فالاستفهام في قوله الله  
بالمدح كما في قوله تعالى الله اذن لكل زيادة التحقيق والتثبيت  
لا على حقيقة لان حقيقة يقتضى الجهد بالمنقهر عنه والوجه لمن  
يقول ان امنت كان انشا ان يستدل بحقيقة الاستفهام اذ الاصل  
هو الاثبات على حقيقة وحقيقة يقتضى ان الرجل كان وقت الاستفهام  
غير عالم بالنبوة فانهم باب من فقد حيث ينتهى به المجلس  
صيربه لمن فقد الحديث اذ لو بعد رجوع الخبر الى الطرفين في الجملة المضاق  
اليها اى حيث يتم المجلس بذلك القاعد اى يفقد في اخره ومنتهاه  
اذ المجلس يتم وينتهى عند فقد في اخره ويمكن جعله بالانقبة اى يفقد  
حيث يبلغه المجلس ويقضى المجلس جلوسه فيه واذ قيل الخ قيل كلمة  
اذنى امثاله للمفاجاة ومجيبا للمفاجاة في جواب بينهما كثير وقيل زيادة  
والقولان ذكرهما في القاموس قلت والزيادة اقرب لهذا اذ يقال  
نقر الى مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس بها بعد من الامور  
الغريبة حتى يجسن ادخال الغائبة عليه والله تعالى اعلم  
قاوى الى الله اى قصد قرينه والبغجة اليه بالاقبال على مجلس العلم  
بلاد بار فاستحى اى بالاقبال على المجلس بعد ان ادبر كما ورد  
وقيل بترك المراجعة باب العلم قبل القول والعمل الظاهر ان مراده  
بيان تفهم العلم على القول والعمل شرفا ورتبة لازما فان قد لانه  
ما ذكره في الباب على التقدير الزماني غير ظاهرا وانما يورد على المعنى

انما هو في قوله  
صلى الله عليه وسلم  
ان الله يحب  
المجتهد  
انما هو في قوله  
صلى الله عليه وسلم  
ان الله يحب  
المجتهد

الاول والله تعالى اعلم يتخولهم بالموعظة اي يصلحهم ويراعي  
 الاوقات في تركهم لهم من برد الله به خير الخ فيراد ان لو نقلهم  
 من فالامر واضح اذ هو في قوة بعض من اريد له الخير وان قلنا بعمومها  
 بصيرا لعني كل من يرد به الخير وهو مستطاع عن مات قبل البلوغ مومنا  
 وكونه فانه قد اريد به الخير وليس بفقير ويجاب بانه عام مخصوص  
 كما هو اكثر العوماء والمراد من برد الله به خير اخصا على حد في  
 الصفة اه قلت الوجه حمل الخبر على العظم على ان التكبير للمعظم  
 فلا اشكال على انه يمكن حمل الخبر على الاطلاق واعتبار تنزيله غير الفقه  
 في الدين منزلة العدم بالنسبة الى الفقه في الدين فيكون الكلام  
 مبنيا على المبالغة كان من لم يعط الفقه في الدين ما اريد به الخير  
 وما ذكر من الوجوه لا يناسب المقصود ويمكن حمل من على المختلفين  
 لان كلام الشارع غالبا يتعلق ببيان الاحوال فلا يرد من مات قبل  
 البلوغ او اسلم ومات قبل محي وقت الصلاة مثلا اي قبل تفرغ التكليف  
 والله تعالى اعلم انما انما سري اختلا فصر في الفقه ليس  
 بامر من جمته بل بما مر من جمته الله تعالى فهذا كما اعتدوا وقوله  
 ولن نؤاخذ النحاة هو القرآن يفيد ان المراد قيامهم على العلم والعمل به  
 لا الجهاد فقط والله تعالى اعلم باب الفقه في العلوي بيان انه  
 مختلف حتى ان ابن عمر مع صغر سنه فهدى ما خفي على الكبار وليس المراد بيان  
 فضلا فهو اذ لالة للحديث عليه والله تعالى اعلم باب ما ذكر في  
 د لها موسى في البحر الى الخضر كما اراد بقوله في البحر اي في ناحية البحر وطرفه  
 لانه ركب البحر اذا المشهور انه خرج في البحر نورايت الشيخ ابن حجر كتب هذا  
 الوجه على طريق الاحتال مع احتمالات اخر من جملة ان الى في قوله الى الخضر  
 بمعنى مع فكان يتبع اثر الحوت في البحر كما اراد فكان ذريه ويتنظر  
 ان يفخذ الحوت فيمتبع اثره اذ الظاهر انه ما اتبع الاثرا لبعدهما رجع  
 الى الصحوة لا اول الامر ويمكن ان يكون معنى قوله فكان اي حال الرجوع

يتبع

18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50

يتبع ويكون قوله فقال موسى فانه معطوف على قبله لا على فكان يتبع  
 والقال لالة على ان قتي موسى قال موسى الذي القولا بعد الرجوع بتعليق الله  
 على اعلم باب متى يصح سماع الصغير اريد بالسماع مطلق التحمل  
 ويؤخذ من مجموع حديثي الباب ان من صحة السماع والتحمل مطلق  
 من التعقل والله تعالى اعلم كمثل الغيث الكثير اصاب ارضاي  
 من محل الانتفاع وهذا القيد منزهة لعلنا اعتمادا على فهمه من التفصيل  
 وبقرينة ذكره في مقابل هذا القيد وهو قوله وصاب منها طائفة  
 اخرى انما هي قبيلان الخ لان قوله وصاب منها طائفة اخرى معطوف على  
 جملة اصحاب ارضاي وهذا هو وعلمى هذا فخير منها في وصاب منها  
 لمطلق الارض المفهوم من الكلام لا الارض المذكور اول في قوله وصاب  
 ارضاي فصار الحاصل انه ففسر الارض بالنسبة الى المطر اي قسمين لا الى  
 ثلاثة كما توهمه كثير من الفضلاء فظهر انطباق المثل بالمثل وانذ  
 ايراد ان المذكور في المثل ثلاثة اقسام وفي المثل قسمان كما لا يخفى  
 الا انه ففسر القسما الاول من الارض الذي هو محل الانتفاع ايضا الى  
 قسمين قسم ينتفع بنتائج مائه النازل فيه وثمراته لا بعين ذلك  
 اما القسم ينتفع بعين مائه ثنيمها علمى الذي ينتفع بعلمه  
 الواصل اليه قسمان من الناس قسم ينتفع بثمرات علمه ونتائجه  
 كما هذا الاجتهاد والاستخراج والاسنباط وقسم ينتفع بعين علمه ذلك  
 كما هذا الحفظ والرواية والحاصل انه صلى الله تعالى عليه وسلم رثته ما  
 اعطاه الله من انواع العلوم والوجى الجملي او الحقى باعنا النازل من  
 السما في التظهير وبمجال التطفيف والنزول من العلوم الى السفلى فترقس  
 الارض بالنظر الى ذلك اما قسمين قسم هو محل الانتفاع وفسمها الانتفاع  
 فيه وكذا ففسر الناس بالنظر الى العلم قسمين علمى فهذا الوجه الا انه  
 ففسر القسما الاول من الارض الى قسمين واكتفى به في ففهمه القسما الاول  
 من الناس الى قسمين لوضوح الامر وعلى هذا في اصل المثل انما بل لا تقدر

قوله سماع الصغير بان قلت  
 ليس في الحديث علاج النصبى  
 والقضية في السماع قلت  
 المقصود من ارضاي تلك  
 ما تقام لتزوير الورد  
 انه عليه السلام في مسكننا  
 لوراء في القدر الى عينه  
 فلت

قوله باب رتب العلم الخ اي تصنيفه فقله لان ما دام العلم موجودا فالعلم موجود فكله بغير الاثر المترجمه اليه فوضعه تحت علم العقول

في الكلام والله تعالى اعلم بقوله اصاب ايضا نعت الفيت لان العلم لا يعرف الجنس ومدخله كالنكرة فيوصف بالجملة كما في قوله كمثل الجمل اسفارا او حال عنه والله تعالى اعلم ان يرفع العلم اي بقبض الله كما ورد في وقوله ويثبت الجملة اي بقا الله او اي ياجد له اذ من وجد بعد هذا العلم يعني جامله لعدرا العلم ويمكن ان يكون انما هذا العلم هو افعال الرجال وايضا الجملة هو انما النساء كما هو مودى الرواية الثانية والله تعالى اعلم باب فضل العلم اي ما اذا بفعليه وحاصله ما يفيد الحديث انه اذا فضل من العلم فضل عند الرجل يؤثره بعض اصحابه فان قلت لهذا لفضل العلم تحققت في هذا العالم حتى يستقيم ما ذكرت والا فتحققت في عالم المثال والروايات لا يفتقد قلت يمكن تحققت في الكتب فاذا زادت الكتب عند رجل على قدر حاجته يؤثره بعض اصحابه والله تعالى اعلم وكذا في الانتفاع بالشيء فاذا بلغ الرجل مبلغ النسيج او قضى حاجته منه ينزكه حتى يستفيع به غيره ولا يشغله عند انتفاع الغير به مثلا اني لا اري الرى الخ فالرعى المشايخ يحمله فنزول المضار اي انزال الرى وهو الرطوبة المشاهدة على ظاهرها الجسد للعطشان بعد ما يرتوى حتى ظهر انزله في الاظفار التي هي اصلب فهو ثمانية الرى والله تعالى اعلم لو كان اربته اي مما اراد الله تعالى اراته والله تعالى اعلم وفقر حتى الجنة والنار غاية المحذوق اي ورايت الامور العظام في هذا المقام حتى الجنة والنار اذ الجنة والنار هما راحة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل ذلك لئلا يجرح كما ثبتت في الاحاديث فلا يبع جعل حتى الجنة غاية لروية ما يورثه قبل الا ان يجعل غاية له بنا ويل اي ما لو كان اربته في العالم السفلي ويمكن ان صلى الله تعالى عليه وسلم ما راي قبل ذلك الجنة والنار في العالم السفلي ويمكن ان يقال لعله راها في ذلك الوقت على صفة او على وجه ما سبقت الروية قبل ذلك الوقت على تلك الصفة وعلى ذلك الوجه فيجب الغاية بالنظر الى

سنة 1915  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في الساعة الثانية عشر  
في دار المعلمين  
في مدينة جدة  
في المملكة العربية السعودية

في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في الساعة الثانية عشر  
في دار المعلمين  
في مدينة جدة  
في المملكة العربية السعودية

تلك

اما والتصور الباسحات من الزهر وفتر الشدا من طيبة النفس وقوم ينجح اللبلة كالشمس في الوجود  
ساعة الساعى سنا هو مع العين لقد نارا اهل العلوة عن اربعة تنبيهها فوق الحرة بالف  
اما والسواى الهاطلات من التقط وميسا غصون الروض في الحلة الحرة لقد قارا اهل العلم بالقبية التي  
وقال الله تعالى الخامة الاربعه وراق الربا فخر به الشنوا نيه

تلك الصفة وذلك الوجه وانها ذكرت الجنة والنار غاية لما في رويتهما في ذلك المقام الطيف مع علمهما المعلوم ومن الاستعداد والله تعالى اعلم كان اذا تكلم بكلمة الخ الظاهرة في محمول على المواضع المحتاجة الى الاعادة لاعلى العادة والاعمال كما ذكر عدد التلقات في بعض المواضع كثير فانه مع انه يتكرر في الامور المهمة انه قالها ثلاثا كما تقدم في الكتاب في هذا الباب والله تعالى اعلم فان قلت عنوان هذا الكلام يعيد للاعتقاد قلت لو سلم يمكن ان يقال كان عادته الاعادة في كلمة مهمة لاني كل كلمة على ان تكسر كلمة للتعظيم والله تعالى اعلم وما تكلموا السلام فلاقرب فيه الجملة على الاستيدان فان التثنية فيه معلوم والله تعالى اعلم ثلاثة لهد اجراء الظاهر ان المراد ان لهد اجراء على كل عمل لان لهد اجراء على العمليين اذ نبوت اجراء على عمليين لا يخص باحد وواحد نعم يمكن لهد لان يكون لهد اجراء على كل واحد من هذين العمليين ه اول لهد اجراء على كل عمل من جميع اعماله والله تعالى اعلم ثم قال عامر اعطينا كلها الخ كان مراده تعريف قدر الحديث ليحفظه علما وعلاها ولا يضيعه فحلفت الحرة التي يمكن انما تصدقت من مالها او من ما تزوجها لعلهم لحضوره والا وكأقرب والله تعالى اعلم احدا واحدا لفظا او اما بالرفع على انه صفة لاحد وقيل بدل وهو يعبر واما بالنصب فبني على انه ظرف ويمنعه تعلق مناد به وقيل على انه مفعول لظننت ولا يظهر له معنى وقيل على انه حال وهو الوجه خالصا من قلبه اما ان تجمل الاخلاص على ما هو فرق الاخلاق المحمدي في مطلق الايمان او يعتبر الاسعدية بالنسبة الى الشفاعة العامة الشاملة للكفرة الا انه يلزم منه ان الكافر يعيد بشفاعته والفقير بان الكافر يعيد بعيد الا ان يقال ما يلزم منه هذا القول الاضنا وهو غير بعيد وانما البعيد ان يقال الكافر يعيد بشفاعته من محال يوجد اسعد عن معنى التفضيل ويعتبر معنى اصل القول لكن استعمل

في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في الساعة الثانية عشر  
في دار المعلمين  
في مدينة جدة  
في المملكة العربية السعودية

في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في الساعة الثانية عشر  
في دار المعلمين  
في مدينة جدة  
في المملكة العربية السعودية

في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في الساعة الثانية عشر  
في دار المعلمين  
في مدينة جدة  
في المملكة العربية السعودية

اسعد بالاضافة التي هي من مقتضيات معنى التفضيل ببعده الفوق  
 بالانجراف فاقه كالت لا تشمع صبغة المضارع لانما نزل على الاعتياد  
 والاستمرار بعد كان والدلالة على الاعتياد مطلوبة انما دلالة العرض  
 اى الحساب اليسير ليس من باب الحساب وانما هو باب العرض هو  
 اى عرض افعال العبد عليه مع التبشير بالعتق والحساب لا يكون  
 الا بنوع من القسمة ومن حوسب كذلك يعذب وعلى هذا فليس حاصل  
 الجواب بيان النجوى في قوله من حوسب عذب بان المراد بالحساب  
 في هذا الكلام الحاقفة في الحساب حتى يرد ان قوله انما دلالة العرض  
 لا يجناح اليه في تمام الجواب بل حاصل الجواب جملة الحساب اليسير على  
 العرض وان مطلق الحساب لا يخلو عن نوع من القسمة والحاقفة حالة  
 الحساب يقضى الى الهلاك في قوله من حوسب عذب ولا يكون منافي  
 للاية والله تعالى اعلم سمعته اى الفوق وكذا ضمير وعاءه للفوق  
 واما محير ايجزه فللنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وليس هو من  
 التقليل الفحيح لظهور العربية ان الله قد اذن لرسوله الخ اى  
 كان حلها مخصوصا به فلا يتم به الديل وقوله وانما اذن لى الخ اى وكان  
 ذلك الحلال ايضا سعة لاعلى الدوادر فدليله باطل بوجهين مخصوص  
 الطرية وعدم رواه وقوله ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس  
 اى عادت حرمتها بعد الساعة كحرمتها قبلها فامراد باليوم ما بعد  
 الساعة لا بيوم التكليم لان عود الحرمة كان بيوم القتل بعد ما انقضت  
 ساعة الحلال والتكليم كان الى الغد من يوم القتل والمراد بالامس  
 ما قبل الساعة لا امس بيوم التكليم والله تعالى اعلم صدق  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اى فيما يعنيه قوله ليلبلغ الخ  
 من الحاجة الى التبليغ والله تعالى اعلم وهذا اعتراض وقوله  
 الا هلا بلغت من جملة الحديث هل عندك كتاب الخطاب لاهل  
 البيت والمراد هل عندك علم مخصوص بكلمة مكتوب او لا حكي

هذا هو الراجح  
 في قوله من حوسب عذب  
 والمراد بالحساب  
 الحاقفة في الحساب  
 حتى يرد ان قوله  
 انما دلالة العرض  
 لا يجناح اليه في  
 تمام الجواب بل  
 حاصل الجواب جملة  
 الحساب اليسير على  
 العرض وان مطلق  
 الحساب لا يخلو عن  
 نوع من القسمة  
 والحاقفة حالة  
 الحساب يقضى الى  
 الهلاك في قوله  
 من حوسب عذب  
 ولا يكون منافي  
 للاية والله تعالى  
 اعلم

تلك  
 اى او ليس  
 النبى

النبى صلى الله تعالى عليه وسلم به كما يفرد الشبهة وقوله قال لا اى  
 ليس عندنا علم مطلقا مكتوبا وغيره الا كتاب الله تعالى او فله اى  
 علم هو اثر فله واجتهادا او ما فى هذه الصحيفة فنقول فله علم حقيق  
 المضاف والاستثناء متصل من مطلق العلم وكل ما ذكره من كتاب  
 الله تعالى وغيره علم بعضه مكتوب وبعضه لا ويجزى اجراء الكلام  
 على هذا اى هل عندك علم مكتوب فقال لا اى ليس عندنا علم مكتوب  
 الا كتاب الله تعالى واثر فله ويلزم على هذا انه كتب بعض آثاره عليه  
 واجتهاده واراد بالفوق ذلك الاثر المكتوب وعلى الوجهين في اصل  
 الجواب نفي الخصوص بان لا ليس عندنا العلم الا ما عند غيره من كتاب  
 الله تعالى وما فى الصحيفة واذ الله تعالى يخص بالفوق من يشاء وذا  
 ليس تخصيصا من النبى صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى اعلم  
 فهو خير الناظرين اى وليه محيرين نظرين بخيار ايهما نشاء وقوله اما  
 ان يعقل على بنا المعقول اى يودى دية القتيلى وقوله اما ان يقاد  
 اى يمكن الهل القتيلى من قاتله ليتقتلوه الا ما كان من عبد  
 الله بن عمرو ان اردت بكلمة ما الموصولة الكتابية مثلا يكون استثناء  
 منقطع لكن لا استثناء مفرد عن مفرد اذ لا معنى لقولنا ليس احد  
 اكثر من كتاب الا كتاب الله التى كانت صادرة من عبد الله اذ الاستثناء  
 سواء كان منقطعا او منقطعا اذ كان استثناء مفرد عن مفرد  
 فلا بد من الاتحاد في الحكم وهو ههنا غير مناسب اذ لا يوصف الكتابة  
 بانها اكثر حقيقا بل استثناء جملة عن جملة بمعنى الاستدراك كما يقال  
 ما نفع الاضراى لكن ضرر والتقدير ههنا الا ما كان من عبد الله وهو  
 الكتابة ليرى منى فالخير محذوف والجملة استثناء اى لكن ما فعلت  
 ما فعله عبد الله وان اردت بالموصولة احدا ورجل مثلا كان الاستثناء  
 متصلا وعلى هذا يكون كان نامة ويكون من عبد الله بيان اى الا  
 احدهم رجلا تحققت طوع عبد الله ويجوز ان يجعل كلمة ما عبارة عن

نزل فله العلم المكتوب  
 لا بخصوصه بل بما علمه من الله تعالى  
 عند لانه يخاف على امرائه من الله  
 الا ان يقال انه يفتى بذلك والحق  
 نفسه

الاحاديث وتكون الاشتنا متصلا بنظر الى المعنى اذ حاصل المعنى كان  
 احاديث احاد الفزا الاحاديث حصل جمعها من عبد الله والله تعالى  
 اعلم انيوني كتاب لعل المراد به ما يكتب فيه وبغلقه كتب ككتاب  
 ما يكتب ولذالك اني بانظر قديلا كما كان هذا الامر من النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم اختبا والاصحابه فهدى الله عمر كراوه وضع من احضار الكتاب وحق  
 ولله على ابنه عكاس وعلى هذا فينبغي عد هذا في جملة موافقة عمر به انه قلت  
 ياتي عن قول لا تضلوا بعده لانه جواب ثان للامر فيه عناه الكبر لانضلون  
 بعد الكتاب ان اتيتم به وكتبت لكونه لا يخفى ان الاخبار عنك هذا الخبر لم يرد  
 الاختيار بل في موضع يكون نورا احضار الكتاب او كما واصوب من احضاره  
 من قبل الكتاب الواجب الذي يتره عنه كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم عنه  
 فلا بد منها من اعتذارا آخر وحاصل ما ذكره في الاعتذار ان امرنا وما كان  
 امر عنده وايجاب حتى لا يجوز مراجعته وبصير الراجع عاصيا لذلك امر  
 مستورة وكان نورا بجمعونه صلى الله تعالى عليه وسلم في بعض نداء الاوامر  
 شيئا غير وقد علم من حاله انه كان شوقا للصواب في درء المصالح وكان  
 صاحب الها من الله تعالى جل ذكره ونسأه ولو يقصد عن بقوله قد غلب  
 عليه الوجع انه ينو هو عليه القلط به وانما اراد التخفيف عليه من التعب  
 الشديد لللاحق به من املا الكتاب بواسطة ما معه من الوجع فلا ينبغي  
 لنا ان يباشرنا بما يصير سببا للحوق غابرة المشقة به في نداء الحالة  
 فرأى ان نرزه احضار الورق اولى مع انه خشي ان يكتب النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم امورا يعجز عنها الناس فيستخفون الصغوية بسبب  
 ذلك لانها مخصوصة لا محالة لا اجتهاد فيها او خاف لعل بعضا غنا فقهاء  
 يتصرفون به الى الفرج في بعض ذلك المكتوب لكونه في حال المرض فيصير سببا  
 للفتنة ففان احسنا كتاب الله لقوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء  
 وقوله اليوم اكملت لكم دينكم فليعلم ان الله تعالى الجملة بينه فان الضلال  
 على الامة اه كلامه مختلاصه وفيه نظر لان قوله لا تضلوا يفيدي ان الاصر

هذا هو المختار  
 في كتابه  
 في تفسيره

للإيجاب

للإيجاب اذ السعي فيما يفيد الامن من الضلال واجب على الناس وقدر من  
 واللوكة واجبا ليرتكبه لا خلا فلهذا لم يتركه التبليغ لمخالفه من خالف  
 يفيد انه ما كان واجبا عليه صلى الله تعالى عليه وسلم كتابته لهدوه وهولائها في  
 الوجوب عليه من حين امره به وبين ان فائدة الامن من الضلال ودوا  
 الهداية فان الاصل في الامر هو الوجوب على ما مور لا على الامر سيما اذا كان  
 فائدة كما ذكره الوجوب عليه من محله الكلام لا الوجوب عليه على انه يمكن  
 ان يكون واجبا عليه وسقط الوجوب عنه بعد ما ضل لهدوه للامر وقد  
 رفع غير تعيين ليلة الفجر عن قلبه صلى الله تعالى عليه وسلم تبلاحي  
 رحلين يمكن دفع هذا كذا لولا المطلوب تخفيف انه كيف لا يكون للوجوب  
 مع وجود قوله لا تضلوا وهذه المعارضة لا تنفع في فائدة دلالة التحقيق  
 واما انه خشي ان يكتب امورا نصير سببا للمعقوبة او سببا للفرج  
 المتأقين المودع الى الفتنة فغير متصور مع وجود قوله لا تضلوا لان  
 هذا بيان ان الكتاب سبب للامن من الضلال ودوا الهداية فكيف ينظر  
 انه سبب للمعقوبة او الفتنة بفرج اهلا النفاق ومثل هذا الظن به هو كذب  
 دلالة الخبر واما قوله في تفسيره حسبا الله كتاب انه تعالى قال ما فرطنا  
 في الكتاب من شيء وقولنا اليوم اكملت لكم دينكم فكل منهما لا يفيد الامن من  
 الضلال ودوا الهداية للناس حتى يتجه نداء السعي في ذلك الكتاب للاعتماد  
 على هذين الايتين كيف ولو كان كذلك كما وقع الضلال بعد مع ان الضلال والتوق  
 في الامنة قد وقع بحيث لا يرجع مرفعه ولو نقل صلى الله تعالى عليه وسلم ان  
 مراده ان يكتب الاحكام حتى يقال انه يكفي في فهم كتاب الله تعالى فلهذا  
 كان شيئا من قبله صلى الله تعالى عليه وسلم مما يركبه مكتوبا عند هجره يا من  
 نبه صلى الله تعالى عليه وسلم من الناس من الضلال ولو فرض ان مراده  
 كان كتابه بعض الاحكام فلهذا النص على نداء الاحكام من صلى الله تعالى  
 عليه وسلم سبب للامن من الضلال فلما وجه لنزاع السعي في ذلك النص  
 اكتفا بالقران بل ولو لم يكن فائدة النص الا امن الضلالة لكان مطلقا جدا

والاشي ان خلاف المطلوب جدا  
 اذا المطلوب ان علم وغيره كمن خالف  
 الامر وما ضل ما ذكره في العرف ان  
 خالفه بسبب انه خالفه ان كان  
 مفر وتذوقه ان كان  
 ولا يخفى ان كذا في خبره  
 امر من مخالفة الامر  
 ما

الامن

ولا يبع تركه للاعتماد على ان الكتاب جامع لكل شئ كيف والناس محتاجون  
الى السنة اشده احتياج مع كونه الكتاب جامعاً وذلك لان الكتاب وان  
كان جامعاً الا انه لا يقدر كل احد على استخراج صفة وما يمكن استخراج  
صفة فلا يقدر كل احد على استخراج صفة على وجه الصواب ولهذا فوض  
اليه البيان مع كونه الكتاب جامعاً فقال تعالى لتبين للناس ما نزل  
اليهم ولا تلهوا ان استخراج صفة على الله تعالى عليه وسلم من الكتاب على  
وجه الصواب وهذا يعني في كونه نصه مطلوباً لنا سيما اذا  
امرنا به سيما اذا وعد على ذلك الامن من الضلال فما معنى قول  
احدنا في مقابلة ذلك حسناً كتاب الله بالوجه الذي ذكرنا  
قلت فالوجه عندي طلب فتح هو احسن واولى مما ذكرنا  
ان ثنا الله تعالى وهو ان عرض الله تعالى عنه لعلمه فهدى من قوله صلى  
الله تعالى عليه وسلم لا تضلوا بعدهم انكروا لا تخفون على الضلالة  
ولا تشرى الضلالة الى كل لالة لا يضل احد منك واصلا ويراي ان اسناد  
الضلال الى غير الجمع لا قارة هذا المعنى لما قاله عندنا من الادلة على  
ان ضلال البعض متحقق لا سيما وذلك لانه صلى الله تعالى عليه وسلم  
قد اخبر في حال صحته انه ستفتق الامنة وستمرق المارقة ويخون  
الغنم ولهذا وغيره يفيد ضلال البعض قطعاً فلو ان المراد بقوله  
لا تضلوا هو امن الكل بذلك الكتاب عن الضلالة لا امن كل واحد من  
الاحاد فلما ظهر في الله تعالى عنه هذا المعنى وقد علم من ايات  
من الكتاب مثل قوله تعالى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات  
ليسكنهم في الارض وقوله سبحانه كنتم خير امة اخرجت للناس  
شهدا على الناس وكذا من بعض اخباره صلى الله تعالى عليه وسلم  
كحديث لا تجمع امتي على الضلالة وحديث لا يزال طاعة من امتي  
ظاهرين ونحو ذلك ان هذا المعنى حاصل لهذه الامة بكون ذلك  
الكتاب الذي اراد صلى الله تعالى عليه وسلم ان يكتبه وراى ان ليس

مراده

مهم

مراده صلى الله تعالى عليه وسلم بولاء الكتاب الا زيادة احتياط في الامر لما جيل  
عليه صلى الله تعالى عليه وسلم من بحال الشفقة ووقور الرمة والوافى صلى  
الله تعالى عليه وسلم نسلها كما فعل صلى الله تعالى عليه وسلم من قبله يوم  
بدر حيث نزع الى الله تعالى في حصول النصر اشده التضرع وبالغ في الدعاء  
مع وعد الله تعالى اياه بالنصر واخباره صلى الله تعالى عليه وسلم قبل ذلك  
بمصارع القوم ولاى انه امره صلى الله تعالى عليه وسلم اياه باحضار  
الكتاب امر مشورة بانه يختار رغبة لاجل الجمال الاحتياط في امره فلو  
كان كذلك اجاب عن ما اجاب للتنبية على استخراج عمارة الشفقة  
عليه صلى الله تعالى عليه وسلم في تلك الحالة التي هو حاله غاية الشدة ونهاية  
المرض وان ما قصده حاصله ان الله تعالى قد وعده في كتابه وهذا معنى قوله  
حسبنا كتاب الله اى يكفي في حصول هذا المعنى ما وعد الله تعالى به في كتابه  
وهذا مثله ما فعل ابو بكر رضي الله تعالى عنه يوم بدر حين راي النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم في شدة التعب والشفقة بسبب ما غلب عليه من الدعاء  
والتضرع حيث قال خذ بعض منا شئ نركه ربك فان الله سخي لدمه وعواد  
فقال كذلك شفقة عليه لما علم ان اصل المطلوب حاصل بوعده الله تعالى ولهذا  
منه صلى الله تعالى عليه وسلم زيادة احتياط بفتح كرم طبعه والله تعالى اعلم  
وبالجمله فهو صلى الله تعالى عليه وسلم قد نزل الكتاب والظاهر ان ما نزل الكتاب  
الا لانه ما كان يتوقف عليه شئ من امر الامة من اصل الهداية او دواها بل  
كان لزيادة الاحتياط والا كما نكره مع ما جيل عليه من كرم طبعه باب  
ما يستحب للعالم اذا سلم الى الناس اعلم في كل العلم الى الله في كل الطوق اعنى  
اذا سلم متعلق بما بعده وليس بسديد اذ يلزم ان الباب موضوع لبيان ما  
يستحب للعالم مطلقاً وليس كذلك كيف ولو كان كذلك لكان اللادوان جميع  
ما يستحب للعالم هو ان يكل العلم الى الله اذا سلم الى الناس اعلم وهذا  
فاسد وانما هو موضوع لبيان ما يستحب له حين السؤال فالوجه ان الطرق  
متعلق صحح ببيستخب ولما قوله في كل فنهو جزا شرط محذوف حرف صوتاً

للكلام عن صورة التكرار مع ظهور الغيبة ولهذا تشابه كثير ومثل هذه الفا الواقعة  
 في جواب شرط محذوف يسمى قاصية والتقدير اذا سداي التماسا علم فيكل العلم  
 الى اي الله بمعنى فليكل من وضع الخبر موضع الانشاء والجملة الشرطية لبيان ما  
 يستحق له حين السؤال والله تعالى اعلم هو اعلم من ان في بعض العلوم  
 وفور موسى ايضا صحيح بالنظر الى بعض العلوم فلا يترك الكذب في كلامه وهذا هو  
 مقتضى كلام الحضرة الذي سيجي والله تعالى اعلم فاذا فقدت فهو نواي في قرب  
 محل الفقد فلا ينافي ما تقدم في الروايات انه قبله اذا فقدت الحوت فارجع  
 فانك سئلته وعلم ان يقال المراد في قوله اذا فقدت اي اذا علمت بالفقد  
 والمراد بفعله اذا فقدت حقيقة الفقد كانت عن الصورة وعلم الفقد كان  
 بعد ذلك والله تعالى اعلم وانطلقا بغيبة يومها ليلتها هو بالنصب  
 عطف على بغيبة او بالي عطف على ليلتها وتعتبر الاضافة بعد العطف  
 ليكون اضافة الى مجموع الليل واليوم لا الى كل واحد اذ هما انطلقا بغيبة احدهما  
 وجميع الثاني فلا يبع ان يقال انطلقا بغيبة الليلة وبغيبة اليوم ويصح ان يقال  
 بغيبة المجموع اذ بغيبة احدهما وتامر الثاني بغيبة بالنظر الى تمامها ويحمل  
 العطف على البغيبة ويكون الجوار والله تعالى اعلم ثم قيل الصواب تقدير  
 اليوم على الليلة كما في رواية مسلم ويوافق قوله فيما اصبح ولا يزال اصبح  
 الا عند ليل قلت من تأمل في تراجم البغية الى مجموع اليوم والليله يعرف  
 ان الكلام صحيح على ذلك والتقدير على الوجه الذي في صحيح البخاري فليتنامل  
 اي بارضاه السلام قال ان موسى هذا جواب من اسلوب الحكيم وتنبه  
 على الذي ينبغي ان يكون اظهر هو السؤال عن سلوا عن كيبية تحققت  
 السلام في تلك الارض والله تعالى اعلم وما رفع اليه راسه ان كان  
 قائله ابو موسى حكيمه عن مشاهدة ذكره جوابا لم يقل بقوله لاى شئ من  
 رفع راسه فالاحتجاج به واضح وان كان قائله غيره ذكره استنباطا من قوله  
 رفع اليه راسه فالاحتجاج في موضع نظر اذ يجوز رفع الراس من الجيب وقت  
 الجواب وان كان السائل قاعدا اذا صوب راسه قبل الجواب كما ينظر الى الارض

18  
 في جواب شرط محذوف يسمى قاصية والتقدير اذا سداي التماسا علم فيكل العلم الى اي الله بمعنى فليكل من وضع الخبر موضع الانشاء والجملة الشرطية لبيان ما يستحق له حين السؤال والله تعالى اعلم هو اعلم من ان في بعض العلوم وفور موسى ايضا صحيح بالنظر الى بعض العلوم فلا يترك الكذب في كلامه وهذا هو مقتضى كلام الحضرة الذي سيجي والله تعالى اعلم فاذا فقدت فهو نواي في قرب محل الفقد فلا ينافي ما تقدم في الروايات انه قبله اذا فقدت الحوت فارجع فانك سئلته وعلم ان يقال المراد في قوله اذا فقدت اي اذا علمت بالفقد والمراد بفعله اذا فقدت حقيقة الفقد كانت عن الصورة وعلم الفقد كان بعد ذلك والله تعالى اعلم وانطلقا بغيبة يومها ليلتها هو بالنصب عطف على بغيبة او بالي عطف على ليلتها وتعتبر الاضافة بعد العطف ليكون اضافة الى مجموع الليل واليوم لا الى كل واحد اذ هما انطلقا بغيبة احدهما وجميع الثاني فلا يبع ان يقال انطلقا بغيبة الليلة وبغيبة اليوم ويصح ان يقال بغيبة المجموع اذ بغيبة احدهما وتامر الثاني بغيبة بالنظر الى تمامها ويحمل العطف على البغيبة ويكون الجوار والله تعالى اعلم ثم قيل الصواب تقدير اليوم على الليلة كما في رواية مسلم ويوافق قوله فيما اصبح ولا يزال اصبح الا عند ليل قلت من تأمل في تراجم البغية الى مجموع اليوم والليله يعرف ان الكلام صحيح على ذلك والتقدير على الوجه الذي في صحيح البخاري فليتنامل اي بارضاه السلام قال ان موسى هذا جواب من اسلوب الحكيم وتنبه على الذي ينبغي ان يكون اظهر هو السؤال عن سلوا عن كيبية تحققت السلام في تلك الارض والله تعالى اعلم وما رفع اليه راسه ان كان قائله ابو موسى حكيمه عن مشاهدة ذكره جوابا لم يقل بقوله لاى شئ من رفع راسه فالاحتجاج به واضح وان كان قائله غيره ذكره استنباطا من قوله رفع اليه راسه فالاحتجاج في موضع نظر اذ يجوز رفع الراس من الجيب وقت الجواب وان كان السائل قاعدا اذا صوب راسه قبل الجواب كما ينظر الى الارض

مثلا

مثلا والله تعالى اعلم لا تستلوه لايح فيه اي في جواب السؤال وقوله  
 لايح بالجزم جواب النهي اي ان لا تستلوه لايح في جوابه بكونه لعدم الجواز  
 والسؤال وان سألتم يخاف انه يحى بكونه فانزوا سواله وقيل بالنصب على  
 ان لا زادة والتقدير حشية انه يحى او اصله والتقدير ليلها يحى وقيل بالرفع  
 على الاستيناف قلت فالعنى لايح في الجواب بكونه اذا تركتم السؤال كما  
 لا يحى ولا يحى بلا اعتبار اذا تركتم السؤال كما لا يحى فمقصود في استند  
 منه اي من تراود ذلك المختار صدق من قلبه اي شهادة صدق في  
 اعتقاده اي يكون معتقدا ان هذه الشهادة شهادة صدق لانه يشهد لغرض  
 مع انها شهادة كذب كالمنا فقين والشهادة فعل اللسان وفعل القلب  
 لا يسمى شهادة تحمل من قلبه متعلقا يشهد على معنى انه يشهد بالقلب  
 غير ظاهر نعم يمكن جعله متعلقا به على معنى شهادة ناشئة من  
 مواجاة قلبه لكن لا يبقى حينئذ لغرضه فالكثير فائدة والله تعالى اعلم  
 حرره الله على النار اي حرره وامر تعذيبه على النار وقيل كان قبل نزول  
 الفرائض وفيه نظر لانه مع كونه خلاف الواقع لان صحته معاذ في المدبسة  
 وقرضته الصلاة بئله لايح حينئذ قوله اذن يتكلموا الا ان يقال يتكلموا  
 بعد شرع الاعمال وقيل غير ذلك من التاويلات لكن جميع ما ذكره من التاويلات  
 يقتضي ان خوف الانكالاتما هو بالنظر الى هذا اللفظ لا بالنظر الى المراد حيث  
 لو ذكر المراد بلفظ وافى المقصود لما كان هذا خوف انكالاتما وهذا كما  
 ترى وحقيقة الامر الى الله تعالى عند موته تأتما لا ينافي النهي  
 لجواز انه علم ان النهي عن كتمان العلم كان بعد ذلك فراه منسوخا به وكون  
 الخاص يخص العام سوالا من متقدم ما وصار مراد به بعض الاصو  
 فيجوز ان معاذ لا يرى ذلك بل يرى ان المتأخر منكم ناسخ للمقدم كما هو  
 مذهب اصحابنا الحنفية وعلى هذا يمكن ان يكون التأخر الى الموت للفرد  
 فيما بين التحصيل والنسخ او لعدم كتمان قبل ذلك والله تعالى اعلم  
 باب الجبا في العلم اي لا ينبغي ومثله لا يسمى جبا شرعا بل ضعفا فلا ينافي في الجبا

عاين في الاستدلال على صحة الشهادة بالقلب  
 في الشهادة بالقلب في قوله لا يشهد على معنى انه يشهد بالقلب  
 غير ظاهر نعم يمكن جعله متعلقا به على معنى شهادة ناشئة من مواجاة قلبه لكن لا يبقى حينئذ لغرضه فالكثير فائدة والله تعالى اعلم حرره الله على النار اي حرره وامر تعذيبه على النار وقيل كان قبل نزول الفرائض وفيه نظر لانه مع كونه خلاف الواقع لان صحته معاذ في المدبسة وقرضته الصلاة بئله لايح حينئذ قوله اذن يتكلموا الا ان يقال يتكلموا بعد شرع الاعمال وقيل غير ذلك من التاويلات لكن جميع ما ذكره من التاويلات يقتضي ان خوف الانكالاتما هو بالنظر الى هذا اللفظ لا بالنظر الى المراد حيث لو ذكر المراد بلفظ وافى المقصود لما كان هذا خوف انكالاتما وهذا كما ترى وحقيقة الامر الى الله تعالى عند موته تأتما لا ينافي النهي لجواز انه علم ان النهي عن كتمان العلم كان بعد ذلك فراه منسوخا به وكون الخاص يخص العام سوالا من متقدم ما وصار مراد به بعض الاصو فيجوز ان معاذ لا يرى ذلك بل يرى ان المتأخر منكم ناسخ للمقدم كما هو مذهب اصحابنا الحنفية وعلى هذا يمكن ان يكون التأخر الى الموت للفرد فيما بين التحصيل والنسخ او لعدم كتمان قبل ذلك والله تعالى اعلم باب الجبا في العلم اي لا ينبغي ومثله لا يسمى جبا شرعا بل ضعفا فلا ينافي في الجبا



من الايمان ويظهر ان الجواب في العلم لا ينبغي من حيث ان سبب قول عمر  
 باب من اجاب بالقران والجواب في الحديث وقع اكثر من حيث ان السؤال كان  
 عن ما يلبس الحر والجواب جا ببيان ما لم يلبس حرما وما يلبس ضمنا وتبيل  
 السؤال كان حال الاختيار وجا الجواب ببيان بعض حال الاصطلاح وهو فان لم  
 يجد الثقلين الخ كتاب الوضوء باب قول الله الخ فزيين ان الامور لله للذة لا  
 للتكوار عما ذكر من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقبل صلاة من احدث  
 الخ قبل ينيغ في جعل الغاية للصلاة لا للقبول فالعنى ما صلى المحرف الى الوضوء  
 لا يقبل لا ما صلى فلا يقبل الى الوضوء ويقبل بعد الوضوء لان الصلاة حالة الخ  
 لا تقبل لا قبل الصلاة ولا بعده والغرض المحلون اي فيه الغرض في هذا  
 الباب ذكره او في بيان الفضل ذكره والله تعالى اعلم باب لا ينوصا من  
 الشك والى ما يلزمه الوضوء لانه لا ينبغي له ان يتوضا نعم اذا كان في الصلاة له  
 فلا ينبغي له افساد الصلاة كما هو مقتضى الحديث حتى يسمع صوتا يخ كتاب  
 عن النبيين اخر من ان يكون سماع صوتا او وجرا نزع او يكون بشئ اخر  
 وغلبة النظر عند بعض العلماء في حكم النبيين فيغني ان الشك لا عبرة به  
 واليد تشير نحو حمة المصه يقولون يا الانبياء اي ولا يكون الروا حيا  
 الا اذا كان قلبه يفظان اسباغ الوضوء الا نقا اي لا الاكثر من الماء  
 نقضا فغسل وجهه الفال للتفصيل وقوله اخر فرقة الخ بيان كيفية غسل الوضوء  
 اما لانه حمل الوجه في قوله فغسل وجهه على ما يشتمل ما فيه اولان البرية غملا  
 الشئ يسمى كيفية لفه وان كانت تلامز المتعلقات خارجة عنه فرش  
 على رجليه اي حتى غسلها في الفا موسى الرش نقض الماء وفي النهاية انزلها  
 ودلا لانه يغسل يديه في سيلان الماء والقطرات الصغار لا تسيل عن موضعها  
 فلبس جعل غسلها غاية للرش ويجاب منع ان يكون المعنى في الرش  
 صغر القطرات بحرا لا ينبغي لا تسيل بل اعده ولو سئل في جوار استعمال اسبر  
 الرش فيما اذا كانت القطرات سائلة ولو جوار في ريد لها ذلك بقرينة جعل  
 الغسل غاية ولو سئل في جوار ان يحصل الغسل بالرش وينترب عليه بسبب

هذا هو الوجه في قوله  
 لا يقبل الصلاة من احدث  
 الخ قبل ينيغ في جعل الغاية  
 للصلاة لا للقبول فالعنى ما  
 صلى المحرف الى الوضوء لا يقبل  
 لا ما صلى فلا يقبل الى الوضوء  
 ويقبل بعد الوضوء لان الصلاة  
 حالة الخ لا تقبل لا قبل الصلاة  
 ولا بعده والغرض المحلون اي  
 فيه الغرض في هذا الباب ذكره  
 او في بيان الفضل ذكره والله  
 تعالى اعلم باب لا ينوصا من  
 الشك والى ما يلزمه الوضوء  
 لانه لا ينبغي له ان يتوضا  
 نعم اذا كان في الصلاة له  
 فلا ينبغي له افساد الصلاة  
 كما هو مقتضى الحديث حتى  
 يسمع صوتا يخ كتاب عن  
 النبيين اخر من ان يكون  
 سماع صوتا او وجرا نزع  
 او يكون بشئ اخر وغلبة  
 النظر عند بعض العلماء في  
 حكم النبيين فيغني ان الشك  
 لا عبرة به واليد تشير نحو  
 حمة المصه يقولون يا  
 الانبياء اي ولا يكون  
 الروا حيا الا اذا كان  
 قلبه يفظان اسباغ  
 الوضوء الا نقا اي لا  
 الاكثر من الماء نقضا  
 فغسل وجهه الفال  
 للتفصيل وقوله اخر  
 فرقة الخ بيان  
 كيفية غسل الوضوء  
 اما لانه حمل  
 الوجه في قوله  
 فغسل وجهه على  
 ما يشتمل ما فيه  
 اولان البرية  
 غملا الشئ يسمى  
 كيفية لفه وان  
 كانت تلامز  
 المتعلقات خارجة  
 عنه فرش على  
 رجليه اي حتى  
 غسلها في الفا  
 موسى الرش  
 نقض الماء وفي  
 النهاية انزلها  
 ودلا لانه يغسل  
 يديه في سيلان  
 الماء والقطرات  
 الصغار لا تسيل  
 عن موضعها فلبس  
 جعل غسلها  
 غاية للرش  
 ويجاب منع ان  
 يكون المعنى في  
 الرش صغر  
 القطرات بحرا  
 لا ينبغي لا  
 ينبغي لا تسيل  
 بل اعده ولو  
 سئل في جوار  
 استعمال اسبر  
 الرش فيما اذا  
 كانت القطرات  
 سائلة ولو  
 جوار في ريد  
 لها ذلك بقرينة  
 جعل الغسل  
 غاية ولو سئل  
 في جوار ان  
 يحصل الغسل  
 بالرش وينترب  
 عليه بسبب

تعد

تعد مرقات الرش وتكرره على كل بقعة من القدم فلا اشكال في حصول غسل  
 الرجل بالرش عليها والى الجواب الاول يعيد كلاما لكره ما في والى الثاني كلام العيني  
 والى الثالث كلام ابن حجر رحمه الله تعالى بكلام ابن حجر تحت الاجوبة الثلاثة  
 والله تعالى اعلم باب لا تقبل القبلة بغائط او بول الا عند البناء قال الاسما على  
 ليس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المذكور ارجيب بان الغائط لغة اسم المكان  
 المظلم من الارض في الغضا توارثت في نفس الخارج من الانسان فيقول  
 الغائط في الحديث على معناه اللغوي لكونه الحقيقة والحقيقة متفق على  
 الجواز وعند الجواز على حقيقة اللغوية بصير النهي في الحديث مخصوصا به  
 بالغضا ويؤيد هذا الجملة انه يحصل به التوقيف بيانه وبين حديث ابن عمر  
 قلت لكن اطلاقه على الخارج من الانسان صار حقيقة عرفية والحقيقة العرفية  
 متفق على الحقيقة اللغوية لكونها محارفا والعبرة للعرف لا للغة فالوجه  
 ان يقال ان القران صار في الحديث عن حمل الغائط على حقيقة العرفية فوجب  
 الحمل على حقيقة اللغوية وبيان القران ان استعمال الانبياء بالنظر الى ما يخرج من  
 الانسان غير محتمس اذ لا يقال اني البول او العذرة بخلاف استعمال الانبياء بالنظر  
 الى المكان فانه كثير تسامع وايضا الظاهر ان النهي عن الاستقبال والاستنبار والاقر  
 بالمشرك والتعريب انما يحسن نوحهما حين حضور الانسان دلالة المكان قبل  
 ارجاه دلا للخارج لاجين مباشرته بالاخراج فينبغي حمل الغائط على المكان  
 لا على الخارج من الانسان فاذا رجع حمل الغائط على معناه العرفي فينبغي ان يحمل  
 على معناه اللغوي لا على مطلق المكان المعد للاخراج لانه محارفة وعرف  
 ولان النهي عن جنتين والتخيير بين جنتين اخرين عند انبياء الغائط اعنا  
 يحسنان في الغضا في البيوت فيمن قال ان الانسان في الغضا ممكن عند  
 انبياء الغائط من الجهات الاربع فيمكن ان يهوى عن بعضها ويخبر بين بعضها  
 واما في البيوت فلا يمكن عادة عند انبياء الغائط من الجهات الاربع بل يمكن  
 منها عند بنا الكنيف واما بعد البناء عند انبياء الغائط فهو يصير بنا  
 ككيفية البناء والله تعالى اعلم واما القول بان هذا الحديث عام مخصوص

اي المراد حيفا اه

بحديث ابن حجر فبعد لان هذا قول حوطب به الناس فلا يتعلل الخطاب له صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وذاك فعله فيجتمعا ان يكون مخصوصا به على انه كان فعلا  
 متولدا عن نظر الاغيار وانما وقع عليه نظر ابن عمر اتفاقا والقول بان مثله  
 يكون لبيان الحاجة الجواز بعيد جدا فالوجه ان حديث النبي من اصله مخصوص  
 بانفصاله لا يعبر بالمتا صلا وهو الموافق للقران ولعل من فهم عموم الحكماء  
 من لفظ الحديث انما فهم من ظنه ان علة النهي الكرامة القبلية عن المواجهة بالنتيجة  
 فقهر من عموم هذه العلة بعموم الحكم والالتفات على ولا يتنفس في  
 الا ان عطف على مجموع الجملة الشرطية لا على الجز لان المعطوف على الجز يتعبد بالشرط  
 وليس الشرط كسائر القيد حتى يقال ان القيد في المعطوف عليه لا يلزم مراعاته  
 في المعطوف وهذا كما قالوا في قوله تعالى اذا جازاهم لا يتأخرون ساعة ولا  
 يستقدمون ان جملة يستقدمون معطوف على تمام الجملة الشرطية لا على  
 الجز فقط فافهم وكان ابن سيرين يفصل موضوع الخاتمة بربودان دليل  
 وجود غسل الاعقاب بدل على وجوب الاستنجاب في كل ما امر بفصله من  
 الاعضاء فكان ابن سيرين بسبب ذلك باخذ منه وجوب غسل موضوع الخاتمة  
 ايضا وبه ظهر المتأينة وعلو مقصود صاحب الكتاب بهذا النقل والله تعالى  
 اعلم اسفوا الوضوء فان ابا انفا سر صلى الله تعالى عليه وسلم قال الخ  
 هذا الكلام يدل على ان قوله المذكور صلى الله تعالى عليه وسلم كان في ارباع الوضوء  
 فنظر به فا ولد الشبهة الحديث بان صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا الة  
 الا الله الحقيقية عند الاعتقاد فافهم باب غسل الرجلين في التيمم  
 النفلين اي في وقت ليس النفلين عليهما اي اذا كان الانسان لايس نفلين  
 في رجلين يجب عليه غسل الرجلين ولا يجوز له الاكتفا باجمع على النفلين  
 كما في الحقيقين وليس المراد انه يفصل الرجلين وكما في النفلين ولا يفرعهما  
 عنهما في حال الفسل كما لا يخفى لا تحس من الاركان الا اليمينين يغيب  
 ان غير ايم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم الويد وهو كما نوا هـ  
 يستلمون الاركان كلها احيانا ايضا وان جاز انما احيايا يكتفون بحس

في حديث ابن حجر  
 في قوله تعالى  
 في قوله تعالى

اليمانيين

اليمانيين والله تعالى اعلم ويتوضا فيها المتبادر منه انه يتوضا الوضوء  
 المعتاد في حال لبسها فاستدل به المصنف على تزجته ولو كان الوضوء خاليا بسرها  
 لا على الوجه المعتاد لذكر والله تعالى اعلم حتى تنبعث به راحلة اي  
 قانا واخر الالهلال الى بؤر القروية لا يهلك حين تنبعث ي راحلتى الى الخبي  
 بؤر القروية والله تعالى اعلم في شأنه كذا كان المراد بالثتان هو الفعل  
 المقصود والمراد بثنانه ما يليق ان يضاف اليه لا ما يبا شرة لضرورة وبالحكم  
 فتحو الدخول في الخلاخارج عنه فلا يشكر ان التاكيد للتخصيص على العموم فلا يصح  
 فافهم طه باب الما الذي يفصل به شعر الانسان الخ اعلم انه وضع هذا الباب  
 اصالة لبيان حكم الما الذي يفصل به شعر الانسان وكبر سؤر الكلب ثم ذكر  
 استظهار حكم صبر الكلب اي اذا مر الكلب في المسجد فهل يحتاج الى غسل البقعة  
 التي مرقت فيها ام لا وكذا ذكر حكم الكلاب اي اذا اكلت الكلاب من الصيد  
 فهل يوجب بقية ذلك الصيد ام لا فالاضافة في الكلام من اضافة المصدر الى  
 الفاعل وصار الباب موضوعا لبيان حكم اربعة اشياء ثم بعد ان فرغ من ذكر  
 ادلة طهارة الما الذي يفصل به شعر الانسان اراد ان يربو في التزجته حكيم  
 خامس وهو الاثابته يجب غسله سبعا بصير الداف موضوعا لبيان حكم  
 خمسة اشياء الا ان هذا الخامس لما صار بعيدا عن الباب اعاد له اسم الباب  
 فقال باب اذا شرب الكلب الخ ثم ذكر ادلة صانعي من الامور الخمسة هذا ما يتعلق  
 بتحقيق التزجته والله تعالى اعلم وما بيان كيفية الاستدلال فقد استدلى على  
 طهارة الما الذي يفصل به شعر الانسان بحديث ابن سيرين لان وصول الشعر الى  
 ابن سيرين من انس انما هو بواسطة اعط النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ويد عليه حديث انس واعط النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ونفسيه بين  
 الصحابة يدل على طهارة الشعر ودعوى خصوص الطهارة بشعر النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم غير مسموع لكون الاصل هو العموم فاذا ثبت طهارة  
 الشعر ثبت طهارة الما المفصول به الشعر لان الما حليم والشعر طاهر فمن ابن  
 الخامسة واستدل على حكمه الا انما بحديث اذا شرب الكلب وعلى حكمه المخرج حديث

لان الكلام في الوضوء لا في الاكلة  
 وغيرها

على ثبوت القطب  
 مع ثبوت التزجته  
 فانها في رابعها  
 مع ثبوت التزجته  
 اخرى باسفا حيا

كانت الكلاب تقبل وتدبر وعلى حكم الاكل بحيث اذا ارسلت كلبك والكلوايح  
 على الوجه الذي قررنا في حل الترجمة. يعني انه استدلال على كسور الكلب بحيث  
 ان رجلا رأى كلبا والاستدلال به حتى يفرض له الشراخ يعني استدلال سفيان والظاهر  
 انه غير تام لانه اذا اراد ان ما طاهر فهو في محل النزاع والافلاش ان المراد هـ  
 بالنص عند ظهور الظاهر والله تعالى اعلم **قوله** وقوله الله تعالى اوجا احد  
 منك من القاطب والوجه الاستدلال انه تعالى بين ما يجب التيمم عند عدم  
 العذرة على استعمال الماء فاشارة الى مطلق الحدث الاصغر بقوله اوجا احد منك  
 من القاطب كما اشار الى الحدث الاكبر بقوله ولا مسمة النساء ولانتم الاشارة الى  
 مطلق الحدث الاصغر بقوله القول الا اذا كان مطلق الحدث الاصغر خروج  
 الخارج من السيلين اذ حينئذ يمكن ان يقال كنى بقوله اوجا احد منك  
 من القاطب عن معنى احدث بنا على ان الحدث هو ما يقصد به القاطب وما  
 يكون مجاورا له فيخرج ان يكفى عند مطلق الحدث بالحي من القاطب واما اذا  
 كان الحدث غير الخارج من السيلين ايضا فلا يستقيم جعل اوجا احد منك  
 من القاطب كناية عن مطلق الحدث والله تعالى اعلم الامن حدث  
 اي وقد بين ابو هيريرة ان الحدث ما يخرج من السيلين ببيان بعض تقاسم  
 ما يخرج من السيلين حيث قال هو قسما وضراط فتبينها به على ان الحدث  
 من جنس القسا والضراط في انه خارج من السيلين والله تعالى اعلم  
 ما زالوا المسلمون يصلون في جراحاتهم لادالة في فيه على ان خروج الدم  
 غير ناقض اذ لا يفرض فيه حال الدم اصلا ولو سلقا لمعدور يصل مع الدم  
 عند الحنفية ايضا كما دلالة في فيه على ان الخروج ناقض فمن ادعى دلالة  
 على احد لها فقد بقه فافهم ولو يتوضا لم يرد في جود الاحبار بان  
 ما يتوضا من مساعته اذ ليس له كثير فالدن بل هو كناية عن كونه ما عاهد  
 الوضوء بل يعني على وضوئه السابق والله تعالى اعلم ما لم يتحقق فقال  
 رجلا لم حاصل استدلاله باحاديث الباج ان ما ورد من الحدث في الاحاديث  
 الصحاح كله من قبيل الخارج من السيلين تحقيقا او مظنة ففي حديث

عثمان

هذا الحديث يدل على ان الحدث هو ما يخرج من السيلين  
 وهو ما يقصد به القاطب وما يكون مجاورا له فيخرج ان يكفى عند مطلق  
 الحدث بالحي من القاطب واما اذا كان الحدث غير الخارج من السيلين ايضا  
 فلا يستقيم جعل اوجا احد منك من القاطب كناية عن مطلق الحدث  
 والله تعالى اعلم الامن حدث اي وقد بين ابو هيريرة ان الحدث ما يخرج  
 من السيلين ببيان بعض تقاسم ما يخرج من السيلين حيث قال هو قسما  
 وضراط فتبينها به على ان الحدث من جنس القسا والضراط في انه خارج  
 من السيلين والله تعالى اعلم ما زالوا المسلمون يصلون في جراحاتهم  
 لادالة في فيه على ان خروج الدم غير ناقض اذ لا يفرض فيه حال الدم  
 اصلا ولو سلقا لمعدور يصل مع الدم عند الحنفية ايضا كما دلالة في فيه  
 على ان الخروج ناقض فمن ادعى دلالة على احد لها فقد بقه فافهم  
 ولو يتوضا لم يرد في جود الاحبار بان ما يتوضا من مساعته اذ ليس له  
 كثير فالدن بل هو كناية عن كونه ما عاهد الوضوء بل يعني على وضوئه  
 السابق والله تعالى اعلم ما لم يتحقق فقال رجلا لم حاصل استدلاله  
 باحاديث الباج ان ما ورد من الحدث في الاحاديث الصحاح كله من قبيل  
 الخارج من السيلين تحقيقا او مظنة ففي حديث عثمان

عثمان وابي سعيد الحدث هو الخارج مظنة من حيث ان الجماع لا يخلو عن  
 خروج مذي وفي الاحاديث الباقية هو الخارج تحقيقا واما غير الخارج من  
 السيلين فما خرج فيه حديث فلا يبع القول بكونه ناقضا وهو المطلوب  
 والله تعالى اعلم ومعنى قوله اي هيريرة الصوف اي ما هو من جنس  
 في الخروج عن احوال السيلين والله تعالى اعلم ثم قرأ العشر الايات  
 التي قبلها هذا الاستدلال وليس بمعتق اذ توجه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 غير ناقض للوضوء وكونه نوضا بعده لا يرد على قيام الحدث حين الفقرة  
 اذ يجوز حصول الحدث بعدة او حصول الوضوء بلا حدث فتبين محل الاستدلال  
 صنوع ابن عباس ولا يخفى انه كان صغيرا غير مكلف والكلام في افعال المكلفين  
 والله تعالى اعلم لقوله الله وا مسحوا برؤسكم يعني على ان الراس ليس  
 الكل كالوجه وقوله الله تعالى ان المراد به البعض منقوض بقوله تعالى  
 في التيمم فامسحوا بوجوهكم فاعبرة به واما الاستدلال بالحدث فتبين  
 تام لانه استدلال بمجد الفعل الذي لو ثبت د واه ولو ثبت الد واد طاردا  
 على الافتراض فكيف يدونه ولو كان له دلالة على الافتراض لكان الفعل  
 بخصوصية الافعال والاديار فوضوا واقتل به ناي استعمال فضل وضوء  
 الناس اراد به ما يعرفه الباقي في الطرق بعد الفراغ والمنقار من الاعضا  
 وهو اما المتعطل قبل مراده الرد على الحنفية في اما المتعطل لکن ما ذكر  
 من الاحاديث لا يدل على طهارة المتعطل عينا فضلا عن طهوريته اذ فضل  
 الوضوء في الحديث كما هو فيما بقي بعد الفراغ في الانا واما الوضوء فهو وان كان  
 كما هو في المتعطل لکن يتحمل ان يفسر بفضل الوضوء الباقي في الطرق واما  
 حديث ابي موسى فلو يكن هكذا وضوء اصلا بل هو استعمال في اعضا الوضوء  
 لا على وجه التفصي. تقول ان ثبت ان المتعطل كما هو فيمكن ان يأتى جواز  
 استعماله بقوله تعالى فمرد فاما بنا على ان المراد بالها فيه الماء الطاهر  
 بالاجماع واما الفيد الزايد على قيد الطهارة في الآية فممنوع والله تعالى اعلم  
 ونفصاع بالحجيم المذكور اثر عمر هذا والذي بعده استطراد وانما المطلوب

هذا الحديث يدل على ان الحدث هو ما يخرج من السيلين  
 وهو ما يقصد به القاطب وما يكون مجاورا له فيخرج ان يكفى عند مطلق  
 الحدث بالحي من القاطب واما اذا كان الحدث غير الخارج من السيلين ايضا  
 فلا يستقيم جعل اوجا احد منك من القاطب كناية عن مطلق الحدث  
 والله تعالى اعلم الامن حدث اي وقد بين ابو هيريرة ان الحدث ما يخرج  
 من السيلين ببيان بعض تقاسم ما يخرج من السيلين حيث قال هو قسما  
 وضراط فتبينها به على ان الحدث من جنس القسا والضراط في انه خارج  
 من السيلين والله تعالى اعلم ما زالوا المسلمون يصلون في جراحاتهم  
 لادالة في فيه على ان خروج الدم غير ناقض اذ لا يفرض فيه حال الدم  
 اصلا ولو سلقا لمعدور يصل مع الدم عند الحنفية ايضا كما دلالة في فيه  
 على ان الخروج ناقض فمن ادعى دلالة على احد لها فقد بقه فافهم  
 ولو يتوضا لم يرد في جود الاحبار بان ما يتوضا من مساعته اذ ليس له  
 كثير فالدن بل هو كناية عن كونه ما عاهد الوضوء بل يعني على وضوئه  
 السابق والله تعالى اعلم ما لم يتحقق فقال رجلا لم حاصل استدلاله  
 باحاديث الباج ان ما ورد من الحدث في الاحاديث الصحاح كله من قبيل  
 الخارج من السيلين تحقيقا او مظنة ففي حديث عثمان

استعماله بقوله تعالى فمرد فاما بنا على ان المراد بالها فيه الماء الطاهر  
 بالاجماع واما الفيد الزايد على قيد الطهارة في الآية فممنوع والله تعالى اعلم  
 ونفصاع بالحجيم المذكور اثر عمر هذا والذي بعده استطراد وانما المطلوب  
 استعماله بقوله تعالى فمرد فاما بنا على ان المراد بالها فيه الماء الطاهر  
 بالاجماع واما الفيد الزايد على قيد الطهارة في الآية فممنوع والله تعالى اعلم  
 ونفصاع بالحجيم المذكور اثر عمر هذا والذي بعده استطراد وانما المطلوب

في بعض النسخ  
منه انما هو  
في بعض النسخ  
منه انما هو

في بعض النسخ  
منه انما هو  
في بعض النسخ  
منه انما هو

علم او  
في بعض النسخ  
منه انما هو

الاستدلال بالحديث المرفوع ووجهه ان العادة قاصية في وضوء جماعة  
من انا واحد بان يسبق بعضهم بعضا بالفراغ فلو كان فراغ المرأة قبل  
الرجل مفسدا لما على الرجل ما مكنت من الوضوء صعبا والحاصل ان  
مقتضى العادة في مثله ان يتوضا بعض من فضل بعض كما لا يخفى وهذا  
القدر يكفي في المطلوب فانجح الاستدلال وانكشف الاشكال والله تعالى  
اعلم بالجل ادخلت ما طهرت يد على ان الشرط طهارة القدمين  
وقت اللبس ويلزم منه اشتراط عام للوضوء عند من يقول بالترتيب  
ولا يلزم عند غيره كما لا يخفى باب من لم يتوضأ من نحو الشاة والسويق  
ليذكر في الباب ما يدل على حكم السويق فكانه اشار الى ان حكم السويق  
في عدم انتفاض الوضوء بغيره من حكم الحجر الا في باب من مخصص  
من السويق اي وغيره كالحجر واشار بالاشارة الى ان  
حكم الحجر ووجهه من المأكولات في المخصصة بغيره من حكم السويق  
بالاولى على عكس ترجمة الباب التمام السابق ولذا ذكر حديث المحرفي  
الباب تشبيها ان المخصصة وان ترك ذكرها في حديث الحجر لكنها معتبرة  
حكما بدلالة حكم السويق بالاولى وتحمل تركه الذكر على انه اختصار من  
بعض الرواة او على انه تركه لبيان الجواز ولو صحح هذا التشبيه عقبه  
باب اللين لما في حديث اللين بين الدلالة على علة المخصصة التي هي  
متحققة في الحجر بوجه وأهلهم وفي اللين باضعف وجه فافهم والله  
تعالى اعلم اذا نفس احدكم الخ كانه استدراجه على ان النفس لا ينقض  
الوضوء ولو كان ناقضا للوضوء لما منع الشارع عند الصلاة بخشيته ان  
يسبب نفسه فيها بل وجب ان يذكر الشارع انه لا ينج صلاته هو النفس  
او نحوه لانتفاض وضوءه فادركه ينقض الوضوء بالنفاس تعين ان يكون  
الانتفاض بالنوم اذ لا مسامحة للقول بعدم الانتفاض اصلا باب  
الوضوء من غير حدث اي فعله او لم يلبس بلائزر وما يقيد بان في  
كبير ثم قال بلى اي وانه لكبير كما جاز في بعض الروايات وحمل كثير منهم

الكبير

منها انما هو  
وكثير مشدود  
ايضا وكثير  
الاصحاب السلفاء

الكبير في الموصفين على معينين دفعا لما يؤولون من التناقض ولا يخفى  
انه لا يحسن الاستدلال بكلمة بل للاعتناء بالاعتنى في الموصفين ولهذا ظاهر  
فالوجه حمل الكبير في الموصفين على ما يشق الاحتراز عنه او على الدونب  
الكبير والنفي بالنظر الى ذات الفعل والاثبات بالنظر الى الاعتناء والدونب  
الصغير بالاعتناء بصغير كبير او سهلا الاحتراز بالاعتناء بصغير صعب الاحتراز  
فكانه صلى الله تعالى عليه وسلم نظر الى ذات الفعل فقال وما يقيد بان في  
كبير ثم نظر الى اعتناء الرجلين فقال بلى وقيل يحتمل انه ظن ان دلالة غير كبير  
فاوحي اليه في الحال انه كبير فاستدركه وتعقب بانه ينلزم ان يكون مستحجا  
والخبر لا يدخله الشيخ واجيب بان الخبر في الاحكام يقيد الشيخ وهذا الخبر  
كدلالة والله تعالى اعلم لعلمه ان يخفف الظاهر ان صحير لعلم الفقهاء  
وكلمة ان في قوله ان يخفف زيادة تشبيها لكلمة لعلم بل فقط عسى ويدل  
عليها الروايات الانية بجزئها وزيادة فان لا يمنع عند نصب المضارع بقولها  
كالجوف في الجارة الزائدة والله تعالى اعلم لصاحب القبراي في شأنه  
ولويذكر سوى يور الناس اي ذكر يوره وذكره بمنزلة ذكر يور الناس  
لان خصوصية الانتفاض مطروحة في باب الاحكام والادلة وما يور  
غير الناس فلما ذكره في الحديث فلا يبع الاستدلال به على نجاسة يوره كما  
الحجر وكذا لا يبع الاستدلال على ذلك برواية لا يستتر من البول لوجوب  
حملة على معنى بول نواقصا بين الروايات اما حمل الامر على العهد او على  
انه بول من المضاف اليه وفي هذا تشبيه على انه لا يدل المستدل بالحديث  
من تتبع رواياته فيستدل ملاحظة جميع الروايات فان امكن التوجه  
او التوفيق فذلك والا فيطرح خصوصية الروايات ويستدل بالقدر  
المشترك بينهما ضرورة ان تعدد الروايات اعملا يكون من تغير الرواة  
ونقلهم الحديث بالمعنى والا فمعلوم ان تمام الروايات المختلفة ليست  
من كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث واحد فالاستدلال  
بكل رواية على حدة عند اختلاف الروايات في حديث واحد مستشكل

قد راجع الوجه الخ لا يخفى  
عليك ان ما قال فيه  
تعدد المعنى الاختلاف  
اد اعتناء الثوب غير  
ذاته

ورد على من قال ان اللسان  
في

قد راجع في شأنه فاللام  
بمعنى في ان اللسان  
دخلت على غير المعنى  
وجيد انما ويلما ما عاقد  
واحد يكون فيها للتفصيل او  
بمعنى عند قوله في التفتي  
في

قول باب غسل المني وقوله علم من الغسل عدم الالتحاق  
بالفرق وانظر قوله عند ما يصيب من المرأة  
بغير يق القياس على غسل المني قوله تاب اذا غسل  
الجنابة او غيرها حكم عن الجنابة ما هو بغير القياس

باب مهر النكاح هذا الباب سابق عند كثير وسقوطه هو الوجه  
والله تعالى اعلم ثم تفرقة بالحا استدل به على تعيين المال لغسل  
النجاسة الحقيقية لا مفهوما للقب كما قيل بل بان خبر الشارع امر والامر  
باستعمال الماء بوجوب تعيينه وتجويز الغير مبطل للامر ولكن هذا لو كان الامر  
منفوحا الى خصوصية المالكين الغالب انه ليس كذلك وذكر المالك انه  
المعناد ولا اشتراط خصوصيته فالاستدلال ضعيف والله تعالى اعلم  
واتر الغسل فيه الظاهر ان المراد بآثار الغسل هو آثار المني  
المفسود وهو المراد بقوله تواراه فيه بقعة في الرواية الثانية توفيقا  
بين الروايات فالاستدلال به على نفاذ المني مشكك فهو لا يفرق  
الجماع فالغليظ في عفو تيمم كان على قدر جناب تيمم باب ما يقع  
من النجاسات في السمن والماء يوردان مدا والامر بالتغير ولو امر وا  
بالتعميم وما حو لها واستعمال الباقي وعدم المسك معا بل للدور في حجية  
التشديد فعند التغير يظهر تغير الاحكام وعند عدمه لا يظهر بل ينبغي  
انما الاحكام الثابتة اذ عند عدم التغير هو ذلك الشيء فيبقى حكمه وعند  
التغير يمكن ان يفتقر شيئا اخر فيكون له حكم اخر والله تعالى اعلم كتاب  
الغسل او واحد منكون من الفاظ الظاهر ان كلمة او ههنا اعني  
الواو جات لئلا تكون ما بعده وما قبله والافاعا بليز حافية جوا وهذا  
ان شاء الله تعالى اظهر من التعلقات التي ذكرها كثير من المفسرين والله تعالى  
اعلم اغتسل انا والبي صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة هذا اللفظ على  
العمية ضعيفة اذ واو العطف لا تؤول على القران واتحاد الان لا يقتضي اتحاد  
زمان الاغتسال الا ان جعلوا واو في قولها والبي للعمية لا العطف وهو  
بعيد اذا التاكيد بانفصال بيوي العطف وهو الاصل في الواو الا ان يقال قد  
علم من سائر روايات الحديث ان الواقع كان هو العمية فالاستدلال بالبراه  
بالنظر الى هذا اللفظ وسبج تلك الروايات قائل ميمونة وضعت  
البي صلى الله تعالى عليه وسلم ما للغسل فغسل الخ وجم دلالة على المنة

والله تعالى اعلم  
ثم تفرقة بالحا استدل به على تعيين المال لغسل  
النجاسة الحقيقية لا مفهوما للقب كما قيل بل بان خبر الشارع امر والامر  
باستعمال الماء بوجوب تعيينه وتجويز الغير مبطل للامر ولكن هذا لو كان الامر  
منفوحا الى خصوصية المالكين الغالب انه ليس كذلك وذكر المالك انه  
المعناد ولا اشتراط خصوصيته فالاستدلال ضعيف والله تعالى اعلم

ان سيق

ان سياق الحديث يدل على انه مطلوب ميمونة ببيان كيفية الغسل بتمامه  
فلو تعدد مرات الاقضية لذكرت تمام بيان المطلوب كما ذكرت مرات غسل  
اليدين فعدم ذكرها مرات الاقضية في مثل هذا الموضع دليل على انه كان مرة  
واحدة والابن في الاستدلال القول ان الاصل عدم الزيادة على المرة ضرورة  
انه حكمية فعمل وقع في الخارج لا يورد على اي كيفية كان فمجرد ان الاصل  
عدم الزيادة لا يحكم بوجوده المرة كما لا يخفى باب من بدأ بالجلاب  
ظاهر صنيع المصنف رحمه الله تعالى يفيد انه حمل الجلاب على انه نوع  
من الطيب وعلى هذا فالجواب سبب ان يحمل قوله اذا اغتسل من الجنابة  
على معنى اذ فرغ من الاغتسال وكذا يحمل قوله عند الغسل على معنى  
الفرغ منه اذ استعمال الطيب قبل الاغتسال غير معهود وانما المعهود  
استعماله بعد لكن الصحيح ان الجلاب نوع من الاناء لما الاغتسال وقد  
كثر كلامه ولتطبيق كلام المصنف على هذا الصحيح الا ان كلامه اب  
وما ذكره تكلف والله تعالى اعلم وعلى هذا فهذا الحديث تفسير لما  
في حديث عائشة السابق ثم يجب على راسه ثلاث غزق وكما في حديث  
جابر باخذ ثلاث كف وحاصله ان التقيد كان للاستيعاب لا للتكثير  
فانبات التكرار في الغسل مشكل والا قرب الوحدة كما نص عليه الامام  
بخاري والله تعالى اعلم باب المضمضة والاستنشاق اعي  
انهما من غسل الجنابة اعو من كونهما واجبين ادلا اذ لا دلالة للحديث  
الباب على الوجوب ولا على عدمه وقيل اذ بيان عدم وجودهما فكل ان  
في بعض روايات الحديث ثم توضحه للصلاة فدل على انهما للوضو  
وقام الاجماع على ان الوضوء في غسل الجنابة غير واجب والمضمضة نه  
والاستنشاق من تواب الوضوء فكذا سقط الوضوء سقطت ثوابه  
انتمى ولا يخفى ان لفظ توضحه ليس من كلامه صلى الله تعالى عليه وسلم  
ولا يبرز من كلام ميمونة ايضا ضرورة ان الحديث الواحد واختلف  
الفاظه انما هو من الرواة فلا يبع الاستدلال به ولو سلم وتكونا للوضو

الذي قرره في الجلاب  
والصحة ان الغسل بالاحكام  
المستدرك ان الغسل بالاحكام  
شروطه في الاغتسال بالاحكام  
في الجلاب  
وهو ما ورد المكرر  
تكرار على الله تعالى عليه  
وسلم بعد فرائغ  
عنه بهذا الا ان يتنظير  
مما فيه من ما الورق  
المكرر ثم يتنظير ايضا  
بغير بعد عنده غير  
لهذا ثم قال ويرواية  
بخاري الجلاب بالاحكام  
المهملة وما ورد في  
في غيره من انه الجلاب  
بالحي يجوز بيته  
وبيت ما ههنا بان  
الجلاب بالحي كان  
في الجلاب بالاحكام

لا يمنع عن كونها للفصل ايضا اذا نوى ان يكونا للامرين والحديث لا يدل على  
 انه ما نوى لهما على انه لا حاجة الى النية عند الخفية وقوله وفان اجماع  
 على ان الوضوء في غسل الجنابة النجس ان اراد ان يغسل اعضاء الوضوء غير واجب  
 وبطلان وان اراد ان تقديروا الوضوء مرتبا غير واجب فلا يفيد اثر الظاهر من قوله  
 صلى الله تعالى علي وسلم انه ان عبا منها وموضع الوضوء منها ان ما  
 يتوهم من الوضوء ليس بوضوء مطلوب من حيث كونه وضوءا بل هو بداية  
 للاغتسال باعضاء الوضوء تشريفا وتكريما لها كالبداية بالحيامن وعلى  
 هذا فينبغي ان لا يسن تكرار غسل تلك الاعضاء استيعاب الاغتسال  
 والله تعالى اعلم والوجه في اتباف خروج المصنعة والاستنشاق  
 والبراء عن الفصل الاستلال بحديث ام سلمة انها كيف يدان تخفى على راسه  
 ثلاث حثيات ثم تغيبين عليه الماء فتظلمين اخرجه مسلم فظاهر  
 مختلفا ابدينا فيه هذا وان دل على ادخال اليد لكن لا يدل على كون الادخال  
 قبل غسل اليد كما لا يخفى وقيل كون الادخال قبل غمس اليد كفي في المطلوب  
 لان الجنابة قبل غمس الفصل باقى اذ هي لا تنجو فلا ادخال قبل غسل اليد  
 وبعبارة بالنظر الى الجنابة سواء فلا يفيد غسل اليد في الجنابة وانما يفيد  
 في القدران كانه في ذلك يمكن فلا فائدة وقيل نظر لظهور ان الجنابة تنحرف  
 ولولا بومر الجنب بالوضوء اذ اراد ان يبار على جنبته او اراد الاكل  
 ونحوه فظاهر اما حديث غسل يده فهو سبني على ان غسل اليد لا يفيد  
 في الجنابة فيكون للقدر او اما الاحاديث الاخر فظهر راجعة الى حديث  
 تخلف ابدينا والله تعالى اعلم وبالجملة الاستدلال بهذه الاحاديث  
 على المطلوب ضعيفا ينفع طيبا كما انه اخذ منه كون الفصل  
 واحدا لا يبقى اثر الطيب على هذا الوجه مع نفوذ الاغتسال لا مع  
 وحديث النفس فكان اخذ منه وحدة الفصل من وحدة الساعة  
 اذ لو روي عن من يغسل جدي لكل واحدة يحتاج الى زملة كثير والله  
 تعالى اعلم وذراعية ثورا فاض على راسه الماء ويعلم منه انه

ما غسل

وصف لله تعالى بالخامس هو رواق الربا في حديثه الشريف

ما غسل الرجلين في الوضوء بل اخرها الى اخر الاغتسال وقد جادلوه في هذا  
 الحديث بحكاية تقدم في الكتاب بل ظاهرا لهذا الحديث انه مسح الراس فاخر  
 صفة المصدران غسل اعضاء الوضوء ما كان منه على انه وضوء مستقل مطلق  
 لذاته وان الاعضاء المفسولة في الوضوء مقصود اعادتها في حالة غسل الجسد  
 لتتميم الاغتسال اذ لو كان على هذا الوجه لكان الظاهر انما هو الوضوء والاحتق  
 لو احتيج الى ما اخر غسل الرجلين بسبب الاخر الفصل الثاني الذي هو  
 لتتميم الاغتسال فان تاخيره يكفي في المطلوب بل كان غسل اعضاء الوضوء  
 منه على انه بداية للاغتسال باعضاء الوضوء تشريفا وتكريما لها كالبداية  
 بالحيامن غير مقصود اعادتها عند غسل الجسد وهذا الظاهر عندنا معلوم  
 ويلزم منه ان غسل مواضع الوضوء لا يعادتها نيا وهذا الذي فهمه البخاري  
 رحمه الله تعالى من هذا الحديث بدقيق نظره هو الذي يقتضيه الحديث  
 الاخر ايضا وهو حديث ابدان بها منها وموضع الوضوء منها فان زيد  
 على انه ليس بوضوء مطلوب بل هو بداية للاغتسال والله تعالى اعلم  
 يحتاج كما هو على الحالة التي هو عليها من الجنابة والاستدلال بالحديث  
 ابي هريرة صبي على المطلوب الاصل للصحة من ذكر الوقائع ذكر  
 الاحكام في ضمنها لا مجرد ذكر القصص فانه قليل الجوى ولو كان هناك تيميم  
 لما نزه ابو هريرة ذكره في الحديث فقد تكرر في مثل هذا دليل عدم تثبت انه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتيمم والاصل هو العموم والمخصوص يحتاج يحتاج  
 الى دليل لا يقال قد وجد في الباب دليل المخصوص ولو ما رواه الترمذي  
 في فضائل علي وحسنه من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يا علي لا يجزئ  
 لاحد جنب في هذا المسجد غيري وغيره ونقل في تفسيره ان معناه  
 يجب يستغرقه جنبا لانه حديث ضعيف والاحكام خرج به كثير من الحفاظ  
 والاحكام لا تثبت بمثل والله تعالى اعلم على شقة الايعن الظاهر ان المراد  
 به شق راسه كما يدل عليه الاتفا باليد الواحدة واما شق الانسان فلا يفيد  
 اليد الواحدة بل ولا يوان ايضا فهذا هو موضوع الترجمة وعلى هذا يحمل البدوية

على ترجمته الشريف  
 على ترجمته البخاري  
 له ما مسح  
 له ما مسح

له على ان المطلوب  
 الاصل

له بعد ولا ارادة من قبل  
 التاسع

الذي في الاصل على شقها  
 الايمن بتا نيتا العبد  
 والشق الاسلامي بعد  
 قد على شقها الايسرى  
 من الراس في الشقين  
 لا الايمن والايسر  
 الشخص

في الفرجة على الاضحية بالنسبة الى الابسرا الحقيقية لكن لا يخفى ان القرآن  
 متصور بل هو الاضحية في استعمال اليهود في الطرفين والعطف بالواو والابداع على  
 الترتيب في اية الاضحية محل نظر ان الظاهر ان المقصود بمنزلة التفرقة هو  
 الاستيعاب لا تكرار الفسولات كيف ولو كان الفكر اريد المراد لما اتفق في اليمن  
 والبسار بواحد فقتضى الجمع بين هذا الحديث والاحاديث السابقة ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكتفي في الاستيعاب بثلاثة اكل والنساء  
 ككثره شعورهن بزودن على ذلك بشي والله تعالى اعلم انه احق ان  
 يستحي منه اي فيستتر الخمر لاجله لانه بحبه وبرضاه ولعله المراد هو  
 برواية احق ان يستتر منه بجله من على التقليل والا فاماخذ الحاد عن رويته  
 مستحيل فان تعالى صبر ما في السما وما تحت الثرى ويعلم السر والاخفي ولو  
 كان التوقد حائلا سائرا لكان البيت سائرا والله تعالى اعلم فقاوما  
 يمنع موك الخ لهذا الاستنباط من هو طهليل على ان النظر الى العورة كان جائزا في  
 دينهم اذ لو اذلا ذلك لما حملوا استنز موك على انه لعب في يونه بل حملوه على  
 انه لمراعاة اهل الوين ويؤوه عليه من النظر الى عورة موسى اذ  
 لولا الجواز لكان الاقرب عدم التكليف لان موسى بنى معصوم والله تعالى  
 اعلم لكن حينئذ صار في شريعتنا مخالفة لشريعتهم فاستدلال المحصن  
 بصبر موضع نظر الاستدلال بشريعة من قبلنا انما يتم عند عدم العلم  
 باختلاف الشريعتين والله تعالى اعلم والله انه لم يذ ابى ان الحرب  
 صارتا بالحق وقوله ضربا منصوب محذوف وما الباق في قوله بالحق زيادة اي  
 ضرب الحق ضربا والحكمة عنزة التقليل اشارة الى انه صارتا القوة الحرب  
 وشدة والله تعالى اعلم وكذا لا يخفى في عن بركته اي فلا اطلبه  
 من حيث انه مال فانك قد اعينيتني عند من هذه الحبيبية بلا اطلبه  
 من حيث انه من بركته ولا يخفى في عن من هذه الحبيبية فلا ينفوسهم  
 التناقض في الكلام بنا على انه لا بركة في الخفا مرسوء الجواد ولا يتوكل  
 انك وان اعطيتني ما بغيتني لكن ان لا استغني به لكثرة حرمي فانه لا يتأخر

في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل

18  
 في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل

الحقار

س

الحقار والله تعالى اعلم **قوله** ان الله لا يستحي من الحق اى والمؤمن  
 يتخلق باخلاقه تعالى **قوله** ان المسلم لا ينجس اى بالجنابة وهو لها من  
 الحدت الاصغر فقد بين ان الحدت الاصغر والاكبر ليس بجناسه وانما هو  
 امر تعبدى ويمكن ان يقال معناه انه لا ينجس اصلا و بجناسه بعض الاعيان  
 اللاصقة به احيانا لا يوجب بجناسه ما لصفت به من اعضا المؤمن  
 فهو تلك الاعيان مما يجب الاحتراز عنها فاذا لم تكن فيما بقى الاعضاء المؤمن  
 فلا وجه للاحتراز عنها فكانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال تلك الاعيان  
 معلوم الا تنفقا لمهنا فيما بقى الا وان يكون المسلم نجسا والمسلم لا ينجس اصلا  
 فلا بجناسه تقتضى لاء البعد عن نجاسته والله تعالى اعلم **قوله** عني في  
 السوق وغيره قال المحقق ابن حجر بالمراد في غير السوق ويجعل الرفع عطفا  
 على يخرج من جملة المعنى انتهى قلت اى له الجرح وغيره من الافعال كالاكل  
 كتاب الحبيص **قوله** وحديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اكثر اى اتمل  
 لشمله قالوا مثله في حديث انا سيبو ولد اقر ان المراد ببولاد برفوع الانسان  
 ليشمل ادم والله تعالى اعلم **قوله** غير ان لا تطوفى بالبيت في شرح القسطلا في  
 اى غير ان تطوفى فلا زيارته اى بريد ان المقصود استئتنا الطواف من  
 جملة ما يقضى الحاج قلت يمكن ان يقال على معناها على انه استئتنا من  
 ما يفهم من الكلام السابق اى ولا فرق بينه وبين الحاج غير ان لا تطوفى  
 والظاهر ان المقصود بيان الفرق لا الاستئتنا مما يقضى الحاج والا قبل  
 غير الطواف لا غير طوافك بالاضافة اذ طوافها ليس مما يقضى الحاج وانما  
 مطلق الطواف الا ان يجعل الاستئنا منقطعاً قبله بخلاف الاصل من وجهين  
 من جهة زيادة لا ومن جهة انقطاع الاستئنا والله تعالى اعلم ثم قال في هذا  
 الحديث يقتضى ان لها السعي قبل الطواف وهو خلاف المشهور في المواضع التي كان  
 المراد بالطواف هو وما يتبعه والسعي من توابعه وعدم جوازها ليس لان  
 الحبيص مانع عنه وانما هو لان تقديمه على الطواف يجعله بالتبعية والله  
 تعالى اعلم **قوله** كل ذلك تحذ منى قيل رفع على الابتداء ورضب على الظرف

على هذا يكون انطباع  
 التوضيح على ما قاله علما  
 كما هو جوارحه

قلت والمعنى على الاول كما ذكرت من قسمي المروءة نحو معنى وعلى الثاني كما ذكرت  
من الحالتين نحو معنى امره في فعله الاول من غير تحذ مني للكلام الذي وعلى الثاني  
لمراته والله تعالى اعلم من سمي النفاس حيبضا الظاهر ان المقصود  
تسمية الحبيب باسم النفاس دون العلس والعبارة المطابقة لهذا  
المقصود من سمي الحبيب نفاسا فقيل هذه العبارة مقلوبة وقيل يحمل  
على التقدير والثاني خير والتقدير من كى حيبضا النفاس وقيل سمي بمعنى  
اطلق اى اطلق اسم النفاس على الحبيب قلت والا فرب عندي القول  
بالقلب ولا يشك ان القلب من جملة البلاغة اذ نحن نكتة لطيفة كما  
علمنا وهي الاشارة الى ان اطلاق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسم النفاس  
ينبغي ان يعتبر اصلا وتسمية امر سمية حيبضا هو كما لفرع المحتاج الى البيان  
واما الحمل على التقدير والثاني وكذا اعتبار كى معنى اطلق فيا به تشكيل  
حيبضا وايضا المتعارف في اطلاق التسمية معنى الاطلاق وهو ان المقصود  
الثاني للتسمية يكون مطلقا على المقصود الاول دون العلس كما علمنا  
لا يخفى ذلك على من يتتبع صطانه حاصله ان التسمية مع مفعوليه تجعل  
عبارة عن الاطلاق لان لفظ سمي يراد به اطلق فانهم في نور حيثما  
متعلق بامر اى امرها بذلك في هذه الحالة للمباشرة ولعل المقصود بيان  
انه كان يباشر في نور الامر ما فوق الاثار ايضا فكيف في غيره وهو الموافق  
بحديث ميمونة المنصرفة بهذا الحديث وليس المقصود بيان انه يباشر في  
غير النور بل اثاره والله تعالى اعلم فاني اريد تكثير الظاهر ان المراد نوعا  
لا يتخلفا بل بالخصوص اذ لا يمكن انهم اكثر اهل النار وايضا لو كان كذلك  
لما تفعلت التصديق الا ان يقال التصديق للتخفيف لا المنع من الاصول  
والمرجو من فضل الله تعالى ورحمته انه لا يدخل منهن واحدة في النار  
وبه الذم ما يتوهم ان الظاهر حجة كثير من غير الصحاح بيان ودخولهن  
الجنة في الجنة فلم تدخل صحابة في النار بل هم فضل غير الصحابة على  
الصحابة الا ان يقال ان النجاة الا بعد اى فضل جزى فلا يمنع في الفضل

الكلى

الكلى فانهم اذهب هذا الالهام المتقدي على قول من جوزنا اسير  
التفضيل من باب الافعال واللام للتقوية ويمكن جعله من الالهام اللازم  
على ان اللازم معنى بالتقوية والله تعالى اعلم من نقصان عقلها  
وفي الثاني من نقصان دينها لا يخفى ان الاول مشتق من نقصان العقل ولكن  
الثاني ليس مشتق من نقصان الدين بل نقصان الدين ينشأ من الثاني فما  
معنى الكلام ويمكن ان يقال المراد نقصان الدين من حيث الارادة والتقدير  
وهو سبب الثاني فما مر ان قلت ان في تراء الصلاة والصورة في طاعة  
الله تعالى قلت لكن اجره ليس كاجر الصلاة والصورة ان كان له اجر وليس كل  
طاعة تساوي طاعة اخرى في الاجر اربعة اشهر وعشرا الظاهر ان مقتضى  
مخوف بغيره من الاستثناء اى فيجوز عليه اربعة اشهر وعشرا او ثمانية ان  
يحد عليه اربعة اشهر وعشرا وقوله ولا تكتمل عطف على هذا المخدوق فيكون  
مرفوعا على التقدير الاول ومضربا على التقدير الثاني والله تعالى اعلم  
فامرها كيف تقتسلاى بغير لها كيفية الاغتسال وهذا الكلام مبني على  
تحسين امر معنى فقد التبيين ثم كيف تقتسلاى استفهام وسؤال  
والتبيين يتعلق بجوابه لانه نفسه فهو على حدق المضاق الا ان حرق  
هذه المضاق تتابع كثير والتقدير امرها مسببا لها جواج كيف تقتسلاى  
وقوله فالجدي اى في جملة بيان الكيفية وما صرحه وكاه من جملة ذلك  
الدلالة وغيره الا انه تراء الرواة اقتضارا وقد جاني رواية مسلوفا ستلال  
المصدا اما بالنظر الى ذلك المتروك او بالنظر الى هذا المروي الموجود فانه حيث  
امر به بالطيب لزيادة التلطيف وازالة الكبرية فالولد الذي لا يوفيه  
من اصل التلطيف عرفا صار ما موراه بالاولى والله تعالى اعلم  
ولو نظرت حتى دخلت ليلة كلمة حتى علمنا لا فادة قد الحبيب واستمراره  
الى ما بعد لئلا لئلا نتما عندن الا ان يقال ولو نظرت وصوت حتى دخلت  
ليلة عرفه فظهر الا نتما وذلك لان الحمل على الا نتما بلانا وبل لا تساعده  
الرواية الانية وان كان الحمل عليه البق بنوجه المصدا كما لا يخفى لكن اذ هو محل على

اي راحة ان دينها فاض  
وتعد راحة فاض





فقال انما لو فرضنا لله في هذا الاشارة الى كونه انما اراد ان قوله تعالى في  
 تجردا عما معنى لم تقدر واعلى استعماله لكونه مرتبا على قوله وان كنت موحى  
 او على سفر المرض ليس سببا لعدم وجوده بل لعدم القدرة على استعمال  
 بخلاف السفر فانه سبب لعدم الوجود وعدم القدرة لكون عدم الوجود  
 بوجوب عدم القدرة فيراد عدم القدرة لكونه مما يتربط على المرض والسفر  
 جميعا بخلاف عدم الوجود فاذا اراد ذلك فلو كانت الآية شاملة للحالة  
 الجنابة ايضا لكانت شدة البرد سببا للتيمم في حق الجنب لانما توجب عدم  
 القدرة على استعمال الماء في الاعتسار دون الوضوء وهو بعيد فيلزم ان تكون  
 الآية مخصوصة بالحديث الاصغر كما هو شأن الغزير ولو فرض حمل  
 قوله تعالى اول ما مستم النساء على مس البثرة لا الجماع فهذا معنى رضى الله  
 تعالى عنه اقامته للدليل على تخصيص الآية وتبيين المراد بقوله تعالى اول ما مستم  
 مستم لامراضة الآية بمجردهم كما يتقوى فان مثله بعيد عن مثله والله  
 تعالى اعلم بكتاب الصلاة ثم ما بطست من ذلك قلت يا ذنوب  
 يا مرنه تعالى فصار استعماله في حقه مما حابله وجبا فمن قال استعمال  
 الذهب حرام فسواله ليس في محله حتى يحتاج الى جواب والله تعالى اعلم  
 ولو ثبتت كيف منازله في هذا فينبغي حمل قوله ثم مررت  
 بموسى ونحوه على تراخي اخباره الى ذر وحكاية كلامه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم حتى لا يباقي لقوله ولو ثبتت كيف منازله فتأمل وقد يقال معنى  
 ثم مررت اى انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال كذا على احتمال فرض  
 الله على امي حسين صلاة كانه تعالى اراد بذلك تشريف اصحة نبيه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم واظهار فضله حتى يخفف عن امته بما رجعت صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وما قالوا انه لا يولد للمسيح من الاصل او من ثمنه الحطابين  
 من المنسوخ فتلك فيما يكون المراد ابتلا هو والله تعالى اعلم فقلت  
 اسخبت من رضى هذا بول على ان ليس المراد بقوله لا يولد القول لى انه  
 لا يمكن التفسير في الصلوات الخمس بالزيادة والنقصان اذ لو كان كذلك لما كان

لا اعتدال

للاعتدال بالاشياء كثيرا كسب ووجه بل كان الوجه ان يقول ان الصلوات الخمس  
 لا تتعد التغيير اصلا فينبغي ان يقال المراد بقوله لا يولد القول لى ان مسا  
 الواحدة بعشرة لا يتعد ولا تتغير وهذه المسا وان على مضمون قوله وهي  
 خمسون كما لا يخفى وعلى هذا فتعد الحنيفة بوجوب الوضوء لا ينافي لهذا  
 الحديث والله تعالى اعلم فرض الله الصلاة اى المختلفة حقا وسفرا  
 فلا يشك بصلاة المغرب او الفجر وقوله في قوله فارقا معنى اى رجعت بعد نزول  
 القمر في السفر الى حاله الاولى بحيث كانا كما كانت مقررة على الحالة الاصلية  
 وما ظهرت الزيادة فيها اصلا فلا يشك بان ذلك قوله تعالى فليس عليكم جناح  
 ان تقروا من الصلاة بغيره ان صلاة السفر فحقت بعمدان كانت تامنة  
 فكيف يصح القول بانها اقرت والله تعالى اعلم ومن صلى ملتحقا في  
 توب واحد اى فقد ادى بواجب التزكوا قوله ومن صلى في التوب الذى  
 يجمع الخى فقد ادى بالواجب ومراده بذلك وعالمه لى هذا التفصيل  
 مطهره بالاثبات بالادلة لوجوه به في الترجمة بل انى به بطريق الاشارة  
 والله تعالى اعلم ووجه استدلاله بحديث لا يطوف بالبيت عريان ظاهر  
 من حيث ان الصلاة او فرض وطا وادابا من الطواف فاشترطه  
 التزكوا لوطاف يدل على اشتراطه للصلاة بالاولى ووجه استدلاله بحديث  
 الباج ان التزكوا كان مطلوبا بحضور المصلى الذى هو من مقدحات  
 الصلاة فكونه مطلوبا للصلاة بالاولى لكن قد يقال هذا التزكوا  
 ليس للصلاة بل للاحتجاب عند الرجال حتى يطلب للمحيط والله  
 تعالى اعلم وهو الخالف الفاء المتوشح الخالف بين طرفيه اى طرفي  
 التوب على ما تقبه اى واضحا مليقيا اياهما على ما تقبه من  
 غير عقد للطرفين على الفقا او موضوعين على ما تقبه وبه حمل  
 الفرق بين القسم الاول ولهذا القسم من كفيات اللباس  
 وهذا القسم لا يمكن الا عند اتساع النوح والاول يطلب عند  
 صيقه وقوله وهو الاشمال اى الخلاق بين الطرفين هو الاشمال

اد موصوعين

في سنة 1185  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين 11

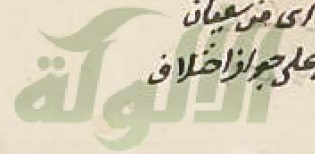
انظر في الورقة الثانية فان تركنا الكتابة لطلبنا لعدم جودة الورق لطف الله بنا

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
 والحمد لله رب العالمين  
 في سنة 1185 في شهر ربيع الثاني في يوم الاثنين 11  
 انظر في الورقة الثانية فان تركنا الكتابة لطلبنا لعدم جودة الورق لطف الله بنا

الاشتمال

1

الاشتمال بالتقرب واصفاً طريقه على منكببيه اراد بذلك كمال الايضاح حتى لا يشتبه  
 هذه التفسيرات بالفسر الاول والله تعالى اعلم او لئلا يكون ثوبان في يد اشارة الى ظهور  
 جوارح المسلمة بالتسبيح عن احوال المصلين خلاصه للسؤال عن مثلها وفيه اشارة  
 الى ان من لا يجد الاثواب واحداً فيصلي فيه لا ينبغي حمل جواز الصلاة له فيه في الثوب  
 الواحد على الخصوص به للمضرورة اذ الاصل في الاحكام هو العموم والخصوص لا  
 يثبت بلا دليل فاذا ثبت جواز الصلاة في ثوب واحد شخصاً وفي حال فالاصل هو  
 الجواز للملك وفي جميع الاحوال الا اذا دل الدليل على خلافه ففي هذه الجواب بيان لنا عدة  
 ان الاصل في احكام الشريعة هو العموم والله تعالى اعلم **قول** باب الصلاة في التخصيص  
 اي وجودها وعدمها اي هل تجزئ في التخصيص وتصح عند عدمه وعلى هذا الحديث الاحرام  
 لبيان جواز الصلاة عند عدمه والله تعالى اعلم ونحوه على من كان في  
 الاستدلال بدلالة على استبعاد وضع التخصيص على غيره لو كان التخصيص ولو  
 بحال كالتفريح ونحوه فالوضع دليل على انه ليس بقوة ولو برد الاستدلال بان  
 وضع التخصيص بلا حاكم الاصل عدمه فانه باطل استنباطه القادة بالحال في قوله  
 وضار الاصل هو العمل كما لا يخفى والله تعالى اعلم متلفعات في مر وطهران  
 وجه الاستدلال ان الزمان كان زمان قلعة الثياب فالعالم من حاله عند الزمان  
 على ذلك الثوب الواحد ولو فرض احتمال الزيادة ما خالف عدم الزيادة موجود قطعاً  
 والثوب الواحد لو كان كان حقيقياً لا يظهر بواسطة التلفيع فلو اجازت الصلاة  
 في الثوب الواحد لكان الظاهر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحت عن حاله  
 فتراه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالبحث عن حاله مع احتمال وجوه الثوب  
 دليل على الجواز في الثوب الواحد والاستدلال لو كان كذا بحث منه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم لروى عادة والله تعالى اعلم فانما اردت بالخطاب اي اوجه بذكر  
 هذا الحديث الاستدلال على جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في العلم والعمل  
 وقوله فقلن بانظروا اي ان سفیان كان يبالي عن هذا الحكم كثيراً فيسئل عليه  
 بهذا الحديث فلو تسعده اي هذا الحديث في معرض الاستدلال منه اي من سفیان  
 قال اي احمد لا اي ما سمعته منه والحاصل ان هذا الحديث دليل على جواز اختلاف



www.alukah.net

سوق الامام واعمامهم ولا بد من دقيق العيد فيه بحث حاصله انه ورد  
عنه قصد التقييم فلا يلزم جواز هذا الفعل بدون قصد التقييم قلت  
وهو مدفع عما عرفت في حوزة او لظنك ثوبان وحاصله كما ان الاصل  
في الوار عموم الاشخاص كذلك الامم عموم الاحوال والمخصوص في كل يحتاج  
الى دليل فافهم والله تعالى اعلم فصل في المراجعات وهو قيام  
اي ابتداء اشارة اليه بالجلوس مجلسا الا ان هذه الرواية فيها اختصا  
وكذلك في اخره اختصار والاصل وان صلى جالسا فصلوا جلوسا والله  
تعالى اعلم فلا صلى لكونه وكذا قوله فصل في انا الظاهر ان المراد اما ما  
لكم واما ما لنا والمراد لتفكير او تفحصا بالبركة او التقييم والاداء الصلاة  
لله لا غيره والبالغ في ضلته صلى بنا على بالثنية والله تعالى اعلم  
ورجلاني في قبلة اي والرجلان بحل الثابت وقد علم ان عاصمة  
رضي الله تعالى عنها كانت ناعمة على الغرامن كما سيحكي في الحديثين  
الاثنيين فلزم ان سجوده صلى الله تعالى عليه وسلم كان على الغرامن  
وهو المطلوب يستفاد باطراف رجلية القبلة اي بالاستقبال  
لفضل مطلوب منها امكن من صلى صلاتنا الخ كانه كتابية  
عن اهلها وشعار الاسلام او قبول الاحكام باب قبلة اهل  
المدينة الخ قد اختلف النسخ هل هنا فوجد في بعضها لفظ قبلة في قوله  
ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة وسقط عن بعضها فعل تقدير وجوه  
يحتل ان المراد باب حكم قبلة اهل المدينة وغيرهم في عدم جواز  
الاستقبال والاستدبار بغايطا وبعود الا انه كفي عن غير اهل  
المدينة باهل الشام والمشرق تفصيلا لبعض اقسامه وقوله  
ليس في المشرق الخ اي لناحية المدينة ويحتل ان المراد باب بيان  
قبلة اهل المدينة واهل الشام والمشرق اي مشرق ناحية المدينة  
والشام وكذا عرف هذه الناحية الا انه قرأ ذكر المغرب مقابسة  
يعني ان الباب في بيان قبلة هذه الناحية بحيث يعبر مشرق الناحية

في المشرق

باب قبلة اهل المدينة

ومغربها

ومغربها ثوبان تلك القبلة بقوله ليس في المشرق الخ واما على تقدير سقوط لفظ  
القبلة فقلنا اهل المدينة مقيدا والمراد بالمشرق مشرق ناحية المدينة  
فقط وقوله ليس في المشرق ولا في المغرب خيره بنا وبدل القبلة بالتحليل والله  
تعالى اعلم باب قول الله تعالى واتخذوا الخ يمكن ان يقال اشار باحاديث  
الباب الى ان الامر محصور بكهفي الطواف او انه للذبح حيث فعله نارة  
ونزله اخرى واشار الى ان المراد بنفاه ابراهيم البيت او الحرم والله تعالى اعلم  
ومعنى قوله صلى اي قبلة على انه في الاصل صلى اليه اسر مفعول توصل  
مصلى بالجدق والاصار والله تعالى اعلم قد نرى تغليب وجهه وكلمة  
قد للتخفيف او التقليل بالنظر الى الغموض اي لا بمعنى ان التغليب يقع الا ان  
الفا على يراه احيا بالاربعين ان يتبع احيا بنا فبإشارة الفا على صيد ما يقع  
فما فهو بجلى على مرحلته حيث ترجمت به اي فالنظر على الواجبة  
مستثنى من اية التوجه نحو الكعبة واستقبال القبلة وسجد سجدتين  
اي تسجدا السجود اخلتان تحت الامر بالتوجه نحو الكعبة باب  
ما في القبلة اي في متعلقا كما حقا ابراهيم او فيها ومقام ابراهيم  
على الكعبة فاستدار الى الكعبة اي فما عاد وما صلوا الى غير الكعبة  
قبلا علم هو بالامر فكذا السالمى والله تعالى اعلم البزاق في المسج خطبة  
اي لما لا يريد فتمنا سابق وسبح من قوله ليصف عن يساره وحت قد  
والقول بانه عام مخصوص بغير المسج لهذا الحديث ليس بشئ كيف ومورد  
دلاء القول كان هو المسج كما يرشد اليه روايات الصحيح وغيره وتخصيص  
المورد غير صحيح وقد ذكر المحقق ابن حجر من الاحاديث ما هو مرجح في هذا  
المطلوب فارجع اليه ان ثبت فان عن عينية ملكا قلته التلبيح في ملكا  
للقظيم اي عطيها فلا يشكر بان في اليسار ملكا ايضا والله تعالى اعلم  
باب اذ يوره البزاق الخ اشار بهذه الترجمة الى ان الحديث المطلق المذكور  
في الباب محمول على التقييد بشهادة روايات لو يذكرها المحقق لكونها ليست على  
شرطه وقد ذكر بعضها مسلو في صحيحه باب عظة الامام في اعراض

لا

عن باب اي المتقبل  
بفتح الباء اي المتقبل  
لاهل المدينة الخ ٨١

مورد او الحرم انظر  
فان الحرم ليس له  
ذكر في احاديث  
الباب ٨١

الصلاة اي في شأنه كما ان كوصيفة المضارع ههنا الى اي كما ان كوصفي هذه  
 الساعة واما في قولنا في الاركان من وراة اخرى فلا استقرار فلا حاجة في نصيب  
 التشبيه الى اعتبار حذف في الكلام والله تعالى اعلم لو استطع هو  
 عنونه بود الاشتمال من جملة سال الوادي فلما نزل العطف وقوله فاصلي بهم  
 بالمضرب جوا جالتي او عطف على الآتي فلم يجلس حين دخل وفي  
 بعض المنسوخ حتى الجارة موضع حين والظا ههنا ما هو يقال صحيح  
 اذا المعنى فلم يجلس في الدار ولا في غيرها حتى دخل البيت قلت وهذا  
 المعنى لا يناسب الكلام السابق اعني فاستنادان فاذنت له لان هو  
 الاستنادان لا يكون الا عند باب البيت فافهموا الا نراه قد قال الخ فان  
 قلت الا ارادة لا ترى فكيف قال الا ترى قلت قد نظرت يا قارها وما خفيت  
 آثار هذه الارادة ههنا على المخاطب بل ظهرت آثار هذه الارادة قال  
 في الجواز الله ورسوله اعلم فينبى صلى الله تعالى عليه وسلم وجود  
 هذه الارادة منه بقوله فان الله قد حرم الخ اي وهو الرجل منزه والله  
 تعالى اعلم بان هل تقبش قبور مشركي الجاهلية الخ اي اذا اراد الانسان  
 ان يتخذ مقبرة المشركين مسجد فتم له ان ينزل قبورهم ويخرج عظامهم  
 منها حتى لا يبقى قبر لئلا يكون من اتخذ القبور مسجدا ادرا او قول القول  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الخ فليعلم انه يفتش وينزل لان مقتضى  
 الحديث المنع عند اتخاذ القبور مسجدا فينبى ان تقبش القبور وتخرج  
 منها ما فيها حتى لا يلزم اتخاذ القبور مسجدا ولعل هذا التفسير اولى من  
 تقرير الشراح ههنا والله تعالى اعلم بنوا على قبره مسجد الخ اي  
 فينبى تقبش قبر المسجد المتخذ اذا اراد الانسان ان يتخذ محله مسجد  
 مسجدا حتى لا يلزم بنا المسجد على القبر المنهى عنه باب الصلاة  
 في مواضع الابل يريد ان ما ورد من النهى عن الصلاة عما طن الابل  
 وفي مواضع اقامتها عند شرب الماء خاصة بالما طن فقط ولا يقاس  
 بما سائر المواضع فالصلاة فيها جائزة والله تعالى اعلم وعصت

على

على النار كان العرض يقتضى المحذور قد اتمه وكذا خصوص الواقعة كان  
 كذلك على مقتضى الروايات والا فرؤية صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتوقف  
 على المحذور قد اتمه لانه كان يرى من وراة ظهره والله تعالى اعلم الا ان  
 تكونوا باكيف اي فاذا ليس له الدخول في ذلك المكان الاعلى هذه الصفة  
 ليس له الصلاة فيه ايضا الاعلى هذه الصفة والصلاة على هذه الصفة  
 عادة متفلس بل ربما يجلس البكا في القارة وغيرها اذ كثر وايضا البكا هـ  
 للتفكر في حال المدينين يمنع عند التفكر في امور الصلاة فينبى ان  
 تكون الصلاة في مثل هذا المكان والله تعالى اعلم الصور بالجور  
 اوبان للتخاتيل وبالرفوع اي في الصور باب قول النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا يريد ان مفاد الحديث ان  
 الارض في ذاتها كلها محل للصلاة فتصح الصلاة في كل الا بقا أرض يدر  
 دليل على ان الصلاة معها مكروهة او غير صحيحة فيقتصر الكراهة  
 او عدم الصحة عليه بقرعة بالرعب كما صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اراد الرعب من غير الاق واسباب تقتضى ذلك عادة كما كان في حقه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى اعلم باب نور المرأة الخ هـ  
 في جميع ابواب النور تظهر التراجم من الاحاديث المذكورة فيما بادى تأمل  
 من حيث ان العادة في مثل ذلك تقتضى النور في المسجد مثلا اذ علم حال  
 اصحاب الصفة علوانه لا يمكن مع هذه الحالة عادة ان يكون لهم بيوت  
 فلا بد من نورهم في المسجد وهكذا بنى الله له منزله في الجنة كما نرى  
 الله تعالى عنه اعتد بلعظ المتل واعتمد في التزين عليه والله تعالى اعلم  
 باب ذكر البيع والشراى ذكر مسانله منه على ان ما ورد النهى عنه  
 هو فعلا البيع والشراى في المسجد واما ذكرها وذكر ما يتعلق بهما من العلو  
 فليس بمنهى عنه ان شئت اعطيت الهلاك اي تغلوا لابل كما نرى  
 والحاصل انها ارادت شراها واعتاقها لا اذ اكنها وانشراها لولاها والا  
 كانت على المشتقة للزجر لا الهللية تراه للبريرة ما رصنوا بالشرا

لعله اي فاذا كان  
 ليس الخ هـ

الا بشرط ان عايشته يتعقبا ويكون الولا لله وعلى هذا فقوله النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم انبا عينا معناه مع الشرط كما هو مقتضى بعض الروايات والافلا يمكن  
 منه الشرط بالشرط لعدم رضا كونه وعلى هذا فيرد الابدان المشهور وهو ان كيف  
 امرها بالشرط على هذا الشرط مع انه شرط مفسد للبيع وفيه من الخبيثة ما لا يخفى  
 والجواب انه شرط مخصوص بهذا الشرط وقع له مصلحة اقتضت من التعليل عليهم  
 بابطال شرطه عليهم بعد تغير الظاهر صورة والتمتع بالتحصيص في منزلة الله  
 تعالى اعلم ذكرته ذلك المشهور على الالسنه ذكرته بالفتوى وكانه بنا على انه  
 زعموا صنفه بالي المعقولين والمخف لا يتعدى اليهما جعلوه مستودا لكن هـ  
 مقتضى المشد انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان عالما بالامر قبل الالسنه نسيه او  
 غفل عنه فذكرته عايشته الامر وهذا لا معنى له بلهنا فالوجه ان يقره مخفاه  
 والوجه على الخوف والابصار اي ذكرته ذلك او على ان ذلك يرد من العجز والجار  
 والجور محذوق اي له وهذا هو الموافق للروايات ويفتضيه المعنى المقصود  
 هل هنا والله تعالى اعلم بشرط كون شرطا ليست في كتاب الله ظاهره يفيد ان  
 كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو شرط باطل وهو مشكل والوجه ان امره كل شرط  
 يرد كتاب الله امر احدا ومنها فهو فاسد فكل شرط يخالف في الله يرد كتاب الله  
 لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول والله تعالى اعلم حتى معهما الظاهر في  
 المعنى سمعها كما في بعض الروايات ورواية التثنية تحمل على حوق المضاف اي  
 سمع اصواتهما والله تعالى اعلم كان بقوله المسجد وكان من جملة امره في ذلك  
 النقاط العبدان وغيره كما ثبت في روايات الحديث فهو الحديث التوجه كلها نظر الى  
 خصوص الواقع وكثيرا ما يكون دليلا المصير بالحديث مبنيا على خصوص الواقع والله  
 تعالى اعلم باب نحو قوله في قوله اي ذكره منها في المسجد فنيه اشارة الى ان الشئ  
 اذا كان واما فذكره من غير ان يذكر نفسه ليس بجوار في يجوز في المسجد او كلمة  
 بالنصب عطف على مقوله قال وصغير نحوها التمام المقول باعتبارها كالكلمة هـ  
 واعتبار الجملة كلمة غير يعيد لغة والله تعالى اعلم واما جعلها عطف على  
 البارحة فلا يبع الا باعتبار ان جعل لفظ البارحة مقولا قال معنا ولا يخفى

لعله زعموا  
 المشد  
 الالسنه  
 مستديا

وارجعوا الى  
 كتابنا في  
 باب ما يرد  
 في قوله

انه اعتبار بعبود فالوجه ما ذكرنا تأمل فذكرت قول اخي الخ كان صلى الله تعالى عليه  
 وسلم نظر الى ان من اعطوه من ذلوا الملاء واخصه التخرق في الشياطين والتكليف  
 منهم فبينوا يربط الشياطين عدم خصوص ذلوا الملاء بليمان صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وعدم استحبابه دعائه لما فيه من المشاركة معه في جملة ما هو من  
 اخص امور ذلوا الملاء فذوا الربط خشية ذلك التوه هو الباطل ولو يرد ان ربط  
 الشيطان بوجوب المشاركة معه في تمام ملكه ويفض الى عدم خصوص ذلوا  
 الملاء بليمان صلى الله تعالى عليه وسلم فان التمكن من شيطان واحد بل من  
 ان شيطان لا يتزوج في الخصوص قطعا فان الخصوص كان بالنسبة الى تمام  
 الملاء كما لا يخفى باب الاغتسال اذا سلوا كما انه اراد ان الاسباب المربوط في  
 المسجد يخرج من المسجد للاغتسال اذا اراد ان يسلم فلو لا وضع الباب في ابواب  
 المساجد والله تعالى اعلم وانه راكبة يمكن ان يتحول بذلوا على طهارة  
 بول ما يبول كحبه وروثه ومن يراها بحسب الابل من الاعتقاد والله تعالى  
 اعلم فذهب على ان اسأله كره صلى فلهذا جزمه ابن عمر بانه صلى كرهين  
 كما تقدم عنه في الرواية السابقة في الكتاب ليس على وجه الحجر بل على ان الركعتين  
 انما يتجمله مطلق الصلاة في النهار والله تعالى اعلم باب رفع الصوت  
 في المساجد بخلافه بذكره الحديثين اشارة الى تعجيل بانه ان كان بلام ضرورة  
 فلا يجوز وان بضرورة يجوز اولى انه ممنوع بضرورة وبلام ضرورة فلا يرد صلى  
 الله تعالى عليه وسلم الى قطع الاختصاص بينهما المعجب لرفع الصوت في المسجد  
 قطعا لرفع الصوت فيه وصار هذه المبادرة بمنزلة الانكار على رفع الصوت  
 والله تعالى اعلم كان عمرو وعثمان يفعلان ذلك نبيه به بذلوا على انه لا يحمل  
 فعله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخصوص وعلى هذا فما ورد من الغني عن  
 هذا الفعل يحمل على ما اذا خاف بول العورة بذلوا جمابين الادلة صلاة الجميع  
 اي صلاة القوم الذين يصلون مجتمعين خلق امام وليس المراد صلاة كلهم  
 بل صلاة كل واحد منهم ولو لا قيل نزيه على صلواته بالافراد لا الجميع والاد  
 الغرض والافق ورد ان النقل في البيت افضل وقوله وصلاته في سورة بول

على جواز الصلاة في السوق والالحا كان لها فضل فلا يصح تفضيل صلاة الجميع  
عليه فاذا جازت الصلاة في السوق فجازها في مسجد السوق بالاولى وقد يقال  
صلاة الجميع هي الصلاة في المسجد مع الاسماء مع من ان تكون في مسجد السوق او في  
غيره من المساجد فتشمل بعموم الصلاة بمسجد السوق على الاستدلال هو ان مرجح  
لصلاة الجميع على الاطلاق دليل على جواز الصلاة في مسجد السوق ايضا ما لم يقوله  
فان احكامه تغليب للزيادة لا معنى ان زيدا تريا بالنظر الى متعلقها اي انما يضر  
توابع تلك المتعلقات فبغير زيادة اجرا اذا لا فضيلة حينئذ لنفس الصلاة  
وهو خلاف الظاهر وايضا يلزم ان لا تكون صلاة الجميع منضبطا امرها  
في الوردات بل تكون متفاوتة في الوردات فكله وكثرة حسب قلة المتعلقات  
وكثر تريا بل بمعنى انما اذا كانت عادة لا تجلو عن هذه المتعلقات التي هي خيرات  
واعمال موجبات للتوابع والجزاء عند الله كانت احب واحسن عند الله تعالى  
فجعل الله تعالى جزاها زادا على جزاها تكون خالية عادة عن هذه المتعلقات  
والله تعالى اعلم او حج او عمرة عطف على عزو وكلام القسطلاني  
يشتر بان عطف على تلك الطريق ولا يجزي ان يعيد بل فاسد قائل  
صلى حيث المسجد الصغير المسجد بالرفع مبنيا حذو جزئه اي موجود والجزء  
مضاف اليه بحيث ظهر الاضاف الى الجملة واعتبر القسطلاني المسجد حيز  
مبنيا محذوف وقدره حيث هو المسجد قلت ولا يظهر لهذا الذي قدره مرجح  
اذ لا يرجع الى حيث اذ الجملة المضاف اليها لم يعمد فيها حيز المضاف وايضا  
يظهر عندنا اننا لم نصاد المعنى ولا يظهر مرجح اخر فانه باب سنة  
الامام سنة من خلفه اي فلا حاجة لهم الى اتخاذ سنة الله على حدة بل  
يكفيهم سنة الامام وتعتبر تلك سنة الله ايضا ولهذا يكون المروء  
المضرب بين يدي المصلي في حق الامام هو المروء بين الامام وسنته  
كما في حق الامام ويولد عليه ما ذكر ابن عبد البوح حيث قال حديث ابن عباس  
لهذا يخص حوثة ابي سعيد الخدري اذا كان احكامه يعلى فلا يدع احدا  
يجري بين يديه فان ذلك مخصوص بالاسماء والمنفرد فانما هو مرفق فلا يفره

من مر

من صريين يديه لحوثة ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء  
انتمى نقله في الفتح وفي شرح العيني قال الامام سنة الامام سنة الامام  
فلا يفر المروء بين يديه لان الامام هو من نقلت صلاته بصلاته امامه انتمى  
وعلى هذا فالصحة اخذ من الحديث الاو ان المروء بين يدي الامام لا يفر اذ هو  
يكن بين الامام وسنته شتى وبني ذلك على ان قوله الى غير جوار معناها الى  
شئ هو غير الجوار وهو المتبادر من هذا اللفظ لان كلمة غير تكون صفة ومن  
الحديث الثاني والثالث انه لا حاجة للامام الى سنة بل يكفيه سنة الامام كما  
اكتفى الناس بسنته صلى الله تعالى عليه وسلم كان بين مصلي النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم وبين الجوار عهد الشاة الذي عليه الشراح وهو موافق لبعض  
الروايات ان المراد بالمصلي موضع القيام لا موضع السجود ومما نشاة  
على ما يظهر لا يريد على نصف الزاوية بل قد قدره بعضهم بشتين كما ذكره  
الابن في شرح مسلم وهذا لا يفي عادة للسجود فيه كما لا يخفى وقد علم انه  
صلى الله تعالى عليه وسلم صلى في الكعبة فجعل بينه وبين الجوار قدر ثلاثة  
اذرع وهذا هو الذي يمكن ان يعتد عليه ولهذا استحسنه جماعة لكن لا بد  
لحوثة الباب من محل فقال بعض مشايخ المالكية محله حالة القيام فقال  
ينبغي ان يكون الشريطين وبين السرة وهو قائم فاذا ركع تاخر بثلاثة  
اذرع قال والباخر وان كان عملا لكنه لمصلحة الجمع بين الحديثين قلت  
والتزام هذا الفعل في كل ركعة بعيد فالوجه ان محل المصلي على موضع السجود  
ومحل رواة موضع القيام على تعرف بعض الرواة لفسد النقل بالمعنى  
او جعل موال الشاة على موضع يمكن لها فيه التقوى والحشى طول الاعضاى لو  
كان لهذا طريق الى حمة القبلة وادقت الشاة المروء من موضع قيام النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم الى حمة القبلة لا يمكن لها القيام في المساحة التي  
بينه صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الجوار مارة الى حمة القبلة ولهذا  
محل ما قال ابن الصلاح قدره او موال الشاة بثلاثة اذرع والله تعالى اعلم  
باب الصلاة الى السرير وفي بعض الشيخ على السرير وهو المتناهي سب بحديث

الباب اذا الظاهران معنى توسط السيرانه صار في وسطه كذا دخل هذا الباب  
 في ابواب السنة بجواب ان المعنى الى السير وعلى هذا قالوا ان معنى توسط  
 السيرانه جعله وسطا بينه وبين القبلة كما جاءه الحديث عن عائشة رضي الله  
 تعالى عنها ايضا الا ان المناسب بولاء المعنى لفظ وسط لالفاظ توسط فان  
 التوسط لا زهر ويكون السير مضمونا على انه مفعول فيه ووسط متعدي  
 يكون السير بالنظر اليه مفعول به وما ذكرنا من المعنى لا يتم الا على المنعدي  
 لا على اللازم فما فعله والله تعالى اعلم فالوجه في الترجمة جعله الى بمعنى على  
 يعني ان ادراج هذا الباب في ابواب السنة غير مناسب والله تعالى اعلم  
**قوله** لكان ان يتفاد بعين خبره اي لكان خبره عنده وفي اعتقاده  
 والا فخيرية الوقوف من المرور لا تتوقف على علمه بل الوقوف خير من المرور  
 في نفسه علوا ولو يعلم وعلم ان يقال معناه لصار الوقوف خيرا اي  
 اسهله واحف عليه من المرور وعلى المعنى الثاني يجعل قوله لو يعلم المار على العلم  
 تفصيلا او معاينة او العلم بالذوق الذي يجعله صاحبه اذا العلم بلا عمل  
 بعد كلا علم والاشكال بان كثيرا من المارين قد علموا بولاء خبر الصادق  
 وما صار الوقوف ساعة اسهل عليهم من المرور فضلا عن قوف اربعين  
 والله تعالى اعلم **قوله** باجبه استقبال الرجل صاحبه اراد انه مكروه اذ  
 خيف الشغل به ولهذا كرهت عائشة رضي الله تعالى عنها استقبالها لان  
 المرأة محل استقبال الرجل بها وان كان ذاك بالنظر الى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم بعيدا وبما ظهر مطا بقية الحديث الترجمة فافهم والله تعالى  
**اعلم** **قوله** باب التطوع خلق المرأة اراد به كون المرأة قد اهدت بوجه من  
 الوجوه ولو يرد اقتداء الرجل بالمرأة في التطوع ولا ان يكون الرجل هو المظهر  
 المرأة والله تعالى اعلم **قوله** باب من قال لا يقطع الصلاة شئ اى  
 مرور شئ بين يدي المصلي ولو بلا استئذان الكلام في باب السترة والا  
 فكم من شئ يقطعها وقبل اى شئ من افعال غير المصلي وفيه ان غير  
 المصلي لو قتل المصلي او فعل معه ما بطل عليه استقبال القبلة او ما

نقص

وفد الله تعالى بالجامع المار هو رواق البراءة بحرية الشفوانية

نقص عليه الوضوء كخراج الدم عن القابل بنقض الوضوء او مس المرأة  
 عند القابل به او ما حصل به نجاسة ثوبه او بونه عند القابل بطلان  
 الصلاة به لكان ذلك الفعل من غير المصلي فاطع الصلاة على المصلي  
 فانظر والله تعالى اعلم شبهتمونا بالحجر الخ لهذا الكلام من عائشة  
 دليل على انه ما بلغها الخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقطع به  
 الامور المذكورة برواية معتدة فكانت تنكر لهذا الخبر وتزوي انه من نقص  
 الحاضر عن عندنا او فضع مشاخرهم والله تعالى اعلم ترا استدلال  
 عائشة رضي الله تعالى عنها لا يخلو عن ضعف اذ ليس فيما ذكره مرور  
 مرأة بين يدي المصلي ومحمد حديث يقطع الصلاة الكلب وغيره علم المرو  
 والله تعالى اعلم كان فراشي حيا مصلح الخ كما في المصه حله على ان العرائش  
 كان في حيز المصلي امامه لا في جانبه لكن الحديث الثاني ولو وانما الى جنبه  
 لا يوافق الترجمة والله تعالى اعلم ان عمر بن عبد العزيز اخر  
 الصلاة يوما كانت صلوة العصر وعلى هذا فكانت عروة انكر عليه فعله  
 بمجموع حديث امامه جبرئيل وحديث عائشة لا حديث الامامة فقط  
 اذ ليس فيه تعيين الاوقات حتى يتجه الانكار والتاخير وقد يقال ان انكاره  
 بحديث الامامة بالنظر الى ما يفيد الحديث من ان امر الاوقات عظيمه  
 عند الله تعالى فان الله تعالى لتعظيم شئها والا هتافا من المار بغير  
 ليبيق ذلك فعلا وبامر بولاء قولنا في جبرئيل ففعله ذلك فاذا كان الامر كذلك  
 فلا ينبغي التاخير والتاخير في امرها وكون ما فعله عمر بن عبد العزيز ناخرا  
 ونا هلا كان امر معلوما عند الكل فلا حاجة اليها في الانكار بل يبيح الانكار  
 بحديث الامامة فقط والله تعالى اعلم باب قول الله منيبين اليه الخ  
 كما انه اراد ان الاية نفيد ان ترك الصلاة من افعال المشركين بنا علم ان معنى  
 ولا يكونوا من المشركين اى بفترك الصلاة وقد فرزه الحديث حيث عد فيه الصلاة  
 من الايمان فصار الحديث مبينا لمعنى القران والله تعالى اعلم تكفرها الصلاة  
 والصوم الخ حاصله على ما ذكرنا ويغيب من الاحاديث ان كلامه هذه الاعمال تكفر

الألوكة



الصغار ويرد عليهم انه اذا كفرها الصلاة مثلا فبها ذنب في الصوم حتى  
 يكفر قلت المقصود بيان فضل كل من هذه الاعمال بان يبلغ في الفضل الى  
 ان يكفر الصغار كلها لو كانت واما وجود التكفير بالفعل فغير لازم كيف  
 فيها ذنوبه فيما لا صغيرة له اصلا كالنبي المعصوم فافهم والله تعالى اعلم  
 بحجوه الله به الخطايا خصوصا اعلميا بالصغار ولا يخفى انه بحسب  
 الظاهر لا يناسب التشبيه بالنهر في ازالة الدرن اذا النهر المذكور لا يقع من  
 الدرن شيئا اصلا وعلى تقدير ان يقع فانما القليل والصغير اذن من انفا الكثير  
 والكثير كما لا يخفى فاعتبار انفا الكثير وارتفاع الصغار قلبا هو المعقول  
 نظر الى التشبيه فلهذا ما ذكره من التخصيص صبي على ان للصغار تأثيرا  
 في درن النظار فقط كما يدور عليه ما ورد في خروج الصغار عن الاعضاء عن  
 الفوضى بالما بخلاف الكبار فان لهما تأثيرا في درن الباطن كما يفهمه بعض الاجاد  
 ان الصدر اذا ارتكبت المعصية فحصل في قلبه نقطة سود او خوذلا وقد  
 قال تعالى بل ان على قلوبهم ما كانوا يكسبون فكما ان النفس اذا لم تلب  
 بدرن النظار ودن الباطن فكذلك الصلاة تنكفروا الله تعالى اعلم ان  
 احكامها اذا صلى يتأخر به فلا يتقبل عن عينه تغرب النهي بالغا على المناجاة  
 يفيد ان علة النهي هي المناجاة وسبحي التقليل بها صريحاً ولعل تقدير العلية هو  
 ان المناجاة هو ما يتقبل بكتابتها كتبت اليه فينبغي توقيره حال كتابته  
 المناجاة كما ينبغي توقيره من يتأخر به فلا يتقبل بين يديه فانهم اعتدوا  
 في السجود اى توسطوا بين الافتراض والغنص بوضع الكفين على الارض  
 ورفع المرفقين عند الجنين والبطن عن الخديج فابردوا بالصلاة  
 حقيقة الابراء الا حولا في البرد والبال للتعدي والعمى ادخال الصلاة في البرد  
 وقد جات عن موضع الباطن كثير من الروايات والاقرب انهما تغليبية او عمى  
 الباطن وقيل على تخصيص معنى الناخرى ما خروا عن الصلاة مبردين انتهى قلت  
 ولا يخفى بعده اذ معنى تاخرها عن الصلاة تبعدوا عنها وتجنبوا وهو يرجع الى النهي  
 عن الصلاة وهو ليس بمراد وانما المراد تاخير الصلاة عن اول وقتها الى زمان الخول

في البرد

وهو يرجع الى  
 النهي عن الصلاة  
 وقتها اذ في الارض

كلف المطلقا  
 في اول وقتها  
 هذا في وقتها  
 من الصلاة  
 في اول وقتها  
 من الصلاة

2

في البرد والفرق بين المعنيين ظاهر عند المامل ولو قدونا فاحزوا الصلاة عن  
 الصلاة اى عن اول وقتها مبردين كان زيادة تكلف مستغنى عنه والله تعالى اعلم  
 فان شدة الحر من فحج جهنم فيكون الوقت صطرا الاثار الغضب والعلل عند  
 ظهورها والرضا اقرب الى الغنول سنة عند ظهور الغضب فقد يقبل عند الرضا  
 مما لا يقبل عند الغضب والله تعالى اعلم حتى رأينا الخ اى استمر على القول  
 حتى رأينا فهو اشدد ما يجوز الخ اى نفس الغارق الوقتين اشدد ما يجوز  
 من الحر والبرد في الوقتين يصلى الصبح واحدا يعرف جليسه المراد يفزع من  
 صلاة الصبح لا يشرع فيها كما بينه سابق الروايات باب تاخير الظهر الى اعم  
 لا يخفى انه لا دلالة في لفظ الحديث على التاخير عما يجوز ان ما فعله يكون من  
 باب التقدير فكما ان اشارة هذه الترجمة الى توجيه الحديث بانه لا يجعل على الجمع  
 بين الصلاتين في الوقت حتى يقال يمكن ان يكون من باب التقدير او من باب  
 التاخير بل يجعل على تاخير الصلاة الاولى الى اخر وقتها وضومها الى الثانية فعلا  
 وطذا التاويل في الحديث هو الذي اعتمده كثير من المحققين وطوا قرب ما قيل  
 فيه والله تعالى اعلم الذي تفوهت صلاة العصر المتبادر من الفتوى هو  
 ان لا يكون باختيار من العبد فعلى هذا قوله فقامت وتراجله وماله اشارة الى  
 ان ما فات من الخير بقوت الصلاة وطوا المناسب يجعل المصه الفتوى في مقابلة  
 الفراء لكن على هذا يشترط اضافة الاثم الى الفتوى الا ان يرد بالاثم ما يلحقه من الضرر  
 ولو بقوات العطل وقال المحقق ابن حجر اشارة الاثم الى ان المراد بالفتوى تاخيرها  
 عن وقت الجواز وغيره لان الاثم انما يترتب على دلالة من ترك صلاة  
 العصر الخ اى والتسائل والتاخير في مثل هذا اليوم مما يعود الى التراد فان  
 استطعت ان لا تغلبوا الخ على بنا المقصود اى ان لا يغلبكم الشيطان على تقويتها  
 الصلاتين عنكم وطوا كناية عن المراد وانه على الصلاتين او عن محا فظة النفس  
 عن غلبة الشيطان فلما تعلق به الاستطاعة والا فالاستطاعة لا تتعلق الا  
 بالافعال لا بالاعداد سيما اذا كان العدو مضافا الى فعل العبد كما هو هنا فان العدو  
 هو هنا مضاف الى غلبة الشيطان وعلى هذا فقوله فما فعلوا اى افضلوا الحوام

بعض من المكنة على اربعة اصابع  
 بعض من المكنة على اربعة اصابع  
 من المكنة على اربعة اصابع

فانما اجتمعت  
في وقت واحد  
فانما اجتمعت  
في وقت واحد

او المحفوظة ثم يروح الوتر بانوا قبليواى او ظلوا فمهم من باب الإجازة ومعنى  
بانوا كانوا اعوم من انتم بانوا وظلوا واما قوله بانوا وهو يصلون فهو من  
باب الزيادة في الجواب تنجها المراد السابلاذ هو علموا ان مقصود السابلا ليس  
الاظهار فضلا للعبادة وشرفهم على لسان الملائكة فتبادر والى ذلك في الجواب  
زيادة على السؤال تنجها المراد والله تعالى اعلم ان بنا كرم ينفى ان يكون  
لهذا معنى بالنظر الى مدة احاد هذه الامة واحاد اولاد الامم اذ به يظهر  
العقل قلته وكثرة في الاحاد وهو محال الاجراء الجزا بالانظر الى مدة تمام الامة  
فلا يرد ان ما بين عيسى وبيننا اقل مما بين بيننا والحق انهم  
كانوا غالباً طويلا اعمار كثير الاعمال ونحن قصيروا الاعمار قليلوا الاعمال لكن  
امر الاجراء بالعكس فضلا لله تعالى ورحمته فقد جعل لنا من كرمه ليلة هي خير  
من الف شهر والله تعالى اعلم ولهذا الولى ذكرنا بول عليه التكريه في قوله فيراطا  
فيراطا وتيرا طين فيراطين فانه مرشح في ان الكلا في الاحاد لا في مجموع الامة  
واعلنا هل يمتهد بفساد واعتبار المجموع فاننا لو فرضنا ان ثواب مجموع هذه  
الامة اكثر من ثواب مجموع اليهود والنصارى لما كان فيه كثير فائدة لجواز ان  
دلالة الثواب لكثرة احاد هذه الامة مثلا فانفسه في هذه الامة لا يحصل  
للاحاد من الثواب الا قليلا وهو عند القسمة بجوزا ان يكونوا بعكس ذلك  
بنا على فرض احاد هذه الامة اكثر من احاد اولاد الامم مثلا في لا ينفق كثرة  
ثواب الكل في الاحاد اصلا فانهم ونحن كنا اكثر عملا فان قلت كيف يستقيم  
هذا بالنسبة الى النصارى على قول الجمهور النصارى بان ابتداء وقت العمر من  
المثلك قلت فتكرروا ان من وقت الروا الى ان يبصر ظهر كل من سبق مثله اكثر من ثلاث  
ساعات ومن وقت المثلى الى العيوب اقل من ثلاث ساعات وهذا يكفي في كون  
النصارى اكثر عملا مع ان الواقع في الحديث ليس وقت الزوال بل يصف النهار  
ويصف النهار قبيل الزوال فيظهر به تفاوت ايضا في الواقع في طرف العم ايضا  
ليس وقت العمر بل صلاة العمر ولا مثله ان المعتاد ان الناس يتيامعون  
لها من اول المثلى ويصلون وسط المثلى فاعتبار ذلك بكثر التقا وقت بلار ب

عليه

فانما اجتمعت  
في وقت واحد  
فانما اجتمعت  
في وقت واحد  
فانما اجتمعت  
في وقت واحد  
فانما اجتمعت  
في وقت واحد

عليه يمكن ان يحمل اكثر عملا على معنى اكثر تقيا ومشتقة فيظهر الامر ظهورا  
بيننا بنا على ان عمل النصارى مفروض في وقت شدة الحر فانهم ولعل وجه  
مطابقة الحديث بالترجمة هو انه يفهم من الاصح الحديث ان سائر هذه  
الامة من اعمال البر الى عرف الشمس فلهو فيه الاجر بانوجه فينبغي من  
ادرك بعض الصلاة في هذا الوقت يكون ما جورا ولا يكون ما جورا الا اذا كان  
مدركا تمام الصلاة والله تعالى اعلم والمغرب اذا وجبت اى عزبت الشمس  
او اذا الزمت والمراد في او وقتها والله تعالى اعلم لا يغلبكم الاعراب كان  
المراد فيه وفي مثلته النهى عن كثرة اطلاق لغة الاعراب بحيث يغلب لغة الاعراب  
على الاسر الشرعى فيقال اطلاق الاسر الشرعى بين الناس يكثر اطلاق اسر الاعراب  
فلا يمانى في اطلاق اسر العشا على قلة ولهذا ورد مثل هذا النهى في اطلاق اسر  
العقمة على العشا ترجحا لطلاق اسر العقمة على العشا في الشرع على قلة  
والله تعالى اعلم باب وقت العشا اذا اجتمع الناس او انا خرواى  
بيان المختار من وقت العشا للصلاة العشا عند اجتماع الناس في اول  
الوقت وعندنا خرواى الناس عنه ويظهر من الحديث ان المختار عند اجتماعكم  
او الوقت هو اول الوقت وعندنا خرواى المختار اخر الوقت واسطة بل  
وقت اجتماعهم فوافق الترجمة الحديث وان دفع انه لا يفهم من الحديث  
وقت العشا اصلا وايضا ليس للعشا وقتان وقت اذا اجتمعوا ووقت اذا  
تأخروا بل وقت العشا واحد دائما فهو باب فضلا للعشا وذلك هو  
الفضل هو ما ورد في الحديثين من مدح اهلا العشا والتنا عليهم وتبشيرهم  
عند انتظارهم ولهذا بيان موافقة الحديثين بالترجمة باب وقت العشا  
الى نصف كانه اراد ثبوته وتبعاه الى نصف الليل قطعا ولو يرد انه لا ينبغي  
بعده بل فيما بعده محتملا فلا يرد انه لا دلالة في الحديث على عدم بقا الوقت فيما  
بعد النصف فكيف يطابق الترجمة لكن قد يقال بل الحديث يدل على انه صلى الله  
تعالى عليه وسلو صلى بعد النصف فان المنبأ در من قوله اخر الى النصف ثم صلى  
هو انه صلى بعد النصف وصار الحديث دالا على بقا الوقت بعد النصف ويمكن

الجواب عنه بان المراد في الترجمة بالمصنف طوالمصنف تقريبا فزيادة شئ عليه  
لا تضر والله تعالى اعلم ان من نعمته الله عليكم بكسر هجرته ان على الاستيفان  
او بالفتح على التقليل لان وينتقد برالباء اي بشرها بان والمحذو بها بعدها  
ولهل محله الانتقار بالانقص كما هو داب بعض الناس فانه المخلل المصنوع  
للوقت والله تعالى اعلم لولا ان انتق اي لولا كراهة ان انتق فلا يرد ان لولا  
لانتق الباني لوجود الاور والمثقة ههنا منتفية من صلى البردين دخل  
الجنة لا يخفى ان دخول الجنة مطلقا من ثمرات الايمان فلا يحسن ترتيبه على ان  
يصلى بردين ولا يحصل لهما فضل ولا شرف بل هو اصلا فالوجه ان يرد ههنا  
الوجود ابتداء مع الوجه حمل على انه داوم عليهما وعلما من اراد الله تعالى له  
دخول النار لا يوقفه لمداومتها والله تعالى اعلم فقد ادرك الصبح اي تكمن  
من ادراكها وصار صالحا للادراك بان ضوالبه ما بقي وليس المعنى ان ذلك  
القدر يكفي في فراغ الزمة باب الصلاة بعد الفجر الا علم انه ورد في  
هذا الباب وفي باب الوضوء بعده الاحاديث مختلفة ظاهرا فورد في بعضها  
النهي بعد الصبح وبعد العصر مطلقا وفي بعضها اذا طلع حاجب الشمس هـ  
او غاب وفي بعضها الاخر وابصلا تكو طلوع الشمس والاعرابها في النهاية النحرى  
القصود والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشئ بالفعل والقول هـ  
فما عتباد من حديث النحرى اي ان المنهى عنه تخصيص الوقتين المذكورين  
بالصلاة واعتقادهما اولى واحرى للصلاة فاخذ كثير من العلماء بالاطلاق لان  
دلالة التقييد على عدم النهى عند انتفا القيد بالمفهوم ودلالة الاطلاق على وجود  
النهي فيه بالمرح وعلى هذا فحديث اذا طلع حاجب الشمس او غاب يمكن حمله  
على ان تخصيصهما بالذكر لانهما اشد كراهة واما النحرى فلهذا المراد به مطلق  
القصود الى الوقتين المذكورين لاجل ايقاع الصلاة فيهما بنا على ان الصلاة فعل  
اختيارى فمن فعلها فيهما يقصدهما لاجلها فواقفت الاحاديث على اطلاق  
النهي وكانه لهذا اطلاق الحصة في الترجمة تراستدل عليهما بالاحاديث الثلاثة  
تنبهيا على ان مرجع الكل الى اطلاق النهى وعلى هذا فتقول المصنف فيما بعد باب

النحرى

النحرى الصلاة ثم الاستدلال عليه بحديث لا صلاة بعد الصبح ايضا مبنى على ان  
النحرى مطلقا المقصد والصلاة مطلقا لا تخلو عنه وعلى هذا فذكر النحرى في  
احد البابين دون الاخر مع استغناء البابين في الادلة اما الجود التفتن او للدلالة  
على ان النحرى لا دخل له في الخصوص فاقولهم وعلم ان يقال ذكر النحرى في العم  
لان العم ورد فيهما انه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى بعدهما بخلاف الفجر لكن هذا  
لا يناسب ما ذكر في معرض الاستدلال من الاحاديث فانها في الباب سواء نعر  
اطلاق النهى في الاوقات لا ينافي في خصوص الصلاة المنهى عنها وللمتنبيه هـ  
على ذلك قال باب ما يصلح بعد العصر فصار الحاصل ان الصلاة بلا سبب  
منهى عنها بعد الفجر والعصر مطلقا لا عند الطلوع والغروب فقط ولان هـ  
المنهى عنه هو تخصيص الوقتين للصلاة واتحادهما اولى واحرى من غيرهما  
والله تعالى اعلم ومن يقول بعمر الصلاة تحكى تجيب عن الركعتين  
بعد العصر بانها من الخصائص مزورة انهما من باب المداومة على القضا  
لا بعد الناس بالاتفاق وما لقي الله حتى تغل عن الصلاة كانما اراد  
بذلك تأكيد مداومته عليهما حتى داوم عليهما حال تغله عنهما ايضا  
وقولها ولا يصلح في المجد للتنبيه على سبب اطلاع الناس عليهما هـ  
ركعتان لو يكن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوعى الظاهر  
ان ركعتان مبتدأ خبره جملة النفي ولا يناسب اعتبار جملة النفي صفة  
ويكون الخبر ركعتان قبل صلاة الصبح اذا المقصود بالبيان مداومة  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليهما وملازمته اياهما فينبغي ان  
يجعل ما يفيد المداومة وهو جملة النفي جبرا حتى تكون المداومة  
مقصودة بالذات لا صفة حتى تكون المداومة امرا مفروغا عنها غير  
مقصودة بالاعتقاد ويردح اشكال الابتدأ بالذكور الغير الموصوفة هـ  
والمخلص عنه اما بان التحقيق جواز الابتدأ بالذكور اذا حملت الفائدة هـ  
او ينتقد بر الصيغة كان يقال ركعتان من النوافل او بان ركعتان مثلا يفيد  
معنى الصفة اذا المعنى صلاة تكون ركعتين وقت الاداء فلا اشكال في تسمية

التفتن

علم عدم اطلاع



انه لا يظهر انه من اجزاء قسم البول الا ان يكون بولا غلط فالوجه ان حذف  
 الواو منه فيلحق حرف العلة تخفيفا كما في قول تعالى والليل اذا يسر وقوله  
 اجيب دعوة الداعي وقوله الكلب اذا نجا وقوله وقد وقع في بعض النسخ  
 بغير من الاعارة بالرفع على الاصل وفي بعضها بغير بالجر ولعله غلط من بعض  
 الرواة والله تعالى اعلم والعلم من الغسلا في حيث زعم من توجيه الشارحين  
 للجزء ان الجزء هو الاصل فقال علي رواية بغير بالواو والاصل اسقاط الواو  
 للجزء ولكنه جاء على بعض اللغات اه فقولا او مثلا بقوله المودن اي  
 ما يصلح ان يقال في الجواب لا ما لا يصلح كما جعلتني فان ذكرها في الجواب  
 يشبه الرد والاستهزاء وعلى هذا فالنحو في هذه الحديث عطف لا يحتاج الى  
 دليل نعرف انما المحرفتين مقام الجعلتين يحتاج الى دليل والله تعالى اعلم  
 حدثني بعض اخواننا لا يخفى انه مجهول فلا يناسب ادراج روايته في  
 الصحيح حدثت له شفا عفي اي وجبت كما في رواية الصحيح او نزلت  
 عليه واللام بمعنى على وبوبه رواية ملحوت عليه ولا يجوز ان تكون من  
 الجمل لانها لو كانت قبله لدل على كونه قبله قلت في هذا الحد الا ان لا يمكن  
 ان يجعل المحل كتابية عن حصول الاذن في الشفا عة والله تعالى اعلم  
 لم يعلم الناس ما في هذا الحد المراد به علم تفصيلا وعلم معاينة فلا يرد  
 انهم قد علموا بذلك بخبر الصادق وهو سهل من تحصيله بالكلفة  
 الاستمرار ومع ذلك هو عنه موضوع فكيف يستقيم خبر الشارح فقال  
 فعلا فلذا من هو خبره وجه الاستدلال انه لا مانع من الكلام بما فيه الاله  
 مراعاة نظمه وقد علموا ذلك الحديث ان مراعاة نظمه غير لازمة فيجوز  
 الكلام في اثنا عشر وانما عرفت اي ان المجموعة واجبة عند الله النوا  
 اليها بقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الاية والنوا اليها يحصل  
 بقوله المودن في على الصلاة فكرهت ان يقول ذلك فنجب عليكم فتقفوا  
 في جرحه ولهذا ينبغي ان المودن لا يتم النوا في الجمعة بل يجوز في وسطه موضع  
 في على الصلاة الصلاة في الرجال وساجا من اتمام الاذان ثم زيادة الصلاة في

الرجال

الرجال في اخره فذلك ينبغي ان يكون في غير الجمعة والله تعالى اعلم باب الاذان  
 بعد الفجر لعل المراد به ان لا يكون قبله اعم من ان يكون بعدها او مقارنا بطلوعه  
 ولعل اذان ابن امر مكنونه من قبيل المتفادن فلو لا جعله غاية للسجود وقوله  
 من يقول له اجبت معناه قاربت الصبح بحيث اذا اذنت بفارغ الاذان  
 الصبح قيل ولهذا لا يستبعد عن الصحابي المويدي بالتأيد اللهم والله تعالى  
 اعلم بين النداء والاقامة الاستدلال به على كونه النداء بعد الفجر لا يخلو عن  
 حقا وليس ان يقول الفجر الخ اي ليس ظهور الفجر على الطبيعة التي تستفاد  
 من اشارة الاصابع فقوله ان يقول بمعنى الظهور ليس وجبه ما يستفاد  
 من الاشارة باب كونه في الاذان والاقامة كما انه اشارة الى ان المتفاد من  
 الحديث ان اقل ما بينهما فتر صلاة والله تعالى اعلم اذا سكنت المودن بالاولى  
 كانت المعنى سكنت بسبب الفراغ عن المفاداة الاولى وعلى الاذان وتسميتها  
 اولى لمقا بلتها للاقامة والحاصل ان بالاولى للسببية ولم يقلع عن الاولى  
 لان السكوت عند النبي قد يكون بمعنى التردد وليس عمدا وانما المراد الفراغ  
 فاني بالبا ليكون نصا في ذلك والله تعالى اعلم فليودن ككرا حرك فيه  
 ان رواية الحديث مختلفة في هذا اللفظ كما في بعض الروايات فاذا تكلم بيحي  
 فلا بد ان يكون احد اللفظين من تغيير الرواة ولم يعلموا ذلك فكيف نجح  
 الاستدلال باحد هيا اذ يجوز ان دلل من الراوي ويمكن الجواب ان وجهه  
 الاستدلال هو ان معنى رواية اذنا ملوان يودن احدها هو الظهور ان  
 المعهود في الاذان ان يودن الواحد فان تغف الروايتان في المعنى على الوجوه  
 فانحى الاستدلال في لفظ اذنا مبني على ان النسبة اليهما مجازية اي ليستحقق  
 الاذان فيكما كما في يوفلان قتلوا والنسبة اليهما للتنبيه على عدده  
 خصوص الاذان باحد هيا بعينه كالاقامة والله تعالى اعلم فجمعت  
 اقتنع اي وتنبه فرج تتبع المودن ولهذا وجه الاستدلال باب  
 متى يقول لنا س اذنا والاهام قلت قوله اذنا والاهام ينبغي ان  
 يجعل منفلقا مجرد في اي يفهمون اذنا والاهام وجواب السؤال

غير مسلم لان الاقامة  
 لا تكون الا في الوقت  
 والمعهود فعلها عقيب  
 الاذان ويكون في الوقت  
 ايضا ورواه ان تمنع  
 تونه في الوقت  
 لا في الاخير اه



الجماعة ولفظ معنى الاثنان جماعة وكوئها جماعة يستلزم كون الاكثر بالاولى  
 قال من عد الى المسجد وراح فيلحق نفسه اي ذهب ورجع قلت ترتيب  
 الجوع على الرجوع عن المسجد بعيد ظاهرا لان يقال باعتبار انه من تمتة امر  
 الصلاة لان الانسان يحتاج اليه بواسطة الخروج الى الصلاة وباعتبار  
 انه سبب للتخفيف للتعب وللصلاة تانيا والله تعالى اعلم وقوله كلما غدا  
 او راح بعيدا تكرار اعداد النزول له حسب تكرار القدو والرواح باب  
 حد المريض ان يشهد الجماعة اي ابي حنبله في شهود الجماعة ومنه يكون  
 الشهود له اولى وكانه استذره بقولها فوجد النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم من نفسه حقة الخ فانما انما ان المريض اذا وجد من نفسه  
 حقة بحيث يمكنه ان يحضر الجماعة ولو بين رجلين ينبغي له الحضور  
 ان تبصره ذلك والله تعالى اعلم **قروا** ابابكر فليصل بالناس  
 استذره به الهدى سنة على خلافة ابي بكر رضي الله تعالى عنه ووجهه  
 ان الامامة في الصلاة التي هي الامامة الصغرى كانت من وظائف  
 الامامة الكبرى فنصبه صلى الله تعالى عليه وسلم اياه اماما في  
 الصلاة في تلك الحالة من اقوى ما رايت تفويض الامامة الكبرى اليه  
 وهذا مثلا ان يجلس سلطان زمانا احدا ولاداه عند الوفاة على سبيل  
 السلطنة فبذلك يشاء احد في انه فوض السلطنة اليه فهذه دلالة قوية  
 لمن فوض الله تعالى صدره وليس من باب قياس الامامة الكبرى على  
 الامامة الصغرى مع وجه ظهور الفرق كما روي عن الشيعة وقوله ان  
 الدلالة لو كانت ظاهرة قوية لما حصل الخلاف بينهم في اول الامر  
 بالضرورة ان الوقت كان وقت حيرة ودهشة وكم من ظاهري مخفي  
 في مثله والله تعالى اعلم وقوله فخرج ابو بكر فصلى معنا استمر على  
 الصلاة بالناس اتماما وقولها فوجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من نفسه حقة اي في بعض تلك الايام وليس المراد انه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وجد حقة في تلك الصلاة والله تعالى اعلم فلما

لعلم النزول  
 حابة

بنا في هذه الرواية الرواية الاثنية **خطبنا** الى قوله **فامر** لا يخفى ان شرع  
 الاذان قبل الخطبة وهذا الواجب على ظاهره لكان مقتضاه ان يكون الاذان  
 بعد الخطبة فالوجه ان يجعل خطبنا على معنى اراد ان يخطبنا والله تعالى  
 اعلم **كرهت** ان او تكلم الخ لا يخفى انه ليس محبة كذا ان يقع للمهر في  
 الاثر بل هو ان يقع للمهر في المثوبة العظمى فكان المعنى اني كرهت ان يكون  
 سببا لوقوع كبر في الاثر ان لم يحضر واقتضوه لولا ان ولو عسقة كثيرة  
 قبل ان تصلوا صلاة المغرب فيه اشارة الى ان غير المعروف يقدر عليه  
 العشاء والطعام بالاولى اذ وضع المغرب على التعجيل فاذا حرت لاجل  
 الطعام فكيف غيرها وكانه لهذا وضع الكلام في العشاء لا في القدو او  
 في مطلق الطعام والله تعالى اعلم **باب** اذا ادعى الامام الى الصلاة  
 الخ كانه اشار بوضع هذا الباب في جنب الباب السابق الى ان البداية بالطعام  
 او المحض عليه عند الحاجة الى ذلك وحواف الخشوع عند البداية  
 بالصلاة واما اذا قضى حاجته من الطعام في الجملة وصار بحيث لا يجازي  
 فوات الخشوع بقدر الصلاة والله تعالى اعلم وهو لا يريد الا ان  
 يعلم هر اي لا يريد الامامة لذاته بل يريد لها لئلا يسئل الى تعليم كيفية الصلاة  
 وهو المراد بقوله في الحديث وما يريد الصلاة اي ان اصلي بكم اي ليس  
 من التقدير يعني بديكم ان يكون انما ما لكم ومنفذ ما بين بديكم وانما  
 مرادى بولاء التعليم والله تعالى اعلم ومنذ يندفع ما يتوهم انه كيف تصح  
 الصلاة بلائية الصلاة **باب** الهدى العلم والفضل احق بالامامة قيل  
 اي محمد ليس عمر قبته في العلم والفضل وهذا مبني على ان امره صلى الله  
 تعالى عليه وسلم بما جازى بكم بنا على انه كان اعلم وافضل من غيره ويحتمل  
 ان مراده بيان ان الهدى العلم اولى بالامامة من الهدى الفرة كما قال الجمهور  
 ان الاعلى اولى من الاقر وهذا مبني على ان ابي بكر كان اقر الفود كما جازى اقر  
 ابي ومع ذلك اختار صلى الله تعالى عليه وسلم ابا بكر بالامامة لانه كان  
 اعلم وعلى هذا فيقال ان تقديرا الاقر منسوخ وقيل بل تقديرا الاقر مبني على

على ان اقره كذا في علمه ولا يخفى ان لازم الجواب الثاني ان يكون ابي اعلمهم  
 لانه اقره وطوبى يفسد اصل الاستدلال والله تعالى اعلم لكن صواب  
 يوسف اي في كثرة الاحياء كاذب وجهه ورقة مصحف ليس التشبيه  
 في جود البياض والاعمال كان لتخصيص الورقة بالمصحف كثير معني هـ  
 بل في انه منور محبوب في القلوب معظوم في الصدور مبدوء للعلوم هـ  
 والله تعالى اعلم وقوله ثم تنسب بضمها اي تشارعا في الضحاك  
 فلم يقدر عليه اي فيما قدرنا بعد ذلك على رويته وبشهادة نوره هـ  
 ان كحانت اي ان كحانت وان تفسيره لما في الانتارة من معنى  
 القول باب من دخل الى قوله في الامام الاوزاعي الراتب فتاخره  
 الاوزاعي الذي شرع في الصلاة اولا ان امكنت مكانك كانه رضى الله  
 تعالى عنه راي انه ما امره صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك السر  
 الزام والامام كان له ان يخالف لمصلحة ما يك امره لكرها ولذا  
 رفع يديه وحمد الله تعالى ثم اعلم ان قول صلى الله تعالى عليه وسلم ان امكنت  
 جواز الصلاة ان لم يتاخر كما عليم من تفسيره صلى الله تعالى عليه وسلم فعلى ابي  
 بكر الجوزي التاخر باب اذا استنوا في القراءة كانه اراد بالقراءة ما يستحق به  
 الامامة اعرض من القراءة والعلوم واستنوا الصحاب ما لا يثبت الحويرق في ذلك من  
 حيث انتم كانوا مستوفين في الاقامة عنده صلى الله تعالى عليه وسلم والقاب  
 في مثلهم الاستنوا في الاخذ والله تعالى اعلم ترد طلب لينه اي اراد هـ  
 وقصد ليفهم يا عيسى صل بالناس كان ابا بكر رضى الله تعالى عنه راي ان امره  
 بذلك كان تفرقا والمقصود بالمتحدة الصلاة بما امره لا يتبين انه الامام ولم  
 يرد ما جرى بينه صلى الله تعالى عليه وسلم وبين بعض اولاده في ذلك والا  
 لما كان له تفويض الامامة الى غيره والله تعالى اعلم ثم صلى بعد ذلك  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا الى بيوت حديث عائشة التي في مرضه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ناسج الحديث اذا صلى جالسا فجلسوا جالسا كذا قاله  
 جمهور الفقهاء لكن قد بحث فيه من لا يرى الشيخ بوجوه منها ان الحديث

جواز  
 التاخر  
 81

المذكور

14

المذكور لعيبه بمرح في امامة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيجوز ان يكون  
 الامام اذ ذلك هو ابو بكر وذلك لان قولها جعل ابو بكر يصلي وهو بائنه  
 الخ على طاهر يستلزم ان تكون صلاة واحدة بامامين وان يكون اقتدا احد  
 الامامين بالآخر فلا بد من تاويله عند الكل فكما يجوز تاويله بان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم كان اماما وان ابا بكر كان يسمع الناس التكبير كذلك  
 يمكن تاويله بان ابا بكر كان يراعي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة هـ  
 وينظر الى حاله ولهذا كما في الحديث في حق امامه اقتدى بضعفه الا ان يقال بعض  
 روايات هذا الحديث لا يقبل مثل هذا التاويل الا انه معارض بان بعضها  
 يرجع في امامة ابي بكر فعند عائشة صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 خلق ابي بكر في مرضه الذي مات فيه فاعدا ومثله عن انس رواها هـ  
 الترمذي وصححه والى صان الحديث مضطرب لا ينبغي عملة الحكم بنسخ  
 حديث صحيح لا يعارض عليه لا يقال يمكن دفع الاضطراب بالحمل على تعدد  
 الواقعة فان مثل هذه الاحتمالات تبدى كدفع النسخ لا لانتانها وايضا قد  
 علم ان القضية كانت مختلفة فيما عندهم ولا يتصور الاختلاف الا اذا كانت  
 الصلاة واحدة فقه روى ابن عبد البر وابن خزيمة في صحيحه عن عائشة  
 قالت من الناس من يقول كان ابو بكر المقدم مرتين يدى رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم في الصف ومنهم من يقول كان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم المقدم وهذا يغير ان سبب الاختلاف في الحديث هو ان القضية كانت  
 محققة عندها ولا عندهم كما هو شأن ايام المصائب والهجوم والله  
 تعالى اعلم ومنها انه لا دلالة فيه على ان الصحابة كانوا اقبا ما نعرف قد ثبتت  
 ان ابا بكر كان قاعا ولعله قادر لضرورة الاستماع لا يقال قد جاز في بعض الروايات  
 انهم كانوا قاعين لان مدار النسخ على تلك الروايات لا على ما ذكره صاحب  
 الصحيح او اصحاب الصحاح في نيز في تلك الروايات هل يقوى شئ منها  
 قوة حديث اذا صلى جالسا فصلوا جلوسا وما ذكره الالباسوي هذا الحديث  
 بل ولا يدينه فلا يتجه الحكم بنسخ هذا الحديث بتلك الروايات وما قيل انهم



انتم ائمة او الصلاة مع اي بكر قياها بلا نزاع فمن ادعى انه من بعد  
 ذلك فعليه البيان انه فبني ان المحتاج الى البيان من يدعي النسخ واما  
 من يمنعه فيكفيه الاحتمال لان الاصل عدم النسخ فلا يثبت مجرد الاحتمال  
 فقوله فمن ادعى انه من بعد ذلك فعليه البيان خارج عن قواعد  
 البحث على اننا نقول فعود الصحابة هو الاصل الظاهر بخلاف الحكم السابق  
 المعلوم عندهم ونفا هو على الفيا لا يتصور الا بعد علمه بنسخ ذلك  
 الحكم المعلوم ولا دليل عليه فالواجب انتم قعود فمن ادعى خلافه فعليه  
 البيان واما القول بانهم ثبتوا على القيام اتفاقا وان كان المعلوم  
 عندهم ان الحكم هو القعود الا انه وافق النسخ وعلم ذلك بتقرير  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انهم على القيام فمن باب فرض التحليل  
 عادة وكذا القعود بانه لم يكن في الحال من احد يعرف الحكم السابق مع ان  
 الحكم السابق كان مستهورا فيما بينهم وكانوا يعلمون به وكذا القول  
 بانهم علموا عرفوا النسخ قبل هذه القضية ببيانه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم له النسخ فلذلك ثبتوا على القيام مراد يستبعد جرد ان يكون هناك  
 ناسخ كذلك يعرفه اولئك الحاضرون ثم يخفى بحيث لا يروه احد وما يدل  
 على نفا الحكم المذكور بانه قد جعل قعود المعتدي عند قعود الامام من جملة  
 الاقتداء بالامام والاجماع على نفا الاقتداء فالظاهر نفاها هو من جملة  
 الاقتداء وكذا بدوا على نفا الحكم انه قد علك في بعض الروايات حكم القعود  
 بان القيام عند قعود الامام من هذا افعال اهل فارس بغضها مما يعني ان  
 يشبه تعظيم المخلوق فيما وضع لتعظيم الخلق من الصلاة ولا يخفى نفا  
 لهذه العلة والاصل نفا الحكم عند واد العلة وللطرفين لهنا كالمات  
 وما ذكرنا فيه كفاية في بيان ان دعوى النسخ لا يخلو عن نظر والله  
 تعالى اعلم اذا سجدنا سجدة وقيل الفال للتعقيب فتدبر على ان سجود  
 المعتدي عقب سجود الامام ورد بان النبي للتعقيب هي الفال لطفة  
 والنبي لهنا للربط وقيل الشرط يتقدم على الشروط ورد بان الشرط الذي

قد

قد يقارنه المجران الشرط الفعلي يجب ان يتقدم المشروط كالوضوء للصلاة  
 ولا كلام فيه قلت بل اذا تعقيد معنى الظرفية اي وقت سجود الامام اسجدوا  
 وطولوا الى القرآن اميل منه الى التعقيب لكن الثابت شرعا بالادلة  
 الاخرى وهو التأخير فتجهد الظرفية على اتحاد وقت سجود المعتدي مع سجود  
 الامام في الجيلة والله تعالى اعلم اما يجتنب قبل كلمة اما والا  
 لا افتتاح قلت ويلزم على هذا ان يكون الكلام اخبارا بان فاعله هذا  
 الفعل جازم من المسخ وليس كذلك فالوجه ان ما اولنا فيه والظهور  
 للاستفهام لانكار والمقصود الانكار على نراء الحثية والحث عليها بالبرزخ  
 فاعله ذلك الفعل بسبب الحثية من شنيع عاقبته عن ذلك الفعل  
 والحاصل ان فاعله هذا الفعل في محل المسخ وسحق ذلك فيسفي ان  
 يجتنب ذلك وليس له ان يجتنب والله تعالى اعلم وطذا يدبر على ان  
 فاعله هذا الفعل يتحقق لهذا العقاب وكونه لا يلحق به فضلا عن  
 الله تعالى لا يدبر على خلافه فكون من شئ يتحقق العبد ويعفو عنه  
 الرب تعالى وقد قال ويعفو عن كثير والله تعالى اعلم شر المحمور على ان  
 فاعله هذا الفعل اثر وصلاته جازمة قلت وقد يتعجب من هذا حيث يقولون  
 بان التقدم على الامام مكانا مفسد والتقدم عليه افعالا غير مفسد  
 مو ان المعتدي ما التزم الا اقتداء في الافعال فينبغي ان يكون التقدم  
 فيما اولى بالفساد من التقدم في المكان والله تعالى اعلم اقراهم  
 لكتاب الله استند بالاطلاق وفيه انه ان عمل على اطلاقه يلزم ان يؤثر  
 الاقرا وان لم يعرف شيئا سوى القراءة وان لم يجمل فليكن المراد الاقرا  
 اذا كان عارضا وبالشرائط الامامة فلا يدبر على مطلوب المصه  
 رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم وان استعمل جسي ومفتدى  
 استعماله ان يوم للحمد وعليه بدعته اي ظاهرة لآخرة عليه  
 بدعته او هو من تشبيه البدعة باللباس فانشار اليه ان حمل  
 فتاخر الخ فان قيل كيف يتاخر بعد ان اشار اليه النبي صلى الله تعالى عليه

وسلم بالقيام مقامه بقوله ان صل فان معناه على ما سبق في الروايات  
السابقة صل في مكانه ولا تتأخر عنه قلت لعل معنى قنار فبقي متأخرا  
وذلك بان تأخر عن مكانه شيئا قليلا قلنا ان يشير اليه النبي صلى الله عليه  
وسلم لانه تأخر حين وصل الى الصف فلما اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم  
بقي في مكانه متأخرا وخلفا ان يكون معنى قنار اي قنار عما اراد من التأخر  
مكانا اي نعد عنه ونزكه لم تثبت في مكانه وبه اندفع ما يقال انه صلى الله  
في موضع الامامة كما هو مضافا في الروايات فيها معنى قنار والله تعالى اعلم  
فقال الناس نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ظهره فظهره يغير  
انه اعتمد على قولهم وحديثهم ليس بسجده في السجود حتى يقفه الله ذلك  
لا يور على خلافه فان صحونه هو انه علم انهاء وظل لا ينافي الاعتماد  
على قولهم ابتداء والله تعالى اعلم باب اذ ابكى الامام استدر عليه حديث  
مرورا باب بكر لان الامام بما صوته مع انه رقيق يتوقع منه البكاء دليل على  
انه لا يبصر البكاء للصلاة فلا تختلفوا عليه استدل به على عدم جواز  
صلاة المفترض خلف المتنقل لما فيها من الاختلاف بين المأموم  
والامام نية وهو ضعيف لانه المراد عدم الاختلاف في الافعال لا دليل التغيير  
بقوله فاذا ركع الخ كيف ولو كان تساملا للاختلاف نية لما كان صلاة النقل  
خلف المفترض جائزة مع انه جائز والله تعالى اعلم ما اترك شيئا  
الخ فيه ان الانكار قد يقع على ترك السنة فلا يور على حصول الاثر فلا دلالة  
للحديث على الترجمة وايضا الحديث موقوف والجواب انه اخذ الوجود  
من صيغة الامر في قوله تسووا وخبره لا يفيد مطابقة هذا الحديث بالترجمة  
ودلالة عليها بل بصير الوبيل على الترجمة حديث تسووا وخبره لا هذا الحديث  
الا ان يقال قد لا يكون الترجمة للاستدلال بالحديث عليها بل ببيان ما هو  
الصحيح في محل الحديث بدلالة اخر فهنا بالترجمة افراد ان انكار النفس  
رض الله تعالى عنه محمول على انكار على تراء الواجب لا على انكار على تراء السنة  
بل بل تسووا صفوكم وخبره وقد يقال ان الحديث يدل على ان تراء اقامة

الصوف

وقف الله تعالى بالجامع الارهر رواق الرافة حرمه الشموانية

الصوف خلاف ما كان عليه امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاصل فيه هو  
التأخير لقوله تعالى وليجد الدين مخالفون عن امره الامام والوبيل على خلافه  
وهذا مبني على ان الامر في الآية مطلق الثابت والحال لا خصوص الصيغة  
والله تعالى اعلم وحول الامام خلفه الي عينية تحت صلواته اي ما صارت  
ناقصة بواسطة الخويلد وخرجت بواسطة الخويلد عن نقصان القيام  
في يسار الامام وليرود ان الصلاة صارت نامة نحو وخويلد الامام من غير  
حاجة الى سائر الاركان ولهذا ظاهر حتى اقامت عن عينية قال الكرماني  
دلالة على عيب الحسين لان عيب الامام عينية قلت لان وجه المسحود الى الكعبة  
كوجه الامام لان المساجد بيوت متوجهة اليها ولا تقبلها لوجهة بين الامم  
والمسجد حتى يتقلب الامر بالقلس ثم ما ذكر من الدلالة لو كانت الصلاة في  
المسجد لكن الصلاة كانت في البيت الا ان يقال يلغى في الدلالة انما لو كانت في  
المسجد لكان هذا قياما في عيب المسجد والله تعالى اعلم يعلم من المبدأ  
في جرة النظام هو انما الحجوة من الحضور كما يور عليه سائر الروايات وعلى هذا  
فاطلاق الجواز وحمله على البيت لا يساعده النظر وما في بعض الروايات  
في حجة من جواز واجه لعل محمول على ان الحضور كان ملكا ليرمض ازواجه وانه  
تعالى اعلم اني خشيت ان تكتب عليه صلوات الليل لعل المراد بما فينا من رمضان  
اذ الواقية كانت فيه واقتراض قيام رمضان لا ينافي ان الصلوات المفترضة  
كل يوم لا تريد على خمس صلوات حديث لا يبرر القول الذي لا ينافي في  
الصلوات لا تريد ولا تنقص لما كان ملو الحديث هنا فيما علم ان قد سبق ان  
دل ذلك الحديث محمول على معنى اخر والله تعالى اعلم فان افضل الصلوات الخ  
مورد ملو الحديث كان ملو قيام رمضان في مسجد المدينة المنورة فيور على  
ان الصلوات افضل من البيت من المساجد الفاضلة ايضا وعلى ان افضل  
في قيام رمضان هو البيت لا المسجد الا ان العلم بعوم ما صار قيام رمضان  
في المساجد من شعائر الاسلام يرون انه في المسجد افضل والله تعالى اعلم  
باب ايجاب التلبيد واقتراح الصلاة اي مع افتتاح الصلاة واستدرا عليه

كحديث ركوب الفرس كما في من قوله واذا كبر فكبروا وان كان غير مذكور في بعض  
رواياته اختصارا من الرواية ووجه الاستدلال ان الامر للايجاب لكن قد  
يقال انه قد امر به في الحديث اقتداء بالامام ولا يلزم من ذلك وجوبه في نفسه  
وايضا الامر ينشأ من كل التكبيرات فلو كان للوجوب لوجب كل التكبيرات  
فانهم لم يفتروا قبلتي كان المراد انكرا لا لزوما ذلك وهو قصور النظر في تلاوة  
الجمعة والافتلا شلاء في كون القبلة في تلاوة الجمعة والله تعالى اعلم افعموا  
الركوع استدرجه على الخشوع لان إقامة الركوع هي السكون والاطمئنان فيه  
وهو المراد بالخشوع كما نوافقتهم في الصلاة ظاهر صحيح المحض ينبغي انه  
جمل اقتضاح الصلاة على ما يقال بعد التكبير لا على اقتضاح القراءة اما باعلان  
التكبير خارج عن الصلاة او انه لم يورد مفروغ عنه فقد ثبت على ان دعاء  
الاقتضاح ليس بلازم بل كانوا يفتخرون به احيانا والله تعالى اعلم اي  
رب وانا معكم اي تعزيمهم وانا معهم وقد قلت وما كان الله ليغيرهم  
وانت فيهم وهذا من باب التضرع في حفرته واظهار غناه وفقر الخلق وان  
ما وعد به من عود العذاب ما دام فيهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عكن  
ان يكون مغيبا بشرط وليس مثله قول المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا ان اخطانا هـ  
وهذا ظاهر ومثله قول المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا ان اخطانا هـ  
مع حديث دفع عن امتي الخطا والله تعالى اعلم بقرينة دلالة الحديث على التزكية  
قبل النظر الى هذا الوجود قلت وهذا غير ظاهر لادلالة قوله على كون الدعاء  
بعد التكبير الا ان يراد بقوله بعد التكبير ما يتحقق به هذه العزيمة كونه  
منضابا امر لا فينبه الواقع في تمام الصلاة ولا يجني بعده وقيل ان غبار  
اطالة القيام اذا طالته لا يخلو عن دعاء بعد التكبير عادة قلت لو سلم  
دلالة فلا يرد الحديث على نفيته ومفاد قوله باجب ما يقولون الباب  
ليبان نفيين ذلك المقول والله تعالى اعلم قولنا جهمي اي وروية  
جهمي في جوار القبلة لا يخلو عن رفع بغير حيث لو كان قبله اما لم يرد رفعها  
للبحر الى الامام وقد يمنع كون روية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم محتاجة

الرفع

الى رفع بمر لانه كان يرى من ورائه فحينما ثور قال حين انصرف ظاهرا ان  
الحق قمع داخل الصلاة وتقدم من رواية الحديث غير مفيد بخلاف الصلاة  
قيل لا بأس به لانه فعلا قيل قلت قد يحتاج الى التمهيد وطورها بقيل الناظر  
والنظر الى هذا ربما يبعد وقوعه داخل الصلاة فيمكن ان يجعل قوله حتى انصرف  
منفصلا بالفتنيين على التنازع والله تعالى اعلم فاركذا يخبرني ان  
التطوير في الاوليين والتخفيف في الاخرين كالتقوية القراءة وعلتها وقد قال  
انه يصلي صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فليبره بثبوت القراءة  
في صلته صلى الله تعالى عليه وسلم والاصل في افعل صلته هو الوجوب كحديث  
صلواتكم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ليس معناه  
لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب في عمره فقط حتى يقال لا زورا او افتراض  
القائنة في عمره ولو جازح الصلاة ولا زورا الثاني افتراضها مرة في صلاة  
من الصلوات فلا يلزم منه الافتراض لكل صلاة وكذا ليس معناه لا صلاة  
لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولو في بعض الصلوات اذ لا زومه انه يتذكر القائنة  
في بعض الصلوات نفس الصلوات كلها ما ترك بينهما وما لم يترك  
فيها اذ كلمة لا تنفي الجنس ولا في كل به بل معناه لا صلاة لمن لم يقرأ هـ  
بفاتحة الكتاب من الصلوات التي لم يقرأ فيها فهذا عموم محمول على الخصوص  
بشهادة العقل وهو الخصوص هو الظاهر المتبادر من مثل هذا العموم  
وهذا الخصوص لا يبره عموم النفي للجنس لسفور النفي بعد لكل صلاة ترك  
فيها القائنة وهذا يكفي في عموم النفي ثم قرروا ان النفي لا يقبل الامع نسبة  
بين امرين فيفتني نفي الجنس امر مسند الى الجنس ليقبل النفي  
مع نسبة فان كان ذلك الامر مذكورا في الكلام فزاد والا بقدر من الامور  
العامة كالكون والوجود واما الكمال فقد حقق المحقق ابن الهمام ضعف  
لانه مخالف للقاعدة لا يصار اليه الا بدليل والوجود في كلام الشارع محمول على الوجود  
الشرعي دون الحقي فمفاد الحديث نفي الوجود الشرعي للصلاة التي لم يقرأ فيها  
بفاتحة الكتاب وهو عين نفي الصحة وما قال اصحابنا انه من حديث الاحاد

الصلوات

وعلو طف لا يفيد العلم وانما يوجب العمل ولا يلزم منه افتراض الفاتحة في الصلاة  
 لان الافتراض لا يثبت الا بما يفيد العلم فبما انه يكفي في المطلوب انه يوجب  
 العمل ضرورة انه يوجب العمل عدوله لا يشي آخر وهو قوله عند صحة الصلاة  
 لو تغير فيها بفاتحة الكتاب فوجب العمل به لوجب القول بفساد تلك الصلاة  
 وهو المطلوب فالحق ان الحديث يفيد بطلان الصلاة اذا لم يتغير فيها بفاتحة  
 الكتاب فهو ممكن ان يقال فتراة الامام قراءة للمفتدى كما ورد به بعض الاحاديث  
 فلا يلزم بطلان صلاة المفتدى اذا نزل الفاتحة والله تعالى اعلم يعني ان الحديث  
 يوجب قراءة الفاتحة في تمام الصلاة لا في كل ركعة فكذا عطفه بحديث الاعرابي  
 المحتمل على قوله وافعل في صلواتك كلها فانه يفيد في كل ركعة اقراما تبس  
 معناه كان قاله ذلك بناء على انه المتيسر لثقله عادة هي الفاتحة اوله انما هي  
 عاجز بكتفي منه بالمتيسر على انه ورد في بعض الروايات تعيين الفاتحة والله  
 تعالى اعلم ويسمع الآية احيانا قال الشيخ ابن حجر استدل به على جواز الجهر  
 في السرية وانه لا يسجد سهو على من فعله ذلك خلافا لما قاله ذلك من  
 الخفية وغيره سواء قلنا كان يفعل ذلك بعد البيان الجواز وبغير قصد  
 للانفراق في التذكرة قلنا وبذلك يحسب الظاهر من الجمع بين السري والجهر  
 وقد صرح الخفية بان الجمع قبيح غير متزوج وقد يجاب عنه بما في الجهر نقلنا  
 عن الخلاصة الاما اذا قرأ في صلاة الخفا فنته بحيث سمع رجلا او رجلا  
 لا يكون جهر او الجهر ان يسمع الكراه ولا يخفى ما فيه اذ كثيرا ما لا يسمع  
 اطراف الصف الاول لسطوله مع انه جهر لا يرب فيه فكيف يعنى في الجهر سماع  
 الكل ثم ان الكل قد يكون رجلا او رجلين على انه لا يلزم في الجهر حضور احد  
 تامي كل يعتبر في الاوجه في الجواب لعمري ان يقال معنى بسمع الآية انه  
 يسبغ لسانه الى اظهار بعض كلمات من اية بحيث يظهر انه يقرأ الآية  
 القلائية ومثله عموما بعد من الجهر المزمع لوجب للجمع القبيح او يقال  
 انه كان يظهر لصاحبه اعلامه بالقراءة حتى لا يعتقدوا ان الصلاة  
 السرية خالية عن القراءة ومثله جائزه للحاجة الى البيان والله تعالى اعلم

باب

فقر

فقر اذا السما انشقت الحروف مطلقا والقراءة وان كان لا يستلزم الجهر لكن ه  
 المتبادر من مثل هذا الكلام هو ان السماع علم تعيين السورة بواسطة  
 السماع وهو اقرب الى الجهر والله تعالى اعلم على ان الجهر في الغضا متفق عليه  
 فيبقى ادنى دليل والحاجة الى قوة الدليل عن الحضور والخصر فقر النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فيما امرنا به تحت لانه اراد بقراي جهر وبسكت  
 اي اخفى والاقرب اشار به الى مذهبه انه لا قراءة في السرية وقوله وما كان  
 رياء شيئا شارة الى دليل ان كل ذلك كان بالامور اذ ليس الرب تعالى سنياة  
 حتى يتراء الامر حسب النسيان في موضوع الحاجة الى البيان والله تعالى  
 اعلم اذا امن الامام بالخ مفناه وقت تأمين الامام من اول الامر  
 وقت التأمين عينا الا في الجهر فهو في السرية باللسان عن  
 قوله ولا الضالين فقولوا امين قبل في التوفيق بين هذا الحديث  
 وبين السابق الخطاب في قولوا تساموا بالامام والتقدم جميعا وكان الاصل  
 فليقل الامام امين وقولوا امين الا ان الامام لم يكن كان هو نفسه فنزل  
 الا واخضاروا لاقرب ان هذا اللفظ مبني على الاخفا بمين واللفظ  
 السابق كحتم الاخفا والجهر الى انه الى الجهر اميل فالنوع في حمله على الاخفا  
 اقرب والله تعالى اعلم باب اذ ركع دون الصف اي فقوا ذلك انتهى  
 ولا ينظر صلاته لحديث ولا تعد ولم يابره بالاعادة باب انما التكبير  
 في الركوع اي في حاله الركوع حين التمام اليه وانما هي اتيانه في كل ركوع  
 وبين السجدين واذا رفع راسه هو عطف على الركوع بتقدير عاملا  
 مناسب للظرف اي ومكانه بين السجدين وحين رفع راسه ولو قدر  
 وجلسه بين السجدين وقيامه حين رفع راسه لكان ارتكابا للزيادة  
 التقدير بلا حاجة والله تعالى اعلم ثم لا يخفى ان المسألة بين طرفين الامور  
 لا تدرك على الاعتدال في الركوع اذ يمكن تحققها بلا اعتدال وكان مدار الدليل ان بعض  
 هذه الاشياء معلومة بالنظر في قطعها فمسألة الباقي تفيد المطلوب قوله  
 كان الفتوة في المعرف والنجوى في النوازل وكان ايراد الكتاب فيها للملا

يبدأ في ثبوته في الظاهر وفي البعد الامر ثم نسخ الكل عند بعض وفي المعرف فقط عند  
 اجزين وبقي في الخبر والله تعالى اعلم فانك تفرقونه كذا في رواية لا مزية  
 فيما فيها من دلالة الوالي بغيره السوق في وجه الشبه فيما يبين الله ابي يظهره  
 للمع على وجه يخفى عليهم بعض صفاته التي يعهدونه بها فيقولون خرقا من  
 الوقوع في اتباع غيره تعالى وان كانت الشراء هذا مكاننا الخ وفي هذا الظاهر  
 شرهه ونزاهته عن رديلة الشراء الى هذا الحد ولا يلزم فيه تغيير في  
 صفات الحرفي وانما التغيير في رويته والظهور عليهم وقيل ومعنى فيما يتبدل  
 الله اولها يا تيمم ملكه على حرف المضاف ورد بان الملاء معصوم فكيف  
 الا ركبوه وهو كذا بان لا نسلم عصمته من هذه الصغيرة لمصلحة الامتنان  
 ورد بان يلزم منه ان يكون قوله من كون الاربكون من الصغار اه قلت ان فرض  
 محي الملاء فلا شرا ان يحكي باذن الله تعالى ويقول باذن الله تعالى فلا يتصور  
 ان يكون قوله صغيرة ولا كبيرة ولا يمكن قياسه بقوله فرعون بل انما هو ان يقول  
 بامره فيكون القول واجبا ومنه وبان فكيف معصيته لكن في الاشكال من  
 حيث انه في الظاهر شراء ومعلوم ان الشراء غير ما دون فبه في حله وقد  
 قال تعالى ومن يقول اني اله من دونه فذلا يخبر به جهنم والتخفيف انه  
 لو فرض الامر كذا فلا اشكال لحواله ان يقول كذا في حكاية لبعض كلامه  
 تعالى وقراءة لها كان بغير احوانا اني انا الله لا اله الا انا الاية ومثله ليس من  
 الكذب والمعصية في شئ غير لعرض الامتنان بذكر على وجه لا يتم الحكاية  
 والله تعالى اعلم فاكون اول من يجوز من الرسل بائنه يمكن ان يكون  
 معناه انه صلى الله تعالى عليه وسلم اول من يجوز من الرسل وامته اول من يجوز  
 من الامم فلا يلزم تاخر الانبياء صلوات الله تعالى عليهم عن امته صلى الله  
 تعالى عليه وسلم في جواز الصراط وكقولنا ان نقول الامم فيها تقدر  
 الرسول من فضيلة الرسول لا من فضيلة الامم فلا اشكال فيه او يقال  
 اختصاصا لمفضول بفضيلة جزئية لمصاحبة مصاحبة الامم برسالتها  
 لا يفر في فضل الفاضل والله تعالى اعلم مثلا مشواك السعدان اي

منه

في الكثرة

في الكثرة فيقولون هل عسيت الخ ولعل ادخال الجنة بطريق لك الترتيح  
 واخذ العمود والمواثيق عنه ليعلم ان استحقاقه النار كما في سبب كثرة  
 القدر في العمود وان دخول الجنة محمود فضلا الرب تعالى وكرمه والله تعالى  
 اعلم فرج بين يديه من اضافة بين الى متعدد فيقولون ذلك المتعدد  
 لكثرة يديه وليس كذا بل يديه احوط في المتعدد والطرف الثاني محووف اي  
 بين يديه وما يليهما من الجنب والمعنى بين كل يديه وما يليهما من  
 الجنب والحاصل ان المراد بيديه كل واحد منهما فيما بقي من عدد اقطاب من اعتبار  
 امر اخر يحصل بالنظر اليه المتعدد ولهذا معنى قوله المحقق ابن حجر اي في كل يديه  
 عن الجنب الذي يليهما ولو ان في الكلام على ظاهره لم يستقر قوله حتى يبدوا الخ  
 فهو قرينة دالة على الخلق والله تعالى اعلم امر النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم الرواية في امر على بنا المفعول وان كان من حيث العربية يحتمل البناء  
 للفا على اخصا على انما لم يمتنع مفعول امر ومرجعا لغيره ان يسجد وهو مفعول  
 بالسوق فهو لا يخلو عن نفع تكلف بخلاف بنا المفعول فانه حال عن  
 التكلف والله تعالى اعلم فاذا قال سمع الله لمن حمده الخ كما المراد بسمع  
 الله لمن حمده ذكر الاعتدال مطلقا الا انه جعل سمع الله لمن حمده كناية عنه  
 لشهرته وزيادته اختصاصا بالاعتدال فلما بنا في ما ثبت في الاحاديث انه كان  
 يزيد في ذكر الاعتدال على سمع الله لمن حمده والمعنى اذا فرغ من ذكر الاعتدال  
 وحتى ظهره للذباب الى السجود ولو كان احد منا ظهره للذباب الى السجود  
 فلا بد ان الشروع في سمع الله لمن حمده يكون حين ابتداء الاعتدال والقوم في ذلك  
 الحالة يكونون في الركوع كما هو معتقدي تاخر كل من عن الامم فكيف يستقيم  
 قوله لو كان من الخ او كيف يحسن والله تعالى اعلم العشر الاول ان اعتقد  
 العشر انما للبابي والاو بصحة الهمة جمع وان اعتبر انه ثلث الشهر فالاول  
 بفتح الهمة مفرد والى الاول ينظر العشر الاوخر والى الثاني العشر الاو بسحا  
 فانظر باب من استوفى فاعدا الخ يريو بيان جلسة الاستراحة واستود  
 عليها بحيث ماللا بن الحويث وعالم الاعنة لا يقولون بها ويحسون على انهما

كانت كبرى السن وينظر عليه في قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ملاك واحسانه  
 صلواتها دايمونى اصلى فهذا يدور على ان الصلاة المشتملة على جلسة الاستراحة  
 كانت مطلوبة فترعى ولو تكن مروية في العجب حتى يجرد حديث مالك على حاله  
 كبر السن فترى يقول بنسج ما اشتمل عليه حديث مالك من رفع اليدين عند الركوع  
 منه فافهم فانفتحت البنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ان  
 الله هو السلام لهذا معنى على اختلاف الرواية وكانوا يقولون السلام على  
 الله كما سجد وكانوا يقولون ذلك رجا منه ان السلام من باب التقدير  
 القولي كالتحريم والشكر فيقولون ذلك بالحفا سنة فلما علموا النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بامرهم منه خرج عن ذلك معذرة من عنده رجا منه ان لا يوافقه  
 فظهر من عنده لان المعذرة مطلوبة من الله تعالى لا تكون الا من عنده  
 والجواب ان معنى من عنده ما يكون من صحف فضلا من غير استحقاق في  
 لها او ما تكون لانفة مجنبا في فظهر ان القاعدة والله تعالى اعلم  
 وسلكنا حين سلو كانه اخذ منه انه يفهم منه مفارقة تمام سلامه  
 تمام سلامه الامام ولا تتحقق نداء المفارقة اذا زاد سلاما كما هو على  
 سلام الامام وان كان الامام يسلم في جميعه وفي مباركة ويسلم  
 بينهما على الامام والامام يسلم في الطرفين فقط الا ان فهو المفارقة  
 على هذا الوجه لا يخلو عن نظر والله تعالى اعلم ادركتم من سبكم  
 فسر والسبق بالسبق رتبة اى من حيث كثرة الاعمال بسبب الحلاله  
 ووجه الشيخ نعى الوين على سبق زمانا قلتم وعلى هذا ينبغي جمل البعده  
 على البعده رتبة ايضا ولا يخفى ان الحفا بله بقوله وكتم خبرا كتمه من  
 انتم بين ظهرانيه بفتح الحرف على الزمان لا على الرتبة الا ان يجمل بينه  
 ظهرانيه على المساوى رتبة ولا يخفى بعده اذا اعتباد رتبة الاعمار فعلى  
 تقدير الحرف على الرتبة في الظاهر المعنى واضح وعلى تقدير الحرف على الزمان كما هو  
 متبادر من اللفظ يتكلم بان هذه الامه خير من سبقها من الامم قال  
 تعالى كتم خبرا منه والصحابه افضل من بعدهم رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وآله وسلم

وادركتم من سبكم  
 كتم خبرا منه  
 والصحابه افضل  
 من بعدهم رسول  
 الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله  
 وسلم  
 من سبكم من سبكم  
 كتم خبرا منه  
 والصحابه افضل  
 من بعدهم رسول  
 الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله  
 وسلم  
 من سبكم من سبكم  
 كتم خبرا منه  
 والصحابه افضل  
 من بعدهم رسول  
 الله صلى الله  
 تعالى عليه وآله  
 وسلم

امر لا فيها معنى ان اخذتوا ركتم اني وعكنا الجواب بان من سبق كانوا اكثر  
 اعمالا واطول اعمالا فيمكن ان يرد ادركتم في كثرة الاعمال او اما الثواب  
 فهو لا اكثر ثوابا على الاعمال الاقلية من اولاء على الاعمال الكثرية كما يفيد  
 حديث مثلكم فيمن كان قبلكم الحديث واما قوله ولو يرد عليكم احد الخ فالجواب  
 انه يعتبر الجاهل بجميع الامور الثلاثة فيجوز ان يكون بعض الثلاثة حاصلا  
 قبل الشرط الا ان اجتماع الثلاثة في الوجود يحصل بعده ولا يخفى انه لا يربح على  
 هذا جعل الاستثنا في قوله الامن عمل متعلقا بالكفر فيجب جعله متعلقا  
 بالاخير واما على تقدير الحمل على الرتبة فيجب جعل الاستثنا متعلقا بالكفر  
 ايها على معنى يحصل لكوا الاحوال الثلاث بالنظر الى الطوائف الامن  
 عمل من الطوائف الثلاث مثلا فانهم والله تعالى اعلم الامان على اعطيت  
 الجار ينبغي ان يجعل متعلقا بالخبر المحذوف فلا يشكل بنا لسوابه تشبيه  
 بالمضاد فالحق اعترابه لان ذلك لو كان الجار متعلقا بالمجان وكذا قوله ولا مصطفي  
 لما صفت والله تعالى اعلم ولا ينبغي ذلك الجوهلك الجوهلكه معناه  
 عنده وقيل من بولية وقيل على متعلقه ينبغي على تضمين معنى بحفظ او  
 يمنع يرى ان حفا عليه ان لا يعرف اورد عليه ان حفا لكثرة وقول ان  
 لا يعرف بغيره المعرفة وتكبير الاسم مع تعريف الخبر لا يجوز واجيب بان من  
 باب القلب قلت ولهذا الجواب يهود اساس القاعدة اذ يتا في مثل في كل  
 مستند لكثرة مع تعريف الخبر فما بقوله بعد الجواز من اعادة قول القلب  
 لا يقبل بلا كنه فلا بد من جزم ذلك من بيان كنه في القلب هل هنا وقيل  
 بل لكثرة المحصنة كالمعرفة قلتم ذلك في صحة الابتداء بها ولا يفر منه  
 ان يكون الابتداء بها صحيحا مع تعريف الخبر وقد هو باشتناعه ويمكن  
 ان يجعل اسهوان قوله ان لا يعرف وجبه الجا والمجور وهو عليه ويجعل  
 حفا حالا من ضمير عليه اى يرى ان عليه الانصاف عن يمينه فقط كما يكونه  
 حفا لازما والله تعالى اعلم باب وموالصبيان لابد من تقدير ليمت  
 مسلة فيمكن ان يقدر اى انه صحيح فتحج به الصلاة او انه اصل في السنة

30

قوله بى ان كان قلت  
 ان رتبته عدم الاعتراف  
 الاعتراف عنه حفا عليه  
 ليس من الصلاة فكيف  
 قوله شيئا من صلواته  
 قلت لعل من في قوله  
 من صلواته ليست به  
 للتعويض بل للتقليل  
 51

حيث كان موجودا في وقته صلى الله تعالى عليه وسلم وفي حضرة ولو قورنا انه واجب  
بمعنى انه لا تنجز الصلاة بدونها لا بمعنى ما يعاقب على تركه كوجوب الوضوء في  
حق البالغ للصلاة الفاعلة او قدرنا انه مندوب بمعنى انه اذا نوى وضوءا وصلى بحمل  
له التوابع وان تركه مع الصلاة فلا عقاب لا بمعنى انه تنجز الصلاة بدونها لكان  
صحيح الا ان احاديث الباب لا تدل عليه وهذا علوان ما قاله ابن المنبر ليريد  
على حكمه لانه لو عجز بالمدب لا يقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء ولو عجز  
بالوجوب لا يقتضى ان الصبي يعاقب على تركه كما هو حوالا واجب فاني بعبارة  
سالمة عند دلالة لا يخلو عن نظر والله تعالى اعلم فدونام النساء والصبيان  
قال ابن رشد فلهذا من البخاري ان النساء والصبيان الذين ناموا كانوا  
حضورا في المسجد وليس الحديث من كتابي في ذلك اذ يحتمل انهم ناموا في البيوت  
وكانوا يصلون العتمة فيما بين ان يغيب الشفق الى ثلث الليل  
الاول استشكل بان بيننا لا اضافة الى متعدد فكان مقتضى ذلك ان يقال  
فيما بين ان يغيب الشفق وثلث الليل بالاول والبالى واجب بان الحضا واليه  
مخروفا والتقدير فيما بين ازمته الغيبوبة الى الثلث الاول قلت ويمكن ان  
يقال تقديره فيما بين ان يغيب الشفق وثلث الليل من الغيبوبة الى  
الثلث فغيبه تقدير امرين بتولية ذكرهما بلبيها وانما قيل من الغيبوبة  
الى الثلث بعد ان قيل فيما بين ان يغيب للثنية على دخول الطرفين  
دفعالها ينزهر من قوله فيما بين ان يغيب وثلث من خروج  
الطرفين والله تعالى اعلم باب صلاة النساء خلف الرجال  
قيامهن في الجماعة خلق صفوف الرجال ويحتمل ان يقال المراد اقتداء  
بالرجال في الصلاة ودلالة الحديث الاول على المعنى الثاني وافق وعلى المعنى  
الاول بواسطة ان تقدم النساء في الخروج عند المسجد فينتهي تأخرهن في  
القيام والابيضر تحطبن اياهن عند الخروج وهو معلوم الاثنا مكرهه  
طبعها وشرعا والله تعالى اعلم ولعل هذا هو توجيه ذكر هذا الباب مرتين  
في الكتاب كما في بعض النسخ فيجاء مرة على ناخر الصف ومرة على صحة

الاقتداء

٤٢

الاقتداء والله تعالى اعلم لقوله تعالى اذ يؤمى الى استدبه على الوجوب  
تارة بان شرع الاذان للرجال وتارة بان يجاب النسوة الميادع وجوبها وقد يقال  
فلذا صيغ علم كون اسعوا للوجوب وهو محل النظر لان قوله فلا يركب خبركم  
يفيد خلافا لان خبرا اسعوا تفضيل فيفيد ان السعي اولى من تركه فيفتق في حمل  
الامر على المندوب وقد يجاب بان ذلك اشارته الى ترك البيع فقط او الحث  
بجمع السعي وترك البيع وقوله خبر نظر الى ان البيع لا يخلو عن نفع دينوي  
الا ان النفع الاخرى اولى واخرى وهذا لا ينافي الوجوب كما فهم والله تعالى  
اعلم وهل على الصبي شهود يوم الجمعة او على النساء المظاهرا او لا لانهم  
كما زعم بعض ويورد عليه ما سيجي في الكتاب هل على من لم يشهد الجمعة  
تغسل من النساء والصبيان وهل استؤر عليه تحديت غسل يوم الجمعة  
واجب على كل محتلم بنا على حلال المحتلم على الذكر البالغ لصيغة التذكير به  
والاحتلام من علامات البلوغ والفصل مشروء وشهود الجمعة فاجابه  
على المحتلم فقط دليل على انه مشروء واجب عليه فقط وهو المطلوب لكن  
قد يقال لهذا الحديث لا يدل على الحر والحجاب بانه من باب تقرير قواعد الشرع  
ينجى على الحر صونا للقواعد عند الاخلال والله تعالى اعلم فتأداه عمر  
اي كلامهما لو يكن حال الاثنا بالخطبة فلا يكون مشروءا اللهم في حقيبت اذا  
قلت لصاحبك يوم الجمعة اصمت والامانة من خطب فتد لغوفا فصار  
كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمن دخل المسجد حال الخطبة او كتبت  
ركعتين وقوله لا ومثله لا يخرق وقال الالباني في شرح مسلم ولا يكونان لا عينين  
وانما اللام في من اعرض عن استماعها ويشهد نفسه باستماع غيره كما في الاستماع  
في الشريعة اه فلما ارد ان يوضح قلة القسطلان ان صلة زيدك لما يبد  
الشيء انه قلت بل مصدرة بتقدير حرف الجر اي فلما ارد على ان يوضح كما  
في بعض الروايات وحرف الجر مع ان وان قيل ليس وانما ما ذكره قلا  
يظهر له وجه عند القلة والله تعالى اعلم والوضوء ايضا بالنسب اي  
وقلت الاقتصار على الوضوء ايضا استؤر بعد ما عجزه بالفصل

وسكوت الصحابة على ان الفصل غير واجب بالإجماع وهذا كما ترى ان يجوز  
 ان يكون وجوب الفصل مختلفا فيه عند ظهوره ويكون سكوتهم كسكوت  
 الناس على الامور المختلف فيها ضرورة ان المختلف فيه لا يرد على ما علم اذا كان  
 مقولا فكيف اذا كان مجمعا فانهم قالوا الا ان في شرح مسلود يمكن ان يقال  
 انه واجب عارضا واجبه كونه اهل بريدان لو ياء منه لصيق وقمت  
 الصلاة والصلاة كرهه الله تعالى اعرف فقلت وهكذا مسمى على ان وجوب  
 الفصل ان يفرض فلا يكون كوجوب الوضوء عسى لا يبع الصلاة بدونه والا  
 لا يبع الجواب المذكور قطعا فالله اعلموا واجب امر الا يخفى ان العطف  
 في المفردات يقتضي المشاكلة في الحكم فلا يظهر وجه التردد في الوجوب  
 على تقدير عطف قوله ان يستن على الفصل فكانه مسمى على انه يمكن تدوير  
 الخبر اى ان يستن وان يعبس طبيبا خيرا فيكون من باب عطف الجمله  
 على الجمله بقرينة العود عن صريح الاسو الى ان مع الفعل كان مثله  
 قد يكون للتنبيه على المخابرة في الخبر والله تعالى اعلم لا يفصل  
 رجديوم الجملة ويظهر الخ اي لا يفعل رجله هذه الافعال المتكررة ولا  
 ياتي بها الا عفوله فالنفي متوجه الى الافعال كلها بعد اعتبار العطف بينهما  
 وقوله او عيسى طبيبا فاذا كان احد الامرين من الادهان ومساو الطبيب  
 صح الاحوال الباقية يكفي في ترتيب الخبر المذكور وقوله ثم يصلى ما كتبت  
 له معناه ما قدر له من النوافل وقال الفسطلاني نبحا للكرمانى اى  
 ما فرض له من صلاة الجمعة او قدر له فرضا او نقلا ولا يخفى انه لا ينافيه  
 قوله ثم يبينصت لانه يدور على انه قبل المحطبة وصلاة الجمعة بعدها  
 الا ان يقال كلمة ثم ترجى وتأخير الاخبار والموضع موضع الواو والله تعالى  
 اعلم فقال لا اعلمه قال المحقق ابن حجر هذا مما احتجنا على ما اخرج ابن ماجه  
 عن ابن عباس مرويا من جملة الجمعة فلم يقتل وان كان له طبيب  
 فليس منه وفي سنة من ضعفها لكن ان كان محفظا عنه احتمل ان  
 يكون ذكره بعد ما نسجه او عكس ذلك اه قلت ويحتمل ان سمعه من

صحاى

123

صحاى اخر بعد ان قال لا اعلمه والله تعالى اعلم لو اشترت هذه  
 فلم يستها يوم الجمعة هذا العوض من عمر يشير بان ليقس احسن الثياب  
 كان معه وادعته لهم للجمعة وترك انك والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اصل الجملة للجمعة تقديره وكل منها يصلح دليلا للتزجئة اكثر  
 عليك في السؤال وهكذا من جملة الترغيب فيه والمبالغة في امره لظهور  
 ان التثارة في محله ولا يثبت به انه في غير محله بحواشي من البع بين رواية  
 وكيع قرية من قري البع بين فثبت الجواز في القري ومى المون بالا ولو كذ فتد  
 قيدا كانت الجوا في مدينة واطلاق القرية على المدينة كان مشافعا فقد اطلق  
 الله تعالى على مكة في كتابه اسوق قرية في مواضع منها قوله لولا ان هذا  
 القرآن على رجلي من القريتين عظيم وقال تعالى انشد قوة من قريته التى  
 اخرجتكم وغير ذلك الا ما دل على اى على من كان امهرا اقامة الاحكام  
 الشرعية واجراءها من عهده والجمعة منها كذا قرروا وجه الاستدلال وفيه  
 بحث لانه كون الجمعة منها في الجمعة لا يفيد كونها منها بالنظر الى خصوص  
 المكان هو محل النزاع حقا على كل مسلودى مكلف فانه المتبادر في  
 موضع التكليف فخرج الصبي ويتكبير اللفظ خرج المراه فان قلت كتيراه  
 ما يحل هذا اللفظ شاملا للنساء ايضا قلت هو خلاف الاصل والاصل هو  
 مراعاة التذكير وهو يكفي في الاستدلال على وجوب الصلاة لان الاصل عدم  
 الوجوب والوجوب يحتاج الى دليل والله تعالى اعلم ان الجمعة عرفة  
 قال المحقق ابن حجر استشكله الاسماعيلي فقال لا اخاله صحى فان اكثر  
 الروايات بلغة انها عزمة اى كلمة المودن وهي على الصلاة لانها دعاء  
 الى الصلاة تقتضى لسما معها الاجابة ولو كان المعنى الجمعة عزمة لكاتب  
 العزيمة لان قوله بتزك بقية الاذان اه والذى يظهر انه لو يتزك بقية الاذان  
 وانما يدل قوله على الصلاة بقوله صلوا فى بيتكرو والمودن بقوله ان الجمعة  
 عزمة اى فلوتركت المودن بقوله على الصلاة لبادر من سمعه الى المحى  
 في المحل فثبت عليهم فأمسرة ان يقول صلوا فى بيتكرو ليعلموا ان المحل من

على قوله  
 جاء الجملة  
 ان قوله  
 شهد الجمعة ان يخرج ليعلم  
 الاستدلال اشارة الى ان  
 لا يفيد كونها منها بالنظر الى خصوص  
 موضع التكليف فخرج الصبي ويتكبير اللفظ خرج المراه فان قلت كتيراه  
 ما يحل هذا اللفظ شاملا للنساء ايضا قلت هو خلاف الاصل والاصل هو  
 مراعاة التذكير وهو يكفي في الاستدلال على وجوب الصلاة لان الاصل عدم  
 الوجوب والوجوب يحتاج الى دليل والله تعالى اعلم ان الجمعة عرفة  
 قال المحقق ابن حجر استشكله الاسماعيلي فقال لا اخاله صحى فان اكثر  
 الروايات بلغة انها عزمة اى كلمة المودن وهي على الصلاة لانها دعاء  
 الى الصلاة تقتضى لسما معها الاجابة ولو كان المعنى الجمعة عزمة لكاتب  
 العزيمة لان قوله بتزك بقية الاذان اه والذى يظهر انه لو يتزك بقية الاذان  
 وانما يدل قوله على الصلاة بقوله صلوا فى بيتكرو والمودن بقوله ان الجمعة  
 عزمة اى فلوتركت المودن بقوله على الصلاة لبادر من سمعه الى المحى  
 في المحل فثبت عليهم فأمسرة ان يقول صلوا فى بيتكرو ليعلموا ان المحل من

www.alukah.net



قوله باب من ايت نوفي الجمعة اي من اى مكانا من مكان بلوغ الغد او من غيره وقوله وعلى من ايت نوفي الجمعة اي من اى مكانا من مكان الا باعتبار اوصاف اجزاء الملوغ والعقل بل هو ما سبذره في الباب فالاستقراء الثاني لا زوال اوله واما علق في الاية السورة على الغد والى ان الايتان لها معنونهما الا عذار التي نصير العزيمة رخصة اه وقد سبق لنا توجيه وجيه والعلل تعالى علو فيما نون في العبادة اي بان نون مع عبار وهو السابق من الحاصل هو سبب انهم اصحاب الشغل والحزمة وقوله بصيغة هو هو العبادة والوقوف اي في الطريق حين الايتان الى المسجد وقوله فيخرج منه هو الوقوف اي في المسجد والله تعالى علو ثولا دلالة في الحديث على وجوب الايتان من مقدار العوالم كيف ولو وجب لما تناوبوا بل حموا جميعا فضلا عن الدلالة على التجدد بمقدار العوالم اعني ان الذي يوتى منه هو مقدار العوالم فقط وهو المطلوب في الترجمة فلاه دلالة للحديث على الترجمة ثور العوالم مختلفة قريا وبعد فلو سلم الدلالة فاي مقدار يوجب للتجدد فلا اشكال بوجوده وقال القرطبي فيه رد على الكوفيين حيث لو يوجبوا الجمعة على من كان خارج المحر اه وانت خير بان التناوب بغيره عدمه ولو وجب وهو لا ينبغي ان يكون دللا لغيره وان لو يكن فلا ينبغي ان يجعل عليهم فان ظهر وكانوا اذرا حوا قالوا به استواء المصه على ان ذلك كان بعد الزوال لان حقيقة الرواح هو الارتفاع بعد الزوال كما خرج به الثور اهل اللغة نعم قد يراجه مطلق الارتفاع بغيره اه ولا ينبغي ان لهذا الحديث في اهل العوالم واهنا لغيره وذلك هو لا يمكن ان يكون بعد الزواله ولو فرض ان الصلاة كانت بعد الزوال فلا بد من حمل الرواح ههنا على مطلق الارتفاع لا على الارتفاع بعد الزوال فلا يتم الاستدلال كنا تكبر كانه امتداد تكبر لهذا الحديث بعد الحديث السابق الى ان التفسير محمول على الصلاة اول الوقت لا على الصلاة اول النهار وتفريقا بين الادلة نعرف قد يقال القبوله هي الاستراحة نصف النهار فكيف يجمع هذا الحمل اجيب بان المراد انه يفوتكم بسبب التفسير الاستراحة المفقادة لغيره كل يوم نصف النهار فياتون بغيرها بعد الجمعة وان لم يكن ذلك البدر هو يسمى بالسوا القبوله الاحجاز والله تعالى اعلم بمعنى الجمعة ونحوه

مكان بلوغ الغد وان الذي يجب عليه من بلوغ الغد الزوال اجابنا يجمع واجيانا الجمع اي بالسجدة ككونه لغيره بلغة الغد وتوكله يتناوبون يوم الجمعة نحو حوضه عايشة ربه الله تعالى عندها اهلا فظهر في جمل الترجمة بعد الحلافة والحضور

الح

الحج يريدون ليس الحديث في صلاة الجمعة وانما هو في صلاة الظهر الا ان انسا وغيره كما استدلوا به على صلاة الجمعة قياضا على الظهر جملة بعض الرواة عليها فقال بمعنى الجمعة فليس دليلنا اختيار الجمعة يوم نشدة الح الا انها لا الحديث والله تعالى اعلم وقد اهتمروا في الخبر قال المحقق ابن حجر من الحمارات وهي المجادلة وقال الكرماني من الامتزاز وهو الشك اه قلت كان خلافتها في المعنى بعد ان الامتزاز يعمى المجادلة فارة والشك اى لافي الاستثاق والافلا يمكن ان يكون من الحمارات بل ينبغي ان يكون من الامتزاز كما لا يخفى فنقول ابن حجر من الحمارات اي من الامتزاز المراد في الحمارات معنى المجادلة ولهذا المعنى يحصل بتعدد مضاف اي من مراد في الحمارات والله تعالى اعلم ثم الاقرب صلاح اللفظ لهما ولا دليل يعين احدهما ه بحيث يمنع الاخر والله تعالى اعلم لو يخفى على مكان تكبر اي وجوده في المسجد مختلفين فالمكان مصدر ميمي لا اسر مكان يكتبون الاول فالاول الظاهر نصبه الاول اعلى انه مغفوره وقيل على الحال وجاءت موقوفة وهو دليل قلت كانه راي ان المغفور مقدر اي يكتبون الى اخرين ويراي ان قوله الاول فالاول عنزة المتفاوتين درجة حسب تفاوتهم في الحج والظاهرة لاجابة الى ما ذكره الله تعالى اعلم ثم كاذب بهدى بقرة كلمة ثم ههنا قاعة مقام والذي بعدن كاذب بهدى بقرة كاذب اصله والذي يقال فيه ثم بهج كاذب بهدى فالترتيب والتعقيب ه انما يعتبر في مجيهم وحضورهم الجمعة ولا تعقيب في نفوس معقول هذه الجملة بل مضمون هذه الجملة ثابتة داعا فان كون السابق كاذب بهدى بدنة ومن يليه في الحج كاذب بهدى بقرة امر ثابت عنه الله تعالى لان كون من يليه كاذب بهدى بقرة بعد كون السابق كاذب بهدى بدنة فلا يحسن ارجاع معنى لغيره تمام مضمون الجملة الا ان يقال ان التعقيب في الاخبار ان يقال بالترتيب بين الجملة حسب كتابة الملائكة فانهم اول تكتبون الحجر المهجور تكتبون من يليه والله تعالى اعلم واهما قول

قوله باب الايتان يوم الجمعة احدان عند الزوال او عند طلوع الشمس على الملائكة ان ذلك هو مقتضى قيات الايتان

قوله باب يستعمل الاما انتموه واستعمال الناس اي استعمال بالرفع من باب عطف الاسم على الفعل اما ويستعمل الناس الحج وحيث اي سيبويه من حكم الترجمة بالاول لان اذا كان الاستعمال مطلوب في غير يوم الجمعة عند المعصية فيوم الجمعة بالاول ويستعمل كونه في غير يوم الجمعة من قول جلس الامة على الله عليه السلام لم يخطب يوم الجمعة جالساً قط فراه كما

قوله باب الانصات يوم الجمعة الخ لا يقال هذا كقولهم فبما تقدم ما يب  
الاستماع للحظية لانا نقول الاستماع منتقلا للسمع بالسمع والامر من الاستماع  
الذي هو انكوت كما لا يتر من الانصات الاستماع بينهما عموم وشا وجه / ٥٨

كبتنا فالتقدير والذى بعده كالذى يهدى كبتنا والحاصل ان الحديث لا يخلو  
عن خوف الموصوع ببعض صلته وللخاة فيه خلاف والله تعالى اعلم فقال  
كل واحد منهما كرم لنفسه ركعة ينبغى حمله على قيامه على التقاب لا على  
قيامه معهما للملا بضيع الحراسة المطلوبة بوضع هذه الصلاة بل قد جا  
التعاقب في رواية ابى داود حريث بن حريث ابن مسعود ولقطة ه  
فتاخر هولا اى الطائفة الثابتة فقصوا لانفسهم ركعة ثم سلوا  
كذا ذكره المحقق ابن حجر نحو ان قوله اجتزجى هذا اذا اخلطوا  
قيامه قد وقف ههنا في الكتاب اختصارا ونحوه قد سبق  
الاسماع على وجهه عند ما قلنا اذا اخلطوا فانما هو الاشارة  
بالراس وعن ابن عمر مثل قوله هذا اذا اخلطوا فانما هو الذكر  
واشارة الراس ونادى ابى بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
كفر الخ فقول المصدا اذا اخلطوا قياما تصحيح من قوله اذا اخلطوا  
فانما وامامنا بعد ذلك فهو محذوف في غير موضع كذا يستفاد مما ذكره  
المحقق ابن حجر والله تعالى اعلم وان كانوا اكثر من ذلك جاني رواية  
مسلم وغيره فان كان خوف اكثر من ذلك او انشده من ذلك ودلا على اللفظ  
او في فعال العسطلاني في تفسيره في الكتاب وان كانوا اى العدو اكثر  
من ذلك اى من الخوف الذى يمكن معه التغير في موضع ولا يخفى ان توصيف  
الناس بانهم اكثر من الخوف غير مناسب اذا الواجب في السير التفضيل  
طوالما نسبة ولا هي نسبة بين الخوف والناس والوجه ان يقال وان  
كانوا اى المؤمنين اى خوفهم اكثر من ذلك كما هو رواية مسلم وغيره  
او ان كانوا اى العدو اكثر من ذلك اى من يمكن معهم التغير والله  
تعالى اعلم انما هذه لباس من لا خلاق له قال الكرماني هذه اشارة ه  
الى نوع الجبة وقول ابن حجر والذي يظهر لي عنهما وبل الخفى به جنسها  
اه قلنا انما ههنا من لا خلاق له كناية عن الكفرة وليس معنى  
اضافة اللباس اليه بيان الاباحة له بل انه مشكك عنه من يقول

بتكليف

بتكليف الكفرة بالفروع ولكن معناها انهم الذين يخافون طرد اللباس  
وطول من شأنهم ودائمهم وليس المعنى ان من يلبسه فلا خلاق له حتى  
يقال لا يخلد المؤمن يلبسه في النار فكيف يقع ذلك وعلى هذا فها ذكره ه  
الكرماني من الاشارة الى النوع احسن اذا اخباره باللباس المضاف الى نوع  
الكفرة انما يناسب نوع الجبة لان شجرها انما هو طرد هذه الجبة كانت  
من لباس الرجال لا النساء فيختلف الكلام من اصله بالرجال ولا يعرفه  
الرجال والنساء حتى يقال يجوز للنساء لبس الجيوب وطرد الحديث يقتضى ان  
لا يجوز لهن ذلك والله تعالى اعلم باب الجواب والورق الكرماني  
الورق بالهمس لمتى المهمتين المفتوحتين جمع الورقة وعلى الغرض ه  
الذى يتخذ من الجلود قال حبهك جعل على الاستفهام بقرينة الجواب  
بتقدير الهمة وقبلها حاجة الى التقدير قولها نعوذ بحمل على التصديق  
فان نقر بانى لتصديق الخبر قلنا الاصل في نعره هو انه جواب الاستفهام  
مع ان الاخبار للخاطب بان هذا يكفرك بمعنى انه قد طاب به قلبك  
ليس فيه كثير فاده اذ هو بذلك اعلم من المتكلم فان صاحب البيت  
ادرى بما فيه قدامه والله تعالى اعلم ان اول ما يبداه فيه  
يقال ما نبداه لولا اولها معنى اضافة الاول اليه والجواب انه يمكن  
اعتبار امور متعددة مبتداهما باعتبار تفرقة ما على غيرهما كان  
يعتبر جميع ما يقع اول النهار مبتداه فما يكون فيها منتفذا يقال  
له اولها ثم قوله ثم يرجع فنحوه ينبغى ان يكون بالرفع على العطف على  
مقدراى فتصلى ثم يرجع فنحوه ولا يستقيم عطفه على ان تضلي لانه  
خبر عن الاول والاول ينفرد الا ان يراد بالاول ما بعد الاول حيث يقع او  
اضافة اى يكون اول بالنظر الى ما بعده وذكر الرجوع لكونه ثمه المذكور  
الخ والافعال المطلوبة ذكر الخ دون الرجوع ولعل الذى تعتبره لينة الامرين  
اعنى الصلاة والخ بالنسبة اليه مما يبدا به وهو الاكل والتربى الذين هما  
من متعلقا ف هذا اليوم دينا فكانه اعتبر الصلاة والخ والاكل والشرب

١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

قوله وكان يوم عيد  
فيه السودان الخ كان  
هذا حديث اخر مستطاب  
منه انما الجوز الا وهو  
قوله لا خلاق له  
واساقه البخاري كذا  
لسا حله ما يشبه كذا  
من كون السد لكل منهما  
واحد وعلى هذا  
تطابقه ما قلنا  
وكان للترجمه ما حذا  
بالاول ان اذا جاز  
للعرب انما يوم  
فجواز اللعيب بالان  
وانه رق يوم العيد  
بالاول لتدريسه  
على الجهاد كان  
انها الكونية  
بدر

انما خ  
الحدث  
ما كان  
يشك ما  
بالسنة الطرية  
لعلمه  
سنة العيد  
تقريباً  
الجماع  
انما خ

مستورا بما شرا اعتبر الصلاة والنزاع والمبند به على ان الصلاة اول حقيقة  
والنحو اضافة والله تعالى اعلم وعندي جاريتان الخ لم يرد به الاستدلال  
على ان اللعب والقنا من سنن العباد مثل اللعب لا يوصف بالسنينة بل  
غايبه ان يوصف بالاجابة بل اذ به الاستدلال على ان الظاهر السرور والفرحة  
على العبادة بما يحصل من بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة  
والاعراض عنهم عند اشتغالهم باللعب ونحوه من السخف فان الذي  
فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بولادة هذا الحديث لا اللعب والغنا  
والله تعالى اعلم فلا ادري البقية الرخصة من سواه امر لا مبني على  
انه ما بلغ اليه ما يبيح في حريته البراء من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ولن تجزي عن احد بعدوا فاوله سني بداهه الصلاة لانه من قبل  
قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة في الايتور بالفتنة المخصصة  
مع نوب الخبز لكونه المبتدأ السور تفصيلا وقد اجازوا منكم باب  
الحشي والركوب الى العبد بغير اذان ولا اقامة هكذا في رواية الجمهور وفي  
رواية ابي ذر وابن عباس كذلك باب الحشي والركوب الى العبد والصلاة  
قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة فقبله بتصويب رواية الجمهور لما  
سبق في الباب الذي بعده ببيان تاخير الخطبة عند صلاة العبد وهو  
عبد تغدير الصلاة على الخطبة قلت والذي يظهر ان محط الترجمة  
في هذا الباب هو قوله بغير اذان ولا اقامة فلا يبرح وجود قوله والصلاة  
قبل الخطبة ولا يورث التكرار بالنظر الى البيان الذي بعده كما لا يخفى  
فالمقصود بيان الفرق بين الجمعة والعبد بان الحشي والركوب الى الجمعة  
معلق بالنذر لقوله تعالى واذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا  
الي ذكر الله لوذا الصلاة في الجمعة تكون باذان واقامة بخلاف العبد  
في كل ذلك فان السعي اليهما بلا اذان ولا اقامة وكذا الصلاة في  
استدلال على ذلك بحديثنا خير الخطبة عند الصلاة ولعل وجه الاستدلال  
والله تعالى اعلم ان المعلوم عند اجتماع النذر والخطبة في صلاة هو ان

بيان  
بأحة

هذا الحديث مستورا بما شرا اعتبر الصلاة والنزاع والمبند به على ان الصلاة اول حقيقة والنحو اضافة والله تعالى اعلم وعندي جاريتان الخ لم يرد به الاستدلال على ان اللعب والقنا من سنن العباد مثل اللعب لا يوصف بالسنينة بل غايبه ان يوصف بالاجابة بل اذ به الاستدلال على ان الظاهر السرور والفرحة على العبادة بما يحصل من بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة والاعراض عنهم عند اشتغالهم باللعب ونحوه من السخف فان الذي فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بولادة هذا الحديث لا اللعب والغنا والله تعالى اعلم فلا ادري البقية الرخصة من سواه امر لا مبني على انه ما بلغ اليه ما يبيح في حريته البراء من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولن تجزي عن احد بعدوا فاوله سني بداهه الصلاة لانه من قبل قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة في الايتور بالفتنة المخصصة مع نوب الخبز لكونه المبتدأ السور تفصيلا وقد اجازوا منكم باب الحشي والركوب الى العبد بغير اذان ولا اقامة هكذا في رواية الجمهور وفي رواية ابي ذر وابن عباس كذلك باب الحشي والركوب الى العبد والصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة فقبله بتصويب رواية الجمهور لما سبق في الباب الذي بعده ببيان تاخير الخطبة عند صلاة العبد وهو عبد تغدير الصلاة على الخطبة قلت والذي يظهر ان محط الترجمة في هذا الباب هو قوله بغير اذان ولا اقامة فلا يبرح وجود قوله والصلاة قبل الخطبة ولا يورث التكرار بالنظر الى البيان الذي بعده كما لا يخفى فالمقصود بيان الفرق بين الجمعة والعبد بان الحشي والركوب الى الجمعة معلق بالنذر لقوله تعالى واذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله لوذا الصلاة في الجمعة تكون باذان واقامة بخلاف العبد في كل ذلك فان السعي اليهما بلا اذان ولا اقامة وكذا الصلاة في استدلال على ذلك بحديثنا خير الخطبة عند الصلاة ولعل وجه الاستدلال والله تعالى اعلم ان المعلوم عند اجتماع النذر والخطبة في صلاة هو ان

يكون

يكون النذر عند الخطبة وذلك لا يجسن الا عند نذر الخطبة على الصلاة  
ليفيد النذر في بدته وعندنا خير الخطبة عند الصلاة لو كان نذر عند  
الخطبة فلا فائدة فيه وقد علم في صلاة العبد تاخير الخطبة فعملاته  
لا نذر فيه وبه ثبت ان الحشي او الركوب اليهما لا يعلق بالنذر بل يكون بلا نذر  
وكذا علموا ان صلاة بلا نذر في ظهر نذر في النساء وجه الاستدلال هو ان  
هذا الايتان وما يشتمل عليه من تخمة الخطبة فيلزم من تأخره عند الصلاة  
تاخر الخطبة عنهما ان اول ما يبدا قبل الظاهر ان هذا القيل كان قبل  
الصلاة وهو من جملة الخطبة فيلزم تغدير الخطبة على الصلاة فصار هكذا  
الحديث مخالفا للمطلوب وليس بشي لحو اذان هذا القول بعد الصلاة او يكون  
قبلها على انه ليس جزا من الخطبة بقى بعد النظر لانه الحديث على  
المطلوب فيقبل جملة الصلاة اول ما يبدا يقتضي تغديرها على الخطبة وانما  
خبر بانها ما وقع في الحديث ذكر للخطبة مرحا وهو مبني على ان الخطبة  
من متعلقان الصلاة فذكرها مفترج في ذكر الصلاة وعلى هذا فيجب كون  
الصلاة اول ما يبدا سواء كانت الخطبة قبلها او بعد لما كان تغدير الوضوء  
او الغسل على الصلاة لا يجزى في كون الصلاة اول ما يبدا فدلالة الحديث  
على المطلوب لا تخلو عن خفا والله تعالى اعلم ما العرفي اياها افضل  
منها في هذه كذا لاكثر الرواة والهراد بهذه اياها عشر ذي الحجة كما جاز  
صرح به في غير واحد من روايات الكتب ووقع في بعض روايات  
ايها التشرية الا ان هذا السابق شاذ لا عبرة به في الفتنة لروايات هذا  
الكتاب وروايات سائر الكتب بقى ان الحديث على الوجه الصحيح لا يبطأ  
الترجمة والجماد ان فضل عشر ذي الحجة انما هو لوقوع اعمال الحج تنقع  
في ايام التشرية كالرحى والطواف وغير ذلك من ثمانية فينبغي ان يكون  
لها نصيب من الفضل ومنها في الحديث عائد على العمل قبل  
بناء ولاء الاعمال كما قالوا في قوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا وقيل

هذا الحديث مستورا بما شرا اعتبر الصلاة والنزاع والمبند به على ان الصلاة اول حقيقة والنحو اضافة والله تعالى اعلم وعندي جاريتان الخ لم يرد به الاستدلال على ان اللعب والقنا من سنن العباد مثل اللعب لا يوصف بالسنينة بل غايبه ان يوصف بالاجابة بل اذ به الاستدلال على ان الظاهر السرور والفرحة على العبادة بما يحصل من بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة والاعراض عنهم عند اشتغالهم باللعب ونحوه من السخف فان الذي فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بولادة هذا الحديث لا اللعب والغنا والله تعالى اعلم فلا ادري البقية الرخصة من سواه امر لا مبني على انه ما بلغ اليه ما يبيح في حريته البراء من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولن تجزي عن احد بعدوا فاوله سني بداهه الصلاة لانه من قبل قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة في الايتور بالفتنة المخصصة مع نوب الخبز لكونه المبتدأ السور تفصيلا وقد اجازوا منكم باب الحشي والركوب الى العبد بغير اذان ولا اقامة هكذا في رواية الجمهور وفي رواية ابي ذر وابن عباس كذلك باب الحشي والركوب الى العبد والصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة فقبله بتصويب رواية الجمهور لما سبق في الباب الذي بعده ببيان تاخير الخطبة عند صلاة العبد وهو عبد تغدير الصلاة على الخطبة قلت والذي يظهر ان محط الترجمة في هذا الباب هو قوله بغير اذان ولا اقامة فلا يبرح وجود قوله والصلاة قبل الخطبة ولا يورث التكرار بالنظر الى البيان الذي بعده كما لا يخفى فالمقصود بيان الفرق بين الجمعة والعبد بان الحشي والركوب الى الجمعة معلق بالنذر لقوله تعالى واذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله لوذا الصلاة في الجمعة تكون باذان واقامة بخلاف العبد في كل ذلك فان السعي اليهما بلا اذان ولا اقامة وكذا الصلاة في استدلال على ذلك بحديثنا خير الخطبة عند الصلاة ولعل وجه الاستدلال والله تعالى اعلم ان المعلوم عند اجتماع النذر والخطبة في صلاة هو ان

هذا الحديث مستورا بما شرا اعتبر الصلاة والنزاع والمبند به على ان الصلاة اول حقيقة والنحو اضافة والله تعالى اعلم وعندي جاريتان الخ لم يرد به الاستدلال على ان اللعب والقنا من سنن العباد مثل اللعب لا يوصف بالسنينة بل غايبه ان يوصف بالاجابة بل اذ به الاستدلال على ان الظاهر السرور والفرحة على العبادة بما يحصل من بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة والاعراض عنهم عند اشتغالهم باللعب ونحوه من السخف فان الذي فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بولادة هذا الحديث لا اللعب والغنا والله تعالى اعلم فلا ادري البقية الرخصة من سواه امر لا مبني على انه ما بلغ اليه ما يبيح في حريته البراء من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولن تجزي عن احد بعدوا فاوله سني بداهه الصلاة لانه من قبل قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة في الايتور بالفتنة المخصصة مع نوب الخبز لكونه المبتدأ السور تفصيلا وقد اجازوا منكم باب الحشي والركوب الى العبد بغير اذان ولا اقامة هكذا في رواية الجمهور وفي رواية ابي ذر وابن عباس كذلك باب الحشي والركوب الى العبد والصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة فقبله بتصويب رواية الجمهور لما سبق في الباب الذي بعده ببيان تاخير الخطبة عند صلاة العبد وهو عبد تغدير الصلاة على الخطبة قلت والذي يظهر ان محط الترجمة في هذا الباب هو قوله بغير اذان ولا اقامة فلا يبرح وجود قوله والصلاة قبل الخطبة ولا يورث التكرار بالنظر الى البيان الذي بعده كما لا يخفى فالمقصود بيان الفرق بين الجمعة والعبد بان الحشي والركوب الى الجمعة معلق بالنذر لقوله تعالى واذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله لوذا الصلاة في الجمعة تكون باذان واقامة بخلاف العبد في كل ذلك فان السعي اليهما بلا اذان ولا اقامة وكذا الصلاة في استدلال على ذلك بحديثنا خير الخطبة عند الصلاة ولعل وجه الاستدلال والله تعالى اعلم ان المعلوم عند اجتماع النذر والخطبة في صلاة هو ان

Handwritten notes in the top right margin, including dates and names in Arabic script.

بنو ويد القرية اي ما القرية في ايامنا افضل منها وهذا القول لا يرد الوجه  
الاول بانه غلط لان الطفل يطلع على الجميع بخلاف العهل قلت وهو  
غلط لان العهل مصور واطلاق الحصور على الجمع مما مر به غير واحد  
من ائمة العربية والتبع شاهد صريح على ذلك قال تعالى ان الذين  
امنوا وعملوا الصالحات انا لانضيق اجرهم احسن عملا فقولوا لو القاد  
الي الجنة اهلوان من احسن هو المؤمنون او شمول من احسن لله والنجفي  
ان المؤمنون يكونون اعمالا والله تعالى علم ترتيب الخبر درمن هذا الخبر  
عرفنا ان كل عمل من اعمال البر اذا وقع في هذه الايام فهو افضل من نفسه  
اذا وقع في غيرها وهذا من باب تعجيل النسي على نفسه باعتبارين وهو  
شاهح كثير واصل اللفظ في مثل هذا الكلام لا يفيد الا فضلية بل يرفع فيه  
الحساسة لان نفي الافضلية بصرف عند الحساسة وهذا واضح وعلى  
الوجهين لا يظن الاستبعاد لكونه المذكور للفظ ولا الجهد كثيرا وجه اولاه  
يستبعد ان يقال الجهد في هذه الايام افضل من غيرها او مساو  
لغيرها الجهد في غيرها نحو لو كان المراد ان العهل في هذه الايام مطلقا  
اي عهل كان افضل من العهل في غيرها مطلقا اي عهل كان حتى ادنى  
الاعمال في هذه الايام افضل من اعظم الاعمال في غيرها لكان الاستبعاد  
في موقعه لكن كون ذلك مراد بعجز اللفظ عند النظم الى الواقع والى  
ما يقتضيه ادلة الشرح فلعلم وجه استبعاد هذا الجهد في هذه الايام  
يجل بالحج فينبغي ان يكون في غير هذه الايام افضل منه في هذه الايام ورح  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا رجل يبدل لغيره  
جهدا وه وتكثير له بانه قد بلغ مبلغا لا يكاد يتفاوت بشرف الايام  
والا زمان وعده من شأنها والله تعالى اعلم ثم قد قيل قوله فليرجع  
بشيء يستلزمه انه يرجع به اسمه ولذا مبني على ان الاصل مجموع  
النفي في الكلام الى الفيد مع ما اصل الفعل على حاله لكن كثيرا ما  
يخالف هذا الاصل بما هو لان قول بشي بكرة في سياق النفي يشمل النفس

واما

قوله باب خروج النساء والتطهير الى باب خروج النساء الطهارة والحج من مكة وهو  
من حطفت العام على الطاهر واعترض بانه لا يناسب تقديره الطهارة اذ عليه فالعطف مغايب  
ومباين اجاب عن ذلك ان الاصل ان النساء الطهارة يشتمل اليافعات وغيرها اليافعات علات  
وقد لله تعالى بالجامع الاله برواي الزيادة في الشفوية  
واما فيفيد الكلام انه لا يرجع لانه يرجع بلا شئ والله تعالى اعلم **قوله** لولا  
مكاني من الصفوة ما شتهدت الجار متعلق بما بعده اي ما شهدت  
لاجلا الصغر لولا مكاني وقربا من صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقال النفي  
يبغى التعلق لان ما في جيزه لا يتعد مر عليه لانا نقول لو سلم فيمكن تعد  
ما شتهدت قبل الجار واعتبار المذكور بيانا للمقدور فافهم وقوله حتى اني  
العلم غاية لما يفهم اي خرج حتى اني فلما قرع نزل لو بود نزل من منبر  
وخو اذ لا يستبرئة بل اراد انتقال من مكانه ولعل مكان النساء اسفل  
من مكان الرجال والله تعالى اعلم لكن قد ابي وامى قبل الجار متعلق  
بغير قلت ويمكن ان يعتبر جوبا للحدوف والتقدير ولو اي ما نطقين لكن  
والله تعالى اعلم وهذا من صفوة بلال لهن هذا عيدا نا اهلا الاسلام  
اي جعلنا العبد لولا المسلمين فينبغي ان يشارك العار في سن العبد  
ومن جعلنا الصلاة والله تعالى اعلم صلاة الليل مثني مثني قيل  
المراد به انه يجلس على راس كل ركعتين فحسب لكن الصحيح انه يسلم  
على راس كل ركعتين لما في رواية احمد صلاة الليل مثني مثني يسلم في كل ركعتين  
وليس له قيل ابن عمر ما مني مثني قال يسلم في كل ركعتين ولا يشرك ان هذا  
التفسير ان لو ثبت دفعه كما هو مقتضى رواية احمد فقد ثبت وقعه على  
البحر وهو رواية الحديث فتفسره بقدم على تفسير غيره وحينئذ  
تكون الواحدة التي هي لو تتر من موصولة عن اثنين قبلها بسلا فثبت به  
ان التتر ركعة واحدة وقد جاء هذا في احاديث متعددة قولوا فعلا ولا بها  
حديث فمى عن البتيرك لان في اسناده من ضعف فلا يصح ان يعارضه  
الاحاديث الصحاح واول بعضها البتيرك ان يصلى ركوع ناقص  
وسجود ناقص او يصلى واحدة ليس قبلها سني ولا بعدها والله تعالى  
اعلم فان قلنا عاذا يتعلق الثاني قوله كما اخبرني اذ لا يرتبط بظاهر قوله  
صلاة الليل مثني مثني فانه اخبار عن صلاة الليل بانها ينفي ان تكون ركعتين  
ركعتين قلت بقدر يفهم من الكلام اي فيصلى المصلي كل ركعة الى ان يخشى الصبح

Extensive handwritten marginal notes on the left side of the page, including dates like 1187 and 1188, and names like 'ابن...' and 'الشيخ...'. The notes are written vertically and include various annotations and corrections.

فأذا خشى الصبح صلى واحدة أو الحاجة إلى التقدير لأن قول صلاة الليل  
 متفق حتى لبيان كيفية صلاة الليل والمقصود به العمل بها فصار متفقاً  
 للعمل فأظهر كل الليل أو تر المرات أجزاء الليل الصالحة لذلك وهي ما بعد  
 العشاء على البوليه فأحياناً صلى أول الليل وأحياناً وسطه وأحياناً آخره  
 والله تعالى أعلم اجعلوا آخر صلاة الليل صبيحة الأجر ههنا وفي  
 أحاديث أخرى يقول بوجوب الوتر لكن يرد عليه أن صبيحة الأجر في هذا الخبر  
 للمؤيد قطعا إذا لا يتصور أحد يجعل الوجوب آخر الصلاة البس لك في رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسوة كما أنه أراد ما تعد فعله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم جازاً وتفتدى به في الجواز فتصله أحياناً سيما في وقت الحاجة  
 فمثل هذا الوقت ولو يردان في مجرد النزول نزل الأفتداء كيف وقد جاز أنه كان  
 ينزل أحياناً حتى قالوا أنه الأولى أن تيسر والله تعالى أعلم إلى قوم من المتكبرين  
 دون أولئك قالوا الكرماني فاة قلت ما معنى دونه وأولئك قلت يعني غير الوترين  
 دعا عليهم وكان بين الدعوى عليهم وبينه عهد فحذروا وقتلوا القراه  
 فوعا عليهم أه والى صلان دون بعض غير صفة القوم المرسل اليهم وأولئك  
 إشارة إلى الوترين دعا عليهم والله تعالى أعلم باب دعا النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اجعلها عليهم شيئاً سعيماً أن ذكره لأنه دعا بقوله المظ  
 على من يستحقه فغيبه إشارة إلى أنه لا يؤمنه الظن في الاستسقا إلى اهل بيته من  
 بريح لهم فقال يا رسول الله هلكت المواشي الخ كأنه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ما منعه من الكلام أثناء خطبة الامام حمر بن خازم وشبهه بغيره ليدفع  
 الغزاة العام وكان مراد هذا القائل دفع الغزاة العام بمعنى عنه في تحمله الضر  
 الخاص لاجل الله تعالى أعلم وطلعت من وراءه سبحانه مثل الشمس الخ  
 قد نعت في باب الاستسقا في الخطبة يوم الجمعة فوالذي نفسي بيده ما هـ  
 وضعها حتى تأر السحاب امتثال الجبال ولا يخفى ما بين هذه الرواية وتلك  
 من التوافر ظاهراً ولعل وجه التوفيق أن ذلك الكلام بالنظر إلى ما آل إليه  
 الامر بعد ان توسطت السماء وهذا بالنظر إلى الابتداء والله تعالى أعلم

الاصح هو ان يكون في صلاة الليل  
 في صلاة الليل في وقت الحاجة  
 في صلاة الليل في وقت الحاجة  
 في صلاة الليل في وقت الحاجة

باب

باب قول الله تعالى وتعملون رزقوا الخ حاصل ما يفيد الحديث المذكور في الباب  
 ان الرزق هو المطر وهو نعمة كبيرة حقها ان يشكر الله تعالى الانسان  
 عليها وقوله بعد ذلك مطرنا بنور وكذا على معنى اذا انوار في وجوده هو  
 الكواكب تكذيب لا يجاد الله تعالى اياه وحيث انواره في موضع الشكر كما  
 جعلوا شكر هذا التكذيب وهذا معنى وتعملون رزقوا الخ يشكرون انك  
 تلتون حيث يضعون التكذيب موضع الشكر والله تعالى أعلم باب  
 لا يورى متى يح المطر اي لا يورى جوابه وهو تعين وقت الحج والاقفص  
 هذا الاستفهام يورى كل واحد بل مرجعه الجهد لا العلم والله تعالى أعلم  
 فصل في ركعتين استدل به من يقول صلاة الكسوف كعلاة النافلة فانه  
 المتبادر من لفظ صلى ركعتين سيما وقد زاد النساء كما نزلون والصلاة  
 المعلومة لهم هي كالتأقلة وقد اجاب من يقول بخلافه بحمله على ان المعنى  
 كما نزلون في الكسوف لان ابا بكره خا ط نزلوا اهل البحرية وقد كان ابن  
 عباس علمهم انما ركعتان في كل ركعة وكوعان كما روى ذلك ابن ابي شيبة  
 وغيره وكذا السنن الاولون بحديث النعمان بن بشير وفيه جعل صلى ركعتين  
 واجابه الاخرون بان المعنى ركوعين ركوعين في كل ركعة توفيقا بين  
 الاحاديث واطلاق الركعة على الركوع في احاديث الباب الكسوف كثير وكذا  
 استدوا بحديث فاذا رايتموها فصلوا اذا المتبادر من الصلاة ما يكون  
 كل ركعة منها ركوع البركوعين واجابه الاخرون بان القول مبين بل يفعل  
 اذ هما كانا مقارنين فلا يثبتا در عند ذلك من القول الاما وتبع به القول ورد  
 الاولون بان البيان مضطرب ومعارض بعضه ببعض فانه جاز ان كل  
 ركعة كانت بركوعين وثلاثة واربعه الخ غير ذلك والحمل على تعدد الوقوع  
 مشكل ولو بعد وقوع الكسوف مرارا كثيرة في ثور عشر سنين فسقط البيان  
 للمقارن فثبتت الصلاة مطلقة فوجب حملها على المفارقة والله تعالى  
 أعلم لموت احد ولا حياته كما هو كما نزلوا في قوله تعالى  
 صطلق الكسوف يكون لاحوال امرين اما لموت عظيم او لولادته كما كانوا

يتوهون ذلك في الشبه فعلى وفق ذلك التوهو فهو ان هذا الكسوف لموت  
 ابراهيم فتوى صلى الله تعالى عليه وسلم لولا ان يكون مطلق الكسوف لموت  
 اوجية ويجوز ان ذكره للمبالغة في انه للموت على معنى انه لا تعلق له بموت  
 احدا صلا بان يكون له ولا بان يكون لمقايله ومثله في موضع المبالغة هو  
 متعلق والله تعالى اعلم باب هذا يقال كسفت الشمس او خسفت  
 الشمس مفاد الكلام انه يصح استعمال كل منهما في الشمس والقمر فاني بالآية  
 لسان استعمال الخسوف في القمر والحديث لان اوله يهيئ استعمال الخسوف  
 في الشمس واخره استعمال الكسوف فيهما جميعا والله تعالى اعلم بحسبي  
 ان تكون الساعة فتوى يقال هذه الحسنة لا تنافي ما كان معلوما عنده من  
 تاخر الساعات الى ظهور مقدمات وعلامات قبلها اما لان غلبة الحسنة  
 والوهشة وفجأة الامور العظام بهلا الانسان عما يعلمه واما لانه يجوز  
 ان يكون ظهور المقدمات قبلها وتاخرها مشروطا عند الله تعالى بشرط  
 غير معلومة فمن الجازم تخلف بعض تلك الشروط وتقدم قيام الساعة  
 لولاه والله تعالى اعلم والتراخي جملوا ذلك على انه حتى ان يكون مقدمة  
 من مقدمات الساعة وفيه ان وجوده صلى الله تعالى عليه وسلم من  
 مقدمات الساعة فمطلق المقدمة لا يوجب الحسنة والله تعالى اعلم  
 وسجود من صعد الى من المؤمنين والمؤمنين وقد روي في سجد المشرئين  
 معه صلى الله تعالى عليه وسلم فضة مستعدة ظاهرا فذلا ردها غالب  
 اهل التحقيق وانبتها بعض واجاب عن الاستبعاد والرد اقرب وعلى تقدير الرد  
 فلهذا السجود هو هوانه اول ما فرغ سمعهم من القرآن سورة النجم كما روي  
 فلهذا يهرتقهم بلاغة القرآن بحيث ما قدر واعلم ان يسكوا انفسهم على الخلاق  
 ويمكن ان يقال انه لما سمعوا منه ذكر الاصنام ارادوا ان يعرفوه عن ذلك  
 بالموافقة معه رجا منه انه بسبب ذلك يوافقهم ويطلب وعهوق فيما يردون  
 منه والله تعالى اعلم ليس من عزايير السجود اي مولداته او واجباته  
 بنا على الاختلاف في ان سجود القرآن واجبة او مندوبة باب سجود هـ

سج

هذه الترتيبات  
 ظهر في حال  
 وضو وكرا  
 سجود على غير  
 انصاف كان  
 ذلك في الارض  
 ولو سجود  
 على غير روضه  
 في غير روضه  
 لا يوجب سجود  
 الا في الارض  
 وان لا يفرق  
 بين الارض  
 وبين غيرها  
 الا في سجود  
 المسلمين  
 في سجود

المسلمين مع المشرئين اي اختلاط المسلمين مع المشرئين لا يضر في سجود  
 المسلمين مع ان المشرئين بحسب غير متوض وقوله وكان ابن عمر الخ عثرة  
 الترتيب في ذلك اي بل كان ابن عمر لا يوجب الوضوء للسجود فكيف يضر  
 اختلاط المشرء بالحسب ولو برد اختيار قول ابن عمر والاستئذ بالله عليه يسجد  
 المشرئين مع عدم الوضوء ضرورة ان فعلا المشرء ما كان الا صورة السجود  
 لا معناه فلما وجه للاستئذ بالله والله تعالى اعلم فلم يسجد فيها  
 ليس فيه دليل لمن يقول بانه لا يسجد فيها اما على قوله عدم وجود  
 السجود قطا لم يجوز الترتيب حينئذ واما على القول بالوجود فيجوز  
 انه اخره الى وقت اخر ولو لم يرد بولاه لصحة والله تعالى اعلم  
 ولو تجلس لهما اي ما قصد استماع السجود بان جلس لاجل سماعها  
 اي فهل عليه سجود فقال لو قصد لاجل سماعها وقصد ذلك لما كان عليه  
 نشي تكليف اذا سمع ذلك اتفاقا واما قول سلمان وعثمان فينتقم الجواب  
 على اتفاق السماع دون من سمع اتفاقا فهو دليل لمن يقول بوجود  
 السجود في الجيلة ثبت سجود فقد اصاب ومن لو يسجد فلا  
 اثر عليه استدل به على عدم وجوب السجود بان حصر حال ذلك  
 محض من الصحابة ولو يكنوا احد ذلك وما راجعا على عدم الجواب  
 ولعل من يقول بالوجوب يضعف هذا الاجماع بان انكار المخالفين  
 غير لازم سيما اذا كان قابله اما ما اوتى قوله عمر فمن سجداي  
 على الفور وقوله ومن لو يسجد اي على الفور بل اخر الى وقت اخر  
 الا ان نشأ اي فلا يسجد الا ان نشأ وهو عنزة الليل على عدم  
 الافتراض بانه ما فرض الا ان يقال وقت المشيئة ولا فرض كولا  
 فلما افتراض والله تعالى اعلم وكو يقم حتى يقم اي حتى قدر  
 يقم على اقامته واي حد لا يزيد عليه في الاقامة حتى يصح له  
 الاستمرار على القم الذي كان عليه حاله السير فالمقصود تحريم  
 الاقامة لصحة الاستمرار على القم والتحذير في مثله لاجل منع الزيادة

من اراد ان يقرأ  
 القرآن فليقرأ  
 سجدة ١٥

فيكون ذلك قربة على ان معنى كويتم اي كويتم عليه في الإقامة  
وقوله حتى يقصر اي اجلان يصح له القصر حالة الإقامة أو اجلان  
يستمر على القصر الذي كان عليه في حالة السفر ويهدر جمع الكلام  
الى ما ذكرنا من معناه فمن اذا سافرنا تسعة عشر ايامنا  
في بلدة مسافرين غير اجزئ لها وطننا وسدر الحريث يور على هذا  
المعنى فكان يصلي ركعتين ركعتين كناية عن قصر الرباعية  
او ركعتين موضع اربع فانها سماها القصر او فيما سوى المفرد  
ونزول الاستئصال الظهوره امن ما كان يمكن اعتباره هـ  
صفة لحين اي صلى بنا حينها هو امن الاكوان والله تعالى اعلم  
لاننا سفر المرأة محو على سفرها بلان روح والاسفر المرأة مع الروح هـ  
هو الاصل وحيث ما توجهت به العا للتعبدية والحداد بحيث  
ما توجهت به اي في اي جهة توجهه الذابذة اليها فلواره هـ  
بسبح اشار بالترجمة الى انه محو على النافلة المتصلة بالفريض  
فلا ينافي ما ثبت في حديث ابن عمر من انه راي النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم صلى السجدة بالليل ونحوه ويدر على ما ذكره مورد  
الحديث ففي مسلو انه راي ناسا فيما ما اي بعد صلاة الظهر فالتكر  
عليهم وقال لو كنت بسبحي الاثمة وذكر بعده ما ذكره المصنف  
واعلم معنى لو كنت بسبحي الاثمة لو صليت النافلة على خلاف  
ما جاز السنة لا تثمت على خلافها اي لو تركت العمل بالسنة لكان  
تركها الاتمام العرض احب واولى من تركها لا يتيان النقل وليس المعنى  
لو كانت النافلة مشروعة لكان الاتمام مشروعا حتى يرد عليه ما ذكر  
النووي من ان العريضة مستحبة فلو شرعت تامة لكانت عريضة  
واما النافلة فهي الى خيرة المصلي فلا حرج عليه في شرعها والله تعالى  
اعلم ثم قوله فلو شرعت تامة يقتضي ان العريضة في السفر لير  
تشرع تامة وهو مخالف لطلب النووي وانما هو موافق لطلب

اصحابنا

اصحابنا الحنفية والله تعالى اعلم ان صلى قاعا فهو افضل ومن  
صلى قاعا عدل حمله كثير من العلماء على التطوع وذلك لان افضل  
يقتضي جواز القعود بل فضله والاجواز للقعود في الفريض مع القدرة  
على القيام فلا يتحقق في الفريض ان يكون القيام افضل ويكون القعود  
حائزا بل ان قدر على القيام فهو المكتمل وان لم يقدر عليه يتقيد القعود  
او ما قدر عليه بقى انه يلزم على هذا المحمل جواز النقل مصطحا مع  
القدرة على القيام والقعود وقد التزمه بعض المتأخرين لكن اكثر العلماء  
اتكروا ذلك وعدوه بدعة وحدثا في الاسلام وقالوا لا يعرف ان احدا صلى قط  
على جنبه مع القدرة على القيام ولو كان مشروعا لعمدوا او فعله  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولو مرة تبيينا للحوار فالوجه ان يقال ليس  
الحديث بمسوق لبيان صحة الصلاة وفسادها وانها هوليان تقصيد  
احدى الصلاتين الصبيحتين على الاخرى وصحتها تفرق من قواعد  
الصحة من خارج فحاصل الحديث انه اذا صحت الصلاة قاعا فهي على  
نصف صلاة القافر فرضا كانت او يقلا وكذا اذا صحت الصلاة تاعا فهي  
على نصف الصلاة قاعا في الاجد وقوله ان المعذور لا يتنقص من اجرة  
صنوع وما استدلوا به عليه من حديث اذ مرض العبد او سافر كتب له  
مثل ما كان يعمل وهو مقيد صحيح لا يفيد ذلك وانها يقيد ان من كان  
يعتاد عملا اذ قاته لعذر فذلك لا يتنقص من اجرة حتى لو كان المريض  
والمسافر تارة للصلاة حالة الصحة والاقامة ثم صلى قاعا او قاعا حالة  
المريض او السفر فصلاته على نصف صلاة القافر في الاجر مثلا والله تعالى اعلم  
انت الحق ووعدا الحق الظاهر ان تعريف الخبر فيها ليس للقصر وانما هو  
لاقادة ان العمل به على كل مسلول لا منازع فيه كما قال عليه المعاني في قوله  
والاولاد العبد وذلك لان مرجع هذا الكلام الى انه تعالى موجود صادق الوعد  
وهذا امر يقود به الموطن والكافر قال تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات  
والارض ليقولن الله والو يعرف في ذلك منازع يعتقد به وكانه لهذا عذر  
الى التكبير في البقية حيث وجد المنازع فيها بقا ان المناسب بذلك ان يقال

وقوله الحق كما في رواية مسلم فكان التكبير في رواية الكنان للمشاكله  
والله تعالى أعلم وبراء اصنت الظاهر ان تقدير الجار المقدر بالنظر السابق  
من بعيد من دون الله تعالى والله تعالى أعلم فذهب الى النار  
سبحي ما ظهره انهما اراد ان يذهبا به الى النار لكنهما ما ذهبا به اليها  
فحمل اللفظ على ظاهرها وهناك على الاقافي النار والله تعالى أعلم  
ويمكن ان يحمل ما سيجي من باب الاختصار من بعض الرواة اي اراد الزهبي  
اي قد ياتي فتلقا كما في قوله تعالى أعلم فالاحتماس في هذا  
من الحديث السابق فلذلك ذكره والا فلا مناسبة له بالنزج منه  
انزل اللبنة من الفتى ما انزل من الجوانس كان المراد قدر انزاله او اوجي اليه  
بانه سينزل والله تعالى أعلم وهو يقول وكان الانسان الخ كانه عدو  
التمسك به بالتقدير في دار التكليف من الجوار المذموم لانه لو صح التمسك  
به في هذه الدار لم يطرد الربة التكليف بخلاف التمسك به لمن خرج عن دار  
التكليف اذ انما ج عوا يلزم عليه من الفعل فانه من الاحتياج الصحيح  
كما قال محمد بن ادم والله تعالى أعلم وما سيجي رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم بسجدة الصحيح محمول على نفي ثبوتها كما جاتي بعض الروايات  
عنها او على نفي الجوارومية فلانها في ما جاعتها ان كان يصلي حين يرجع  
عنه السهم ويحمله مما خبرت اولا بالنفي مطلقا على حسب ما زعمت  
فتركت انه كان يصليها حين الرجوع عن السفر بالسمع من غيرها  
فاحذرت بذلك والله تعالى أعلم فتقاربه فيقول الخ اي بقوله القائل  
انت معفولة فلا يسيب لهذا الاجتهاد ولهذا بنا على انهم يرون الاجتهاد  
في العبادة لطلب المغفرة فيرون ان من عرفه فلا يجتهد في الاجتهاد  
فارتعد هو صلى الله تعالى عليه وسلم الى ان الاجتهاد فيما قد يكون  
اد الشكر ما انعم الله تعالى وح يزيد بزيادة التعبد والمغفرة من اجل  
التعبد فيقتضي زيادة الاجتهاد في العبادة لا تركه وكان يكاد يصف  
الليل الخ ظاهرها انه ينام النصف الاو من الليل ويقوم الثلث بعد النصف  
ويلزم منه انه كان ينام متصلا بغروب الشمس وهذا بعيد غير متعارف  
وايضا قد رغب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس في هذا الفعل لم يرض  
على هذا الوجه لها انتقاد فترغب المسلمين فيه اصلا اذ لا يجوز للجهان  
يناموا متصلا بغروب الشمس الى نصف الليل فكان المراد انه كان ينام  
من حين ينام الى نصف الليل لانه يستوعب النصف الاو والنوم  
وان كان ظرفية بتقدير في بيتها الاستيقاظ ويجوز ان يحمل قوله  
ويقوم ثلثه على انه يقوم شيئا من اول الليل وشيئا من وسطه حيث

يلف

يلف الكل الثلث وحيث ان يعين النصف والثلث والسادس من وقت  
النوم لا من تمام الليل فان قلت فيلزم من الجواز اذ لم يعلم انه من اي وقت  
ينام قلت وقت النوم معتاد متعارف عند غالب الناس فيحمل عليه  
تقدير الجملة والله تعالى أعلم كما اذا قام من الليل فيصوم فانه  
بالسواء اي اهتم ما لا صلاح الصلاة وطلبا لادائها على التوجه  
واحسنه ولا يشك ان التطويل احسن واولى بالراحة من ذلك فثبت  
باعتقاده من الصلاة على ذلك الوجه يستبعد منه ترك التطويل فهذا  
وجه مطابقة الحديث الترجمة والله تعالى أعلم ينزل بنا اي  
نزل ولا يلفي بحنايه المقدس والحاصل ان التقويض والتسليم اسلم واولى  
والقدر الذي فضه اتمها معلوم وهو ان الثلث الاخير وقت استجابة  
وخصوصية رحمة ورفق معرفة فتنسب لطالب الجهد ان يتركه ولا يفوته  
فلا على الانسان ان يعتمد على هذا القدر والابتها وزعمته اذ لا يتعلق  
بازيد منه عرض والله تعالى أعلم فان كان به حاجة اي ان الحاجة  
او المراد بالحاجة هي العناية لكونها اثرها او المراد حاجة الاعتناء بعبادة  
الرب والتزاحم على الحاجة الى الاهل فلا اعتبار بتقدير مضائق  
في الكلام وقال الواجر الشرط محذوف اي قضى فترتب اعتساف وهذا  
بعيد اذ الظاهر الوقت بعد الاذان لا يساعده ذلك والعناية استدلوا على  
ذلك برواية مسلم كان ينام اول الليل ويحبي اخره فتران كما نت له حاجة  
الى اهله قضى حاجته ثم ينام فاذا كان عند الفجر الاو وقت قافض عليه  
الما وان لم يكن جينا توشا ولا يخفى انه موافق لما قلنا فهو دليل على ان  
قافضه ما في سمعت دف نعليه الخ لا يخفى انه من باب الرواية لعله تأويل  
لا يورى وعلى تقدير ان يكون تأويله ظاهرها يحمل التقدير على نحو تقدير الحرم  
على الجواز وبالجملة ما في هذا الرواية من تشرية بل لا يخفى والله تعالى أعلم  
فان كنت مستيقظة فحذني والاضطجع وهذا لا منافى ما اخرج  
المصنف قبله بوجاهة التمسك وغيره من ان كلامه عليه الصلاة والسلام  
او اضطجعيه كان بعد مزاجه من صلاة الليل لاحتمال وجوده بعد صلاة الليل  
وركعتي العجميما باب ما جاتي التطوع متني متني اي مطلقا لئلا  
تتأخر او تتأخر فقط واما ما يلا فقي عن البيان او تدبين سابقا قبله يستدل  
على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل متني متني فان يستدل به  
على انها بالقياس لان القياس يحصرها بما في مفهوم الحديث فان  
مفهومه ان صلاة التماسك كذا وكذا والاستسقطت فاداه تخصيص الليل  
فلا يقبل القياس ورد بان ذلك لم يكن تخصيص الليل في الحديث لقانون  
اخرى واما اذا كان لقاعدة اخرى فلا مفهومه وقاعدة التخصيص هو ان  
الليل محل للتوتر فتنزهه قياس صلاة الليل على التوتر نص على الليل فما  
لذلك القياس واذا ظهر في التخصيص فاداه سوى مفهومه فلا مفهومه

هذا الحديث يدل على ان صلاة الليل  
تكون في وقت النوم لا في وقت اليقظة  
والمقصود من قوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم صلاة الليل متني متني ان  
الليل هو وقت النوم لا وقت اليقظة  
والمقصود من قوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم صلاة الليل متني متني ان  
الليل هو وقت النوم لا وقت اليقظة  
والمقصود من قوله صلى الله تعالى عليه  
وسلم صلاة الليل متني متني ان  
الليل هو وقت النوم لا وقت اليقظة



فيم الاستدلال بالقياس قلنا هذا نظير بل لا طائل كثيرا إذ يكفي الاستدلال المفهوم  
 ان الاستدلال كان عن صلاة الليل فقط والتخصيص في الجواب اذا كان مستندا  
 على التخصيص في السؤال فلا مفهوم فافهم والله تعالى اعلم صلوة مع  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة اذ لا اقتداء في الروايات غير  
 الحثان والزهان لا المشاركة والاقتران في الصلاة اذ لا اقتداء في الروايات غير  
 معرفة وتحتل على بعد انه اتفق المشاركة ايضا والله تعالى اعلم  
 باب ما يرد على لو ترك في الباب ما يرد على تعيين المقر وفي ركعتي الفجر يرد  
 ذكر ما يرد على تخفيف القراءة فيهما فلذلك قبل كلمة ما للاستفهام عن  
 صفة القراءة اي هل هي طويلة او قصيرة قلنا فعلى هذا يجب اعتبار الفعل  
 اعني بغير معنى المصور اما بتقدير ان او يدور اي ما القراءة اي ما صفتها  
 فافهم هل قرأ فيها الخ بيان لكلامها لغة في التخفيف ومثله لا يفيد  
 المشد في القراءة ولا يقصده ذلك والله تعالى اعلم قلنا لابن عمر  
 انضلي الطنج الحديث وان كان في نفي صلاة الصلح مطلقا لكن استدلال  
 به على نفيه في السفر واستدل بحديث عائشة على نفيه في الجوف لانه قد يمنع  
 اطلاقه بان ابن عمر لعلمه ما اطلع عليه فاعلم انه كان يصلي في البيت  
 ثم استدرا على ثباته في السفر بحيث امره في وعلم ثباته في الحضرة  
 اي هديره فصار حاصل ما ذكر ان امر صلاة الصلح على التوسع لاجزائه  
 فعلا ولا تتركه والله تعالى اعلم او صافي خليلي الى قوله ويورد على وتر قلنا  
 ليس المراد ظاهرا اذ النوم بعد الوتر غير مطلوب وانما المراد لانه  
 وهو تقويم الوتر على النوم فافهم والله تعالى اعلم قال لا تشدد الرجال  
 قال المحقق ان جرحه او له بلفظ النفي والمراد النهي قلت يمكن جعله  
 مبيها لفظا ايضا والفرق خمسة كان الرجال فان ضربه نفي وان نفي او  
 كسر فهو نهي فكان كلام المحقق مبنيا على الرواية والله تعالى اعلم لكونه  
 نقلا ان ضربه محتمل النفي والنهي فلا يتم الرواية ايضا فتمت ما مر من تقرير  
 الكلام لا تشدد الرجال المستحسب الى ثلاثة ساجد فلا يرد بشد الرجال الى  
 التجارة او تحصيل العلم او غيرهما وشد الرجال كتابه عن السفر لا مطلق  
 الركوب بلا سفر فلا يرد الاشكال به ذهاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 او اهلا المدينة الى مسجد قبا واذ مثله لا يسمى بسج او الله تعالى اعلم  
 فامرنا بالسكوت اي بترك ذلك الكلام الذي كنا نتكلمه والا فالصلاة محل  
 للذكر فلا يضر فيها ان يا من الناس بالسكوت والله تعالى اعلم  
 وكذا وما نسيها الواو اما بمعنى او محتملها والجمع باعتبار اجتماع الامرين  
 بالنظر الى مطلق الزمارة اي كان بزور كما نارة وما نسيها اخرى وان  
 كان بالنظر الى خصوص كل زمارة لا تكون الا احدى لهما والله تعالى اعلم  
 العطر والاضحى تخصيها لكونها الاصل واما النشرق من توابع  
 الاضحى باب اذا دعت الا مروه في الصلاة اي يجيب بها يرد عليه

سنة 1219  
 سنة 1220  
 سنة 1221  
 سنة 1222  
 سنة 1223  
 سنة 1224  
 سنة 1225  
 سنة 1226  
 سنة 1227  
 سنة 1228  
 سنة 1229  
 سنة 1230

حديث

حديث الباب واما بقا الصلاة بعد الاحابة فلا يرد عليه الحديث والاستدلال  
 به متفق على ان يترغ من قبلنا يترغ لئلا يظن خلافه والله تعالى  
 اعلم باب ما يجوز من البصاق والنفي في الصلاة كلمة ما يجمل  
 ان تكون استفهامية اي اي قسم يجوز من اقسام البصاق في  
 والنفي او موصولة اي باب القسم الذي يجوز من اقسام البصاق في  
 والنفي لكونه فيه ما ذكره في الكتاب وان علم منه في البصاق ما يجوز  
 وهو ما في اليسار وما لا يجوز عنى ما محل وما يجوز من كل ان يعلم  
 في النفي ذلك فالوجه ان يجعل النفي عطفيا على ما يجوز لا على كل  
 البصاق اي و باب النفي او محله ما موصولة ومن في قوله من هو  
 البصاق بيانته ويعتبر الجواز في مقابلة الفساد لا في مقابلة  
 الجهة والحديث يفيد ان البصاق مطلقا لا يقصد الصلاة  
 فان الذي نهي عنه ما نهي عنه لكونه مفسدا للصلاة بل لكونه منافيا  
 لحالة الحاجة ولذا يجوز البصاق في اليسار ولو كان مفسدا لما  
 جوز فالجواز ان كلام البصاق والنفي وان كان يظهر به بعض الجوز  
 فهو غير مفسد للصلاة بقا البصاق الى القبلة او العين لاجل  
 لما فانه لم يقتض المتابعة لافساد الصلاة هذا ما يقتضيه  
 ظاهر عبارة المصنف والله تعالى اعلم بحقيقة الحال باب اذا  
 قيل للمصلي ان لا يترغ منه ان يقال له ذلك في الصلاة حتى يقال لادالة  
 في الحديث على ذلك بل هو اعرف منه الفؤاد في الصلاة او خراجها  
 والمقصود ان مراعاة المصلي في الصلاة حال غيره او اطاعته بعض  
 او امره في الصلاة لا يبطل الصلاة والله تعالى اعلم باب تفكير  
 الرجل اي الشخص اعم من ان يكون رجلا وامراة او رجلا وامراة  
 وغيرهما من الصفات من التوابع مما كنتي تكرر الاصل ثم الظاهر ان مراد  
 ان التفكير لا يبطل الصلاة بقا ما لا يتعلق بالصلاة فترك التفكير فيه  
 مطلقا مطلوب فقلنا لم يشهد بها الظاهر انه بتقرير الاستفهام في  
 اي الوتر شهد بها وذلك لبينتين ان عدد ركعتيه كان لعمد حضوره  
 الصلاة او لاجل ذلك هو له عندها فلما قال بلى يقين انه كان للركوع  
 هو به تبين الحق بينه وبين غيره و غيره ناله هو وعدهم وهو سب  
 اكثر راي هديره دوى غيره وقيل هي معنى قوله لم تشهد بها اي تشهدوا  
 تاما وكانه غاه على اية اخيرا وقلا بد من التفسير لكونه صادقا والاضحى  
 ان قوله بلى لا يباين الاضاحى فاصل احق ما يتذكر قالوا نعم  
 لا يخفى ان قوله نقصت الصلاة وهو المذكور في هذه الرواية ليس بحق  
 فلا يبع هذا الجواب بالنظر اليه فيما يورد ذلك معنى على ما سيجي

لعله  
 كان

تقرير نفي النفي على الصلاة عليه  
 فانما يتكلم من شدة ما وجد من الله  
 عليه وسلم  
 مراعاة قوله الجواز  
 في جرح النفي العطفيا  
 انما على الصلاة عليه وسلم  
 وهو عطف على تقدير  
 وهذا نفي قوله الجواز  
 شحا

وبالحيلة ففي هذه الرواية وقع في السؤال اختصار من الرواية والجواب  
صحيح على ما كان عليه السؤال بالحقيقة ويمكن اخراج الجواب على  
هذه الرواية بالنظر الى لازم السؤال اي هل وقع معنى ما يقتضيه هذا  
السؤال واما جمل النقصان في الصلاة على ما يعرف النقصان بوجه من  
الله تعالى او بنسيان منه صلى الله تعالى عليه وسليما ليندرج فيه السؤال  
بنهاية اعني اقصر الصلاة امر تسببت فذرا معسر للصلاة به  
للاستفهام اذ هذا القاهر واقع عند ذي البديت قطعا وانما  
الشرع بالنظر الى خصوص النقصان من حيث الوجود او النسيان كما لا يخفى  
والله تعالى اعلم قال ليس في حديث ابي هريرة كان المصنف يستدل لانه  
بذلك على ان مقصود الصحابة بذكر هذه الاضارح تخفيف الاحكام  
الشرعية لا بيان الغصص وقد ذكر هو مثل هذا الشيء الذي لو كان  
لما تم الحكم الشرعي بوجهه دليل عدمه والله تعالى اعلم فقال ليس  
ولو نظر احسن ما ذكر في الجواب ان هذا الخبر خبر حسب ظنه او هو  
كناية عن اني لم اشعر بشي منهما لان عدم الشيء يستلزم عدم  
الشعور به واعتناء الرظن في الاضارح او جعله كناية عن عدم الشعور  
غير بعيد فان اكثر الاضارح في مجرى النوف انما هي مبنية على هـ  
الظنون حتى اشبهه على العلم بسبب ذلك حقيقة الضد  
والكذب قد ذهب كثير منهم الى ان مداركها على مطابفة الاعتقاد  
وعدمه وسواء اعتبرنا بنا الخبر على الظن او اعتبرناه كناية عن  
عدم الشعور فهو خبر صادق قطعا لا يقال بسؤال ذي البديت ك  
عن الواقع فكيف ببطا بقة الجواب على تقدير الظن مثلا لاننا نقول  
ليس معنى الجواب على هذا الجواب نعم الرظن بنفسه بل فيهما  
بحسب الواقع في الرظن اي انظرا انهما ليسا بواقعيين في الخارج  
لان الله ليس له ظن بوجودهما في الخارج وان كان بعض منطوق  
الخارج والمخاطب لانه جواب يتعلق بالظن بعد هـ في الخارج لان  
جواب بان ظنه لم يتعلق بهما وغير المطابق هو الثاني دون  
الاول فان الاول متعارف في محاري العرف قطعا والعرف بين العرفين  
يصلح عند التام بل والله تعالى اعلم كتاب الخائز باب ما جا  
في الخائز ومن كان اخر كلامه لا اله الا الله الجناح جمع خنازة  
بالفتح والكسر لغتان للمبيت وتقبل بالكسر للنفث وبالفتح للمبيت  
والمراد ههنا المبيت وتول ومن كان اخر كلامه الخ عطف على  
الخائز عملة التفسير فصار المعنى باب ما جا فيمن كان اخر كلامه

كلامه

٢٥٧

كلامه لا اله الا الله وقيل مراده بقوله من كان اخر كلامه ذكر حديث رواه  
ابودود بن اسناد حسن والحاكم بن اسناد صحيح الا انه خوف جواب  
من وهو خلاف الجنية فلن ولا يخفى بعده فترانه جعل هذه التوجه  
كما لشرح لاحاديت الباب وانما ان هذا الى جمل احاديث الباب علم من كان  
آخر كلامه لا اله الا الله وطرف جمل ان يجعل قول لا يشترط بالله كناية  
عن التفرد بقوله وهي جملته حاله فنسبده مقارنته الحوت بالوجود  
باللسان وطرف نداء المفاصلة فان كان يكون اخر كلامه لا اله الا الله  
نحو حادي حديث ابي دود والحاكم وهذا صلبك د خيف لنا ولا حاجت  
الذات يعني عما ذكر في تأويلها من جمل قوله دخل الجنة على قوله  
ولو بالاحرة وهو بعد غير مستقيم اذ يلزم ان يدخلها حد الشوق وغيرها  
الجنة اذ لو يتحرك بل يلزم ان من كونه يتحرك ولو يوجد بان كان ضا كما مثلا  
يدخل الجنة فلا بد من تأويل اخر وهو جعل قوله لا يشترط بالله شيا كناية  
عن نفي مطلق الكفر فاقوله ولا يخفى انه يجعل قوله الجنة على ما فهمه  
المصنف على الاخر اذ هو انما هو المتبادر اذ لا يستبعد ان يكون اجزاء  
الله تعالى هذه الكلمة السببية على لسانه في هذه الحالة من علاما  
انه سبقت له المغفرة من الله تعالى والرحمة فيكون اهل هذه الترامة  
من الايمان قال الله تعالى فهم ان الذين سبقت لهم منا الحسنى اولئك  
عندنا مبعدون والله تعالى اعلم وانما العجب من قائله ان المولى اراد ان  
يعبر معنى قوله من كان اخر كلامه الخ بالمعنى على الايمان مطلقا قل  
ولا يخفى ما فيه اما اوله فلان جمل قوله من كان اخر كلامه على غير المعنى  
بعيد جدا واما ثانيا فلانه مخالف للمعهود اذ المعهود وضع التوجه  
ترواح الحوت او صلبة يستدل عليها بالحديث لا وضع التوجه ليكون  
الحديث مترواحا واما ثالثا فلان حديث ابي ذر روي عنه معلوم بالاشارة  
محتاج الى التاويل بخلاف حديث من كان اخر كلامه فينبغي ان يجر  
حديث ابي ذر روي عنه على حديث من كان اخر كلامه ليزول به الاشتغال  
واما جمل حديث من كان اخر كلامه على حديث ابي ذر روي عنه فهو مما يترتب  
في الاشتغال فاي فائدة في هذا الكلام والله تعالى اعلم وقيل انما  
من مات الخ كان ابن مسعود ما بلغه هذا اللفظ من فرعا ولا نقه  
مع هذا اللفظ من حديث جابر من فرعا وكانه اخوه من معهود الخلاق  
فنا على انحصار الاربعة الجنية والفاقر وقيل اخره من كون الشراء سببا  
لوجود الفارق وانتها السبب بوجبه انتها السبب وعند انتها الفارق  
تفتتد دخول الجنة لا تتفاد اخرى ولا يخفى ان الحديث لا يقتضيه  
الاحكام السببية في الشراء فيجوز وجود سبب اخر له خذ الفارق والله

تعالى اعلم يا ابا الوضوء على الميت بعد الموت اذا ادرج في كفته كانه اراد  
 به ان يكون مديرا حقيقيا او في حكم المديح المقصود انه لا ينبغي له  
 الرجوع عليه بلا سائر خشية ان يطلع منه على ما بكره الاطلاع عليه  
 فلا يتكلم ان دعوا اليه بكر كان فله التكفين بل فله الغسل فلما يوافق  
 الترجمة واما صفة جابر فهي الاستدلال هو نهى الصحابة عن التكفين  
 وتعمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان هو على النهي ما يفعل في  
 قال الحافظ ابن حجر هكذا هو المحفوظ في رواية لبيت فيما ذكر بعض  
 الرواة في رواية لبيت ما يفعله به فهو غلط وتلاوه ذكر المصنف عند  
 رواية لبيت رواية تافه وكران فيها ما يفعله به فتبينها على الاضلاع  
 ثم قالوا هكذا كان فله تروا قوله تعالى ليفتر لا والله ما تغيره الآية وكان  
 او لا لا يدرى لان الله لو يعلمه ثم درى بعد ان اعلمه الله تعالى به  
 وهذا معنى ما قيل انه منسوخ وما صلا انه صرح عن النبي قد زال فيما  
 قيل عليه ان الخبر لا يرد في النسخ ليس بشي على ان هذا الخبر هو  
 تعليقه بالامر في قوله تعالى فله ما كتبت برعا من الرسل وما ادرى  
 ما يفعله ولا يلو في خبر تغلق النسخ به بالنظر الى ذلك الامر  
 فاقهر باجبه الرجل ينسج الى اهل الميت بنفسه المراد اهل  
 الميت الناس مطلقا ومفهومه يعني محذوف اي بين الميت والناس  
 اي خبرهم عونه بنفسه وبولجهم به ولا يخارج الى حيث من يحكمه  
 هذا الخبر وان كان هذا الخبر لا يخلو عن البراءة حزن وسوء للسامعين  
 ما الاذان بالبخارة قلت الاقرب الاذان عنى الاعلام واما  
 الاذان فانظرا هو ان عنى العلم وهو غير مناسب والله تعالى اعلم  
 لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار المشهور عند من يرضى  
 يلج على انه جواب النبي لكن يتكلم ذلك بان الفاني جراب العقي تدل  
 على سببية الاول للثاني قال تعالى لا يقض عليهم فيموتوا او موت  
 الاول لا ليس سببا لرحل النار بل سببا للخروج عنها وعدم الرجوع  
 فيها بل لو فرض صحة السببية فهي غير مرادة لهما لان المطلوب  
 ان من مات له ثلاثة ولد لا يدخل النار بعد ذلك الا تحلة القسور  
 وعلى تقدير كونه جوابا يصبر المعنى انه لا يموت لمسلم ثلاثة ولو حتى  
 يدخل النار بسببه الا تحلة القسور وهذا معنى فاصد قطعنا الارواح  
 ان موت ثلاثة من الولد لا يتحقق لمسلم قطعا وان لو صح تحقق  
 لو دخل ذلك المسلم النار اذ اعم الاقرب تحلة القسور فالوجه الرفع  
 على ان الفاعل طغى للتغيب والمعنى انه بعد موت ثلاثة ولم لا يتحقق

الوضوء

الوضوء في النار الا تحلة القسور واقرى ما قبل في توجيه النص ان الفاعل  
 عنى الوال والمعبود للجميع وهو يتنصب المضارع بعد النفي كما قالوا المعنى  
 لا يتحقق موت ثلاثة من الولد ولو لوح نار الا تحلة القسور ولعلنا ههنا  
 كلمات بعيدة منها ما ذكرنا الحافظ ابن حجر حيث قال ان السببية حاصلة  
 بالنظر الى الاستثناء لان الاستثناء بعد النفي اثبات وكان المعنى ان تخفيف  
 الوضوء مسبب عن موت الاولاد وهو ظاهر لان الوضوء عام وتخفيفه  
 يقع با مومنها موت الاولاد بشرطه اه ولا يخفى اننا اذ صححنا السببية  
 بالنظر الى الاستثناء فلا بد من اعتبار الاستثناء او لا قبل جعله جوابا ليصلح  
 بدلا ان يكون جوابا وجيبا يكون الاستثناء معتبرا معه فلو ان  
 يصير جوابا واقعا في خبر النفي فلا يكون الاستثناء الاقرب الاقرب لا  
 من النفي فيفيد الكلام انه يلج النار الا تحلة القسور وهو خلق المطلوب  
 ثم اذا جعلنا هذا المعنى جوابا للنفي مسببا عما ذكر عليه النفي كما هو ادب  
 الجواب يلزم ان هذا المعنى منتف لا يتقما ما ذكر عليه النفي كما لا يخفى  
 ذلك على من تأمل في نظائره ومنها قوله تعالى لا يقض عليهم فيموتوا او قيل  
 انه لا يتحقق موت ثلاثة ولو حتى يقترب عليه دوام الوضوء الا تحلة  
 القسور كما لا يتحقق القضا عليهم حتى يقترب عليه موتهم ولا يخفى انه  
 فاصد جوازا فهو والله تعالى اعلم فتلا النبي الله تعالى ان تصلى  
 على المنافقين فان قلت كيف لم يرد في الله تعالى عن ان يقولوا ويعتقدوا  
 ذلك وقبح اتهام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بان تكاب المني عنه قلت  
 لعله جوز المشيان والسهمو قاراد ان يذكره ذلك ويمكن ان يقال قوله  
 ليس الله بما او ليس لتعزير النبي بل للتزدد بين النبي وعونه ليتور به  
 الى فهو ما ظنه من اوما ما يتصور به كلام بعضه ان النبي كان متحققا  
 لان الصلاة استغفار للميت وقد نهى صلى الله تعالى عليه وسلم عن  
 الاستغفار للمترفين لقوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا من ان  
 يستغفروا للمترفين فليس بشي اذ لا يلزم من كون الميت منافقا ان  
 يكون متركا وانظرا هو ان الحكم كان في المترفين هو النهي وفي حق المناقين  
 التحذير ثم نزل المنع والنهي والله تعالى اعلم بعد ما دقنا حرجه  
 هذا الحديث مخالف لحديث عمر السابغ سيما رواية ابن عباس عن  
 عمر كما ذكرها الترمذي وصحها فيها دعي رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم للصلاة عليه فقار له الى ان قال ثم صلى عليه ومشي  
 معه فقار على قبره حتى فرغ منه فانه مني في انه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كان مع البخارة الى ان اتى به العتيد وقد تكلف بعضه في  
 التوفيق بما لا يرفع الابراء بالكلمة والله تعالى اعلم فلم يوجد له

في قوله تعالى لا يقض عليهم فيموتوا او موت  
 الاول لا ليس سببا لرحل النار بل سببا للخروج عنها  
 وطول ما ذكره في قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا  
 من ان يستغفروا للمترفين فليس بشي اذ لا يلزم من كون  
 الميت منافقا ان يكون متركا وانظرا هو ان الحكم كان في  
 المترفين هو النهي وفي حق المناقين التحذير ثم نزل  
 المنع والنهي والله تعالى اعلم بعد ما دقنا حرجه هذا  
 الحديث مخالف لحديث عمر السابغ سيما رواية ابن عباس  
 عن عمر كما ذكرها الترمذي وصحها فيها دعي رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم للصلاة عليه فقار له الى ان قال  
 ثم صلى عليه ومشي معه فقار على قبره حتى فرغ منه فانه  
 مني في انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مع البخارة الى  
 ان اتى به العتيد وقد تكلف بعضه في التوفيق بما لا يرفع  
 الابراء بالكلمة والله تعالى اعلم فلم يوجد له

بروح ومالي جيرة ما استغفرتهم على الودع الا وارتفعت معاني  
اراشوا جاني ثم يلوه بالندى فلم استطع مناجهم طبرانا

ما يكفن فيه الاودة اي فكفن فيه والتكفين فيه من غير تحت وتفتيش  
عند كون البرد المذكور يبلغ الثلث امر لا يدل على ان الكفن من كل  
المال وقال القسطلاني قوله الاودة موضع الوجهة لان الظاهر  
انه لو يوجد ما يملكه الا البردة المذكورة انتهى والله تعالى اعلم  
باب من استغفر الكفن قال القسطلاني اي اعده وليست السنين  
للطلب اليه فيما حاشتهما الظاهر ان المطلوب اعادة انهما كانت  
ذات حاشية وهي ما يكون طرفاها على غير لون الوسط والله تعالى  
اعلم فتخصت به الخ لا يخفى ان مقتضى الحديث انهما لا تترك  
الزينة والطيب فوق ثلاث لغير الاحاد على الميت اذا كان الميت  
غير الزوج ولا يلزم منه ان تستعمل الطيب او الزينة بعد ثلاث لغير  
فكان مراد ادم عظمة وعينها من ازواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
تظهر باستعمال الطيب دفع الشهوة ظاهر والتخفيف عند شبه الاحاد  
لان الحديث يقتضي استعمال الطيب او الزينة والله تعالى اعلم  
الا على زوج فانها تحب عليه اربعة اشهر وعشرا وهذه الزيادة مرتبة في  
الوجوب فان خبر الشارع يحل عليه وبه التوفع ما قبل ان يفهم من الاعلى  
زوج انه يحل لها الاحاد فانين الوجوب قال القسطلاني اجيب بكفاية  
الاجماع على الوجوب وايضا جاني من تحت الكحل وغيره ولغيره  
الاجماع والاي دود لا تحب المرأة فوق ثلاث الا على الزوج فانها تحب  
اربعة اشهر وعشرا وهذا بلفظ الخبر اه قلنا يفتي رواية الكتاب عن  
ما ذكر من رواية ابي دود الا ان يقال عرضه بيان موافقة رواية ابي  
دود لرواية الكتاب والله تعالى اعلم ويحتمل انه زعم ان رواية  
الكتاب يحتمل الفاء وبيان يقال معنى فانها تحب اي يحل لها او تحب  
بقية الكلام السابق بخلاف رواية ابي دود والله تعالى اعلم  
لا تحل لامرأة توفع بالله والبيود الا تحب على الميت هو قائل  
لا يحل على امة من ومنع الفعلة موضع المصدر يتقيد بان اولدونه ومثله  
قوله تعالى ومن اياته يريك البرق وقوله اربعة اشهر وعشرا مضمورا  
لمفرد اي فانها تحب بقية الرواية السابقة والسوق وليس من حمله  
المستثنى حتى يقال انه استثنى شبيهين عن شبيهين بحق واحد بان  
يقال على زوج مستثنى من على صبيته واربعة اشهر وعشرا مستثنى  
من فوق ثلاث وقد مر جوابا بجمعه وعلى هذا فلهذه الرواية بساطة  
هذا المفرد ايضا من ادلة وجوب العدة والله تعالى اعلم فلهذا  
عنه بوابين لعل انما سابق لهذا الحديث لا تارة ما كان عليه النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم من التواضع فذكر انما ما عرفت اولاد ليس

من

٥٩

وفع الله تعالى بالحاج المارح رواق الرامة بخبر السنن  
من ثمانية الامتياز عن احاد الناس في المشي حتى يعرف به كما هو شأن  
الابو الدنيا ترحين جات الى الباب فما وجدت ما ناعا بمنعها عن الوصول  
اليه لم يجد على ابواب اهلا الدنيا والله تعالى اعلم اذا كان الفرح  
من سنته اي سنة الميت او اهله وافراد الصحبة كراعاة اللغو وجمع  
الوجهين واحد وهو ان الميت قد عود اهله في حياته بالبيكا على الاموات  
والنياحة عليهم ورضي به واقربوه على ذلك اذا اعتياد الاهل عادة لا يتلو  
الانقصاص صاحب البيت في امرهم وتغير لهم عليه واذا كان كذلك ووقع  
من الاهل البيكا والنياحة عليه يصير كان الميت ما وقاهم عن هذه المعصية  
ولم يبرأ عنهم كما ينبغي ويصير كمن سن له ذلك فيصير عاصيا فيعذب  
لذلك وما ترخص من البيكا عطف على الترجمة لربيعا في الليلة  
اي لو يجامع قبل ذلك ذلك نويضا بعتان فانه جامع لتلك الليلة فلهذا  
يستحسنه صلى الله عليه وسلم لما فيه من القفلة عن حال اهله البيت  
مع انهما من نياته صلى الله تعالى عليه وسلم ومقتضاه بشدة الاهتمام  
بامرهما ثم قيل لعل وقوع مثل هذا عن عثمان لغيره في ذلك اذ يحتمل انه  
ظالم مرضها فاحضاج الى الوقاع ولو يكن يظن انما تعرف تلك الليلة  
وليس في الخبر ما يقتضي انه واقف بعد موته او بعد احضارها والله  
تعالى اعلم ان الله ليزيد الكافر عذابا بيكا اهله كما نفاضت  
ان معنى هذه الحديث هو ان الله يزيد الكافر عذابا جزا لكفره كما قال تعالى  
فلن نزيدك الا عذابا الا ان الله اجري عاقبته باظهار الزيادة عند البيكا  
فصار كان البيكا سبب للزيادة لان الزيادة جزا للبيكا ولا يتصور مثل ذلك  
في تعذيب المؤمن بسبب البيكا فصار هذه الحديث على فهمها غير  
مخالف لقوله تعالى ولا ترزوا رزرة فيما بالها تنبته وتبطل الحديث الاخر  
بالمخالفة والله تعالى اعلم والله هو اضحك وابلى ليس المراد بذلك  
ان الخالق هو الله تعالى فلا يعاقب العبد بذلك اصلا بل المراد ان الله  
على اضحك الحي فلا يواخذ بذلك الميت ويحتمل ان يقال مرادة له بيان

على تراجم البخاري  
في السنة السنن

الألوكة  
www.alukah.net

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان عذاب القبر المحبت بيكا لاهل لا وجه له اصلا لا عقلا ولا شعرا اما عقلا فلان الفعل مخلوق لله تعالى فلا يتجه عذاب العبد به اصلا من قاربه ولا غيره لولا الشرح واما شرعا فلان الشرع ما ورد الابدعاب مع قاتن به المعصية لا بعذاب غيره فلا يبع القول بعذاب الميت بيكا الله تعالى الاول انما انما عباد الله بقوله والله اصحوا وانكى بقل ان نقل عن عاتمة ما يكون فيه انتارة الى الثاني اعني قوله تعالى ولا تزواجة وراخي وهذا الوجه ادق وعلى الوجهين لا يرد ان بلور الكلام يقتضي ان لا يعذب احد بفعله اصلا لا الفاعل ولا غيره لان الخالق مطلقا هو الله تعالى بقى انه قد وجع تخيل الظالم دون المظلوم بعد ان نفس حسنة بعد المظلمين فاذا فرغت توضع سيقات المظلومين عليه فما معنى قوله تعالى ولا تزواجة وراخي قلت لعل معناه ان الله تعالى لا يعاقب احد ولا يعذب به بون غيره لان لا يجعل عليه ذنب غيره جزا له على عمله بينهما فرق ه والحاصل انه تعالى لا يواخذ احد بدين غيره البتة ويمكن ان يواخذه بعد تخيل عمله الغير اياه بنا على ان اعماله تقتضي التخييل جزا عليها ومن هذا القبيل من سن سنة سيسة الحديث وحديث لانه اول من سن القتل وقوله تعالى ويجعلن انقالهم وانقالا مع انقالهم كما قسم والله تعالى اعلم **قوله** ان كوننا على ليس ككذب على احد كقول الظاهر ان الكاف للمماثلة به

ان عذاب القبر المحبت بيكا لاهل لا وجه له اصلا لا عقلا ولا شعرا اما عقلا فلان الفعل مخلوق لله تعالى فلا يتجه عذاب العبد به اصلا من قاربه ولا غيره لولا الشرح واما شرعا فلان الشرع ما ورد الابدعاب مع قاتن به المعصية لا بعذاب غيره فلا يبع القول بعذاب الميت بيكا الله تعالى الاول انما انما عباد الله بقوله والله اصحوا وانكى بقل ان نقل عن عاتمة ما يكون فيه انتارة الى الثاني اعني قوله تعالى ولا تزواجة وراخي وهذا الوجه ادق وعلى الوجهين لا يرد ان بلور الكلام يقتضي ان لا يعذب احد بفعله اصلا لا الفاعل ولا غيره لان الخالق مطلقا هو الله تعالى بقى انه قد وجع تخيل الظالم دون المظلوم بعد ان نفس حسنة بعد المظلمين فاذا فرغت توضع سيقات المظلومين عليه فما معنى قوله تعالى ولا تزواجة وراخي قلت لعل معناه ان الله تعالى لا يعاقب احد ولا يعذب به بون غيره لان لا يجعل عليه ذنب غيره جزا له على عمله بينهما فرق ه والحاصل انه تعالى لا يواخذ احد بدين غيره البتة ويمكن ان يواخذه بعد تخيل عمله الغير اياه بنا على ان اعماله تقتضي التخييل جزا عليها ومن هذا القبيل من سن سنة سيسة الحديث وحديث لانه اول من سن القتل وقوله تعالى ويجعلن انقالهم وانقالا مع انقالهم كما قسم والله تعالى اعلم **قوله** ان كوننا على ليس ككذب على احد كقول الظاهر ان الكاف للمماثلة به

البنية

قوله لا يحسن التشبيه ايم قوله لا يبع التشبيه نحو الحسن او لا والصحة ثانيا لا انا للمعهود في التشبيه اما المساواة اولون المشبه اقول اما انفس فلا اذ

البنية والله تعالى اعلم نفوقد يفتي التشبيه لبيان ان دخول الكاف انشود قوة بحيث لا يفر منه المنبه حتى يشبه به لان التشبيه كما يقتضي نوع نقصان في المشبه كذلا يقتضي قرينة الى المشبه وعند انتفا الفرق لا يحسن وقد يفتي لبيان ان غير دخول الكاف انشود فلا يبع التشبيه وعلى التفسيرين ينبغي ان يكون المحل محلان يتوه هو ان دخول الكاف اقوى حتى يكون التقى في موضع يتوه هو فيه الاثبات فان ذكر التقى موضع لا يتوه هو فيه الاثبات قليلا فانوه مثلا ان يقال فلان لا يطير فانه كلام قليل الجوف واعتبارا في ان دخول الكاف هل هذا اقوى لا نحو تعد فالاقوى ان يعتبر هل هذا التقى المساواة والله تعالى اعلم ايم عدا الجنازة ظاهر الاخر للمحبة بالانواع في المشي وكحل الاصر بالانواع في التجهيز وقوله الا حرام النودي رضى الله تعالى عنه الاول هو المتقين لقوله فتر تضعونه عن رقابكم ولا يخفى انه يمكن تصحيحه على المعنى الثاني بان يجعل الوضع عن الرقاب كناية عن انة التفتيح فهي خيراى الجنازة بمعنى الميت لبقا بلمنه بقوله فتر وجيند لايه من اعتبار الاستحرام في غير اليه الرجوع الى الخبر ويمكن ان يقدّر عليها خيرا ومنه اذ خير لكنه لا يشبه عده بالمقابلة والله تعالى اعلم اكثر ابو هيرين عليا اي قد اكثر في رواية الحديث فتر على لاول السهد وقلة الحفظ والاختلاف فانه الصلاة على الجنائز بالمصلي والمسجد اى حاج بيبا حكم الصلاة على الجنائز في المصلي والمسجد فذكر من الحديث ما يدل على ان المعناه في صلاة الجنازة كان اداؤها خارج المسجد حتى انه صلى على النخاشي في المصلي ووضع الجنائز موضعا عند المسجد فصار اداؤها خارج المسجد اولى واخرى من اداها في المسجد نفوقد ورد الصلاة على الجنازة في المسجد ايضا فيجعل ذلك على بيان الجواز مع اولوية خارج المسجد وهذا اعدل مما قالوا في هذا الباب ان شاء الله تعالى ومما ذكرنا ظاهر موافقة الحد يثين بالترجمة لان المطلوب في الترجمة بيان الحكم وقد علم بالحد يثين ان الحكم هو الاولوية خارج المسجد ففي المسجد اذ ثبت فهو خلاف الاولى لتعلموا انما سنة فذبتا در منه انما من سن صلاة الجنازة لا من واجبا منها ولو سلم فلا دلالة له على وجوده في صلاة الجنازة كما لا يخفى وقوله ان قول الصحابي من السنة كذا في حكم الوفاء لا يدل على ان قوله الفعلا انة ال الفعلا في سنة كذلا ولو سلمو فعا بته انه دفع للفعلا الى النبي بمعنى انه فعله ولا يلزم من مجرد فعله الوجوب فهذا الحديث لا يبيد الوجوب فهو يرد فقول بقرانه

قوله ان دخول الكاف اقوى ظاهر في المعنى الثاني اما الاول مثلا وعلم سقط من علم التامع او قد حوله الكاف اذ

الألوكة  
www.alukah.net

فأخذ الكتاب في صلاة الجنازة ووجهه على أنه قرأ على قصد الوعا بغير والله  
 تعالى اعلم وقد رجع بعض علماءنا الحنفية الفراء فيها وذكر لها أدلة كثيرة  
 ولعل من يتولى بالوجوب يأخذه من عموم الصلاة الأباغحة الكفاب  
 والله تعالى اعلم قال أرسل ملاء الموت إلى موسى الخ كان ما علم  
 أنه جا بآذن الله تعالى بسبب اشتغاله بأمر من الأمور المتعلقة بقلوب  
 الأنبياء عليهم السلام فلما تشبه منه اجب ربك أو غوه وصار ذلك  
 فأطعمه عما كان فيه ولو يفتقد ذلك بهما استولى عليه من سلطان  
 الاشتغال أنه جا بأمر الله تعالى حركة نوع عصب وبقوة حتى  
 فعل ما فعله ولعل من لا يظن ما رواه عند الملائكة الكرام فصار  
 ذلك سببا لهذا الأمر واما قوله تعالى أرجع قلوبهم فلعله ذلك لثقل  
 من حالة الغضب إلى حالة اللين لينتبه بها فعل واما قوله موسى  
 ثم إذا قلتم لم يكن لشركي منه في الموت بالآخرة بل لتغيرانه لا يستبعد  
 الموت حالا إذا كان هو آخر الأمر مالا وكون الموت آخر الأمر معلوم  
 عنده فلم يكن ما وقع منه لاستيفاء الموت حالا وذلك لأنه حين  
 انتقاله إلى حالة اللين علم أن ما وقع منه لا ينبغي وقوعه منه وكذا  
 علم أن ما جابه الملاء عنده من قوله يصنع بيده الخ عنونه الاعتراض  
 بأنه يستبعد الموت أو يريد الحيلة حالا فأراد بهما الاستيفاء  
 فعل وقرآن الذي فعله ليس لاستيفاء الموت حالا إذ لا ينبغي  
 ذلك مما يعلم أن الموت هو آخر الأمر فصار كأنه عنونه أن يقال  
 أن الذي فعله إنما فعله لأمره وكان من مقتضى ذلك الوقت وتلك  
 الحالة التي كان فيها والله تعالى اعلم يتجمع بين الرجلين من قتلى أحد  
 في ثوب واحد إذ لا يجوز تجريد ههما بحيث تتلاقى بشرهما أنه قلت  
 ونقله عنه غير واحد واقروه عليه لكن يوده ما نقله القرمذي عن انس  
 رضي الله تعالى عنه وفيه فكتوا القتلى وقلت الثياب فكفن الرجل  
 والرجلان والثلاثة في الثوب الواحد تجريد فينون في قبر واحد بل  
 يوده نفس هذا الحديث فان ما ذكره لا يناسبه قوله ثم يقول أيهما  
 أكثر قرأنا الخ يعني أنه ما معنى ذلك والشهيد يدفن بثنا به التي عليه  
 فكان كذا فيمن قطع ثوبه ولو بقيت على يديه أو بقي منه فليلك للثوب  
 الجروح وعلى تقدير بقائه من الثوب السابق لا تشكل الكوفة فاصلا

اعلم  
 المظهر

عن ملاقاته بثرتهما وايضا قد اعتذر بعضهم عنه بالضرورة وقال  
 بعضهم جمعها في ثوب واحد هو ان يقطع الثوب الواحد بينهما والله  
 تعالى اعلم باب اذا اسلم الصبي الخ يريد ان اسلم الصبي صحيح  
 امرا وذكر من الاحاديث ما يدل على انه اختار أنه صحيح ولم يكن  
 مع ابيه الخ هذا معنى على ما هو الصحيح في اسلامه عبا من انه اسلم  
 بعد بربر زمان قبيل الفتح وكان قبلة ذلك على دين قومه لانه كان مسلما  
 محتضيا اسلامه والله تعالى اعلم هو الذي قال احسبا الخ اي  
 ما اتيت بالحبي على وجهه لان الحبي كان غامرية فانقب يوم تاتي  
 السامريخان مبيين وهو ما في بلغة الخان منها تا ما فكيف بالبا  
 اي هذا الذي اتيت به من الاصل الناقص جدا هو قدر الساجر الكاذب  
 ولا تغتر بخا وز قدره والله تعالى اعلم فقال له اسلمه فبه عرض  
 الاسلام على الصبي وهو دليل على صحته من الصبي اذ لو لم يبع  
 لما عرض عليه وفي قوله انقذه من النار لانه على انه صحيح اسلامه وعلى  
 ان الصبي اذا غفل الكفر وما ت عليه فهو بعد ذلك قال المحقق ابن  
 حجر ويحتمل ان يقال انه انما بعد على ذلك اذا عرض عليه الاسلام  
 واي لا مطلقا فان قلت تحسب لم عرض عليه الاسلام مع انه  
 لو ابي بعد العرض لاستحق العذاب قلت له لم يموت مسلما  
 وينال فضيلة الاسلام اذ لو فرض نجاة او الكفرة فهو محرمون  
 عن تيلة فضيلة الاسلام قطعا والله تعالى اعلم ويحتمل ان يقال  
 قوله انقذه من النار معنى على احتمال ان يموت بالغافي لهذا الموضع بان  
 كان قريب البلوغ فيحتمل ان يموت بعده او في غيره على انه لا يستبعد  
 اطلاق القلم على البالغ العتيد بالبلوغ فيمكن ان هذا الولد  
 كذلك وعلى ملا دلالة على عذاب الصبي اذا مات ولم يسلم والله  
 تعالى اعلم الا يولو على الفطرة اي سلامة الطبع وخلو الذهن عما  
 يبعد عن قبوله الاسلام من الشبه الصارفة او التقليد المانع  
 عن قبول الحق على ما هو المقنن الغالب ودلالة لانه خلوه عن تلاءه  
 الصور ان صار كأنه جعل على الخلة وطبع عليها كان الخلة لسلامتها  
 يسارع الذهن إلى قبولها اذ لم يكن عذ القبول مانع والله تعالى اعلم  
 ولعل هذا على المقنن الغالب او المقصود بيان حال ائمة لا بيان من سبق  
 فلا يشكل باقلام الذي قتل الخضر فقتلته انما طبع كافر والله تعالى اعلم

اعلم  
 هذا

فابواه بموداته اي ان نفوس والحاصل ان انتقاله من ارضه الى ارضه  
 والحداد بقوله فابواه اي مثلا او المراد بابواه هما او من يقوم مقامهما من  
 نقله الولد ويتبعه من شياطين الانس والجن فلا يشكر بالولد كما فر من  
 الانس اذ لو يتصور ان يكون كفره بائناح الابا وكذا ان كفر كثير وارثا  
 ممن يكون كفره بلا مدخلية الابا لا تقبل بل خلق الله الاية فان قلت هذا  
 منافي للحديث فانه يعيد بتدبير خلق الله تعالى ظاهرا لما فيه من قوله فابواه  
 بموداته فانه يعيد ان ابويه يغيرانه عما خلق عليه قلت يحتمل ان يكون  
 هذا تمهيدا في المعنى كقوله تعالى فلا رقت ولا قسوق ولا جدال ويحتمل  
 ان المراد انه ليس لاحد تدبير خلق الله تعالى يجعل الولد مولودا على غير  
 العطرة فان الله تعالى خلقه على العطرة لا يخالها اذ عا قلميس لاحد  
 ان يغير خلق الله والله تعالى اعلم بشرا لا يخفى ان هذا الحديث لا يدل على  
 صحة ايمان الصبي ان آمن ولا على انه مومن من حيث ولد والامان  
 اجتناب الى عرض الايمان عليه حال صباه فخطا بقتله للترجمة لا يخلو عن  
 خفا فتامل اخر عني كانه بمعنى تاخر عني على انه من اخر عني  
 تاخر كما قالوا في قدر عني تقدم ويحتمل انه بمعنى اخر عني كلاما  
 اي بعده او اخر نفسك والله تعالى اعلم وقوله تعالى ولو ترى  
 اذ الظالمون انهم هم بالرفع اي وفيه قوله تعالى الخ وعلو كونه في عذاب  
 القبر بالنظر الى قوله اليوم تجزون عذاب الهون اذ ظاهره الوعد  
 بالعذاب يوم الموت والمتبادر منه الى الذهن عذاب القبر والله  
 تعالى اعلم سنعدهم مرتين كان المراد بذلك مرتين كل يوم مرة  
 غدوا وغشيا كما ذكر في عذاب الرفع النار يعرضون عليها غدوا  
 وعشيا فهذه الاشارة الى عذاب القبر وقوله توردون اشارة الى عذاب  
 الغيبة والمراد به العذاب المستمر العظيم كغيبته لشدة وكيفية لروا  
 فتكون هذه الاية من ادلة اثبات عذاب القبر وفيها دلالة على ان  
 عذاب القبر غير مستمر كعذاب الغيبة بل يكون كل يوم مرتين والله  
 تعالى اعلم وهذا الذي ذكرنا هو الاوفق بالتوقيف بمن هذه  
 الاية وبين اية النار يعرضون الاية النار يعرضون عليها في الحديث  
 يعرض عليه منقده فلا بد من اعتبار القلب في احد الموصفين والظاهر  
 ان القلب في الاية لا فائدة اهمية يجرى الى النار حتى كانه يعرضون  
 على النار والله تعالى اعلم نزلت في عذاب القبر في سورة الحديد

الى

الى عذابه احيانا يدعوا موثنا اي تخاطبهم ولا يخفى ان سماع الاصوات  
 يقتضي حصول نوع من الحياة له في القبر وبه يحس نقل العذاب بالمحس  
 فدلالة ذكر هذا الحديث في هذا الباب لبيان امكان العذاب وهل يعارض  
 ذلك قوله تعالى لا يدعون فيها الموت الا الموتة الاولى قال ابو عثمان الخزاز  
 لا يخفى ان العذاب ما ثبت بالنص من حياة الشهداء وقال ابن المنذر اذا ما  
 ثبت حياتهم لزمان يثبت موتهم بعد هذه الحياة ليجمع الخلق كلهم  
 في الموت عند قوله تعالى لمن الملائكة اليوم ويلزم من بعد الموت وقد قال تعالى  
 الية وتكون فيها الموتة الاولى والجواب الواضح عندي ان معنى  
 قوله تعالى الية وفون فيها الموت اي الية الموت فيكون الموت الذي يعقب  
 الحياة الاخرية بعد الموتة الاولى لا يذوق الهمة ويجوز ذلك في حكمه  
 التقدير بلما اشكالا او يقال ما وضعت العرب اسم الموتة الاولى على  
 ما فهموه لبا اعتبار كونها ضد الحياة فعلى هذا خلق الله تعالى للموتة  
 الحياة الثانية ضد الية الصدمونا وان كان ضد الحياة جمعا  
 بين همة الادلة العقلية والنقلية واللعنوية انتهى قلت الجواب الثاني  
 لا يوافق ظاهر حديث دمج الموت والله تعالى اعلم ثم ان ثبت الموت  
 في الاخرة سوى موت الدنيا فليحتمل قوله تعالى لا يدعون فيها الموت  
 الا الموتة الاولى عبارة عن ذلك الموت لا عن موت الدنيا بما على ان  
 الاصل في الاستئناس هو الاتصال لا الانقطاع ويجعل جبر فيها للاخرة  
 او المحنة بما على ان الصالحين كما هم بعد موت الدنيا في الجنة وح  
 لا يظهر الاشكال الا ضللا بل يظهر وجه الاتصال في الاستئناس وتخليص  
 عن مؤنة حمل على الانقطاع فاقهرو والله تعالى اعلم يهود  
 تعذب الظاهر انه اخبار عن اصحاب الصوف بانهم يهود لا اخبار  
 عن اليهود بانهم يعذبون فالأقرب ان يعتبر يهود جبر مبتدأ محذوف  
 وايضا يهود نكرة ولهذا دخلها اللام فتقول اليهود والله تعالى  
 اعلم فكان يسمى بالتمية الخيمة عادة لا تكون الا باظهارها بالاجب  
 صاحب اظهاره بالغبية وطلو حقيقتة الغيبة وكذا التميمة من ايراد

القهينة واؤلاء غيرهما في الترجمة باسم القهينة والله تعالى اعلم فقال  
 هذا مقصد اى فكل من ختمها او منهن لابرؤيته وبالنظر اليه او فكل من علم  
 ان المصير اليه حتى يعتقد الله اى اليه كما في بعض الروايات او المراد بهذا  
 مقصود القهينة يعتقد الله اى اليه كما في باب الشترق لان الجنة يحتاج  
 ان له مرضعا في الجنة كما في من باب الشترق لان الجنة يحتاج  
 الصغير فيها الى تربية او رضاعة والله تعالى اعلم الله اذ  
 خلقهم اعلم في المصالح اذ تتخلف محووق اى علم ذلك اذ خلقهم  
 والحكمة معترضة بين المبتدأ والخبر ولا يصح تعلقها به بافعلا التفضل  
 لتقدمها عليه وقد يقال بجوازها مع التقدم لانه ظرف فينتسج فيه  
 اى قلت ولهذا يقتضى ان ظرف ولا يخفى ان علمه تعالى قول اى  
 فتقريبه بوقت الخلق الحادث غير ملائم الا ان يقال بقدم صفة  
 التكميل من كماله عند الترتيب والافق ان جعلها ذلك تعليلية ويمكن  
 ان يجعل ظرفا على القول بخروج الخلق كما هو مذهب الاشاعرة به  
 بنا ويلاحظ قدر خلفهم في الازل والله تعالى اعلم ويمكن ان يجعل ظرفا  
 على ان الكلام جارعا عن ثبوت العلم عند الخلق لاحد وث عند  
 والله تعالى اعلم بولو على الفطرة يجمل انه ذكر هذا الحديث لبيان  
 انه يفيد النجاة لا اولاد الكفرة بنا على ان المراد بالفطرة الاسلام وحي  
 يلزمه التعارض بين هذا الحديث والحديث السابق ويحتمل ان ذكره  
 للتنبيه على ان الفطرة لا تحيل على الاسلام بل على سلامة الطبع  
 وفقا للتعارض بين هذا الحديث وبين السابق والله تعالى اعلم  
 واوصية بذهمة الله اى بالهدية من الله تعالى قال ابولهب  
 يمكن ان يقال هذا هو ذكر شرار الموتى بشرهم او يقال  
 ذكر ابولهب في القرآن مع ان ما هو بالقرارة الى القهينة بوجوب ذكر  
 كتاب الزكاة وطمون باب ذكر شرار الموتى والله تعالى اعلم  
 ماله كلمة ما لا يها م اى حاجة قنائه لاجلها حتى يقولوا  
 لا اله الا الله اى حتى يظهر والايمان فهدا كناية عن ذلك فلا بد  
 انه لا بد من الشهاده بالنسوة وبه حصل التوفيق بيته وبين ما

قوله بلسعة  
 على الزكاة  
 ذكر شرار القهينة  
 بعد ان قلنا ما  
 وبالحكم بعد العلم  
 كونه لا يفتقر له لانه  
 يستلزمه وهذا  
 السعة على ما  
 لانه لا يمكن ان يكون  
 في احوالها  
 لا يفتقر الى الايمان  
 السعة لا يفتقر الى الايمان  
 الزكاة كان احره  
 الشاهد في قوله  
 الزكاة لا يفتقر الى الايمان  
 قوله بلسعة  
 قوله بلسعة  
 قوله بلسعة  
 قوله بلسعة  
 قوله بلسعة  
 قوله بلسعة

وقع في بعض الروايات من الزيادة وقول اى بكره حتى الله تعالى عنه فان  
 الزكاة حق المال كما في قوله عليه الصلاة والسلام الا يحفة  
 اى بحق الاسلام ولعل ذلك هو ما يترشح صدر عمر رضي الله تعالى عنه  
 للقتال فعلم ان القتال لا يجاقف الحديث بواحدة هذه الاستثناء والله تعالى  
 اعلم ولا يشك في الحديث بان القتال ينتهي بالجريمة اما لان الحديث شرع  
 الجرية او لان المراد بالناس مشركوا مكة واقر الله تعالى اعلم  
 شجاعتها بغير التشييع وتكسر وهو الجحيم وعلل ذلك في بعض  
 الاحوال وما في الاحاديث من انها تضيح وتخي في النار في حال  
 اخرى فلان في والله تعالى اعلم لقول النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ليس فيما دون الخ تغليل للسابق اما بالنظر الى تخذه دعوى  
 انه ليس كل ما كثر او با عسبان ان ما ادى من الزكاة بعد وجوبها  
 هو ما لا يجب فيه الزكاة سواء زاد علم بالحديث حال ما لا يجب فيه  
 الزكاة وان لا صدقة فيه بل هو كمال ما حبه فكذلك ما ادى  
 منه الزكاة بعد وجوبها والله تعالى اعلم والمراد بالكتف وهو الذي  
 يكون سببا للتغيب بنفس الكتاب والله تعالى اعلم انما كان  
 هذا اى ما يفهم من ظاهرها من الصنف والاقلانية في الزكاة لا انما  
 منسوخة بنزول الزكاة كما يقتضيه ظاهر كلام ابن عمر رضي الله تعالى  
 عنهما في الصدقة اى مطلقا فقالوا قراء اى حال  
 المنفقون انه مراء والحاصل انهم تكلموا فيما اعطى القليل  
 والكثير لان مواد هذه ان لا يتصدق احد وقد كان لفلان اى صار  
 للوارث اما ما زاد على الثلث فواجب حتى للوارث ابطال وصايا اى  
 فيه واما الى الثلث فلانه لو لم يتصدق به لكان للوارث ولا يتفق به  
 الميت فكانه بالتصدق يتصرف في مال الوارث او المعنى وقد كان  
 ان يصير لفلان ويخرج عن يده ان لم يعطه فالاعطى في مثل هذه  
 الحالة كالمتصرف في مال الغير او كالا عطا فقال لا اله الا الله اى على  
 سارق اى لا احد وتخرج الصدقة في يده دون من هو اسوا حاله او هو  
 للتعجب كما يقال سبحان الله باب الصدقة باليمين قلت ذكر  
 فيه حديث تصدقوا الحديث وكانه ذكره لانه اذ ان الصدقة  
 باليمين غير لازم لاطلاق هذا الحديث فهو منسوب لمطلوب

قوله هو الجحيم  
 الذي في الف حلاخي  
 الجنة الذكر الذي  
 يغور على ذنوبه بوانه  
 الرجل الغاريس ورجل  
 بلغ الغاريس اى

قوله اعلم ان هذا قال  
 السطحي لم يوجها  
 نزول الزكاة قوله تعالى  
 وسابغوا ما من يفتقون  
 قدر الغواى ما فضل  
 عند الكفاية وكانت  
 الصدقة فيها تضل  
 عند الكفاية اى قسطها  
 قوله اى ما اسره بل هو  
 قوله مطابقة للمعنى  
 قوله اى ان المراد بيبس  
 البس المعنى ان المراد بطول  
 صلى الله عليه وسلم  
 وهو فضيلة كونه الصفة  
 لانه حصل بالادوية والمصحة  
 الصفة اى ان المراد بيبس  
 الضلال الروحانية  
 من النجاسة اى  
 من النجاسة اى  
 من النجاسة اى  
 من النجاسة اى



الحديث ما تتفق عيونه حيث يدل على ان الانفاق وطبقة الجبين والله  
 تعالى اعلم لاصدقة الاعن ظهر غنى اء الاما يخلفه الله الفقى حيث  
 كان بصيرا الفقى عنزلة الظاهر لها كظهر الانسان ور الانسان فاصا قنم  
 الظاهر الى الفقى بياينة لبيان ان الصدقة اذا كانت بحق يبق لصاحبها  
 الفقى بعدها اما القوة فليته اولو جود شئ بعدها يستغنى به عماه  
 تصدق فهو احسن وان كانت بحق يحتاج صاحبها بعدها الى ما اعلى  
 ويضطر اليه فلا ينفى لصاحبها التصديق به والله تعالى اعلم الاملكان  
 ينزلان فيقول احدهما الخ لا نقال لافادة في قولها هذا على تقدير عدم سماع  
 الناس ذللا اذ لا يترتب عليه ترغيب والترهيب بلا سماع لانا  
 نقول تبليغ الصادق يتصور مقام السماع فينبغي للمعاقل ان يلاحظ  
 كل يوم هذا الدعاء بحيث كانه يسمعه من الملكين فيفعل بسبب  
 ذللا ما لو سمعه من الملكين لفعله وهذا هو فائدة اخبار النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم بذللا على ان المقصود بالذات الاعمال الهذره  
 وعلى هذا سوا علموا به امر لا تقول اعط صاحبك نلما حله الجمهور على  
 ضياع ماله وجهه ابن العربي على توفيق الصدقة والله تعالى اعلم  
 باب قدر كرم يعطى من الزكاة الخ كثيرا ما يدكر المصنف في الترجمة اشيا  
 ليستخرج لها احاديث فربما لا يتيسر له استخراج الاحاديث الا من  
 لبعضها واعلم هذا الباب من هذا القبيل فان الحديث الذي ذكره  
 لا يوافق الا الجزء الاخير من الترجمة وهو من اعطى شاة والله تعالى  
 اعلم ورعا يقال انه اكتفى في الجزء الاو باء ما ورد في الشرع للمقدر  
 حديثه عليه بعد ذكر حديث له والاصل عدم التحديد في ذللا الا بالشرع  
 فاذا ورد في الشرع فالوجه القول بالاطلاق ففيه رد على الحنفية القائلين  
 بكراهة قدر النصاب والله تعالى اعلم لا يجمع بين متفرق هـ  
 معناه عند الجمهور على النهى اى لا ينفى لما كمين يجب على مال كل  
 منهما صدقة وما لهما متفرق بان يكون لكل منهما اربعون شاة  
 فيجب على كل منهما شاة ان يجمعها عند حضور المصدق فزارعت  
 لزود الشاة الى نصفها اذ عند الجمع يوخذ من كل المال شاة هـ  
 واحدة وعلى هذا قياس ولا يفرق بين مجتمع اى ليس لشركيين هـ  
 مالهما مجتمع بان يكون لكل منهما مائة شاة و شاة فيكون  
 عليهما عند الاجتماع ثلاث شياه ان يعرف مالهما ليكون على كل واحد  
 شاة واحدة فقط والحاصل ان الخلط عند الجمهور مؤثر في زيادة 8

10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50

في صفة

علم  
 الحرة

الصدقة

1  
 2  
 3  
 4  
 5  
 6  
 7  
 8  
 9  
 10  
 11  
 12  
 13  
 14  
 15  
 16  
 17  
 18  
 19  
 20  
 21  
 22  
 23  
 24  
 25  
 26  
 27  
 28  
 29  
 30  
 31  
 32  
 33  
 34  
 35  
 36  
 37  
 38  
 39  
 40  
 41  
 42  
 43  
 44  
 45  
 46  
 47  
 48  
 49  
 50

الصدقة ونقصانها لكن لا ينفى لهوان يفعلوا ذللا فزارعت زيادة الصدقة  
 ويمكن توجيه النهى الى المصدق اى ليس له الجميع والتفرق خشية نقصان  
 الصدقة اى ليس له انه اذا رأى نقصانا في الصدقة على تقدير الاجتماع  
 ان يفرق او رأى نقصانا على تقدير التفرق ان يجمع وقوله خشية متعلق  
 بالفعلين على التنازع او بفعل يعبر الفعلين اى لا يفعل شي من ذللا  
 خشية الصدقة واما عند اى حنيفة وكلا اثر الخبطة فمعنى الحديث  
 عنده على ظاهره النهى على ان التفرق يرجع الى القيد وحامله نفي الخلط  
 لنفي الاثر اى لا اثر للخلط والتفرق في تقليد الزكاة وكثيرها اى  
 لا يفعل شي منها خشية الصدقة اذ لا اثر له في الصدقة والله  
 تعالى اعلم وما كان من خليطين معناه عند الجمهور ان ما  
 كان منخرا للاحد الخليطين من المال فاخذ السامع من ذللا المتخير  
 يرجع الى صاحبه بحصته بان كان لكل عشرون واخذ السامع من مال  
 احدهما يرجع بقيمة نصف شاة وان كان للاحدهما عشرون وللآخر  
 اربعون مثلا فاخذ من صاحب عشرين يرجع الى صاحب اربعين  
 بالتلتين وان اخذ منه يرجع على صاحب عشرين بالتلت وعنده  
 اى حنيفة جمل الخليط على الشراء اذ المال اذا تميز فلا يوجد  
 زكاة كلا الا من ماله واما اذ كان المال بينهما على الشركة فلا تميز  
 واخذ من ذللا المشترك فغده يجب التراجع بالسوية اى يرجع كل  
 منهما على صاحبه بقدر ما يساوى ماله مثلا للاحدهما اربعون بقرة  
 و لآخر ثلاثون والمال مشترك غير متميز فاخذ السامع من صاحب  
 اربعين ستة وعن صاحب ثلاثين تبيعا واعطى كل منهما من المال  
 المشترك فبرجع صاحب اربعين باربعة اسباع التبيع على صاحب  
 ثلاثين وصاحب ثلاثين بثلاثة اسباع المسنة على صاحب اربعين  
 والله تعالى اعلم من العنق من كل خمس شاة اى من كل خمسة شاة  
 من العنق باب الزكاة على الاقارب بخلاف مراد بالزكاة مطلق  
 الصدقة القابلة للزكاة اذ الاصل اتحاد الاحكام الا ما علم بالشرع  
 بظلم الاختلاف ولم يعلم هلها عند المصنف ما يرد على اختلاف الاحكام  
 في كل باب بل كما هو النص يقتضى الجواز فان الله تعالى قد جعل الفقرا  
 والمساكين وسائر الانواع مصارف الزكاة على الاطلاق فمعنى يدعى هـ  
 التقييد يحتاج الى دليل والله تعالى اعلم وان مما يثبت التبع

قبل هو الفصل المشهور بالانبات وقيل هو النهر الصغير المنفج عن النهر  
 الكبير والله تعالى اعلم وقوله يقتل قيل بتقدير ما اى ما يقتل  
 قال العيني قلت لا بد من تقدير ما لان قوله بينت الربيع فعلا واعل  
 ولا يصلح ان يكون لفظ يقتل مفعولا الا بتقدير ما انتهى قلت  
 وهذا محجوب منه فان المفعول مقدر وهو ضمير راجع الى الموصول  
 اعنى ما بينت لكن الوجه ان يقال ان الجار والمجرور اعنى ما بينت  
 الربيع يكون ضمرا لان يقتل فعلا لا يصلح ان يكون اسما لان يقول  
 ما الموصول لتكون اسما لان وايضا لا بد من شئ يرجع اليه ضميره  
 يقتل وايضا المعنى يقتل بتقدير اذ لا يصلح ان يعد نفس هو  
 يقتل الذى هو فعل من الافعال من جملة ما بينت الربيع بل لا بد  
 من ان يعد من جملة شئ يقتل وعلى هذا فلا يصح الجواب باعتبار  
 ان ضمير ان محذوف اى ان الشان نعم يمكن ان يقال ان كلمة من في  
 قوله من التتبعيض ومن التتبعيضية اسرع عند البعض نقل  
 للانتذار فهى اسوان ومرجعا لضمير يقتل والله تعالى اعلم الا  
 الكلمة الخضراء هو كلاً الصيف البابس فالاستثناء منقطع اى لكن  
 الكلمة الخضراء تنتفع باكلها فكما اخذت الكلا على الوجه الذى بينت  
 وقيل متصل معرج في الانبات اى يقتل كل الكلمة الا الكلمة الخضراء  
 والله تعالى اعلم قال بقوله اجراء الج ولعله صلى الله عليه وسلم  
 اذن لها في الاخرة بعد ذلك حتى سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه  
 وسلم فصد الى زيادة تحقيق الامر والتثبيت عند ما به يحصل  
 التوفيق بين هذه الرواية ورواية ابى سعيد السابق والله تعالى  
 اعلم وكذا العنى اى اى قدر من العنى يجره من السؤال وكانه  
 استنتج من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجد عني بعينه ان  
 ما يعنى الانسان اى يسد حاجته كقوت اليوم فهو عني بحرم  
 السؤال والله تعالى اعلم بحقيقة الجار باب العشر فيما يستقى  
 من ما سما وقد ذكر في اخر هذا الباب قال ابو عبد الله هذا تفسير  
 الاول وكذا ورد في الباب الاثني عشر وكانه انى به في البابين لزيادة  
 التأكيد والمقصود في الموضوعين واحد ومراده بقوله هذا هو  
 ما سقى من حديث ابى سعيد في الباب الاثني عشر بقوله الاول ما سبق  
 من حديث ابن عمر وهذا وان كان غير ظاهرا لكن متقابلا  
 هذا بالاول قرينة على ان المراد بهذا هو المتأخر المتقابل للاول ولو

هذا هو النهر الصغير المنفج عن النهر الكبير  
 قوله من التتبعيض ومن التتبعيضية اسرع عند البعض نقل  
 للانتذار فهى اسوان ومرجعا لضمير يقتل والله تعالى اعلم  
 الكلمة الخضراء هو كلاً الصيف البابس فالاستثناء منقطع اى لكن  
 الكلمة الخضراء تنتفع باكلها فكما اخذت الكلا على الوجه الذى بينت  
 وقيل متصل معرج في الانبات اى يقتل كل الكلمة الا الكلمة الخضراء  
 والله تعالى اعلم قال بقوله اجراء الج ولعله صلى الله عليه وسلم  
 اذن لها في الاخرة بعد ذلك حتى سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه  
 وسلم فصد الى زيادة تحقيق الامر والتثبيت عند ما به يحصل  
 التوفيق بين هذه الرواية ورواية ابى سعيد السابق والله تعالى  
 اعلم وكذا العنى اى اى قدر من العنى يجره من السؤال وكانه  
 استنتج من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجد عني بعينه ان  
 ما يعنى الانسان اى يسد حاجته كقوت اليوم فهو عني بحرم  
 السؤال والله تعالى اعلم بحقيقة الجار باب العشر فيما يستقى  
 من ما سما وقد ذكر في اخر هذا الباب قال ابو عبد الله هذا تفسير  
 الاول وكذا ورد في الباب الاثني عشر وكانه انى به في البابين لزيادة  
 التأكيد والمقصود في الموضوعين واحد ومراده بقوله هذا هو  
 ما سقى من حديث ابى سعيد في الباب الاثني عشر بقوله الاول ما سبق  
 من حديث ابن عمر وهذا وان كان غير ظاهرا لكن متقابلا  
 هذا بالاول قرينة على ان المراد بهذا هو المتأخر المتقابل للاول ولو

يسبق

يسبق حديث يعوق بالاولية الاحوية ابن عمر فهما بله المتأخر وهو  
 حديث ابى سعيد ثم قد فسر الاول بحديث ابن عمر نوصي للمطلوب فقال  
 له يوقت في الاول يعنى حديث ابن عمر وفسر عمر نوصيته بقوله وفيما  
 سقت السما العشر ومراده الرد على البخينة حيث اخذ باطلاق حديث  
 ابن عمر كما اشار الى انه حديث ممدوم يفسره حديث ابى سعيد فالواجب  
 الاخذ بهما الا بالمدوم والله تعالى اعلم باب اخذ الصدقة من به  
 الاعنيا ونزه في الفقرا هو عطف على اخذ الصدقة بنا وبلا المصود  
 اى والرد في الفقرا ويجوز في مثله الضب بتقدير ان كما يجوز الرفوع كما في  
 قوله تعالى ومن اياته يريد بكم البرق وقوله حيث كما نوا الضمير فيه اما للاغنيا  
 والفقرا جميعا والمقصود بيان انه لا يجوز نقل الزكاة عن عليه الجمهور  
 او للفقرا فقط حيث لتغير امكنة الفقرا والمقصود بيان جواز النقل  
 والحديث اعنى من اغنياهم وفقراهم وان فسرا غنيا تلكا للبلون  
 وفقراهم يكون دليلا على عدم جواز النقل وان فسرا غنيا المسلمين  
 جعل الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الزكاة الخمسة وهو ابو او في  
 كتبه من الفسخ وهو الظاهر لانه من كلام المصنف ذكره رد الكلام  
 الحسن وبالغ في بعض الفسخ اعنى فانما قال لعل لتقليل اى ولا  
 يصح فانما والله تعالى اعلم وقوله ليس في الذى يصاب في الماء  
 ولو كان ذلك داهيا كما في حديث الاسرا تبلى الذى ذكره في الباب  
 فكيف في غيره ولهذا المعنى ذكر الحديث الذى ذكره والمعدن  
 جبار تخلف ان المعنى ان الهلاكه هدر ويجتملان المراد انه هدر  
 لا يمتنى فيه ورد بانه يخلف معنى جبار في المواضع الثلاثة  
 ويلزم ان لا يجب ستمى في المعدن لكن قد يقال ان المعنى الاول لتقليل  
 الجدوى لانه مفهوما من قوله والبر جبار وذلك لان المراد من البر  
 في قوله والبر جبار ما بعد البر حقيقة وما في حكمها من الحفريات لظهور  
 عموم الحكم للمعدن بعد البر حقيقة وانه جبار بهذا المعنى يعنى الى خلوا المكان  
 عن الافادة وايضا لا يظهر بخصوص المعدن دونه غيره من الحفريات فائدة  
 واما التناسب فكما ان مقتضى الاول وهو قوله العنى اجبارا والبر جبار  
 المعنى الاول كذلك مقتضى الاخر اعنى وفي الزكاة الخمس المعنى الثاني بل  
 يحصل بالمعنى الثاني التناسب بين كل اثنين كالعنى والبير والمعدن

الموافق لمؤلفه معاش  
السادة الشافعية  
صلى الله عليه وسلم  
والمدون جبار الشبي قبه  
منها الخمس بقرينة قوله  
الركا الخمس وهذا المأني  
وجوب ربع الفسنة اذا  
كان نصاب ذكبا او فضة  
ومرف ربع عشر المعدن  
وخمس الركا ومصرف  
الزكاة

والزكاة ولا يحصل بالمعنى الاول بل بصير قولها الركا والخمس كلاهما اجنبيا  
وحاقبل في المعنى الثاني انه يلزم ان لا يجب شي اصلا في المعدن فقد  
يجاب عنه بالتزامه ولا ينافيه وجوب الزكاة في ما خرج منه لظهور  
انه لا ينشئ في المعدن نفسه اذا كان الواجب الزكاة في التقدير سواء  
خرج من المعدن او غيره كبيع الزكاة في التقدير على العموم واجبت  
عند الملاحظ عن من اوجب وتطبيق في المعدن اذا لا يسقط بها عن  
زكاة التقدير الخا رجعت منه بشرطها بان يبلغ النصاب وحال عليه  
الحول وتطبيق المعدن ليس بنفس الزكاة في تغيرها مع ثبوت الزكاة  
في التقدير وهذا ظاهر كيف ومصارف وتطبيق المعدن عن من  
يقتربها مصاريف خمس الغنمة لامصارف الزكاة فبينهما ثبوت بعيد  
فصح النفي عن من لا يثبت في المعدن نفسه من حيث خصوص  
كونه معدنا متنيا ولا ينافي النفي ايجاب الزكاة عنه في التقدير  
على العموم والله تعالى اعلم كتاب الحج وقول الله وبه على  
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا المشهور في اعراب من  
استطاع انه يراه من الناس مخصوص له ويحت فيه بعضه بانه  
يلزم الفصل بين البدر والمبوءا وهو متخلف وقيل انه تعالى  
المصدر ورده انه كالمشهور بان المعنى حينئذ وبه على الناس ان يحج  
المنطبع فيلزم ان جميع الناس اذا تخلف المنطبع وتعبه  
البدر في المصالح بانه بناء على ان تعريف الناس للاستتراق وهو  
محموع نحو ان كونه للعهد والمراد هو المنطبعون وذلك لان حج  
البيت منه بد اجزبه قوله الله على الناس والمبوءا وان تاخر لفظ  
فهو مقدم على الخبر رتبة فان تعريف حج المنطبعين البيت حتى ثابت  
الله على الناس اي على اولياء المنطبعين بل جعله التوفيق للعهد  
مقدم على جعله للاستتراق فتعريف المصوب اليه عند الامكان انه نحو  
هذه الآية وكذا الحديث لا قاعدة وجوب الحج اصاله والفضلية تنعاه  
اذ الوجوب مستلزم للفضلية قطعا ولولا اضرار المصحة في الترجمة  
الفضلية عند الوجوب والله تعالى اعلم ادركت ابي شيئا كبيرا  
الحج هذا الحديث يقتضي انما زعمت ان الحج فرض على ايها وهو في بلاد  
الحالة وان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرضها على زعمها ذلك والحج  
في ذلك بقوله ان استطاعته شرط للحج بالكناب فلا بد من تاويل الحديث

قوله بجوارها وعليه  
فتكون في الآية اظهار  
في محل الاشارة لذلك  
بلغت المقدم

ولا يخفى



الآية

ولا يخفى ان الاستطاعة قد حافت معسرة في الحديث بالزاد والواحدة وانظر  
استطاعة زادة على ذلك يخرج الى دليل نحو من لا يفرض عليه الحج  
لا الحج بنفسه عاقبة من تكليف ما لا يطاق وهو مدفوع بالنص هو  
بل ليوم غيره والله تعالى اعلم باب قوله الله تعالى يا نورى رجالا  
وعلى كل صاحب امر لعل المراد بيان الآية من حيث ان الركب متى يملكه  
فان ذلك مما يتعلق بالاثبات واكبا كان من كيميائه رجع كيوم مره  
ولدته امه اى صار او رجع من ذنوبه او فرغ من الحج وقوله كيوم ولدته  
الله خبر على الاول وحال على الوجهين الاخيرين بنا وبل كنفسه يوم  
ولدته امه اذ لا معنى لتشبيه الشخص باليوم والله تعالى اعلم  
واما حمله على معنى رجع الى بيته فتعريفه فامل باب هذا اهل مكة  
للحج والعمرة كانه بئلا على ان سوق الحديث لم يقات الحج والعمرة  
جميعا لا يقات الحج فقط ولولا قال من اراد الحج والعمرة فقتضاه  
ان ما جعله صفتا لاهل مكة يكون صفتا لاهل مكة والحج والعمرة جميعا  
لا الحج فقط وان ذهب الجمهور الى الثاني وجعلوا صفتا للعمرة  
لاهل مكة ادنى الجبل كونه احرام عاتقة رضى الله تعالى عنها للعمرة  
من التعمير ولولا ان عاتقة ما كانت مكينة حتمية فيجوز ان  
يكون صفتا مثلها التعمير للعمرة وان كان صفتا لكي نفس  
وكذا يجوز احرامها من التعمير لانها ارادت العمرة الاقضية حيث  
ارادت المسافة لسائر المعتمرين في ذلك السفر نحو بيت عاتقة  
لا يعارض هذا الحديث فكأنه بمدى الترجمة اراد الاعتراض على الجمهور  
والله تعالى اعلم ولا اله الا الله المحض قال ابن دقيق العيد  
انه يشمل من مر من اهل الشام سوى الحليفة ومن لم يمر وقوله كلف  
انى علمين من غير اهل مكة يشهد الشافعي اذا مر بذي الحليفة  
وعيره فنها نحو ما من معارض ان اه واجيب بان قوله كلف لطف  
تفسير لقوله وقت لاهل المدينة مثلا وان المراد بالاهل المدينة هو  
ساكنوها ومن سلك طريق سمرقند فمر على صفتا ثم فلا اشكال  
والاعتراض اه قلت وعلى هذا لا يبقى لقوله لمن اتى علمين من غيره  
اهل مكة قاعدة اصلا الا ان يقال هو من جملة التقدير الاول ذلك لظهور  
من اهل المدينة في قوله وقت لاهل المدينة مثلا لاهل التحقيق هو  
وبواسطة قوله ولمن اتى علمين يظهر ان المراد به العمرة لا يخفى ان  
التعارض باق بعد الا اذا قلنا ان المراد باهل المدينة العمرة لاهل

الألوكة

www.alukah.net

التحقيق ومن هو كالأهل بواسطة المرور على ذي الحليفة وكذا  
المراد ما هله الشام الاعرف فلا يشترط ان اهل الشام يصدق عليهم اذا  
صروا على ذي الحليفة انهم اهل الشام تخففا واهل المدينة حكما  
فيلزم لهم ثبوت الميقاتين بلا اهل المدينة اذا صروا على الخجفة  
يلزم لهم ثبوت الميقاتين لانهم اهل المدينة تخففا واهل الشام  
من حيث المرور على الخجفة فلهذا الجواب لا يوقع الايراد بل يزيدوا فهو  
والاقرب عندي انه لا تقارض اذا حصل التعميم ان التقاضي المار على  
الحليفة له ميقاتان ميثاقان اصلي وميثاق بواسطة المرور على  
ذي الحليفة وقد فرغوا ان الميثاق ما يخرج من حيا وزنة بلا احرام لا  
ما لا يجوز تغديرا الاحرام عليه فيجوز ان يقال ان ذللك الشامي ليس  
له ميقاتة يثني عنهما بلا احرام فيجب عليه ان يخرج من اولهما  
ولا يجوز له التناهي الى اخرهما فانه اذا اخرج من اولهما لم يجز شيئا  
منهما بلا احرام وذلك غير جائز له وعلى هذا فادجا وزها بلا  
احرام فقد ارتكب محرمين وما حرم الميثاق الواحد اذا جا وزوقته  
فقد ارتكب محرم واحد والحاصل انه لا تقارض بين الميثاقين عند  
ثبوتهما لو اخرجوا لو كان معنى الميثاق ما لا يجوز تغديرا الاحرام  
عليه لحصل التقارض والله تعالى اعلم فمن حيث التناهي  
اهل مكة من مكة مقتضاها انه ليس لمن كان داخل المواقيت  
ان يخرج الاحرام من اهل مكة وكذا ليس لاهل مكة ان يخرجوه من مكة  
ويشكل عليه قول علماءنا الحنفية حيث جوزوا لمن كان داخل المواقيت  
التناهي الى اخر الحبل ولا هله مكة الى اخر الحرم من حيث انه مخالف  
الحديث ومن حيث ان المواقيت ليس مما يثبت بالواي والله  
تعالى اعلم باب ميثاق اهل المدينة ولا يملكون قبل ذلك  
الحليفة كما اخذ ذلك من قوله بهلا اهل المدينة من ذي الحليفة  
فان الاضار في كلام الشارع تحمل على الاشتبا بل هو في افادة الوجود  
عند هلكه من مخرج الامر ووجوب الاهل لا من محل ينفي التقدر  
عليه والفاخر منه كما هله لان الجمهور جعلوا الوجود على نفي الفخر  
فقط واستدلوا على ذلك بتعدد كثير من السلف الاكابر من الصحابة  
وغيرهم التقدير والله تعالى اعلم باب قول النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم العقيق الخ كانه اراد قوله ولو كانت عن غيره وبه وافق  
الحديث الترجمة وسقط ان الفعل المذكور في الحديث قول النبي صلى الله عليه وسلم

وهو

قوله  
التواقي

لا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعسلا الطيب الذي يدع  
الظا هو ان المراد الذي يحسد في اللوالة على الترجمة بقياس الثوب  
على الجسد وليس المراد في الحديث الذي يتوكله اذ نزع الثوب بل في نزع  
ذلك والحاصل ان الروايات وان ورحلت بوجود الطيب بثوبه ايضا  
تلك المأمور بالغسل هو الذي كان بيوتة واحدا كان منه بالتوب  
فيكفي النزاع فيه والله تعالى اعلم للمؤمنين يرحلون وهو دجها  
كتب في هوا مش بعض الفسخ تقلا عن بعض محققين مشايخنا كاب  
الله تراه انه بضر اليا وتشد يد الحاي يتقلون من رجل انقل  
لا من رجل بعيره اي وضع عليه الرجل لانه فاسموان يقال يرحلون  
هو دجها اي يضعون عليه الرجل فعولوا ثبتت به الرواية لا والرحق  
بصاف اي يرحلون بعيره هو دجها مع تكلف ظا لم في المعنى فظهر  
ان قول الحافظ وغيره التشديد وهو ليس بصواب اه فكلها  
قال ليزيد الخ لعل هذا نقل بالمعنى لكلاهما جميعا اي كلاهما جميعا  
سعتاه ذلك لان كل واحد منهما قال هكذا الكلام اذ الظاهر ان  
اسا منه ذكر تلبسته من عرفات الى مزدلفة والعنصر ذكر تلبسته  
من مزدلفة الى البصرة فعولها جميعا يرجع الى ما ذكره الله تعالى اعلم  
استقلا القبلة قاعا قال القسطلاني رحمه الله تعالى اي مستويا  
على ناقته غير ما بلا وصفه بالقيام لقيام ناقته اه اي فهو وصف  
له بحاله المتعلق والسؤاله بالحديث الاتي لاستقبال القبلة تعالى ان  
القبلة تكون لمن يتوجه الى مكة من المدينة اما في فاعادته في مثله  
تقني بالاستقبال عند استوار الرحلة بالشخص فذكره والوجاهة  
قال مكتوب بين عينيه كما قر الظاهر ان قوله انه يفتح الهمة بدل من  
الوجاهة والضمير فيه للنبي صلى الله عليه وسلم كضمير قال وقيل خبره  
للمجال وهو يعيد اذا التفتاد في مثله اتحاد خبره وقال وضمير  
عينيه للمجال اي ذكره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اي  
فيه اي في الرجال مكتوب بين عينيه كما قر قوله فقال ابن عباس لو  
اسمعه ان قال قلت اي مناسبة بين الكلامين قلت لعل الكلام جرى  
منه في ذكر العباب فذكروا في جملة ذلك حال الرجال وانه قال في  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكتوب بين عينيه كما قره لعل ابن عباس

لعله طيب اه

انما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه القصة العجيبة ولكنه سمع  
 قصة عجيبة اخرى فذكر تلك العجيبة والله تعالى اعلم ويمكن ان يقال ان  
 تكلم المهرزة بتقدير الاستغناء فراه هذه ان قال فيه الحج فاجاب بان  
 ما سمعه ذلك ولكن سمع شيئا اخر عجبيا وهو ما ذكره وانقضى راسه  
 واحتشيت لعل المراد بذلك هو الاعتسالا الاحرام الحج كما وقع التصريح بذلك  
 في رواية جابر والله تعالى اعلم واما الذين جمعوا الحج والعمرة فاعلموا  
 طافوا طوافا واحداى ساطا فواطوا طواف العرض الاطوافا واحدا هو  
 طواف الاقاصم والذى طافوا ولا كان طواف القدر والذى هو من  
 السفن لاهن الغرض بخلاف الذي حلوا فانهم طافوا ولا فرض  
 العمرة ثم فرض الحج وطافوا طوافين للعرض ولم يرد ان الذين جمعوا  
 ساطا فواوا ولا حين القدر او ساطا فواوا اخر بعد الرجوع من منى  
 كما يفيد ذلك كلامه كيف والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
 من الذين جمعوا على التحقيق وعلى مقتضى هذا الحديث لانه كان معه  
 الهدى البينة وقد ثبت انه طاف اول حين قدم وطاف ثانيا طواف  
 الاقاصم حين رجع من منى بل لعلم ما ثبت ان احد توارى الطواف  
 عند القدر ولا طواف الاقاصم فلامر في بيت الطافعتين الا بصفة  
 الافتراض وطواف من حل كان مرتين فرضا وطواف من لم يحل كان  
 مرة فرضا والله تعالى اعلم والحاصل ان احدى الطافعتين طافوا  
 طوافين للفنكيتين والثابتة طافوا لهما واحدا والله تعالى اعلم  
 وامكنت حراما كما انت اي ابق محرم على ما انت عليه من الاحرام  
 قبل ما قايده قوله كما انت وقوله وامكنت محرم ايضا عنه قلت كانه  
 صرح بذلك تنبيهها على ما عليه احرام لبيتين بذلك ان الاحرام المبرور  
 احرام فرضي وهذا مطلوب منهم فيحتاج الى زيادة التنبية والله  
 تعالى اعلم فقدم عمر في الكلام على يعرف من الروايات الاخرى  
 فكنت افنى بذلك الى خلافة عمر ثم منع عمر عن التمتع فبلغني ذلك  
 ففنت من افنيته وقلت ان عمر قادم فقدمت وانه قد قدم عمر فذكرت

وطواف

له ذلك فقال ان تاخذ بفتح المهرزة ان اي يوالى ان تاخذ او بالكسر اي ان  
 تاخذ بذلك فهو خير والاخذ بكلمات الله تعالى مبنى على زعمه ان معنى  
 انما افردوا وكلا بالسفر واللاخذ بالسنة من حيث بقلا الاحرام الى يوم  
 الحج والتمتع يعني الى الحل عنه فذا صار مخالفا للسنة من ههنا  
 ان التمتع يعني عمر ولا على ان التمتع كان مخصوصا عند كان معه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فترى حاله والا فاصلا تركه كما هو مقتضى كلمة  
 الآية وهو الاشبه بالسنة من جهة بقا الاحرام الى يوم الحج والله تعالى  
 اعلم فكلوا في حنك ذلك طاهره انما كانت حاجة على خلاف الرواية  
 السابقة انما كانت معتمرة ويمكن التوفيق بان يقال المراد كوني  
 فيما هو المقصود بالخروج من الحج بنقض احرام العمرة ويجوز احرام  
 للحج والله تعالى اعلم ولا ترى الا انه الحج اي لا ترى الا ان الذي  
 وقع الخروج له هو الحج وعلل المراد ان المقصود الاصلى ما كان من  
 الخروج الا بالحج وما وقع الخروج الا لاجله ومن اعترف فعه كانه تابعة  
 للحج فلا يخالف ما سبق انما كانت معتمرة وما علم ان كان في  
 الصحاح الصحابة تاسيس معتمرون وما في حديث جابر انما كانت  
 معتمرة الى غير ذلك ويحتمل انما كانت حكاية عن غالب من كان معه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم من الصحابة في ذلك السفر اي وما  
 احرم غالبا الا بالحج والتاويل الثاني هو المنع في قوله ما جاء من  
 قولها لبينا بالحج او خرجنا مهملين بالحج وعلم الوجه الاو فيحتمل  
 ان بعض الرواية فهموا من قولها ما ترى الا بالحج ونحوه انما خرجت  
 احرمت بالحج فذكرها فكان ذلك اللفظ لبينا بالحج او خرجنا مهملين  
 لغرض النقل بالمعنى وحتمه غير مستبعد لظهور ان كثيرا من  
 الاختلافات والاضطرابات في الاحاديث وقعت بسبب ذلك هو  
 ولا اري عاقلا يشك في ذلك والله تعالى اعلم تماما من اهل بالحج  
 الى قوله لم يخرجوا فلهذا يظن طاهره يقتضى انه ما امره بنفسه الحج  
 بالعمرة مع ان الصحيح الثابت برواية اربعة عشر من الصحابة  
 هو انه امره لم يسبق الطوى بنفسه الحج وجعله عمرة من  
 جهته وعاشته رضى الله تعالى عنها وجيشه لا يرون حمل هذا  
 الحديث على من ساق الطوى وبه ينفق المنفعة بين الاحاديث  
 والله تعالى اعلم كما نوايرون ان العمرة الحج الطاهر ان الصغير

موزان معناه اتقوا  
 افردوا صورة  
 لا تقتضوا او فوا  
 من حيث تعلق الاحرام  
 صورة من حيث  
 مشروعية القرآن  
 قوله كما هو مقتضى  
 هذه الامور فانما  
 انما تقتضى عدم  
 المنع الا عدم

على تزجيم البخاري  
على تزجيم البخاري



ووفى للصالحين بالجامعة الامره برواق الربا من بخينه المشهور اليه

التفسير والثاني انه اشارة الى وجود الود والصور والمعنى وجوب  
احد الامرين على غير الملكي واما الملكي فاذا تمتع فلا يجب عليه شئ وبه قال  
الجمهور ويؤيده قرب المشار اليه ويؤيد الاول للامر في قوله لمن لم يكن فان  
المناسب بالمعنى الثاني كلمة على ولهذا التأييد اقوى من تأييد  
قرب المشار اليه وكانه لهذا الصلة المصداق الى تزجيمه والله تعالى اعلم  
باب فضل حكمة وبنينا فيما ذكر في فضلها وفضل بنينا فيما الاصل  
يتعلق بنينا الكعبة من الاحاديث وفيه اشعار بان بنا الكعبة فيما  
شرف وفضلها ولبنينا فيها والله اي فضل وعزاي محرابه  
تعالى علم باب قول الله تعالى جعل الله الكعبة الحرة اي باب بيان ما  
يقرب على جعلها قيا ما من فضلها وبيان انه الى متى تبقى قيا ما والله  
تعالى اعلم لقد هممت ان ادع الى اخره موافقة الحديث بالقرحة  
اسما باعتبار الحديث يدل على ان تعظيم الكعبة بوضع الاموال فيها مشروع  
مفاد من قديم الزمان وقد قرره الشارع ورجع عمر عما قصد من  
تقسيمها الى ابقاها على حالها فاذا كان ذلك التعظيم مشروعاً عام  
انه امر غير ظاهر يكون التعظيم بالكسوة مع انه تعظيم ظاهر وزينة  
باهرة مشروعاً بالاولى واما باعتبار ان عمر اى قسمة اموال الكعبة  
لا وضعتها في كسوتها فاعلم ان كسوتها دون حاجة المسلمين وبه  
يعلم انه ينبغي قسمة الكسوة بين الحاجبين اذ نزعوا والله تعالى  
اعلم واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فاعلموا انهم اوجروا احداً من  
انما اقتروا من الطوافين الذين طافوا بها السابغون على احوالهم الا اول  
واما الثاني وليس الامر كذلك بل هم ايضا طافوا بالطوافين الا اول والثاني  
جميعاً وذلك من الاطلاق فيه وقد جازى عن ابن عمر في صحيح مسلم  
عنه وبارسوا الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بالعمرة ثم اهل بالحج  
الى ان قال وطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة الى ان  
قال ونحوه يوم النحر واقاض وطاف بالمبيت وفضل مثل ما فعل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من اهدى وساق الهدى من الناس ثم ذكر عن

الاهل بالجاهلية بل هو المتفق لقوله ويجعلون الحج منصرفاً واعلم مقصود  
ابن عباس انه لما كان اهل الجاهلية يبالغون في نفى العمرة في اشهر الحج  
كذلك في الشرح بالمبالغة في طلب العمرة في اشهر الحج حتى يفسخ الحج  
الى العمرة وكلام بعض هؤلاء ان الضمير للمصحابة لكنه وهو ساقط  
وذكر غالب العلماء ان مقصود ابن عباس بذكر التنبية على ما سمعته  
وقم الامر بالفسخ اي امر بالفسخ ليعلم ان العمرة في اشهر الحج مشروعة  
وقد لا ان اهل الجاهلية ما يرونها مشروعة في اشهر الحج وينعزلون  
بامرهم بالفسخ انما مشروعة ولهذا يقولون الفسخ كان مخصوصاً  
بالصحابة لخصوص العلة بهم واما الان فلا يجوز لاحد العتق  
لا تناف العلة ويرد عليه انه لو كان كذلك لقال ابن عباس بخصوص  
الفسخ بالصحابة ومع ان موطنه انه لا يختص بهم بل يعمهم وغيرهم  
الى العمرة ودلائلها على من موطنه ان خصوص العلة عنده يفيد  
خصوص الحكم كما قال في الرضا فانه لا يبرى الرضا سنة لغيره  
الصحابة لخصوص العلة فهو موطن القائلين بخصوص الفسخ  
بالصحابة ان خصوص العلة لا يستلزم خصوص الحكم فيلزم  
عليه انه وان ثبت ان العلة بيان مشروعية العمرة في اشهر الحج  
كما قررت فلا يلزم منه خصوص الفسخ بالصحابة رضي الله تعالى  
عنهم بل مقتضى اصله ان يعم الحكم كله ولا يغيره هذا  
الخصوص ثم قد اعترض على كونه علة الفسخ ما ذكره ابو جعفر  
كثيرة منها ان النبي قد اعتمر قبل ذلك مرات معتد به في اشهر  
الحج مع خلق كثير من الصحابة ودلائل يفي في بيان المشروعية ومنها  
ان الفسخ عنده حرام ومشروعية الشئ لا يحل ببيانها بل كتاب  
صريح الى غير ذلك والله تعالى اعلم وقد يقال ان احاديث الفسخ  
مرحلة ياتر في بين من ساق الهدى فلا يحل له الفسخ وبيان  
غيره فيجب على مقتضى الفرق جواز الفسخ له والا فلا يفرق  
فيجب ان يامر من ساق الهدى ايضاً بالفسخ لاجل صحابته  
المشروعية فاعلم والله تعالى اعلم باب قول الله تعالى ذلك  
لمن لم يكن الحج قبلاً وجميع احدهما ان العلم الاشارة الى  
التمتع والمعنى المتمتع مباح او مشروع لغير الملكي وبه قال الحنفية  
واليه يشير كلام ابن عباس فايراد المصداق يدل على انه اختار هذا

التفسير

عاشته روى الله تعالى عنها إنما اجرت عملة لذلك وبسبب هذا الحديث في الكتاب  
ايضا في باب سوق البدن فالمراد كما سبق انموطاً فوالركن طوافاً واحداً  
والسابقون طوافاً للركن طوافين والله تعالى اعلم قضي طواف الحج  
والعمرة بطوافه الاول اي باول طواف طافه بعد النحر والحلق فانه هو  
ركن الحج عنده لا الذي طافه حين القدوم وان كان هو المتبادر من اللفظ  
فانه للقدوم وليس بركن للحج والله تعالى اعلم ولا يخفى ان بعض روايات  
حديث ابن عمر بعد هذا التأويل ويقضي ان الطواف الذي يجرى عنهما  
هو الذي حين القدوم ففي رواية الكتاب السابقة شرقة فطاق لهما طوافا  
واحداً وسبغ في الكتاب في باب من اشترى الهدى من الطريق بلفظ شرقة  
فطاق لهما طوافاً واحداً فلهما حتى حلهما جميعاً وبسبب في باب  
الاحصار وكان يفتراي ابن عمر لا يحد حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يوم  
مكة وفي بعض روايات صحيح مسلم فخرج حتى اذ جا البيت طاف به  
سبعاً وبين الصفا والحروة سبعاً ليريد عليه ويراي انه يجرى عنه واهدى  
وفي اخرى شرط طاف لهما طوافاً واحداً بالبيت وبين الصفا والحروة  
ثم لم يحد منها حتى احدهما بحجة يوم النحر وفي رواية اخرى  
ثم انطلق يهدى بهما جميعاً حتى قدم مكة فطاق بالبيت وبالصفا  
والحروة ولم يزد على ذلك ولم ينجح ولو نكح حتى كان يوم النحر فنجح  
وحلق وراى ان قد قضي طواف الحج والعمرة بطوافه الاول والنظر  
في هذه الروايات يبعد ذلك التأويل لكن القول بانها ما كان يجرى طواف  
الاقاضة مطلقاً وللغارن ايضاً قول بعيد بل قد ثبت عنه طواف  
الاقاضة في صحيح مسلم كما ذكرنا في القول السابق عنه فاما ان لا يجرى  
طواف الاقاضة للغارن وكفى الحج بل يجرى ان الركن في حقه هو الاول  
والاقاضة سنة او نحوها وهذا لا يخلو عن بعد او انه يجرى دخول  
طواف العمرة في طواف القدوم للحج ويرى ان طواف القدوم من سنن  
الحج للممرد الا ان يظن القارئ بجزءه ذلك عند سنة القدوم للحج  
وعن فرض العمرة وتكون الاقاضة عنده ركناً للحج فقط هذه غاية ما ظهر لي  
في التوفيق بين روايات حديث ابن عمر ولو اراد احد تعرض لذلك مع البسط  
وجمع الطرق الا ما قبل ان المراد بالطواف السعي بين الصفا والحروة ولا

يخفى

ولا يخفى بعده ايضاً فان مطلق اسم الطواف ينصرف الى طواف البيت  
سبباً وهو مقتضى الروايات فليتنظر بعده والله تعالى اعلم **بول**  
لو كانت كما اولتها عليه كانت لاجتاحت عليه ان لا يطوف بها اي لو  
كان المراد بالنص ما تقولا وتحمل النص عليه من المعنى وهو  
عدم الوجوب لكان نظمه فلاجتاحت ان لا يتطوف بهما تزيديان  
الذي يستعمل للدلالة على عدم الوجوب عينا هو رفع الاثر عن الترك  
واما رفع الاثر عن الفعل فقد يستعمل في اللفظ المباح وقد  
يستعمل في المذنب او الواجب ايضاً بنا على ان المحاطب يتوهم فيه الاثر  
فيحاطب بنفسه الاثر وان كان الفعل في نفسه واجباً وفيما نحن فيه كولا  
فلو كان المقصود في هذا المقام الدلالة على عدم الوجوب عينا لكانت  
الكلام اللائق بهذه الدلالة هو ان يقال فلاجتاحت عليه ان لا يتطوف  
بهما قال الفاضل الا في شرح مسيلو اجتاحت عروة لعدم الوجوب بالاية  
لانما دلت على رفع الحج عن الفعل وراى ان رفع الحج عنه يحل على  
عدم الوجوب فعارضته عائشة بان رفع الحج اعور من الوجوب  
والعزب والاباحة والكرهية والاعور لا يرفع على النسيب وانما  
يتم الاستدلال بالاية لو كانت التلاوة ان لا يتطوف بهما لانه يكون معق  
الاية حينئذ رفع الحج عن الترك وهو خاصة عدم الوجوب انتهى  
**بول** نزلت في الترفيق كليهما ولعل مثل هذا يكون وجهاً للتوفيق بين  
هذه الرواية عن عائشة وبين رواية اخرى عن ابي ذر فيها السبب  
بوجه اخر وكذا بين هذه الرواية وبين ما سبغ من حديث انس والحاج صل  
يخرج طواف من السعي بين الصفا والحروة لاسباب متعددة فنزلت الاية  
في الكلا والله تعالى اعلم غير ان لا تطوف بالبيت قبل لانه وذلك  
لان المقصود استئنا الطواف من جملة ما يقضي بالحج ويمكن ان يقال  
المقصود بيان الفرق بينهما وبين الحاج فهو استئنا من مقدار اي لا فرق  
بينكما غير ان لا تطوف وعلى هذا فكلما لا في موضعها ثم ظاهر هذا

سبغ

مادة

الحديث يفيدان لها السعي وبه استدل المصنف على جواز السعي بلا طهارة  
لكن المشهور عدم جواز السعي قبل الطواف فكان المراد بالطواف في الحديث  
هو وما يتبعه من السعي من تواجبه وعدم جواز السعي  
لان الحيف ما يتبعه وانما هو لان تفرقه على الطواف بخلاف  
بالمتبعية وفي الاقتصار على الطواف تشبيهه على ان الحيف يتبع  
عنه اصالة وعند غيره ان كان بالتبع فلا ينافي ما ذكرنا من دلالة  
الحديث على جواز السعي بلا طهارة والله تعالى اعلم فقار كان  
بهد من المهد فلا يتكر عليه الخ الظاهر انهم كانوا يجمعون بين  
التلبية والتكبير فمرة يكبر وهو لا يزال يركع بالركعة  
فيصدق في كل مرة انه يهد المهد ويكبر الكثير لان بعضهم يركع  
فقط وبعضهم يكبر فقط والظاهر انهم فعلوا كذلك الا انهم  
وجوه صلى الله تعالى عليه وسلم اذ يستعدون لهذا الفعل  
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم ويكون النبي على ذكر واحد وهو يركع  
بكر اخر يركع بركعتين الذكر الاخر فلا فرق انما يجمعون والنبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم يجمع والله تعالى اعلم وعلى هذا لا فرق  
للعاملان في جمع تورات ان الحافظين يحرم نقل في باب التلبية  
والتكبير عدة النحر ما هو صريح في ذلك قاله عند احمد وابن ابي شيبة  
والطحاوي من طريقين صحيحين كما قد عرفت من غير عبد الله خرجت  
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما نزل التلبية حتى رمى جمرة  
العقبة الا ان يحالها بتكبيرها والله تعالى اعلم فلان كون استناد  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخ معنى مفروق به اي من ينسب  
به الانسان عادة قال ابو عبد الله الاي في مخرج مسلم المرفوع به كل من  
يجب له بالحيث يفرح به كما جاء في غيره هذا احب الي من جرح الثعالب  
وامرادها انما كانت بعده صلى الله تعالى عليه وسلم على ما فعلت معه  
وقد نقل عليها الوقع مع الامام تركتها ما تركت كلونها فقلت ذلك  
معها صلى الله تعالى عليه وسلم فتمت لذلك انما لو استأذنت النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم في الوقع قبله لفعلت كذلك بعده ايضا  
فصار ذلك سببا للراحة في حقا قال ابو عبد الله الاي قال الاصوليون  
ذكر الحكيم عتيق وصف من سبب يشق بكونه علة وقوله علة علة هذا  
بدر على انه لا يشق بكونه علة لانه لو اشق به ما اراد ذلك لاخصاص  
سودة بولاء الوصف الا ان يقال ان علة نشأت تحت المناط وراحت  
ان العلة انما هي الضعيف لا خصوص ثقل الجسر وكحل انما قالت

دلالة

دلالة لانها شريكها في الوصف لما روي انما قالت سافقت رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم فسميته فلما ربيت الحجر سميتني وذكر كحل انما نقلنا  
عما جرى في درس شيخه ابن عبد السلام انه صلى الله تعالى عليه وسلم  
كان يحيا فطمعت في الاذن لذلك ولا ينافي ذلك بل انما في ذلك  
عليه ضعف هذا الجواب اه قلت وكثير غير هذا فان الثقل كان عليه  
لاستيدان سودة واما اذن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما كان  
بسبب استيدانها فلو استأذنت علة لكانت علة لهما ايضا وهذا هو  
المعنى وراي الالف من روايات هذا الحديث ثم ما ذكره اهل الاصول هو ان  
ذكر الحكيم كونه يشق بالعلية لا الحجر العلية في ذلك الوصف فيجوز ان  
تكون علة اخرى يقتضي الاذن لها استئذان كما ذكر في درس ابن عبد السلام  
وكذا انما هو فظهر ان ما رده احسن مما اختاره والله تعالى اعلم **قوله**  
ما رابت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة بغير صيقا منها  
الخ قد استدل به من يفتي جمع السفر كعلما بنا الحنفية ورده النووي  
بانه مفهوما وهو لا يقولون به ونحن نقول به اذ يمارضه منطوق  
كما هي هنا وتفتنه العيب فقار لا نسلموا انهم لا يقولون بالمفهوم  
وانما لا يقولون بالمفهوم الخ الخ اه قلت وهذا يجب فتمها فان  
استدلال الحنفية بصريح النبي الذي هو منطوق لان الاثبات الذي يرد  
عليه الاستدلال بالمفهوم ولو كان بالاثبات لكان الاثبات من باب المفهوم  
المخالف بالاتفاق فلو يكن لقول العيب وجه بغير الاستدلال به فترج تصور  
معناه ومعناه ههنا لا يخرج عن حقا اذ ظاهره يفيد ان صلى الله تعالى  
وقته وهو مخالف للاجماع وقد حاذف في روايات حديث ابن مسعود  
ايضا في حديث جابر اجماع وقد حاذف في روايات حديث ابن مسعود  
جلس وروايان هذا يقتضي ان يكون المعناد الاستفاد وهو خلاف ما يفيد  
تنوع الاحاديث الصالحة الواردة في صلاة العج اجيب بان المراد التقليل  
الشديد والاحاديث الصالحة الواردة في صلاة العج اجيب بان المراد التقليل  
يصلى بعد ذلك يستحب فيرد انما صارت حبيسة لوقتها فكيف يصح  
عدها العبد وقتها حتى تستثنى من قوله ما رابت الخ اجيب بان المراد  
بقوله بغير وقتها المعناد قلت فيلزم من اعتناء الجمهور في انه صلى  
الله تعالى عليه وسلم ما صلى صلاة في غير الوقت المعناد انما لا يقول  
شي ولا يثا خيرا لا سقوا ولا حرا سوى هذين الصلوتين بل كان  
داعيا بصلته في وقت واحد وهذا خلاف ما يعرفه كل احد بالبرهمة وخلاف  
ما يفيد تنوع الاحاديث وخلاف ما اورد علماء جامع السو من الخ  
فعلا فانه لا يكون الا بتأخير الصلوة الاولى الى اخر الوقت فليز كونهما



في الوقت الغير المعتاد فهو مشكل جمع عرفه ايضا ورح فلما بعد من القول  
بخصوص هذا الكلام بل على السفر مثلا وينبغي بعد جمع عرفه فيقال اعلم  
بما حصر ذلك الجمع ثم اراى قلا ينافي قوله ما رايت او يقال اعلم بما راى  
صلاة خارجة عن الوقت المعتاد غير هذين الصلايين فاحترسب  
بما راى ولا اعتراض عليه ولا حجة للقائلين بنفي الجمع والاحسن منه  
ما يشهد اليه كلام بعض وهو ان مراده بقوله ما رايت صلى صلاة لغير  
سبح في الكفاج من قوله رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال ان لها اثنين الصلايين حولنا عن وقتها في هذا المكان  
وهذا معنى وجبه لا يرد عليه نفي الجمع بعرفه ولعله كان يرد ذلك  
للسفر والله تعالى اعلم ان هاتين الصلايين هذان يرد علي ان جمع  
لهذا جزوه البيهقي بانه مودج انقضا والحد عليه بعد ان نقل عن احمد  
نزد دافى رفته ووقفه وانت خير بان من يحج روايه الكناج يرد ذلك  
الحج من قلا عبرة به وكونه جافا فوقنا في بعض الروايات لا ينافي الرفع  
فما معنى الجوف بخلاف الروايات الصحيحة الصريحة والله تعالى  
اعلم اركبها ويلدك الظاهر ان المراد به جمع الزجوال اذ اعلم عليه  
فلم يجز على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا احله الله  
له حتى يخاطبه فانه لقوله فليحجوا لا لبس ان انه حرم عليه نسي  
بعد الحج بل لبيان انه لم يحرم عليه نسي اصلا لا قبل الحج ولا بعده  
اما بعده فظاهرا لا يقول احد بخلافه واما قبله فما حرمه الى هذا الحد  
فما حرمه اصلا اذ لو كان نسي حراما لكان الى هذا الحد فماذا الركن الى  
بذلك الحد فلا حرمه اصلا وهو المطلوب فالقافية في مثل هذا لا فائدة  
الروايات وكلام الكرماني ينشوا انها غاية للمعنى لا للمعنى والتقى دخل  
على الحرمه المنهية الى النسي اي فما وجدت حرمه منبهة الى النسي  
وما كان هذا يفيد بالظهور وجود حرمه اخرى وهو ما تنسده  
اقاد ان النزاع ما وقع الا في الحرمه الى النسي فتفتت لذلك الحرمه  
المختلفة فيهما واما غيرها فلا يتصور به احد والله تعالى اعلم بان  
الخطبة ايا من معنى لعلمه اذ اراى من منى ما يشهد به عرفه ايضا نسا  
على ان ابتداءه يكون عني او تغليبا وبه ظهر مناسبتا الحديث الثاني  
بالترجمة والله تعالى اعلم قال صلى الله عليه وسلم

عزى

عزى حلقى كانه صلى الله تعالى عليه وسلم نظر انما اخذت طواف الافاضة  
تقصيرا منها قراى انما تحقق ذلك التغليط والتشويب ثم هذا الحديث  
مما يرد على ان طواف الافاضة فرض يحتسب الانساق لاجله ولا حرجا منه  
باحتساب رفقته والله تعالى اعلم انما القريبتان اي ان العمرة تقريبتا  
الحجة لفظا واصلا في الروايات اتحاد الحكم الا بتدليل فالظاهر من الكتاب  
ان العمرة واجبة لكن قالوا دلالة القرآن ضعيفة ويمكن ان يقال المراد  
بالقريبتا هي القريبتا في توجيه الامر لا القريبتا في اللفظ فقط والله تعالى  
اعلم ليس له جزا الا الحجة اي دخولها او لا والافاضة لفظ الوضوء بغيرها  
الايمان وعلى هذا فمما الحديث من ادلة الحج بغيره الكفاج ايضا كحديث  
يرجع كما ولدته امة بل هذا الحديث يفيد مغفرة ما تقدم من الذنوب  
وما تاخر والله تعالى اعلم اعتمد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل  
ان يحج لانفاله كان ذلك قبل افتراض الحج فلا يرد على ان الامر بعد الافتراض  
كذلك لانما تقولوا لمسلم ذلك والارادة لا يبرهن بالنظر الى ان الافتراض  
لا يظهره تأثير في منع تقديس العمرة اما اذا كان على التراخي فواجب وان كان  
على الفور فلان تقديس العمرة لا تراحم الحج من عامها ذلك وعند غيره  
ظهور المنع فالاصح بقا الحكم السابق والله تعالى اعلم اعتمد النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم حيث رده ومن القابل عمرة الحديبية يحتمل  
ان يرد ان عمرة الحديبية كانت عمرة واحدة تحملت في سنتين بنا على  
ما قاله علماء الحنفية ان عمرة القابل كانت قضا لعمرة الاحصار والها  
اشتمت بهما بعمرة القضاء وهدى عمرتين كما صحف في الرواية السابقة  
بالنظر الى صورة الاحرامين ويحتمل ان اراد بعمرة الحديبية ما يشتمل عمريتا  
عمرة الاحصار وعمرة القضاء وكلتا هما متعلقة بالحديبية نوع تعلق  
فالظن عليهما بعمرة الحديبية ويحتمل ان المراد بهما عمرة الاحصار فقط  
وعلى هذا فمما متعلقة بقوله حيث رده واما قوله ومن القابل فيتعلق  
به قوله وعمرة في ذي القعدة على النسي والنشر ويلزم على هذا الوجه  
ترك ذكر عمرة الجحرانة وكلمة اختصار من بعض الروايات واما على الوجهين  
الاولين يكون عمرة في ذي القعدة اشارة الى عمرة الجحرانة والله تعالى  
اعلم واما قوله وعمرة مع حجة فمطلق على معنوا اعتمر لكن من عند  
اعتبار القيد اعني حيث رده او من القابل وهو ظاهر ومن عدم اعتبار  
قيد القابل بالنظر الى المحطوف مع اعتباره بالنظر الى المحطوف عليه  
قوله تعالى واجز فيها من كل زوجين اثنين واهلك ما حاربوا الجحيم ولا يعجز  
قيدا بالنظر الى قوله واهلك لفساد المعنى فالحج مرتين اما منى على  
عمرة الاحصار وعمرة القضاء واحدة لما هو راى علماء الحنفية



قوله الظاهر انه بالحركة  
اشارة اليه احكاما فالفتح

او على تراكه ذكر عمرة الجحرانة لكونها كانت لبلال تخففت على بعض والله تعالى  
اعلم وان اخذنا من قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان لم يحل الحج كان  
المراد بالفتور مطلق السنة او الفعل فهو من باب الاطلاق الفتور على الفعل  
والله تعالى اعلم والثلاثة على الولاية الظاهر انه بالحج اى باب الثلاثة  
اى وكو به على الولاية والله تعالى اعلم باب المسافر اذا جده  
السبب يصل الى اهله جملة بعمل حال وجواب اذا مضى اى فيها ذى يفعل  
اى يجمع بين الصلواتين ولا يحسن جعل جملة بعمل جواب اذا مضى لا يخفى  
البيس حبسك سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الحج عرض  
رضي الله تعالى عنه انكار الاشارة بانه يخالف السنة وقد اخذ بهذا الاثبات  
بعض الايمة لكن رد بان سنة الاشارة صريحة ولذا واخذ به  
بعض الايمة ايضا وقال المحقق ابن حجر ما حاصله بختم ان مراده  
بالسنة قيا من احرم من الحاج علم من احرم من المعتدين والاحصاء  
عذ العمرة هو الواقع للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وختم ان يكون  
مراده سنة نبيك وما بعده شيا سمعه من النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم حتى من جعله ذلك وهو خارج عنه ولا يخفى ان بين السنة  
مغفلة طاف بالبيت وبالصفائح والقياس على احصاء النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لا يبعد ذلك اذ ما كان في احصائه صلى الله تعالى عليه وسلم  
طواف اصلا وانما كان يحرف وحلق فبينما ان يتبين الوجه الثاني في كلام  
ابن حجر لا يخفى في مطلق الاحصاء عند الحج بل فيمن احرم بعد الوصول  
الى البيت كما لا يخفى والله تعالى اعلم قطعته فالتبته من  
الاقنات اى حسنته وجعلته ثابتا في مكانه وقوله فاستعظم  
بانفاذنا على انه ما مات من طعنه بل اخذوه ودجوه ولذلك  
احتاج الى الاستفانة بهم وهو الظاهر من قوله فالتبته او على انه  
اراد الاستفانة بهم في الحمل وغيره والله تعالى اعلم فان احدلخص  
الحج فذبيح في كتاب العلم ما ينقله بخفيف هذا الحديث فان ثبت  
فراجع باب الاجل القتال مكة وهو قوله بعض الفقهاء وهو الذي  
يدل عليه ظاهرا الكتاب فغيره تعالى ولا نقا فلو هو عنه المسحوا حرام  
حتى يقا فلو كرهه فان قالوا كرهوا فلو هو هذا من حج في ممة بداية  
القتال مكة وان كان اهلها مشركين اذ الاية نزلت فيهم وكذا يدرك على  
هذا القول الاحاديث الصحيحة الصحيحة فاما ما مرحة في ان حال القتال  
فيما ابتداء كان مخصوصا به صلى الله تعالى عليه وسلم معرنة قاتل  
المشركين المستحقين للقتال والقتل لصوته عن المسحوا حرام به  
واخراجهم اهل مكة وكفه فلو جوز ابتداء قتال المشركين لغيره لما

كان

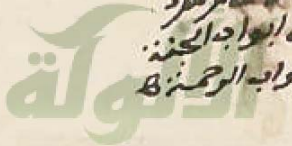
٤٢

كان لهذا الخصوص معنى ونقل الحافظ ابن حجر وغيره عن كثير من محققى  
الشافعية والماكية القول بعدم الحله وهو الذى اختاره المصنف  
وذكر كثير منهم للحديث تاويلات بعيدة بل قاسية قطعاً قد توفى  
الحافظ لفساد بعضها فراجع ان ثبت قال الحافظ زعموا الطحاوى  
ان المراد بقوله انما لم يحل الى الاساعة جواز دخولها له بلا احرام  
لا تخير القتال بالقتل لانهم اجمعوا على المشركين لو غلبوا والعباد  
بالله تعالى على مكة حله للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها وقد عسى  
استدلاله النووي فقال في الحديث دلالة على ان مكة تنفى دار اسلام  
الى يوم القيامة منطلما صورة الطحاوى وفي دعواه الاجماع نظر  
فان الخلاف ثابت كما تقدمه والحاصل ان الاحاديث مرحة في 8  
اختصاص هذه البقعة بحمة القتال النبوي وان حله القتال فيها مع  
استحقاق اهلها للقتال كان مخصوصا به ساعة من نهار فلو جوزنا  
القتال لكلا حديهما عند استحقاق اهلها القتال لم يبق للاختصاص  
معنى اصلا والتاويلات التي ذكرها الخلاق هذا من لغة الاحاديث  
بل للقران والله تعالى اعلم اسملا وكيف كان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم يقبل اسمه الحج هذا لا يخفى عن اشكاله لان الاختلاف  
بينهما كان في اصل القسلة اى كيفيته فالظاهر ان رساله كان للسؤال  
عنه اصله الا ان يقال ارسله اسماله عن الاصل والكيفية على تقدير  
جواز الاصل فلما علم جواز الاصل مما ثبته اى ايوب ثبتت عنه  
وسال عن الكيفية لكونه يقال على الخلاق كان القسلة بلا اختلاف عن  
ابن حجر فوجد فعلا اى ايوب جواز ذلك الا ان يقال لعنه عليه ذلك  
بقران وامارات والله تعالى اعلم فاقى اهله مكة ان يدعوه  
بداخل مكة حتى قاتلوه الظاهر ان هذه الواقعة كانت في عمرة القضية  
وكذا هذه المقاصة كانت هناك وظاهر كلام القسطلاني بعدوان  
الواقعة كانت في عمرة القضية الا ان المقاصة كانت في عمرة الجديبية  
وهذا غير مستقيم لان عمرة الجديبية كانت قبل عمرة القضية فلا  
يصلح حتى قاتلوه غاية كما لا يخفى فتأمل وعلى راسه مقرر  
الحج استدلاله على جواز دخول مكة في سنة بلا احرام لمن لم يكن مراده احد  
النسكين ولعل من لا يجوز ذلك يجعله ان منشأ الاحرام هو حمة  
مكة وقد اختلف له تلك الساعة والله تعالى اعلم ولعل المناهل يروق  
ان هذا ليس عين ما ذكره الطحاوى وقد نقلناه عنه مع الرواية  
عليه كما قلنا باب اذ احرم حله لا يخفى ان الحديث الذى  
ذكره في الباب ليس له مساس بالمطلوب فان الرجل هذا فعل

قوله وهو غير مستقيم  
بما مر من القسلة في  
سنة من مكة الى مكة  
سنة من مكة الى مكة

ما فعل قبل نقر الحكم ونزول الوحي ولا قال بوجود الكفاية في فعله فعله ه  
 صاحبه قبل نقر الحكم وانما الكلام في فعله الجاهل والناسي بعد نقر  
 الحكم بعد ما خطر بالبل لا نورايت الشراخ نوضوا مثل هذا الكلام تغلاعت  
 ابن المنير فلله الحمد على الوفاق الانغروا او نجا هه ممكوا علوان  
 الموجود في النسخ هو الالف الواحد بين الواو وبين لا غير الا ان الشراخ ه  
 اختلفوا في ان العطف بين الفعلين بالواو وعليه الكرماني والبرهان  
 وغيرهما ادواو وعليه المحقق ابن حجر قال الكرماني ليس الغرو والجهاد  
 بمعنى واحد فان الغرو والغضد الى القتال والجهاد بوزن النفس في ه  
 القتال او ذكر الثاني تأكيد اللوا وانتهى وقال المحقق ابن حجر هه الشرا  
 من الراوى وهه مسدد بن شيخ البخارى وقد رواه ابو كامل عن ابن عوانة  
 شيخ مسدد بلفظ الانغرو معتمدا اخرج الاسماعيلي واعرب الكرماني  
 فقال ليس الغروانج وكانه ظن ان الالف متعلق بنغروا فشرح على ان  
 الجهاد متعطف على الغرو بالواو او جعله او بمعنى الواو انتهى قال  
 القسطلاني الذي وجدته في ثلاثة اصول معتمدة الا تغروا ونجا هه  
 بالف واحدة بين الواو وبين وهى الف الجمع والواو الثانية لها واوه  
 الجمع بلا ريب قال الكرماني اعتمد على الاصل المعتمد وما ذكره الكرماني  
 من الفرق بين الغرو والجهاد فقد ذكره في الفاموس ايضا وبالجملة  
 فبحتم ان يكون فيمدار وايتان واو للعطف وواو للشك والعطف عند  
 الله تعالى اه وظن القسطلاني ان ما ذكره ابن حجر لا يتم الا على تقدير  
 وجود الفين بين الواو وبين كذا الموجودة الف واحدة ثم اعتذر عنده بان  
 له وجد في رواية العين فقط وهذا ظن فاسد منشأه ظن ان الواو  
 في نغروا وجمع ولا بد من الف بعد ذلك ككتابة هه هذا باطل قطعاً  
 بل الواو في نغروا وهى لام الكلمة من عوى يغرو ونغرو بالنون المتكسر  
 مع العبر ولا يدخل فيه واو الجمع اصلاً كيف ولو كان فيه واو الجمع  
 لكان في نجا هه واو الجمع ايضا فالاصح في الالف بعد هذا الواو لا يتعلق  
 بين الفعلين بالواو وعلى تقدير وجود الف واحدة بين الواو وبين واما  
 وجود الفين فلا يصح اصلاً وكلام المحقق ابن حجر ظاهر في انه مبنى  
 على وجود الف واحدة بين الواو وبين الا ان الكرماني اخطأ حيث ظنه  
 متعلقاً بولون نغروا مع ان متعلق بالواو الثانية اخطأ حيث ظنه  
 للفارغ ان نغروا نجا هه بلفظ با ولا نجا هه بلفظ بالواو  
 وانما طولت في الكلام لما رابت من كثرة الخطا بين الانا ما عقلت  
 او اعتماداً على ما ذكره القسطلاني من الكلام والله تعالى اعلم بحقيقة

سلح



وفي بعضها ابواب السماء وهذا هو اعلى ان ابواب الجنة كانت مغلقة ولا ينافيه  
 قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب اذ ذلوا لا يقنطنوا وادام كونها  
 مفتحة وقوله غلقت ابواب النار اى تسعير اللعاب عن العباد  
 وهذا يقتضي ان ابواب النار كانت مفتوحة ولا ينافيه قوله تعالى  
 حتى اذا جاءوها فتمت ابوابها فجوز ان يكون هناك غلق قبل ذلك  
 وغلقت ابواب النار لا ينافيه موت الكفرة في رمضان وتغذيهم بالنار  
 فيه اذ يكتفي في تغذيهم فتح باب صغير من الفخار الى النار غير الابواب  
 المعهودة الكبار وقوله وسلسلت السماطين اى غلقت ولا ينافيه  
 ونوع المعامى اذ يكتفي في وجود المعامى شرارة النفس وخائتها ولا يلزم  
 ان يكون كل معصية بواسطة شيطان والالكافر لكل شيطان شيطان  
 ويتسلسل وايضا معلوم انه ما سيف البليس شيطان في معصيته ما  
 كانت الامم قبيل نفسه والله تعالى اعلم ايماننا واجنسانا  
 اى طلبنا للاجر وهما في الاعراب مغمور له اى الحامله على ذلك الايمان  
 بالله او بما ورد في فضل قتلا وكذا الحامله لطلب الاجر من الله لا الربا  
 والسبحة وقرره الغسطلاني حاله في مواضع كلها وتعالى اى حاله  
 كون قيامه ايماننا واجنسانا وهكذا ولا بعده اما ولا فلان القيام  
 لا يكون بنفس الايمان فلا يبع الحمل بين الحال وذمها واما ثانيا فلان  
 ظاهر كلامه يقتضي انه حاله عن القيام ولا ذكر للقيام الا في هذا الفعل  
 فكانه جعله حاله عن الفعل نفسه ولا يجفى ان الفعل لا يصلح ان يكون  
 ذاهلا فافهم باب اجود ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في  
 رمضان اجود بالرفع صينوا خبره يكون في رمضان اى اجود الكوان  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتحقق ويوجد في رمضان ونسبة  
 الجود الى الكون مجازية الا انه صار مجازا نعتا في مثل هذا التركيب  
 حتى كأنه تشبوه كلف الحقيقه وكان اجود ما يكون في رمضان  
 قال ابن الحاجب الرضي في اجود هو الوجه لانه ان جعلت في كان خبرا  
 يعود الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن اجود مجرد خبر لانه  
 مضاف الى ما يكون وهو كونه ولا يستقيم الخبر بالكون على اليس يكون  
 الا نرى انك لا تغفل زيدا اجود ما يكون فيجب ان يكون اما مبتدأ خبره  
 قوله في رمضان والجملة خبره او بدلا من خبره في كان فيكون من بدل  
 الاشتراك كما تقول كان زيد عليه حسنا وان جعلته خبر الثمان نعتية  
 رفع اجود على الابتداء والخبر وان لم يجعل في كان خبر نعتية الرفع على  
 انه اسمها والخبر في رمضان اه والعجب من القسطلاني حيث فعل  
 هذا الكلام في شرح التزجئة وهو لا يعلق بالتزجئة اصلا وانما يتعلق

بلفظ

بلفظ

صحيح وقد حكي نزول الهلال الاي حتى يرى من بين يديه الحكم الشهر  
تسعة وعشرون الخ اي قد يكون كذلك كما يكون واقفا وهو الاصل والمقصود  
بيان انه مختلف فلا عبرة بالايام بل بالمدار على روية الهلال الا عند ضرورة العم  
ان الشهر يكون تسعة وعشرين يوما اي وهذا الشهر كذلك والحاصل انه  
وافق الحلف الشهر بالحلال والالتحاق بالايام كان المعتمد عدة ثلاثين  
فان قلت لو وافق الحلف الشهر بالحلال لما كان لسوال السائل وحسن  
قلت لعل وجهه عدم علمه بروية الهلال كرامة النبوة والله تعالى اعلم  
لا يتغير من احكام رمضان الخ اي لا يستقبله بصوم يوم او يومين  
وجملة كثير من العلماء على ان يكون بنية رمضان او لتكثير عدد صياحه  
او لزيادة احتياطه باكثر رمضان او على صوم يومين الشك ويخفى ان قوله  
او يومين لا يتناول الحلف على صوم الشك اذ لا يقع الشك عادة في  
يومين والاشتباه بقوله الا ان يكون رجل الخ لا يتناسبه الفوائد  
الاو اذ لا زعمه جواز صوم يوم او يومين قلت رمضان لمن يفناده 8  
بنية رمضان مثلا وهذا فاسد والوجه ان يحل النهي على الوار اي  
لا تذاق موا على التقدير لما فيه من ايمان بخوف هذا الصوم برخصان  
الا لمن يفناده المداومة على صوم اخر الشهر مثلا فان لو داوم عليه هو  
لا يتغير في صومه المحقق برخصان والله تعالى اعلم ولو كان بين  
اذنهما الا ان يرمى الخ كناية عن قلته المدة بين الاذنين والله تعالى اعلم  
بل يحل السجود وفي بعض الاصول الصحيحة تاخير السجود  
وهو ظاهر وعلى الاو المعنى التعجيل في الكه خوفا من طلوع الفجر بسبب  
كثرة الفاضل فنسحق عليهم فتمت ما ظهر في ان النهي لو كان نهى  
او كراهة وانما هو نهى شفقة وبعض الروايات صريحة في ذلك ومنها  
لو يكمل فلا يكمل كراهة هو محل الترجمة وهو ظاهر في جواز الصوم بنية  
من تمار في صوم الغرض لما بول الاحاديث على افتراض صوم عا فتصور  
امسالة لا صوم مردود بان خلاف الظاهر فلا يصار اليه بل لا بد لتغير  
قد قام الدليل فبمن الكراهة وما قبله في اي دود اتمها نحو ايقينية  
اليوم وقضوه قلنا هو نسا هو صديق لنا عليه حيث خص الغضا عين  
ان يقينية اليوم لا عين صام غامه فقلنا ان من صام غامه بنية من تمار  
فقد جاز صومه لا يتناول صوم عا فتصور لا يصح به الاشتغال الا نا  
نقول دل الحديث على تشبيه احد ههما وجوب صوم عا فتصور والثاني ان  
الصوم الواجب في يوم يعينه يوم بنية من تمار والمنتسوخ هو الاو  
ولا يلزم من نسخ الثاني ولا دليل على نسخ ايضا في جنبه بحت وهو ان

سنة

الحديث

الحديث يفتقران وجوب الصوم وعليه ما كان معلوما من الليل وانما  
علو في النهار وما راعتها والنية من النهار في حقه من روي انما شهر  
الشهر بالحلال يوم الشك فلا يلزم جواز الصوم بنية من النهار بل ضرورة  
وهو المطلوب والله تعالى اعلم كذلك حديث الغضار لخط حديثه من  
ادركه الصوم جنبا فلا يصح وقد يمال حديث عائشة فعله فلا يعارض القول  
لاحتمال الخصوص في الفعل فالوجه ان يقال ذلك اذ لو كان التوفيق وقد  
امكن له هنا بان يجعل حديث اي شهره كناية عن الجماع على ما اذا ان الوان  
والنية في الكناية عن مثال هذه الاشياء والله تعالى اعلم فقال الخ  
ما حذر رفته كلمة ما مصدرية اي هل جذا عناق رفته او موصولة اي  
هل جذا ما تفتق عنه او به رفته او موصوفة ويرفته بواعثها اي هل جذا  
شيا حذره اي رفته وجعله رفته بولا من ما على تغير كونها موصولة بتمام  
الواكراهة من صوفة وقد ذكره النجاة وما فيها صامير الا ما كان من الصوم  
الله تعالى عليه وسليما واذ راحة لا يخفى ان الظاهر الا النبي واذ راحة  
واما هذه العبارة فحليها على ان ما موصولة وفتت موقع من وكان تأمة  
ومن الجارة بيلغية يفتقران تطويله وانما بان عبارة ركنة بلا فائدة فالوجه  
ان يحل على انه اشتبا من مفهوم الكلام اي ما كان في صوم من احد  
الا ما كان من النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن حمل صامير على معنى الصوم  
بما على انه مصدر على وزن القاعل والله تعالى اعلم فنسختها  
وان تصور ما حذر في كونه تاسيحا نظير الظاهر على تقدير النسخ ان  
معناه ان الصوم خير من الغدبة فهو من جملة المنسوخ فالوجه على القول  
بالنسخ ان النسخ هو قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه كما تقدم  
في رواية ابن عمر وسليمة بن الأكوع والله تعالى اعلم صام عنه وليه وهذا  
الحديث صريح في جواز الصوم عن الغير والجمهور على خلافه ولذلك اولى بعضهم  
بحمله على معنى انه يندار اذ لا وليه بالطعام فكانه صام وادع بعضهم  
انه منسوخ وكذا لا خلاف مقتضى ذلك لمن ينامل فيما ذكره من الدواعي  
والادلة والذلة كثير من تحقق الشك فعبث اختار جواز الصوم عن الميت هـ  
وقالوا انه هو مقتضى الادلة ولا دليل على خلافه ونزكوا اقرارا ما ظهر المرجوع  
اليه ويلزم هو الاضاق والله تعالى اعلم فلما ابوان بنتموا عن الرمال  
اي هذا معنى على اتمهم فهموا ان النبي كان من باب الشفقة عليهم فقط  
كل هو صرح رواية عائشة وليس النهي للتحرير بل ولا للكرهية اذ لا يظن  
انهم فهموا حرمة الوصال او كراهته لثرا تكتبه بل الهال النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم انا هو والعدو اذ بيان التحرير او الكراهة الى التحرير  
صرح في ذلك اذ لا يجوز له اتباعهم على الوصال والاهم فعله لو كان حراما  
وسكروه ما بل وجه عليه ان يبين كراهة الوصال او الكراهة ولا يجوز  
له فعله وعلى هذا القول بان الوصال حراما ومكروه مشكرا جازا فلهذا

هو

سنة الظاهر

النهي

والله تعالى اعلم قلت بل في قوله اني لست كهيهتكلموا في بسقيتي في اشارة الى انه ليس الكدر على الخصوص من حيث الدين بان خص الاخص الاوصال له دون غيره بل الكدر على اخصاص الاقتدار به حتى لو قدروا ومن قدر يجوز له ذلك فافهم اما صحت سير هذا الشهر وعلو وجه هذا الحديث ان الرجل كان صعب يعناد صور اخر الشهر فتزاد صور اخر شعبان الحديث لان تغد صور رمضان بصوم او صومين فارسله صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الامر الى ان ذلك حين لا يعناد والله تعالى اعلم كما يوم عاشوراء تصور قريب في الحاهلية التي لا ينافيه ما سيجي من قول ابن عباس قد مر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة فوجه اليهود الى الجوزان امر يجمع الامور ثم حصل الاختصار على احد هيا من بعض الروايات اسال لعدم عليه بالآخر او سموا والله تعالى اعلم فانما احق موسى منكر لقوله تعالى فهدى الله قومه فلما شكك ان يجب مخالفة يهود لا موافقتهم على انه كان في اول الامر يجب موافقتهم لما اقبلوا ثم لما علم منهم امر ارضوا على الكفر وعدم التأثير للخالق فيهم تركوا موافقتهم وما الى هذا لغتهم والظاهر عدم على مخالفة في اخر الامر بصور الصور الثاني في صور عاشوراء كانت والله تعالى اعلم تعدد اليهود عبيداي وكانوا يصومونه لذلك كما تقدم وقد علم في الاحاديث انهم كانوا يتخذونه عبيدا بالصوم لا بتزكوا الصور هفتونه صلى الله تعالى عليه وسلم فصوره انهم ايضا لموافقته موسى او يهودا او امره وقيل للمخالفة حيث انهم اتخذوه عبيدا وامر المؤمنين ان يتخذوه موعها وهذا الوافق احاديث الباب المذكورة في هذا الكتاب وغيره وقد ثبت انه حين قصد مخالفتهم هتت ان مخالفتهم بزيادة صور اخر والله تعالى اعلم فبصلى الصبح ثم دخله في بعض روايات هذا الحديث الصحيح كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اراد ان يعتكف صلى العشاء اذ دخل في معتكفه وظاهره ان المعتكف يشرع في الاعتكاف بعد صلاة الصبح ومد له الجمهور انه يشرع فيه من الليل الحادي والعشرين وقد اخذ بنظر الحديث قول الامم حمله على انه يشرع من صبح الحادي والعشرين فليزره عليه الجمهور بان المعلومة ان صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعتكف العشاء الاخر وكان تحت اصحابه على اعتكاف العشر وعدد العشر عدد الليالي فيدخل فيها الليلة الاولى والايتيم هذا العود اصلا وايضا من اعظم ما يطلب بالاعتكاف في العشر الاواخر اذ ليلة القدر كما يرد عليه تتبع الاحاديث وهي قد تكون ليلة الحادي والعشرين كما يفهمه حديث ابي سعيد فينبغي له ان يكون معتكفا لان يعتكف بعدها فافعال الامام النووي رضى الله عنه في الجواب عن الحديث ثانيا وانه دخل المعتكف وانقطع عنه ونحى بنفسه بعد صلاة الصبح لان ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كان قبل المعرف معتكفا لابتداء في جملة المسجد فلما صلى

الصبح

الصبح انقدها ورده الحافظ ابن حجر بانه مشكل على من التزوج عن العادة ه بعد الاخذ فيها اه قلت الاقرب انه ما تراه الا قبل الشروع اذ يستبعد التزاد بعد الشروع لانه في مصلحة سيما على قول من لا يجوز التزوج بعد الشروع فهذا التأويل مشكل على قول الجمهور في هذا التأويل المشكل اخر وهو ان قولها كان اذا اراد ان يعتكف يعطى انه كان يدخل المعتكف حين يريد الاعتكاف لا انه يدخله بعد ما شرع في الاعتكاف من الليل وايضا المتنازع من لفظ الحديث انه بيان لكيفية الشروع في الاعتكاف فلو فرض انه شرع في الاعتكاف من الليل الا انه دخل المعتكف وقت الصبح لربكة الحديث بيان لكيفية الشروع في الاخذ بهذا التأويل ان يكون السنة للمعتكف ان يلبث اول ليلة في المسجد ولا يدخل في المعتكف وانما يدخله من الصبح بعد صلاة الفجر وهو غير متعارف عند الجمهور وهذا لا يرد عليه وهو الا يلبث في عهدهم تركة العهل بعد بالحديث لاسا وعند ذلك لا حاجة الى التأويل كما ظهر واجاب بعض الحاشية عن الحديث بحمله على الجواز عني ان المسنون للمعتكف ان يدخله من الليلة وحازله ان يدخل من صبح تلك الليلة فمن صلى الله تعالى عليه وسلم قد يفعل ذلك الجواز وهذا لا ينافي قول الجمهور لانهم يقولون ان الليلة الاولى جزء من زمان الاعتكاف المسنون وهو اعتكاف العشر الاواخر وايضا تركة هذه الليلة مما احتال انما ليلة القدر والاعتكاف في العشر الاواخر ايضا بعيد وايضا ظاهرا الحديث يفيد ان دخول من الصبح كان دابه صلى الله تعالى عليه وسلم والجواز على الجواز بيان في ذلك واجاب القاضي ابو يعلى من الحاشية بحمله الحديث على انه كان يفعل ذلك في يوم العشر ليس تظلم وان اخر من ذي الحليفة وعلى هذا الجواز التقبول عندى وحاصله من ان المراد بالصبح في الحديث صبح احدى وعشرين في الاعتكاف كما هو مذهب الجمهور قلت وهذا الجواز هو الذي يفيد النظر في حديث ابي سعيد وبه يظهر التوفيق بين احاديث التباين بين نظر فيها من غير ارتكاب تاويل يشبه منها فهو اولى وبالاعتقاد اخرى بقوله ان يشرع منه ان يكون السنة الشروع في الاعتكاف من صبح العشرين استظهارا بابي بكر الاور وان كان المقام بانه وبلد يشي لانقوابه الجمهور وكيف يجاب عنهم بذلك والجواب ان هذا المراد لا ينافيه كلام الجمهور فانهم ما فرضوا له اثباتا ولا نفيها وانما فرضوا له حول ليلة احدى وعشرين وهو حاصل غاية الامران قواعد معتكفي ان يكون هذا الامر سنة عندهم وعدم التفرص ليسه دليل على الصور فاقول بانه سنة عند مستبعد ومثل هذا الايراد وارد على اول الامام النووي رضى الله تعالى عنه من هو جمهور مخالفة لظاهرا الحديث وغير ذلك مما سبق وتاويل القاضي ابي يعلى خال عن ذلك كله فهو اولى بالقبول ويمكن الاعتقاد عند عدم تعرض الجمهور لهذه السنة لا اثباتا ولا

كتاب  
البيوع

فتبا بان الحديث محتمل لنا وولات صنفه في فلو يتبع ضوابطه من الكيفيات  
بطريق الاستئناس لا اثباتا ولا نقيا بل جالوا ذلك الى فهو العاملين ونظره  
الناظرين فكل من يثبت عنده سنتي هذا والاوليات فليعمل على وفق ذلك  
والله تعالى اعلم بكتاب البيوع كان يشغلهم بالاسواق الظاهر ان كان  
فيه صفة الشان والجملة بعده خبره وقيل ضعف اسوكان وجملة يشغلهم  
خبره علم قوله من يجوز فقوله الخبر في مثله بعد دخول الناسخ والله تعالى اعلم  
فما بسيت من مقالة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نكرو  
من نكبي قبل يعيد تخصيصه عدم المشايخ بهذه المقالة فقط ورواية  
باب الفلور تعيد عدم شيان بسيت بعد ذلك ولا يخفى انه صبيح علي ان  
من في قوله من مقالة بيانية وهو بيان لسنتي فمقدم عليه ويمكن ان  
تعمل من ابتداء بيانية لا ابتداء القاية في الزمان والمقالة مصدر حينئذ  
وحينئذ يكون مفاد هذه الرواية العموم كمفاد رواية باب العلم والله  
تعالى اعلم بارادة الله في الهلكة وبماله المشهور رواية كسر الاموال  
واما بالنظر الى الرواية فيمكن فتحها ايضا على ان ما موصولة وللوجار  
وصير وصلته ويكون ذاك كونه بعد ذكر الاله من باب التعمير بعده  
التخصيص لكن كسر اشهر فهو اولى والله تعالى اعلم الجلالين  
قد سبقنا تحقيقه في كتاب الايمان فمن تراء ما اتتبه من الاتون من  
بيانية وهوية ما اتتبه وتختلافها تعليلية الا ان الجدل على التعليل  
لا يتناسب ما بعده اذ التعليل فيما بعد بعيد والله تعالى اعلم  
ما رايت شيئا اهلون من الورع دع ما يربك انظاره ان قوله دع ما يربك  
الجدية للورع بتقدير المستند اي هو اي الورع هذا الحديث اي العمل  
بمقتضاه والله تعالى اعلم لا يباي المرء ما اخذ من الظاهر ان  
صير منه لما فلا يحسن ان يفتر قوله ام الجلال اي اخذ من الجلال  
اذ انظار اعتبار التردد في الماخوذ منه اهو جلالا ام هو حراما لا اهو  
ماخوذ من جلالا ام هو ماخوذ من حراما وانما يحسن هذا التزويد  
في الماخوذ قالوا لظاهر ان يقال الماخوذ من حشس الجلالا ام هو من  
حشس الحرام او يقال اخذ ما اخذ من الجلالا ام من الحرام فامل  
باب التجارة في البر بفتح فتشريد هو مقابل الكرابي وذكره في قوله تعالى  
رجال لا تلهيهم تجارة ما انة قبل ذلك في بيوت اذن الله ان ترفع وهي  
المساجد والتسبيح فيها يكون في البر لا البحر وذكره في حديث الحرف اذهو  
بيع يكون عادة في البر وقيل منه يركب لاجلها البحر والله تعالى اعلم  
باب ما قيل في الجمار والجرادى لكسبهما املا بان كان وقت النبي  
صلى الله عليه وسلم وقدرها على ذلك او هو من الامور الحادثة والله  
تعالى اعلم ولقد سمعته يقول ما اسمى عند النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم صاع براهي قال الكرمانى وغيره هو من كلام قنادة والعمير

في جمعة لاني ورده الحافظ بانه خلاص النظار هو فلا مدار البر لا دليل والظاهر  
ان من كلام الرازي والعمير في جمعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورده  
العيني بانه لا يحسن نسبة ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لما فيه من اظهار الشكوى قلت يمكن ان يقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ترغيبا لا همة في الزهد في الدنيا وتوكلا على كوكب كما كان هو صلى الله تعالى  
عليه وسلم كوكبا والله تعالى اعلم اثر ايت الحديث في سنة ابن ماجه  
عن النبي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول هو ارا  
والذي نفس محمد بيده ما ارجع عند الله صاع خب ولا صاع تمر وهذا  
صريح في الخط وما ارجع رواية ابن ماجه اسناده صحيح رجاله ثقات  
ورواه ابن حبان في صحيحه من طريق ابان العطار عن قنادة ثم ذكر ابن  
ماجه في صحيحه صاحب الرواية عن عبد الله قال قال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم ما ارجع في الاصح الا صاعا او ما ارجع في ال  
نجد من طعام وعلى وسط النهر رجل طاهر هذه الرواية وكذا رواية  
كتاب الجنائز من هذا الصحيح ان الجار والحجر خمر مفرد ورجل مبتدئ الحجر  
والمعنى ان الرجل مشرف على وسط النهر محاذ له ويمكن ان يكون المعنى  
وفوق الوسيط ويمكن ان يكون هذا الرجل فوق الوسيط بحيث يبلغ جوهه الى  
الذي في النهر من اي طرف يريد الخروج ويمكن ان الوسط تصحيف وتنازل  
الاصل على وسط النهر كما هو في صحيح ابي عوانة واما جلد قوله وعلى وسط  
النهر من تلقا بالرجل الاول بتقدير المبتدئ اي وهو على وسط النهر متفطحا  
عنه الثاني بتقدير جوهه لا يخرج على النظار والله تعالى اعلم اذ اتناج  
الرجلان وكذا واحد منهما بالجار ما هو متوقفا وكانا جميعا في هذه الرواية  
صريحة في جوار المجلس قالوا لظاهر ان قوله على التفرق بالاقوال على ان الجدل  
عليه انه بالابدان اظهر من جمله على التفرق بالاقوال والعمل بالظواهر اولى  
وايضاً المتساويان ليس بينهما عقد والجار ثابتهما بالاصل  
سموا باسمي الخ وذلك لانه يخاف اذاه من جهة المشاركة في الاسرار  
لا ليجل ان ينادى باسمه صلى الله تعالى عليه وسلم لغوارة تعالى لا تخجلوا  
دعا الرسول بكنتم دعا بعضكم بعضا بخلاف الكنية فالمشاركة فيها  
قد تدعى الى اذاه والله تعالى اعلم مجلس بفتا بيت فاطمة عطف  
على مقدر اي تخرج مجلس وقوله خمسته شيئا اي حسا فليلا اي حسا  
قليلا بايها الشيء لعله يكون مكانة مما انزل الله تعالى عليه في القرآن  
او غيره اذ لا يمكن الخطا معه صلى الله تعالى عليه وسلم في التورية حيث  
انزلت التورية والله تعالى اعلم ويقع بها اي هذه الكلمة او يتلوا  
المحلة بعد ان تصير مستقيمة او يباها ههنا كان الرجل يبتاع الخبز  
جدا الحيلة عار هذا يكون اجلا للبيع ويكون المبيع غيره فاضاف البيع اليها في



على ترجم الحارث  
على ترجم الحارث  
على ترجم الحارث

### وقف الله تعالى للخاص المأذون برواق الربا بخرجه السنوي

لا يناسب هذا الوقت وأوقف هذا المعنى فكانه كان الأهر كدولة في وقتهم  
والله تعالى أعلم باب بيع الذهب بالورق أي يجوز بفضله بغيره وبغيره  
بيد اشتراطه التي أنه يحمل الحديث والحاصل أنه قصد الاستدلال بالحديث  
على جواز البيع بفضله والحديث باطلاقة يدل عليه ويراد في الترجمة يدل  
ببطلان ما كاشف للحديث والله تعالى أعلم ولا يباع بشئ إلا بالدينار  
والورق والمحرمان في بالنسبة إلى نوع الثمر والله تعالى أعلم باب  
بيع النخل ببلان بغير صلاحها الظاهر أن مراده ببيع ثمر النخل وأفرده  
لموافق الحديث الذي ذكره وأفرده في الحديث اهتما بما يشانه لأن غالب  
ثمراتهم كانت ثمر النخل وعلى هذا فقوله في الحديث وعمره إلى عن بيع  
ثمره من عطف الخاص على العام والله تعالى أعلم باب بيع  
حتمه بغيره فيما الراجح في الكاف والمختل والصح وفي غيرها كتابة عن  
استحسانه ذلك والأقوى بعينه ما زاد الله تعالى في قوله الجدة أن لا يبيع  
الله النخل والله تعالى أعلم بالحاصل بحمل الحديث على الاستحسان في  
الكاف بغيره في ذلك والمؤمن بغيره أبا التذلل وأنتم والله تعالى أعلم  
بقرصارت التي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رأى بالشرعية بسبقه روس  
بما في مسلم وبه محله المطابقة بين الحديث والترجمة بسأل عن الأهر  
توى ولو خصص في قوله بغيره واستشكل إذا حال هذا الحديث في بيع  
المدير وأجاب الحاجز بان جواز الأهر ببيع الأهر إذا زنت بغيره بما إذا  
كانت مبرومة بغيره عند جواز بيع المدير في الجملة اه وهذه الدلالة من  
دلالة الأهر أو المطلق بمعنى أنما حكما للأفراد ههنا وهي من قسم  
عمارة البص عند هذا الأصول فما نكار العين ههنا الدلالة وقوله أنما  
من أي اقتسام الدلالة ضرورة كما لا يخفى وقوله العام لا يدل على الخاص  
يشتمل من الدلالات معناه أنه لا يدل على الخاص عينا لا بمعنى أنه لا يتناول  
حكمه الخاص والألفيد الاستدلال بالعمومات سواء من مخرج في  
الأصول ما تسمى ولا تنبئ العذر المصنوع المعروف في العذر في  
العين المهمة وفي القسط الذي بغيره القصد المهملة وسكون المعنى  
ممدود بقرائه والله تعالى أعلم باب بيع رسول حرمه الظاهر  
أن غير حرمه لله تعالى عليه حرمه وخبره رسول ممدود أي بلغ والجملة في  
البيت معتد به والله تعالى أعلم كتاب السلم من سلف في طرف  
فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم قال في المصالح انظر قوله عليه  
الصلاة والسلام في جواب هذا فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم  
مع إذا لم يربط الشرعي في التمدد المتناهية الكيل بالوزن اه ولعله مراده أن  
الخاص لا يخرج من عموم قوله في غير المتناهية الكيل بالوزن اه أيضا والأ  
يجاز التي في قوله بغيره في عمارة مثلا وفي غيره كما لا يخفى وقال  
القسط الذي قد أحاط به هذا بان الواو معني أو والمراد اعتبار الكيل فيما  
يكال بالوزن وفيما يوزن اه ولا يخفى أن هذا ليس بجواب عن كلام المصنف

وله بيع حبل الجمله لادني صلابه اي بيعا مختلفا على هذا الاجل والمنا درمت  
لفظ الحديث ان حبل الجمله هو المبيع والمعنى انما سبان النمل اما الثاني ه  
فلكون المبيع معدوما واما الاول فلكون الاجل مجهولا والله تعالى أعلم وحبل  
الجمله ما انفجرت في ثمنها والا واصبرر والثاني بمعنى الجمله اي الجمله  
التي حبلتها امها اي التي في بطن امها اي ان تحبل الجمله التي هي في  
بطن امها هذا على تقدير الاجل واما على تقدير ان الجمله هو المبيع فيحمل  
على معنى الجمله فيصير المعنى بيع حبل الجمله اي ولد التي هي في  
بطن امها هذا هو انما هو في تحقيق اللفظ واما ما ذكره القراج فلا يوافق  
اللفظ والله تعالى أعلم ان يجنب الرجل في التوب الواحد فيرقيه على  
ملكه الظاهر ان المراد الاحتيا باليد والجوارح والرجل اي حال كون  
الرجل في توب واحد فيرقيه ذلك التوب على ملكه فتصير العورة مكشوفة  
بجلاف ما اذا احتج بالثبوت وليس مع الادلاء التوب فان تكتشف عورته  
وان لو رقيه التوب الى ملكه والحاصل ان الممنوع من هذا الاحتيا كمنعه  
تكتشف عورته والله تعالى أعلم وكل ما يحمله اكل ما يصلح ان يحمله  
لانصره هو كقول تعالى لا تقولوا انفسكم عن الله بن مسعود رضي الله عنه  
تعالى عنه قال من اشترى شاة الخ هذا الحديث على اصول علماء الجملية يجب  
ان يكون له حكم المرفوع فانه من جوارح هذا الحديث فيقال للقياس ومن  
اصولهم ان الموقوف اذا خالف القياس فهو في حكم المرفوع فيقال اعتذار  
من قال ان الحديث قد رواه ابو هريره وهو غير قفي ورواية عند الفقهاء  
اذا خالف جميع الاقضية نزولاً اذا ثبت عن ابن مسعود موقوفاً  
والموقف في حكم المرفوع ثبت من رواية ابن مسعود ايضا وهو من  
احل الفقهاء بالاتفاق علم ان الحديث قد جاز رواية ابن عمر اخرج ابو هريره  
بوجه والطبراني بوجه اخر ورواية النس اخرج ابو يعلى ورواية  
عمر بن عوف اخرج البيهقي في الخلافيات كذا ذكره المحقق ابن حجر  
والله تعالى أعلم او اشترط له هذا مشكك من حيث انه شرط مفسد  
ومعد ذلك يتبين تغير الباع والحذيفة له وقد اوله بعضه لكن السوف  
ياحي تا وبله ضرورة ان اصحاب بيرة ما رصنوا ببيعها بدون هذا الشرط  
فهذا الشرط معتبر فطما ما لوجه انه شرط بخصوص هذا البيع وقع  
لمصالح اقتضته والشارع التخصيص في ملكه والله تعالى أعلم  
لاربا الا في الشبهة هي بوزن كرمه مخرقة في اخره وبها غامر ونحو  
هذه وكسرتون كجلسه والمراد لاربا عند اختلاف الجنس الا في الناجيل  
والناجيل احل لابي التفاضل والمراد لا يكون الربا لازما في الاموال  
الربوية الا في الناجيل واما في التفاضل فلا يلزم بل يكون عند اتحاد  
الجنس ويرتفع عن اختلافه او المعنى لا يكون الربا عادة الا في الناجيل  
واما بيع الجنس متفاضلا فقل ما يقع فلا يظهر الربا فيه عادة لكن هذا المعنى

لا يناسب



ولا يصلح له ان يقول ان المشاة لا يصلح ان يرد فيه بين الكيل والوزن كما لا يصلح  
 ان يجمع فيه بينهما وانما جوابه ان يكون جوارب عما يقبل كيف يعبر الواو وما  
 المبيع الواحد لا يصلح لاحتياج الكيل والوزن فاجابوا بحمل الواو على معنى  
 او وقد يجاب عن هذا الابداء بتغير الشرط او الظرف اى بكله معا وان كان  
 المبيع كيليا او في الكيل فاقطعه والله تعالى اعلم كتاب الاجازات وحين  
 في التورية اجراء الله سبحانه القسط لان بعد الطهارة صفة الماضي من باجر فلان ما  
 لكن الاقرب فصر الطهارة فان الظاهر انه صفة الماضي من باجر فلان ما  
 وهو ناقص لا بالمعنى والله تعالى اعلم فثاني في طلب شئ برسا هو  
 كسعي وما معنى بعد والباقي في المنقوبة كما في قوله تعالى ولا يظن الظالم  
 ما يصاح ان يكون فاعلا ولكن ما ريت احدا تعرض له والاقرب ان يعتبر  
 الفاعل ضمير السعي والمشي كما في قوله تعالى اعلم ان الباقي اى بعدنى السعي  
 في طلب شئ يوما والله تعالى اعلم كتاب البريات ان عمر رضي الله  
 تعالى عنه بعثه مصدقا فوقع رجل على جارية امراته فبدا احتصارها واصل  
 بعثه مصدقا فادخله بغير امراته ادى صدقة مال مولاه واداره  
 المراته تقول بل انت فاد صدقة مال ابنك تسلا حمزة عن امرها وتقولها  
 فاحذرا ذلك الرجل زوج تلك المرأة وانه وقع على جارية لها فولدت ولدا  
 فاعتقت المرأة قالوا فهذا المال لانه من الجارية فالرجل لا يملك  
 باجارية فقبله ان امره وقع الى عمر فقبله مائة ولبس عليه رجلا فاحذ  
 حمزة من الرجل عينا اخرى وعلى هذا فقول فوقع رجل على جارية امراته  
 بانها مشكلا ان يقتضى ان الوقوع كان بعد بعثه مصدقا ومقتضى القسمة  
 بالعكس فيحمل قوله فوقع على معنى فظهر وقوع رجل على جارية امراته  
 عنده والله تعالى اعلم كتاب الوكالة فرجمته فقلت سبيته فاصبح  
 الخ فان قلت كيف رحمه والرجح عليه فرجحه فقلت سبيته فاصبح  
 لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب عليه فرج نصريه وفي نصريه كذب  
 الخوف والفرج الذى اخضاه الى هذا الاذنب والى تخليص نفسه بالجيل  
 وان كونه في هذه الجنة ويحتمل ان سبي قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه  
 انه قد كذب حين التواضع والتضرع واشتغل قلبه بذلك وعلى الاول قوله  
 اى هربه في الجواب شكاحه شديدة وعيالا فرجمته انه قاف بحيث وقع  
 لاجل في الكذب والحيل فرجمته والله تعالى اعلم كتاب المزارعة فانه يفتى  
 كل يوم من عمل قرايط وحيا في بعض الروايات فبما كان في حيلته ان قال او  
 قرايط بقوله قال قرايط فقلت بل يكون الامر بالعكس اولى لما علم في الكلام  
 ان امرها اولاه على التقليل حتى امرها بقتلها ثم سبي القتل فانظروا  
 ان اخرا من بين قرايطها لا جف والله تعالى اعلم فبما يصاب ذلك  
 الخ في المصاحح انظروا حرج فيها على الله تعالى اعلم فبما يصاب ذلك  
 جمع من النجاة وقال الكرمانى فكان ذلك البعض مما يصاب اى يشعرون  
 قوله فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب  
 مس من قتلته كذب ان ربه من ماتر السارق الذى  
 حتى الطعام كما كان ذلكا كان تسلف من ذلك الطعام  
 الخ وشوقه فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب  
 مس من قتلته كذب ان ربه من ماتر السارق الذى  
 حتى الطعام كما كان ذلكا كان تسلف من ذلك الطعام  
 الخ وشوقه فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب

والا يصلح له ان يقول ان المشاة لا يصلح ان يرد فيه بين الكيل والوزن كما لا يصلح  
 ان يجمع فيه بينهما وانما جوابه ان يكون جوارب عما يقبل كيف يعبر الواو وما  
 المبيع الواحد لا يصلح لاحتياج الكيل والوزن فاجابوا بحمل الواو على معنى  
 او وقد يجاب عن هذا الابداء بتغير الشرط او الظرف اى بكله معا وان كان  
 المبيع كيليا او في الكيل فاقطعه والله تعالى اعلم كتاب الاجازات وحين  
 في التورية اجراء الله سبحانه القسط لان بعد الطهارة صفة الماضي من باجر فلان ما  
 لكن الاقرب فصر الطهارة فان الظاهر انه صفة الماضي من باجر فلان ما  
 وهو ناقص لا بالمعنى والله تعالى اعلم فثاني في طلب شئ برسا هو  
 كسعي وما معنى بعد والباقي في المنقوبة كما في قوله تعالى ولا يظن الظالم  
 ما يصاح ان يكون فاعلا ولكن ما ريت احدا تعرض له والاقرب ان يعتبر  
 الفاعل ضمير السعي والمشي كما في قوله تعالى اعلم ان الباقي اى بعدنى السعي  
 في طلب شئ يوما والله تعالى اعلم كتاب البريات ان عمر رضي الله  
 تعالى عنه بعثه مصدقا فوقع رجل على جارية امراته فبدا احتصارها واصل  
 بعثه مصدقا فادخله بغير امراته ادى صدقة مال مولاه واداره  
 المراته تقول بل انت فاد صدقة مال ابنك تسلا حمزة عن امرها وتقولها  
 فاحذرا ذلك الرجل زوج تلك المرأة وانه وقع على جارية لها فولدت ولدا  
 فاعتقت المرأة قالوا فهذا المال لانه من الجارية فالرجل لا يملك  
 باجارية فقبله ان امره وقع الى عمر فقبله مائة ولبس عليه رجلا فاحذ  
 حمزة من الرجل عينا اخرى وعلى هذا فقول فوقع رجل على جارية امراته  
 بانها مشكلا ان يقتضى ان الوقوع كان بعد بعثه مصدقا ومقتضى القسمة  
 بالعكس فيحمل قوله فوقع على معنى فظهر وقوع رجل على جارية امراته  
 عنده والله تعالى اعلم كتاب الوكالة فرجمته فقلت سبيته فاصبح  
 الخ فان قلت كيف رحمه والرجح عليه فرجحه فقلت سبيته فاصبح  
 لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب عليه فرج نصريه وفي نصريه كذب  
 الخوف والفرج الذى اخضاه الى هذا الاذنب والى تخليص نفسه بالجيل  
 وان كونه في هذه الجنة ويحتمل ان سبي قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه  
 انه قد كذب حين التواضع والتضرع واشتغل قلبه بذلك وعلى الاول قوله  
 اى هربه في الجواب شكاحه شديدة وعيالا فرجمته انه قاف بحيث وقع  
 لاجل في الكذب والحيل فرجمته والله تعالى اعلم كتاب المزارعة فانه يفتى  
 كل يوم من عمل قرايط وحيا في بعض الروايات فبما كان في حيلته ان قال او  
 قرايط بقوله قال قرايط فقلت بل يكون الامر بالعكس اولى لما علم في الكلام  
 ان امرها اولاه على التقليل حتى امرها بقتلها ثم سبي القتل فانظروا  
 ان اخرا من بين قرايطها لا جف والله تعالى اعلم فبما يصاب ذلك  
 الخ في المصاحح انظروا حرج فيها على الله تعالى اعلم فبما يصاب ذلك  
 جمع من النجاة وقال الكرمانى فكان ذلك البعض مما يصاب اى يشعرون  
 قوله فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب  
 مس من قتلته كذب ان ربه من ماتر السارق الذى  
 حتى الطعام كما كان ذلكا كان تسلف من ذلك الطعام  
 الخ وشوقه فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب  
 مس من قتلته كذب ان ربه من ماتر السارق الذى  
 حتى الطعام كما كان ذلكا كان تسلف من ذلك الطعام  
 الخ وشوقه فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب

والا يصلح له ان يقول ان المشاة لا يصلح ان يرد فيه بين الكيل والوزن كما لا يصلح  
 ان يجمع فيه بينهما وانما جوابه ان يكون جوارب عما يقبل كيف يعبر الواو وما  
 المبيع الواحد لا يصلح لاحتياج الكيل والوزن فاجابوا بحمل الواو على معنى  
 او وقد يجاب عن هذا الابداء بتغير الشرط او الظرف اى بكله معا وان كان  
 المبيع كيليا او في الكيل فاقطعه والله تعالى اعلم كتاب الاجازات وحين  
 في التورية اجراء الله سبحانه القسط لان بعد الطهارة صفة الماضي من باجر فلان ما  
 لكن الاقرب فصر الطهارة فان الظاهر انه صفة الماضي من باجر فلان ما  
 وهو ناقص لا بالمعنى والله تعالى اعلم فثاني في طلب شئ برسا هو  
 كسعي وما معنى بعد والباقي في المنقوبة كما في قوله تعالى ولا يظن الظالم  
 ما يصاح ان يكون فاعلا ولكن ما ريت احدا تعرض له والاقرب ان يعتبر  
 الفاعل ضمير السعي والمشي كما في قوله تعالى اعلم ان الباقي اى بعدنى السعي  
 في طلب شئ يوما والله تعالى اعلم كتاب البريات ان عمر رضي الله  
 تعالى عنه بعثه مصدقا فوقع رجل على جارية امراته فبدا احتصارها واصل  
 بعثه مصدقا فادخله بغير امراته ادى صدقة مال مولاه واداره  
 المراته تقول بل انت فاد صدقة مال ابنك تسلا حمزة عن امرها وتقولها  
 فاحذرا ذلك الرجل زوج تلك المرأة وانه وقع على جارية لها فولدت ولدا  
 فاعتقت المرأة قالوا فهذا المال لانه من الجارية فالرجل لا يملك  
 باجارية فقبله ان امره وقع الى عمر فقبله مائة ولبس عليه رجلا فاحذ  
 حمزة من الرجل عينا اخرى وعلى هذا فقول فوقع رجل على جارية امراته  
 بانها مشكلا ان يقتضى ان الوقوع كان بعد بعثه مصدقا ومقتضى القسمة  
 بالعكس فيحمل قوله فوقع على معنى فظهر وقوع رجل على جارية امراته  
 عنده والله تعالى اعلم كتاب الوكالة فرجمته فقلت سبيته فاصبح  
 الخ فان قلت كيف رحمه والرجح عليه فرجحه فقلت سبيته فاصبح  
 لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب عليه فرج نصريه وفي نصريه كذب  
 الخوف والفرج الذى اخضاه الى هذا الاذنب والى تخليص نفسه بالجيل  
 وان كونه في هذه الجنة ويحتمل ان سبي قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه  
 انه قد كذب حين التواضع والتضرع واشتغل قلبه بذلك وعلى الاول قوله  
 اى هربه في الجواب شكاحه شديدة وعيالا فرجمته انه قاف بحيث وقع  
 لاجل في الكذب والحيل فرجمته والله تعالى اعلم كتاب المزارعة فانه يفتى  
 كل يوم من عمل قرايط وحيا في بعض الروايات فبما كان في حيلته ان قال او  
 قرايط بقوله قال قرايط فقلت بل يكون الامر بالعكس اولى لما علم في الكلام  
 ان امرها اولاه على التقليل حتى امرها بقتلها ثم سبي القتل فانظروا  
 ان اخرا من بين قرايطها لا جف والله تعالى اعلم فبما يصاب ذلك  
 الخ في المصاحح انظروا حرج فيها على الله تعالى اعلم فبما يصاب ذلك  
 جمع من النجاة وقال الكرمانى فكان ذلك البعض مما يصاب اى يشعرون  
 قوله فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب  
 مس من قتلته كذب ان ربه من ماتر السارق الذى  
 حتى الطعام كما كان ذلكا كان تسلف من ذلك الطعام  
 الخ وشوقه فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب  
 مس من قتلته كذب ان ربه من ماتر السارق الذى  
 حتى الطعام كما كان ذلكا كان تسلف من ذلك الطعام  
 الخ وشوقه فرجمته فقلت سبيته فاصبح لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم وقد كذب

لاحد تخليد رقاها واجاحه ظهورها وذلك الشكر بتايد بالاعارة والله  
 تعالى اعلم باجابه كتابه الغطايه قتل الادلاله في الحديث الذي ذكره على  
 المطلوب وهو صدق فوج بان قولهم فاكتب لاخواننا من ربح في المطلوب  
 على انه جاف في بعض روايه الحديث وهي الانصار ليكتب لهم البر بيننا  
 المحصيه بهذه الفزجه الى ان قولهم يتكلمون على ذلك بقرينه فلا  
 الروايه والله تعالى اعلم كتاب الاستقراض فقال الرجل او قيتني هـ  
 او فاء الله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اعطوه قلت  
 ظاهره هذه الروايه التي قاله ذلك قلت ان يعطى او امر باعطائه وظاهر  
 الروايه الثانيه انه قاله ذلك بعد ان اعطى او امر باعطائه فيحتمل انه  
 قال مرتين فاولا على ان او قيتني بمعنى الطلب اي او قيتني كما يقال رحمه  
 الله ليرحمه وثانيا على انه عني الخبر ويحتمل ان هذه الروايه محموله  
 على التقدير من بعض الروايه واما حمل الروايه الثانيه على التاخير  
 من الروايه فهو بعيد بنا على ان تلك الروايه على مقتضى الظاهر والله  
 تعالى اعلم ثم ادرك ما له نصيبه عند رجلا وانسان قد اقلس الى مفاد  
 قوله بعينه ان يكون سالما وقد اخذ بهذا الحديث الجمهور ومن لوي اخذه  
 يحمله على ما اذا اخذه على سقم الشرا مثلا او على السبع بشرط الجهاد للمنايع  
 اي اذا كان الجهاد للمنايع والمختوى مقلس فالاستنباط ان هذا القسح  
 ولا يجزى ان تاويله بعيد بنا على معنى الظاهر وقد ذكر ان هذا القسح  
 هذا التاويل ان ظاهر الحديث يحتمل ان يكون قد ذكر ان هذا القسح على  
 حيث لم يشرخ للموات عند الاقلس الا الانتظار ولا يجزى ان الانتظار فيما  
 لا يوجد المقلس ولا كلام فيه وانما الكلام فيما وجد عند المقلس ولا بد ان  
 الذائبي يا خزون ذلك الموجود عند الحديث يبين ان الذي لم يخذ هذا  
 الموجود هو صاحب المنايع ولا يجعل مفسوما بين عام الدائنين وهذا  
 لا يجزى التفران ولا يقتضى خلافة فافهم والله تعالى اعلم في الخصوصيات  
 فان الناس يصعقون بوجوه الفهامة في صحيح مسلم فان يقع في  
 الصور تبصق من في السموات ومن في الارض قال القاضي في شرح صحيح  
 صحيح مسلم هو الحديث من اشكل الاحاديث لان موسى قد صاحب  
 فكيف تتركه الصعقة وانما تبصق الاحياء وقوله هذا استنباط الدلاله  
 تعالى بقره على انه كان حيا وروايه ان موسى رجع الى الحياه ولا انه في قوله  
 القاضي عند هذا الابراء جوازا لا يوافق الاحاديث والذي يظهر ان اثر هذه  
 النسخه لعلم يسرى في كل من كان له حس مامن حي وميت سموي من استنباط  
 فيسرى الى الاموات من الكفره الذي كانوا معذبا قبل ذلك فيفقذون العز  
 في بلاد الحياه فذلك اذا يفهموا هذا لولا ان يقولون من يعتقد من مرفونا  
 والى الشهور الذي هو حيا عند ظهوره ولا مشكوك ان الانبياء احق بالحياه من  
 وقد ورد في حيا تموتوا ويصلون في قبورهم مشي كقولهم انما جاف  
 هذه النسخه لشره البهيمه لولا خلافة عند النسخه الثانيه وهذه

معنى قوله كان من يستثنى الله تعالى وخوره والله تعالى اعلم فاكون اول  
 من يفتق اي من الذين علم بصعقهم جزما ويعقبا فلما ارد ان يفتقني قوله  
 فاذا ق قتلني فافهم والله تعالى اعلم تبصق الاول قال القسطلاني  
 اي تبصق الاول وهو صفة الطور المذكوره في قوله تعالى وخرم موسى  
 صغقا ولا مفاة بينه وبين قوله او كان من استثنى الله لان المعنى لا ادرك  
 اي هذه الثلاثه كانت الاقافه او الاستثنا او المحاسبه اه قلت وحاصله  
 ان كلام الروايين وقع فيما اختصرا والا فالترديد كان في كل منهما بين ثلاثه  
 اشيا وهما الذي قاله غير ذلك وهو الظاهر لانه لا مفاة بين الاستثنا والمحاسبه  
 حتى يحسن التردد بينهما بل المحاسبه سبب للاستثنا فبما كسني واحد  
 وسببه احد هو المقدم الصعقة كسببه الاخر قد كسني احدى الروايين  
 الاستثنا وفي الثانيه ما هو سببه وهو المحاسبه بنا على ان سبب السبب  
 سبب لولا الشئ فالسؤال من اصله سا فقط والله تعالى اعلم  
 قال اطلقا عامه المفهوم من روايه الصحيح محمد انه اسلم بعد ان  
 اطلق ولذلك استولى المصنف فيما بعد على حوار الخ على الكافر وقرره هـ  
 القسطلاني وغيره على عليه الا ان القسطلاني قال ههنا انه اطلق بعد  
 ان اسلم واستشهد لذلك ببعض روايات الخزيه ورد به على الكرمانى  
 والبرهانى وي في قولهما ان اطلقه فاسلم فلو وجه لهذا الرد بعد ان كان  
 قولهما هما يوافق روايات الصحيحين والا فرب ان روايه ابن جرير شارة  
 لا تعارض روايات الصحيحين والله تعالى اعلم كتاب اللقطه  
 اخذت حرة مائة دينار القسطلاني بنصب مائة دره من حرة قال العيني  
 ويجوز الرفع على تقدير فيها مائة دينار اه قلت او على تقدير مائة دينار  
 وكذا يجوز الجواز الاضافه من حيث علم الاعراب والله تعالى اعلم ثم  
 اثبتته ثلاثا قال القسطلاني اي مجموع اثباته ثلاث مرات لان الذي بعد  
 المرتين الاوليين ثلاثا وان كان ظاهرا للفظ يقتضيه كما اشار الى ان كلمه  
 ثم على هذه تكون زائدة قلت والا فرب ان يجمل قوله ثلاثا على تمام ثلاث مرات  
 وهو المرة الثالثه كما في قوله تعالى قل انفسكوا لتلقون الى قوله وقد رويها اقوامها  
 في اربعة ايام اي في تمام الاربعة وهو يوافق ما فافهم والله تعالى اعلم  
 فان صاحبها اي فادفع اليه على الوصف كما جافى الروايه وانما حرق  
 اشاره الى انه المتعين ففى الحذف زيادة تاكيد لا يجاب الرفع عند بيان  
 العلامة ولولا استبدال المصنف هذه الروايه على وجرف الرفع وهو من ذهب  
 مالاه واجه وقال ابو حنيفة والشافعي يجوز الرفع على الوصف ولا يجب  
 لان صاحبها مدح فيحتاج في الوصوف الى البيه لعموم قوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم البيه على المدح فيجوز الامر بالرفع في الحديث على الاباحه جمع بين  
 الحديثين فان انما مرشاهدين بهما وجب الرفع والا لو كانت اشارة الحافظ  
 ابن جرير الى ترجيح ذهب مالاه واحمد فقال فتخص صورة الملقطة من عموم



البينة على الموعى قلت ولا حاجة الى تخصيص اما اول فلان البينة ما جعله الشارع  
بينة لا الشهود فقط وقد جعل الشارع البينة في اللفظة الوصف فاذا وصف  
فقد اقام البينة يجب قبولها واي دليل يدل على خلاف ذلك وامان ثانيا فلان  
حديث البينة على المدعى انما هو في القضا ووجوب الدفع اعرضه ذلك هو  
يجب على كل من كان في يده حق لا حرمه غير استحقاق ان يدفع اليه اذا  
علم به وان كافة القاضي لا يقضي عليه بالدفع بلا شهود في القول بوجوب  
الدفع لهذا الحديث وان قلنا ان القاضي لا يجبر عليه بالدفع لحديث البينة  
ولا يجب ان اقامة الشهود على تعيين الزاوية والزاوية متعسر بل معتاد  
عادة فتكليف اقامة الشهود على اللفظة تستطابق قصد فلا يتصور فيها  
الالتكوة الا بالاستشهاد واللفظة تستطابق قصد فلا يتصور فيها  
الاستشهاد والله تعالى اعلم قال الله او لا خير يمكن ان يجعل  
خطا باللفظ مطلقا ويجوز اجراء على المال اي هو الملتزم والمال  
ان اخذ اوله ان لا يراخذه احد فاحده باب كيف تفرق اى  
تفرق داما ونية فقط لا يلتزم لفظها الا المرفوع على بنا المعمول  
والمعنى لو جعل الشارع ولم يجوز لفظها الا المرفوع والله تعالى اعلم ولا  
تخل لفظها الا المستند اى لمرفوع على الدوام لفظه فائدة التخصيص وهو  
مداهب الشافعي واحمد وعلم من يقول بالمواد بالمتشدد المستند سنة كما في  
سائر البلاد يجب عن التخصيص بانه كالتخصيص الاحرام في قوله  
تعالى محمد فرض قبه من الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جوار مع ان الفسوق  
حرام منه عن بلا اجرام ايضا وحامله زيادة الالتهام من اجرام وان  
التبوي في لفظه متساو وقيل بل الحديث دليل على جمل لفظه مكة لانه نفي  
الحل واستثنى المستند قول علي ان الجزا بنت للمستند وهو مردود بان  
المواد حل الا لفظا لا حل العين دليل لا يلتزم لفظها الا موه كما لا يخفى  
والله تعالى اعلم كتاب في المظالم كتب سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم في النجوى العسطلأ في اعم التي تقع بين الله تعالى وبين  
عبده يوم القيامة قلت حمل النجوى على النجوى الخاصة بقرينة الجواب  
ويمكن ان حمل النجوى على اطلاقها فيكون جواب ابن عبد بنجوى الله تعالى  
لانما تور على جزا النجوى للمصلحة والله تعالى اعلم اتفق دعوة المظلوم  
المقرب به النهي عن ارتكاب الظلم بانه مع قطع النظر عما يقضى اليه من وبال  
الآخرة قد يضي الى دعا المظلوم على الظالم ودلاو العا يستجاب عند الله تعالى  
فتسبغ للعاقلة الترفع عن الظلم لولا ايضا احد من سيات صاحب حمل  
عليه وعلى هذا فمعنى قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى ان الله تعالى  
لا يعاقب احدا بدين غيره ابتداء لانه لا يجبر عليه وان الله تعالى  
اذا كان على يقين من التحويل ومن هذا الغيب قوله تعالى لا يحمل انقالهم وانقالا  
مع انقالهم والله تعالى اعلم لا يرفى الزاوية حين يرفى وهو موصوف

يحتدل

يحتدل ان يكون نفيها معنى النهي اى لا ينبغي له ان يرمى والحال انه موصوف  
ومقتضى الايمان التفرقة عن الفجاء ويحتدل ان المراد به التشديد والتقليط  
بالحق الترابي بالكا فوا والمراد بالزاي المحتدل والمراد وهو كما هو الايمان وقد  
زوى عنه ابن عباس انه يفرق عنه نذر الايمان وهذا هو الذي اشار اليه  
المص رحمه الله تعالى حتى يفرق بين من يرمى حكمه فيه نفسه على انه  
لا يرمى فيها على انه نبي موسط البيا وان كان نبيا في الواقع بل ياتي فينا ه  
على انه حاكم وزاد هذا التسمية وضوحا وصفه بقوله مقتسطا اذ من  
يجب بيانا لا يحتاج الى ان يوصف بكونه عدلا بخلاف من يرمى حاكما فافهم والله  
تعالى اعلم من قلده ووق ماله كان فهو منه ان يقوم لحفظ المال والرفع  
عنه فيقتل لولا واما الذي يقتل من غير دفع عن المال فلا يقال له انه  
قتل دون ماله فانما في الترحمة حيث قال من قاتلني قتلني قاتلني قاتلني  
تعالى اعلم كتاب الشركة في قوله على النطق فقام رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم في عامه في دليل على انه يحرم للمعا عدان بقوله وقت  
الوعا اذا كان اهورا متهما بينا لله تعالى اعلم ما انهم الودود وذكروا  
الله على بنا المضمون بتقدير معه اى وذكر الله مع انتمها للذلة  
الالة ويمكن ان يجعل حلالا فلا حاجة الى تقدير وفي بعض النسخ وذكروا الله  
الله عليه اى على دينه وقوله فكلوه اى فكلوه بيمينه والله تعالى اعلم  
انه سأل عائشة عن قول الله وان خفيتم ان لا تقسطوا في اليتامى ه  
فانكم الاية ولعاسب السوال ما في ازنها لغيرها بالشرط من الخفا وبها  
ذكرت عائشة قد زال ذلك الخفا وحصل للجهل انشا كذا في الركن  
ورهنه درعه وبقى مرهونا عنده الى ان توفي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كنا في روايات الحديث وقد يقال كيف يكون ذلك مع ان اليهود الذين كانوا  
في المدينة قد قتل بعضهم واخرج بعضهم والله تعالى اعلم الا ان يقال ان  
هذه اليهودى من سكان حبيرو والله تعالى اعلم كتاب العتق  
والاعتاق الا لوجه الله الظاهر ان المراد به هنا هي العتاقه الفاعلة  
والا يشكل بعتاقه كما فر مع انه ليس من اهل القرية وقد سبق في الاحكام  
انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم من اسلم بعبده بعد ان اعتق اسلمت  
علي ما اسلمت لاه من خيرا وخير ذلك وهو ان يعيد ان اعتاقه حال الكفر  
قد صح وعلى هذا فلا يبع الا اسلولاً على انه لا يبع في الاغناق من نية واما  
حريه كذا امرى ما توى والمراد به التراب وعمره بقرينة تفصيله  
بتوبه فمعنى بقرته الحج فلهذا لا يبع على مظلومه كيف وغير واحد من  
الافعال كما انقار الحجة وخو البيع والشرا لا يتوقف وجوده على نية  
واما حديث ان الله يحا وركب عن امي الحج فلا دليل فيه بل هو دليل  
للحريه في الجملة اذ القلم فيها اذا تكلموا بالاعتاق او اطلاق ورجح ذلك  
في قوله او تكلم فينبغي ان يكون معتق لهذا الحديث والله تعالى اعلم  
فعال ما عتقهم اذ لا تتصلوا قال القائل لا يامس عليك ان  
تفعلوا ولا تزدوا انه قلت النظر في التعليل وهو قوله ما من سنة الحج

الألوكة

www.alukah.net

تفيد ان لا غير زيادة وقد قرره الفسطلا في علي وجه يفيد عدم الزيادة فانه  
قال اي كل نفس كائنته في علم الله لا بد من مجيها من العدم الى الوجود  
في الخارج سواء عزله ام لا فلاقاوة في عزله كما في هذا يفيد انه يتجلى  
في تراء العزل وبين لهما ان فعل العزل لا يفيد القادة التي لاجلها ترويه  
فلا يكون العزل لما ذكره اه ولا قل من ان المعنى صحيح على تقدير عدم  
زيادة في العلم بالزيادة لا يجوز والله تعالى اعلم كلامه راع بخلافه  
استنبط من هذا النسبة بين العلم فلا ينبغي نظرا وبمضاه على بعض  
ويحتمل انه اراد والحمد لله على ظهوره انه يجوز اطلاق العبد وكذا  
او اد ان قوله في الحديث الثاني اذا روت الاية يظهر منه انه يجوز اطلاق  
الاية والكراهة بخصوصية بصورة الاضافة الى بالمتكلم كان يقتر عبي  
او امي والله تعالى اعلم كتاب الهيئة فليس يلزم احواد المنبر اي  
فليس يلزم في احواد ولا يخفى ما فيه من البعد والله تعالى اعلم باب اذ وهب  
ان يتقوا عرجا طي ويحلوا اي ودلالة على المطلوب واضحة لان سوال  
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم انما هي هيئة الوبت برب على جوارحه قطعا  
اذ يمكن ان يطلب منه ثوبا وهو غير جائز وبمجرد مسقط ما قال العبي  
مطابقة الحديث هو نوح من ثوبا وهو غير جائز وبمجرد مسقط ما قال العبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم انما هي هيئة الوبت برب على جوارحه قطعا  
ويجوز من بنية الاربعة ولو قيلوا ذلك كان ابراهيم اي جابر من  
بنية الوبت وهو في الحقيقة لو وقع كان هيئة للدين من هو عليه وهم  
معنى الترجمة اه فانهم والله تعالى اعلم لما دلت بعد من معادة  
في الدنيا فقال لهم ذلك نزعنا لله في الاخرة وتزهد في الدنيا والله  
صلى الله تعالى عليه وسلم انما هي هيئة الوبت برب على جوارحه قطعا  
من يتولد بقراهة الرجوع دون الرجوع في قوله ان عود الكلم في التخي لا يوصف  
بالوحدة وانما هو مستكره منكر جوارح النفس فطارة ما يدور على الحديث  
الكراهة دون الوحدة والله تعالى اعلم كتاب الشهادة ان يقول الله  
عز وجل والذين لا يشهدون الزور قبل الالية مسوقة لتو شهادته الزور  
فلولا ذكره المصه وقيل بل في مدح تارة شهادته الزور فلا وجه لابراد المصه  
ههنا قلت لا يشاء في انما مسوقة له في يتروك شهادته الزور لكن المدح بالتزور  
يدل على ان فعلها من هو موصوف بها وقد سبق مدحهم بزيادة الكبار وهذا  
يكفي في ابراد المصه والله تعالى اعلم فتكلم في حق النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم صوته في حق اليبان في ما سبق انه امر ولده بالاحوال لتبادع  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له لحوار ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
عرف صوته فتزور في الجرح لولداه واجتمع معه دخل الولد ايضا والله

تعالى اعلم  
قوله فاعلم

سبح

تعالى اعلم فاعلم عنى قال صحه فتثبتت فذكرت دلالة قال وكيف قد  
زعمت انما قد ارضعتكم قبل اعراضه صلى الله تعالى عليه وسلم اول ايل على  
ان الذي اشتهر به من التواق ما كان بنا انما كان على وجه الاخذ بالاولي  
والاحوط اذ لو كان على وجه كما عرض اول اعين بيانه اذ قد بينت على الاعراض تزور  
السائل المسئلة بعد ذلك ففقد تزور على الجرح فقلت يمكن ان يكون اعراضه الاستعداد  
سواله مع ظهور الجرح وهذا هو الذي يدل عليه تصوير الجواب بقوله كيف كان  
قال يستبعد المحال في تلك الصورة استبعادا كما هو فكيف ينسأل عنه والله  
تعالى اعلم قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اراد يخرج  
سيرا قال الفسطلا في اي السور ثم يوصف بفتح الخاقص او حين يخرج معني  
يشي فالمصنف على المعنوية اه فكن والاقرب انه معنوية اي يجوز لسراو  
حارة او مسافرا او ذاسعرا والله تعالى اعلم كتاب الصالح باب الملح  
في الوبت وفيه فظلم الارش وطلبوا المعنى قال الفسطلا في فظلموا اي قوتوا  
الحارية الارش فقلت وهو بعيد وانما صدر طلبوا لقوله الربيع اي طلب قوتوا  
الربيع فتورا الارش من قوتوا الحارية والله تعالى اعلم كتاب الصالح باب الملح  
عليه صدقة والمواد بالوجود الشوق على وجه التاكيد لا الوجود الفرعي قد  
ويؤيده رواية يصح على كرسلاهي صدقة وقال الفسطلا في كرسلاهي من  
الناس عليه في كل واحد منها صدقة فحصل من عليه للانسان واعتبره  
العائد محذوف فاه في كل واحد منها صدقة وهو تكلف لاحاجة اليه ولو كان العبير  
لصاحب السلاهي لكان الظاهر عليه من صدقة يرجع الى الناس وقوله كل يوم  
بالربيع ظرف للوجود وقوله نطلع فيه الشمس وصف للوجود لا افاضة التصريف  
على التعميم كما قالوا في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا لانه يربط في ناحية  
والحاصل ان الشيء اذا وصف بصفة بوجوه افراده بصيرتها في التعميم  
ولعل سببه ان الحكم اذا علق بموصوف هو بوصف يتبادر الى ان الرض  
مفاد لشيء الحكم لولد الموصوف مثل الرمز العاير فاذ كان الوصف  
عاما يلزم تبوء الحكم في كل ما يوجد فيه فبعض هذا التعميم الى  
التعميم اللغوي فبناكد التعميم وقوله بعد فقل عني المصدر مستدر اجده  
صدقة على وزان ومن اياته بتركيب البرق والله تعالى اعلم كتاب الشروط  
وهي كما عانت قال الكرماني العائفة الجارية المشابة اول ما ادرت  
اه فقلت فهي من صفات النساء كما في النكاح والجماع فلهذا تزور النساء  
وتنكحهن في الجارية فهي عانت كما صحت فهي جاسن ذكره في الجمع  
والله تعالى اعلم كتاب الشروط في البيع انه بهذه الترجمة عمران  
كلامه عانتة واصحاب بيرة كان في البيع والعنزال في فضا الكتاب كما هو  
ظا هر صحت العاير والابن عمران يكون اشتراط عانتة على خلاف الحنف  
واشترطوا على الحق وعلى هذا فمعنى قوله وان احصوا ان افضى عند الكتاب  
اي اشترطوا على عاير من د بين الكتابية واعتقدوا وقد ابراه ان يختص  
عليه اي بالفتن لا بالمال والله تعالى اعلم فاستثبتت حملاته

لعله  
الحكيم

الألوكة

www.dawateislami.net

الحق اهله هذه الرواية نور نظرها على الاشتراط مع بعض الروايات الاخرى  
وبعض الروايات تورد على انه كان دلو منه صلى الله تعالى عليه وسلم تبرعا  
وتفضلا ولذا استوعب المحقق رحمه الله تعالى الروايات وازيدنا ان  
نرجح روايات الاشتراط والاعية بعضه من حوزة الاشتراط فاحذوا بروايات  
الاشتراط وحملوا روايات ظاهرها التبرع على ان المراد به بيان انه وفي  
بالشرط فقال ولما ظهر المقصد الوفا لا للتبرع وحسب بعضه على منعه  
فاحذوا بروايات التبرع وحملوا الاشتراط على ناوله مثلا فاستثبت  
جداته يجعل على معنى ظاهره دلو منه بعد البيع بطريق التبرع والتفضل  
وقوله فبعضه على ان في فتاخر ظاهره اي مع ان في فتاخر ظاهره حيث تبرع به على  
وقوله شرط ظاهره اي الاموال التي اعطى ظاهره كانه كان شرطاً وخود دلو والله  
تعالى اعلم وما قوله على حساب الرينار بعشرة فيحتمل قول الرينار على انه  
سبب اخبره الجار والمجاور وحساب مضاف الى الجملة يتماهما لا مقطوع به  
عن الاضافة كما توهمه البعض ويحتمل جره باضافة الحساب اليه والاول  
اختاره الكرمانى وابن حجر وهو اوجود معنى والثاني اختاره البعض الا انه  
رد الاول بان فيه قطع الحساب عند الاضافة وهو غلط منه كما تبيننا عليه  
وايه تعالى اعلم باب الشروط في الطلاق وذكر فيه حديث وان تشترط المرأة  
طلاقا اختما قالوا وهذا موضوع الترجمة لان مفروضا انما اذا اشترطت ذلك  
فطلقا اختما وقوم الطلاق لانه لو لم يكن للشيء معنى اه قلت اللغويين  
عنه ايضا والله تعالى اعلم والافتقار نحو قول القسطلاني والاي  
يقال والاي وان لم يرد الوخول في الاسلام والله تعالى اعلم كتاب  
الوصايا ما حقه امره مسلموا في قوله يبيت الى اخره العفل اعني  
بييت معنى المصور خبر عن الحنف اما بتقدير ان اوبو ونما ومثله قوله  
تعالى ومن اياته يربو البرق وعلى تقدير القول بتقدير ان يجوز نصبه كما  
شأن ان المحقرة في حوزة العهل والبا عت على ناوله بالمصدر ان جملة  
بييت لا يصلح ان يكون خبرا عن الحنف ولا خبرية ترجع الى الحنف ويورد على  
الناول رواية الشافعي ان يبيت فخرج بان المصروية وقول القسطلاني  
ان الناول يغير المعنى ولا حاجة اليه ناشي عن قلة التبرع في المعنى  
القواعد والنجب انه قال ان من له ذوق بالعربية يغير ما ذكره معان  
من له ذوق يشهد بطلانه قوله وتولوا اوصيته استثناء من اعس  
الاحوال وهو حال من نفس البيوتة اي ليس حقه البيوتة في  
حال من الاحوال الا والحال ان الوصية مكتوبة عنده وليس بحال عن  
قال على بييت لفساد المعنى اذ يغير المعنى كون المسلم يبيت ليلتين  
في حال الا في حال الوصية مكتوبة عنده ليس حقه عنده فتمامه  
بنظر دقيق وجوز بعضه ان قوله يبيت صفة لامره والخبر محذوف بعد  
الاي الامهيت ووصيته مكتوبة عنده وهذا لا يجوز عند ركاكة اذ يصير

المعنى ان

المعنى ان المسلم البات ليلتين ليس حقه كذا وهو غير مناسب وانما المناسب  
لا يبييت لمسلم ان يبيت والتج من القسطلاني حيث قال معقول يبيت  
محذوف تقديره احنا او ذكرا او هو عوكا والحال ان يبيت من الافعال اللازمة  
للاستفدية ولو فرض احنا ونحوه في الكلام لكان حالا لا مفعولا والله تعالى اعلم  
هذا كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اوصى فقلت لا ارجح ان يكون قوله السؤال  
عن الشهير بين الجمال من الوصية الى علي رضي الله تعالى عنه او غيره السؤال عن  
الوصية في الاموال فقال في الجواب لا تخرج المسائل بانه كيف يترجم الوصية  
وقد امر المسلمون بما ذكره انه اوصى بكتاب الله تعالى اي ونحوه هذا كالتسعة  
قال المحقق ابن حجر في قوله وكيف كتب على المسلمين الوصية زاد المحقق في  
التفان ولم يوص به يتم الاعتراض اي كيف يوصي المسلمون بشي ولا يفعل  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه الذي ان تدع ويرتد في ان المصروية  
الخاصة او ان الشرطية الجازمة وعلى الثاني فلا بد من تقرير المبتدأ في قوله  
خير من الغاي فهو خير وعلى الاول لا حاجة له لكون ان تدع بسبب اخبره  
خير وقول المحقق ابن حجر ان تدع يفتح ان على التعليل ونعمه القسطلاني  
يفتح ان التقدير لان تدع وعلى هذا يكون خبران في انك ولا يخفى ان لا يجمع ان  
يقال انك لا جلتهم ان تدع وعلى هذا يكون خبران في انك ولا يخفى ان لا يجمع ان  
الترجم اي لكان احسن وهذا صنف على معنى والتثنت كثيرا ان كثر مما  
ينبغي الاصابة ولو قلنا ان معناه ان كانه في الوصية لا حاجة فيها الى الزيادة  
عليه لما كان في الحديث دلالة على استحباب الانتقاص من الثالث والله تعالى  
اعلم وقد كان لقلنا اي كانه ان بصير للموارث فانه ان يوصي ياخذ الموارث  
فالعرف في المال في هذه الحال والاعطاء منه بشبه الاعطاء من مال الغير  
وقال بعض الناس لا يجوز لقران اي اقرار الوصية لبعض الورثة لسوءه  
الظن به بالرجوع اي لانهم منتم للورثة اي لاجل القدوة معهم او في حقهم  
اي لعلهم يورثون المال عن بعض الورثة لقلته محبتهم ولعداوتهم الى بعض  
اخر كقوله المحقق بمسألة العصف لم يجعل الحنفية حوزة اقرار الوصية  
لبعض الورثة بهذه العبارة بل لانه من لبقته الوصية الحكيمت وهذا  
الذي ذكره عني ما ذكره الصفة معنى اذ حقت الوصية لا يتعلق بقدر الوصية  
وهي لم لا يتصور الا فيما يتعلق به حقه وهو غير الدين فلو صدقنا المرفوع  
في اقراره للموارث ولعلنا ان دين على المحقق لما قلنا في الاقرار اخر لبقته الوصية  
اصلا وانما قلنا بالضر حيث لم يمانه في اقراره قلنا انه ليس بدين وهو كاذب  
في قوله انه دين بل يورث لبقته الوصية يريو بالاقرار من غير عهده الى الذي  
يقره وهذا هو الاسم الظن وانما من المسلم من غير سبب ظاهره ولهذا  
هو صدر المحقق وكان له هذا قال لم يجعل الحنفية بهذه العبارة اي لم يعنى  
بهذا العبارة لكن لا يخفى ان مدار الاعتراض على المعنى لا على العبارة وهذه  
الانتماء في كتب الحنفية في باب اقرار الوصية شأن عني لا يخفى على من يراجعها  
وليس الانتماء بلا سبب ظاهر الا بشئ الظن والله تعالى اعلم والوجه في الجواب  
منه لكون هذه الانتماء من البلا سبب بل لانه محسب في الجملة كما يتصور في كلام الهداية  
فقال لان حال المرض حاله استغناء والقرابة سبب المتعلق لكن قد يعارض  
بان الحالة حاله نراه من وثوبة عن المعامى والتكذيب والكاذب في هذه التي لا ينفق

الصلاة

تكلم الصادق والوجه ان من عهد من الصدوق عادة ينبغي ان لا يراى اقران والله  
 تعالى اعلم بقدر استحسن الخ فالعيني صبيحة الدين على الزور وصبيحة  
 هذه الاشياء على الامانة وبينهما فرق ظاهر قلت لكن لما لم ينع عن قبول الاقرار  
 بهما الاثما وهو موجود في النظر على السوية فالقول يتكلم على ان الدين اذ  
 كان لازما فهو الاقرار به او ان يسمع وقد كان صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ينزل على المويون لاجل الدين عليه ويؤمر وان ترك الصلاة لاجل الامانة  
 والله تعالى اعلم قال تعالى ان الله باصبركم على تقوى الله تعالى  
 دمنة المرض ينشئ في نفس الامر لا يكون الا دينا مضمونا فلما يطلق عليه  
 الامانة فلا يصح الاستدلال قلت الدين المضمون كدمن الامانة العنوا المضمونة  
 والاقران المسماة فالاية تزل عليه بالدلالة علم ان المراد في الاية بالامانات  
 مطلقا المضمون الواجبة الا بالامانات المصطلحة عند الفقهاء والى اصل  
 ان هذا من العيني فزاع لتعني والا اعتبار للمعنى والمويون اذا ما ت بلا اقرار  
 بالدين فقد ما ت خائفا من حيث الدين فلا بد له من الاقرار به ذلك قديم  
 لا يسمع اقراره والله تعالى اعلم باب ثانيا ويلقوله الله تعالى من بعد وصية  
 قد صود بها اودين ذكر في هذا الباب حديث تحت اخذ بسجادة نفسه  
 للمتنبيه على انه ينبغي للوارث ان يخذ ما لا الموروث كذله قبيحه الا ولا  
 كحقوق الميت ولا يخذها باشراف نفسه فيجسسه كله لنفسه او للتنبيه  
 على المورث ينبغي ان يخذها من المورث ويغريه حتى لا يكون اخذ الامار باشراف  
 نفس وكذا ذكر فيه حديث كلكم راع وكلكم عليه الراعي في مال المورث  
 او الموروث راع في مال الدين فلا يولد لك من كلهما من النظر والله تعالى اعلم  
 باب ما يستحب لمن يتوفى ان يتصدق عنه نائب الفاعل ويختارها موصولة  
 مبتدأ ويكون قوله ان يتصدق عنه خبره ويختارها استظهارية ويكون قوله  
 ان يتصدق عنها او يتصدق بها ان يصيب من ماله اذ كان محتاجا بتوفى  
 ماله قال القسطلاني بكسر الهمزة في الموضوعين اي مال اليتيم قلت اللار في  
 الثاني اي بقدر ما للمولى من الابرة بالمعروف على ان ما موصولة والجار والجر  
 صلة لهذا المكان اجود معنى والله تعالى اعلم باب اذا وقف جماعة ارضا  
 وفيه قالوا والله لا نطلب عنه الا الى الله كلمة الى لتنظيم معنى التوجه  
 او الرجوع الى التوجه في طلب عنه ولا يرجع به الا الى الله تعالى ويختار  
 انما معنى من اي لا نطلب الامانة تعالى فاخبر محمد انه قد وقف الفرس وجسدها في السوق مثلا  
 اي فاخبر محمد ان الموهوب له قد وقف الفرس وجسدها في السوق مثلا  
 للبيع كتاب الجهاد كلفن افضل الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد  
 مبرور جبره مبتدأ محذوف والنظائر ان خبر لقوله افضل الجهاد والله تعالى  
 اعلم مومن بها قد فعله هو بنينا ويل من افضل الجهاد في الجهاد في الجهاد  
 ولا يخفى انه لا يطابق السوازل والاقران بالنظر وقته صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وكان الخاهد فيه جبر من تارة الجهاد على اي عار كان والله تعالى  
 اعلم بان يتوقاه ان يذخل الجنة يجهل ان يكون قوله ان يذخل الجنة  
 بدلا من قوله ان يتوقاه ويكون قوله او يرجعه عطف على ان يتوقاه ويجهل  
 ان يكون بتقدير بان يذخله وقوله بان يتوقاه اي مع شرط التوفى والله

تعالى اعلم

ان

10

تعالى اعلم افلا ينشر الناس بذكره قال ان في الجنة الخ الظاهر ان المراد به  
 لا ينشر وهو حتى لا يتفادوا كمن العمل بكما هو واقبنا لو اذ رجعت الخ هو  
 وليس المعنى بل بشر وهو ينسب له درجات الجنة هذين وان لم يجرها هو بل  
 اكتفوا بالصلاة والصوم كما يتفاد من كلام الطبيب فان قلت فكيف  
 بشر ابو هريرة مع نبي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم زنا هو قلت لعلمه به  
 اعتماد في ذلك على الامر بالتنبيه عما بعد هذا المخصوص كما سبق في حديث  
 معاذ في كتاب العلي و الله تعالى اعلم قال فوفه عشر الرمن المشهور  
 فوفه بالنصب على الطريقة وروي بالرفع على انه بمعنى سطحه عشر الرمن وهو  
 اقرب وعلى الاول كحل على الفوقية بلا واسطة وكانها المتبادرة عند الاطلاق  
 والاقوس الرمن فوق تمام الجنان فلا ينظر خصوص الفردوس بذكر ما من  
 عبد يموت له عند الله خير لغيره ان يرجع الظاهر ان جملة بمره خير عبد لانه  
 معتاد ومن زادة وقال القسطلاني هي صفة لقوله خير ولا يخفى انه يفي الكلام  
 حينئذ بلا خبر الا ان يقدر وايضا هذه الجملة ليس فيها ما عائد الى خير لانه  
 ان تكون صفة خير والله تعالى اعلم فلما وجدها الامع خزعة كما ان المراد  
 فلما وجدها مكتوبة الامع خزعة وكان مراده ان ينقل الى المصحف عما  
 كتبت في حجرته صلى الله تعالى عليه وسلم واياه ما وجدها من بين قننت  
 عند هير في ذلك المجلس او في قرب تلك الايام والخالصان هذا لا يضر في تواتر  
 التواتر بالنظر البيا وما بالنظر الى زيد قيلت في الايمان به وكتابتها في المصحف  
 سماه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى اعلم ما اخبرت  
 قوما عبد في سيد الله فتمتسه النار المشهور نصب فتمتسه على انه جواب  
 التثنية لكون جواب التثنية السببية كما في قوله تعالى لا يفهم عليهم فيموتوا  
 واذا لا اولا من تنف فبسببه انتفى الثاني ودلالة ههنا عبر صحيح فالوجه الرغ  
 ومنظوم من تكلف للمنتصب واقرب ما قيل ان الفاعل المعنى او الجمع فنصب المضارع  
 كما ينصب بعد او الجمع والله تعالى اعلم يدعو هو الى الله اي الى طاعة  
 الاما الحق الذي طاعته من طاعة الله تعالى ويدعو الى النار اي الى  
 طاعة من طاعته سبب النار في حق عباد ككونه كان عالما بخصه امانه  
 على عرف الله تعالى عنه وبطلان دعوى معاونته من الله تعالى عنه وكذا في حق  
 من علم بذلك واما من لم يعلم به كالنوى كانوا في معاونته مثلا فلا والله تعالى  
 اعلم اصبح ناس الخ يوم احد اي شربوها صحح بغير احد ومطابقة هذا  
 الحديث الترجمة عشرة جدا كما ذكره الشراخ والله تعالى اعلم وهو يقول  
 الله ولعله صلوات الله وسلامه على نبيه عليه عقب عليه حب جهاد  
 الاولاد فلذلك فانه الانتفاة الى كلام القائل لانه تعهد بتزكته بعد ان سمع  
 كلام القائل واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لو قال ان شئت الله الخ فهو  
 صبيح على انه صلى الله تعالى عليه وسلم قد علم القدر المعلق بالامر شيئا به  
 في حق سليمان خاصة وليس المراد به اعطاه قاعة كلمة في حق كلامه بقوله  
 ذلك والله تعالى اعلم كان يتصور منهن اي متعلقا بمن او بمن كما  
 في بعض النسخ من اتفق زوجه في سيد الله اي في الجهاد او في سيد الخير  
 دعاه خزنه الجنة الخ هذه الرواية مزجحة في انه بنا ديه خزنه كلالا بواجب

بخلاف رواية كتاب الصوم التي تقدمت ولفظها من اتفاق زوجين في سبيل الله  
 عز وجل تؤدي من ابواب الجنة يا عبد الله هكذا خبرنا في هذا الباب لا يخرج  
 للوجود فمن كان من اهله الصلاة وهي من باب الصلاة ومن كان من اهله  
 الجهاد وهي من باب الجهاد وهكذا في سائر الاعمال فقال ابو بكر يا ايها  
 واهي يا رسول الله ما علي من دمي من ثلثة الابواب من حرارة فكل يوم ياتي احد  
 من ثلثة الابواب كلها قال نعم وارجوان تكون منهم ولا يخفى على الناظر البصير  
 ان ظاهرا رواية كتاب الصوم ان من اتفق زوجين ينادى في الجنة من باب  
 واحد هو الباب الذي غلب على الخفيف عملا لله عليه ان معنى قول من ابواب  
 الجنة اي من باب منها فعادة الاتفاق هو كبره بالمنا داة والا فهو يدخل  
 الجنة من ذلك الباب بناء على انه من اهله وهذا هو الذي يرد عليه التفضل  
 وهو قول من كان من اهله الصلاة الخ وهو الذي يوافق سوادا في كبر على  
 الوجه المذكور في رواية كتاب الصوم واما حمل قوله ينادى على الفرد من جميع  
 الابواب وحمل قوله فمن كان من اهله الصلاة الخ مقتطعا عند ذكر المنفق  
 زوجين بل هو بيان لابواب الجنة واهله الصلاة الخ مقتطعا عند ذكر المنفق  
 ذلك لا يناسبه سوادا في كبر على الوجه المذكور فيها الا ان يتكلم فيه ويقال  
 معنى وهذا يعني احداهن غير المنفق زوجين وهو مع بعدة يستلزم به  
 يقتضى مقتضى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وارجوان تكون منهم  
 ان اياك وليس من المنفقين زوجين بل من غيرهم وهو كما نرى فوجب حمل  
 رواية كتاب الصوم على المنا داة من باب واحد وحينئذ يظهر التثافي  
 بين هذه الرواية ورواية كتاب الصوم بوجوبين احدهما ان هذه هـ  
 الرواية تفيد ان المنا داة من جميع الابواب بخلاف رواية كتاب الصوم  
 كما قررنا والثاني ان هذه الرواية تفيد ان اياك وما سأل ان اجر ينادى  
 من ثمة الابواب امر لا يوافق الذي ينادى من ثمة الابواب بل السوادا  
 احدا يظهر ينادى من ثمة الابواب لا يناسب هذه الرواية اصلا بخلاف  
 رواية كتاب الصوم فانها من ثمة في السوادا في الخلق لا يخلو انما ان يكون  
 لسبب وقع من بعض الرواة وهو الظاهر في مثل هذا واما ان يكون  
 لانهما واقفان كما تنافي مجلسين فلهذا صلى الله تعالى عليه وسلم يرد  
 اوجه اولها المنا داة من باب واحد وثانيها المنا داة من ثمة الابواب  
 فاضرب كل مجلس بما اوجه اليه وسأله ابو بكر في الاول انة ينادى من  
 ثمة الابواب اذ لا وفي الثاني مدح ذلك المنادى على حسب ما هو اللائق  
 بكل مجلس فبشره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المجلسين جميعا بان  
 ينادى من ثمة الابواب والله تعالى اعلم بالصواب الاجر والمغفرة  
 وهما نفسهما الخير المفقود في نواحي الجنة الى القيمة ومنه يوحى وجود  
 الاجر والنعمة الى القيمة ووجودها يتبع وجود الجهاد الى القيمة هـ  
 ووجوده الى القيمة لا يتم الا اذا حاز مع الجهاد ثمة جازا لولا ذلك لما استمر  
 الجهاد الى القيمة ضرورة ان الجهاد في الامنة اكثر من ان يجهر والله  
 تعالى اعلم طوي بعد اخذ الخ قال القسطلاني طوي في اسرار الجنة او حجة

فيها

فيها قلت والاظهر ان المراد بهما ما ذكره المصنف من انه فعل من الطيب  
 والله تعالى اعلم اشعث راسه اشعث بجزر بالفتح كمنعه المعروف  
 على انه صفة عبد وراسه مرفوع على الفاعلية وروى اشعث بالرفع  
 قال ابن حجر على انه صفة الراس اي راسه اشعث قلت اراد بالصفة الجبر  
 لانه صفة معني وهذا كما يقول اهله المعاني في باب الغصارة من قصر  
 الصفة على الموصوف ويريدون به الصفة معني فيشمل الجبر ايضا ويرد  
 عليه ما ذكره من التقدير وينذر سقط ما ذكره العيني فقال لا يبيح عند  
 المرهين والرأس فاعله وكيف يكون صفة والموصوف لا يتقدم على  
 الصفة والتقدير الذي قرره يودي الى الخا قوله راسه بعد قوله اشعث  
 اه قلت وكان العيني يسمي في الاعتراض ان يقول ان اشعث بكرة فلا  
 يبيح ان يكون صفة للمرفة وقال القسطلاني الظاهر انه خبر مستند  
 محذوف تقديره هو اشعث اه قلت ولا حاجة اليه بما ذكرنا والله  
 تعالى اعلم ان كان في الحراسة كما في الحراسة اي ثبت فيها ولا يريد  
 التنقل منها الى مرتبة فوق ذلك والى هذا اشار ابن الجوزي حيث قال  
 المعنى انه حامل الزكر لا يفتحو السمو فاي موضع اتفق له كان فيه وبه  
 يندفع ما يخالفه الخ والجماع الشرط وقيل الحق الولاية على فحاشة الجوارح  
 اي فهو امر عظيم وخوفه فمن كانت هجرته الحديث والله تعالى اعلم  
 اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا اي فيما يكال بهما من الطعام واليه انشار  
 القسطلاني حيث قال ادعا بالبركة في اقواتهم وقد مر في فيما بعد ما ذكرنا والله  
 تعالى اعلم التمس لي غلاما من علمائكم يخبرني حتى اخرج الى جيبه هـ  
 الظاهر ان حتى للتقليل للقافية وهي متعلقة بالتمس لا يخبرني والمق  
 التمس لي غلاما نحو منة السفر وبه يندفع ان انسا كان يخبره من حين  
 التردد حول صلى الله تعالى عليه وسلم في المدينة وهذا يقتضى انه خرج  
 من ذلك الوقت والله تعالى اعلم باب لا يقول فلان شهيدا اي بالنظر الى  
 الاحوال الاخرة واما بالنظر الى احكام الدنيا فغلابا وس والايشكل اجرا احكام  
 الدنيا والله تعالى اعلم وكانت فاطمة تفسد الدر وعليه يسئل اي  
 يسئل الحاء والله تعالى اعلم باب من اراد غيري فوري بعينها وذكر  
 فيه قال الخلف وليس كذلك فلا بد من اعتبار تقدير في الكلام اي سمعت  
 بذكر جأته او قصته حين تخلف عليا حين تخلف طرق الجار او الغصة  
 وقوله وليركن الخ اي وقية اي فيما ذكر وليركن الخ والله تعالى اعلم  
 احترق عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال سمعت كعب بن  
 مالك هذا يقول سمعت عبد الرحمن بن جده والرواية السابقة تفيد ان سمع  
 من ابيه وابوه سمع من جده في حوز الجاه فظن ان سمعها منه فثارة برونه  
 بلما واسطة وثارة بواسطة ابيه وقال القسطلاني وجملة بعضه على  
 ان يكون ذكر ابن موضع عن تصحيح من بعض الرواة فكانه قال خبرني عبد  
 الرحمن بن عبد الله عن كعب بن مالك اه قلت وهذا لا يخفى على  
 الصواب احترق عبد الرحمن عن عبد الله بن كعب فالحاصل انما قلنا  
 بالتصحيح فالصواب ان يقول ابن عبد الله موضع عن عبد الله لا ان كعب  
 موضع عن كعب كما ذكر القسطلاني والله تعالى اعلم

من وراءه وينبغي به قال الغسطلاني نعم الغيرة فزار من وراءه اي ادماعه فغير عن  
الاسماء بالوراثة في قوله تعالى وكان وراءه ملائكة اي امامه ما طهوا طهت ونقدوا  
بعبد لا يتأمنون بالسابق وهو جنة واللاحق وهو قوله تعالى والوجه ان  
قوله تعالى عناءه والمخيبين امره ومنه وترسبه في القبال وعشى تأبعا اياه  
بحيث كان الامام هو قدومه والله تعالى اعلم بابها الناس اربعوا على  
انفسكم منتزاه ان رفع العيون لا يكره لانه بل لما فيه من التقب والافتق  
على صاحبه فالكره هو الحجر الشريد المشتهر على التقب لا في حد الاظهار الا اذا  
نقض معسرة الربا فلا تجزئ فيه لمن يعقل يقول بكذا في الجهر والافتق  
والله تعالى اعلم اذا مرض العبد او سافر كنت له التي تفرح بعضهم  
هذا الحديث ان المريض اذا صلى الفجر فاجاز عذرا فاجزه كاجر الفجر فحمل  
بذلك ما جاز في ان صلاة الفجر على نصف صلاة الفجر على الفجر حال الصحة  
وهذا غير لازم الذي بلغ مرضا وكان تارة صلاة الفجر من كتاب فلا يلزم  
من هذا الحديث انه صلى الفجر فاجزه كاجر الفجر لا يجزي فلو قلنا  
فرض الفجر في نفسه ناقص وان كان قد يترتب بسبب اخر ككونه يقوم  
قلبه ذلك وانما هو لعذر لما كان ذلك مستاقيا لمقتضى هذا الحديث والله تعالى  
اعلم لو يعلم الناس ما في الوحدة ما اعتبر كختم ان يكون ما اعلم بولاهن  
قوله ما في الوحدة اي لو يعلم الناس ما اعلم في الوحدة ويختل ان يكون مصورا  
على ان ما مصورة اي تعلمي ويختل ان يكون مفسولا ان يكون مصورا  
من العلوم المنفرد الي مضمولين اي لو يعلمون شيئا علمه اي يعلمونه قبيحا  
شيرا كما اعلموا ذلك وعلى التقدير ما اعلموا شيئا علمه اي يعلمونه قبيحا  
مصدرا او مصورا مع صفته مثلا فنقول الغسطلاني هي جملة في محل نصب  
مضمون يعملوا لا يجوز عن خفا فلو يبين انه كيف يكون مفعولا مع وجود  
قوله ما في الوحدة والحمد لله الذي خلقنا من غير ان يكون مفعولا مع وجود  
عند الكوفيين والمصدرة عند البصرين وقوله ما في الوحدة لا يصلح لذلك  
وكذا لفظ الوحدة لا يصلح لذلك لكونه محي وراي في قد ساق الكلام على وجه  
يتبادر لانه من الله الى ان مراده بيان لفظ الوحدة وهذا محي وراي  
تعالى اعلم بمراد عباده فبهما هي هداي فحق تخصيصها قبيحا هو مقتضى  
او الشيطان وخالفهما وقال الغسطلاني وقوله محي هداي به لما كلفه لان  
ظاهر الجهاد ايصال الضرر للغير ليس بمراد وانما المراد الضرر المشترك  
الجهاد وهو بلا مال ونقب الثمن في قوله المعني انزل مالك وانف بولك  
في رضا والبوله اه قلت والجهاد الاكبر هو جهاد النفس والشيطان والله تعالى  
اعلم ولا تنسوا امرأة اي بلا زوج او المراد بالجموع في قوله الا ومعها محي  
من يكون سببا لا يفتن عن الفتنة فيبغى الزوج وانما القبول ان الزوج يباح معه  
السفر دلالة فقيم انما دلالة الفتنة المنظوق وهو الحجر فاعتبارها لا يخلو  
عن خفا والله تعالى اعلم دعوى اخرج عن هذا الحرف كما به ارادة  
المنافق عملا لا اعتقادا والافتق الاطلاق بنا في قوله لغيره فكله فلا يبعد  
ذلك وانما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الله قد اطلع على هذا تراجيح  
فعله المراد به انه تعالى علم منه انه لا ينجي منهم ما بنا في المصنعة فقال للمهد  
اعلموا ما كنتم اظلموا لكم الرضى عنهم وان لا يتوقع منهم من الاعمال بحسب

الاعتر

الاعتر الاعتر الا الخوف فلهذا كتابه عن كمال الرضى عن ظهره وكتابة عن صلاح حاله  
وتوقيره غالبا على الجفرا وليس الخوف به الاذن له في المعام كيف شاؤوا  
والله تعالى اعلم فمات الناس ليلتهم ايمو يعطى اي ضحكهم في انسه  
ايمو يعطى الذي كان موضعنا اي بالنبي الذي هو سعد بن ابي وقاص  
من اتقاه وكون ايمان اليهود بكروسي غير معتبر بسبب من هو يعيسى  
لا يرض ان يكون ايمانا بغير محمد صلى الله تعالى عليه وسلم سببا لنيل الاخرين  
والله تعالى اعلم وذكر الغسطلاني طرنا كذا ما كثيرا من الشراخ وغيره  
فلا يظهر لعالمه كثيرا والله تعالى اعلم باب اذا فرق الشراخ هـ  
المسواج اشارة بهذه الترجمة الى ما قيل وجاء في بعض الآثار انه صلى  
الله تعالى عليه وسلم فعل بملامنا فعله بقصاصا والله تعالى اعلم هـ  
فلم يزل يكلمه حتى استمكن منه فقتله ليس المراد انه ما انقطع  
الكلام بينهما حتى قتله في ذلك المجلس بل المراد انهما كانا على ذلك الكلام  
حيث انه جاء مرة ثانية في المجلس الاخر لتتميم الرهن الذي يوابه في هذه  
المرة فقتله في المرة الثانية والله تعالى اعلم ما علمه الا فيما هي  
ما اعلم الذي عنده الا فيما الخ فتاوى بالتأمن انه لا يوحى الحنة الا  
نفس مسلمة فيه تنبيه على ان ذلك الرجل ما كان من المسلمين من اصله  
لانه بسبب فعله ذلك خرج منه وهو يمكن ان يكون في هذا النور تنبيه  
للمرتابين بالبراءة عند الريب في كلامه لانه يخالف الاسلام في قوله وحور  
الجنة والله تعالى اعلم قال رافى كفا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
بذى الحليفة وهو اسو موضوع من التهامة كما سبق في بعض الروايات  
ومرح الغسطلاني وغيره وقول العيني وغيره ههنا وجما بعد عن قريب  
هو ميثقات اهلا المدينة وقول والله تعالى اعلم فاقول لا املا ولا شيئا  
من رفع الريس عن رقتك وهولانها في الشفاعة في النجاة عن النار و ظاهر  
هذا ان الشفاعة في النجاة عن النار لا في النجاة عن قضية العصاة  
حين حضورهم في موقف الحساب والله تعالى اعلم هذه الهيات  
لها اوابر ومعنى لها اختصاص الجز بالكل كما يقال للميت باب وجو  
وسقف مثلا والله تعالى اعلم وكان بيننا فيه ختموا معه فيه  
يعبدون الصخر للهواي كانته فيه عبادة ختموا والله تعالى اعلم كتاب  
التحس فقال لها ابو بكر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
لا نورث الخ وفي رواية سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
لا نورث الخ وقد روى هذا الحديث جماعة منهم عائشة وابو هريرة وابو  
وعلى تغذيرانه ما رواه الا ابو بكر لا يرد انه من احاديث الاحاد فكيف يجعل  
به في مخالفة الكتاب لان الحديث بالنظر الى من اخذ من فيه صلى الله  
تعالى عليه وسلم ككتاب وكالحديث المتواتر وانما الفرق بين حديث الاحاد  
وغيره بالنظر الى من بلغه بالنسبة على ان كثيرا من العلماء جوزوا تخصيص  
عام الكتاب بخبر الاحاد بالنظر الى من بلغه ايضا فالجواب ان العلم بتواتر  
الحديث لا يتركه وان اجاب فلا عار عليه في ذلك بل لو تواتر العلم به كان عاميا  
فان قلت فيما وجه عدم رضى قاطبة رضى الله تعالى عنهما بما فعل ابو بكر رضى





الله تعالى عنهما قلت لعل عدم رؤياها ما كان من الارض بعد سماها الحديث بل كان  
بعد ما اعطا في بكر ثيابا لها كثر ما واحسانا اذ مقتضى ما كان بينهما من  
الحكمة انه اذا جازا جدها الى الآخر لطلب شيئا بسبب فان لم يكن هناك  
دارا السبب لطلبه ذلك الشيء بسبب اخر فان قلت فيما بال التصديق  
ما اعطاها كذا ما واحسانا مسورة كان هذا اللائق بما كان بينهما من المحبة  
قلت وقد ذكر ابو بكر ان مقصوده ان يفعل في المال ما فعل فيه النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وان يضعه في المواضع التي وضعه صلى الله تعالى عليه  
وسلم فيها وروى ان ذلوا اهل بيته خاف الضلال على نركه ان تتركه ومعلوم ان  
المال ما كان في الابي بكر حتى يفعل فيه ما يريد فعمل بالامر الرجل على فعله فقله  
افتدوا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان قلت كيف يعي لابي بكر حتى  
الله تعالى عنه من الاعطاء بعد ان ظهر ناذ بهما بالمنع وقد قال صلى الله تعالى  
عليه وسلم من ادى فاطمة فقد ادى في قلت معلوم انه لا يمكن القول  
بشاذهما مع الاعطاء على وجه الارض بعد ما سمعت حديث لا نورث وانما  
كان ناذ بهما لو سلم عن الاعطاء لكرما وقد علمت ان التصديق رضى الله تعالى  
عنهما نرك الاعطاء لذو الوجه لمصلحة اهل بيته على انه يمكن ان الاعطاء  
بذو الوجه لو لم يخطبها التصديق بنا على انه ما سبق منها الطلب بذو  
الوجه وانما سبق منها الطلب بوجه الارض فلم يصر من التصديق ما يوجب  
ناذ بهما قسورا وانما حصل لذو بلا مدخل للاختيار ومثله لذو الابدان  
ولو فرض شورا لم لو العطاء الايز كمثل لغة الكان في حكمه المستثنى في الحديث  
معنى وقد صور مثله عن علي مع فاطمة رضى الله تعالى عنهما كما هو مشهور  
في واقعة حديث قوا ابا تراب وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم المشهور  
من سلموا المسلمون من لسانه وبه مع ان الامور الموروث واقعة الحدود  
على المسلمين واجب ولا يبعد ما يحصل بسببه ايزا اصلا بل اصلا  
فكروا امر مستكروه لتخص لا بعد ايزا ولا يكون في حكمه ما هو من هذا  
الغيبلا وقرب منه فتأمل والله تعالى اعلم باعباس نسألني تصديقك  
الحو كان المراد فتسألني التعرف في ما كان تصديقك لو كان هناك ارض والا  
فمقتضى هذا الحديث انهما علمتا بحديث لا نورث فقل هذا الطلب فكيف  
يقتضى منهما الطلب بعد ذلك فتأمل والله تعالى اعلم نذكر  
له الخ كما ذكره تعريف العلي والله تعالى اعلم اغتمنا عنا كانه رضى  
الله تعالى عنه كان وعمله عالين بما في الكتاب فرأى انه لا يحتاج اليه  
فامرنا بالصرف عنه وعلما ان تشكيبه الناس ليست لظلمة العقلة  
وانما هي لما في طبعهم من حب المال وكراهة الانفاق وعلما ان محلة ظلمة  
فليس تحتون العزل ولا ينفعهم الكتاب فاراد ان يعزلهم وينصب  
موضعا من هو عالوا بالكتاب فامرهم بعرف الكتاب لذو ولونورد  
اعراضه عن العمل بما في الكتاب حاشا ان عند ذلك رضى الله تعالى عنه  
والله تعالى اعلم باب الوكيل على ان الخمس الى فخر جنة فقال عنه  
انظا هو ان الولي له من ذلوه قوله حين سألته بنفذه ما فعله الخ  
سألته فان حين ذلك ما اعطاها بل وكلها الى الله تعالى فهذا دليل

عليان

عليان الخمس له يعرفه في اي مصرف من مصارف الخمس ولا يلزم عليه اعطاء  
المصارف الخمس كلها البتة بل له ان يعطي بعضها والمخاض ان المذكور في  
النص مصارف الخمس الوين يجوز العرف اليهم وتعرف الامام اليهم  
ما يريد لا مقتضى الذين يجب العرف اليهم بل على ان الخمس من المهر والحرف  
يجب معرفة الى مقتضى فعله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث  
ما اعطاها دليل على انهم مصارف لا مقتضى والا لوجه العرف الى فاطمة  
لكونها من ذوى القربى والله تعالى اعلم ولا تكتنوا بكينتي فانما  
جعلت قاسما افسوس بينكم قد ثبت انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان في  
السوق فقال رجل يا ابا القاسم قال نعم قال قلت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقال انما دعوت هذا فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سموا باسمي  
ولا تكتنوا بكينتي ومقتضاه ان علة النهي الالتماس المنزلة عليه الايزا  
حين منادة بعض الناس والالتماس لا يقتضي في الاسماء المنزلة  
صلى الله تعالى عليه وسلم في الاسماء المنزلة في الاسماء المنزلة  
بعضكم بعضا وللنقل الفعلي من الله تعالى لعباده حيث يشاء  
في كلامه الاحتمالي اما النبي واما الكعبة فالمناداة بهما جائز  
فيما يوجب الالتماس ومقتضى حديث الباب ان علة النهي هو اختصاص  
العقبة به صلى الله تعالى عليه وسلم فاذ كان معنى الاسماء من بابا  
فينبغي اختصاص الاسماء ايضا فعمل النهي كان لعلة الالتماس والايضا  
ومع هذا يبين له صلى الله تعالى عليه وسلم قد رتبنا هذه الكعبة لعقبة  
من حيث المعنى ايضا زيادة على في الايضاح فلاننا في بين الحديثين ولو كان  
النهي مجرد رتبنا هذه المعنى لكان للتنويه بل مجرد اقادة عدم الاولوية  
لان المعاني الاصلية للاعلام لا يجب مراعاتها حين التسمية وهو خلاف  
اصل النهي واما اذ كان الالتماس والايضا فهو على اصله للتخيير وبيان عدم  
اختصاصه بحال جانه صلى الله تعالى عليه وسلم والعلنة الصحيحة على  
لا يوجب اختصاص الحكم اذ الحكم لا ينفق باقتضا العلة ما دام لو يريد من الشارع  
ما ينفق الحكم نرا انه قد روى في غير الصحيح ما يقتضى خصوص الحكم  
بزمانه صلى الله تعالى عليه وسلم كحديث علي المذكور في سنن ابي داود قال قلت  
نعم وكذا روى ما يقتضى النهي عند الجمع بين الاسماء ككيتك قال  
سبحتم باسمي فلان تكتنوا بكينتي رواه ابودود وغيره فمعلوم ان اطلاق  
النهي لقوته وروى ان حديث الاباحة لا يصلح للمعارضة ومنه من نظر  
الى انه يمكن الجمع بحكم النهي على خصوص وقتة بغيره خصوص العلة وهو  
وان كان خلاف الاصل الا ان حديث علي يصلح بيان ذلك واما حديث الجمع  
فمهم مخالف النهي وحديث علي ولا ينطبق بالعلنة التي لاجلها النهي فلا  
اعتداد به ومنه من اذ حديث الجمع وبيده صحة والله تعالى اعلم  
نرا لا يخفى ان قوله فاني جعلت قاسما يقتضى ان يكون اسمه مخصوصا به القاسم

اعلم  
بالحق

لا ادو القاسم وهو عن مناسب لمحل الكلام ولا هو صحيح في الواقع الا ان يقال  
ابو القاسم مبالغة القاسم كما جرى مبالغة الاحمر ومبني المبالغة على  
افادة الامانة والنسبة التبريد كما نجد عند شمس هو القاسم والاحمر  
واصنف هذا المذهب انه ابو او نسب اليه فتبدله اجري والله تعالى اعلم  
من برد الله به خبر انتم تخفيف هذا الحديث قد سفي في كتاب العلوي في ان  
القطاني قال خير لكونه في سياق الشرط فتعبر كما فكرت في سياق النقي اي من  
يرد الله به جميع الخيرات ام وقد ان التكرة في سياق النقي او الشرط لا تقرب  
الوجه اي بان يرد ايها جميع افراد مرة واحدة وانما يعبر عني من يرد  
الله به خبر اي خبر كان كما يقال ما جاني رجل اي احد من الرجال وايضا  
من برد الله به جميع الخيرات بعقته في الدين يعني ان جازة جميع الخيرات  
لا يتم بلا فقه في الدين وهذا قليل الجودي فانه امر ظاهر ولا يقيدان  
العقبة في الدين لبيان كيفية اعطاء جميع الخيرات الذي يتختمه الشرط  
والجواز فيصوبه فيرد كما يقال اذ اردت الوضوء غسل وجهك ورجلك  
والله تعالى اعلم الا فتسبها بين اهلها كما ان استدل على الترجمة في  
بان المتبادر من الاله المضاف اليها من حضرة فقتهما والله تعالى اعلم  
فان فضل يعبر فضا الدين شئ فتلذنه لولدي اي فتلذنه الثلث بالخير  
لثالث لتعذبه المفاضل حتى يرد انه مناف كما تعذر وقال القطاني فان  
فضل شئ يبرق لجملة الوصية فتلذنه لولدي وحامله حل شئ على شئ  
يبرق للوصية وقيل فتلذنه صبغة امر من التثنية اي فاجعله ثلاث  
حصص لاخراج حصص ولدي والله تعالى اعلم ولا جاية خراج الحياة  
استخراج المال من مظفنه فتعلم من المسلمين اي فاعطاهم مع الخمس  
انتظر اخره قال الكرماني اشعر بلفظ اخره الى ان اوله ظهر جوا وقيل  
انقضاء صبغ عشرا ليلية قلت ويحتمل ان المراد باخره من بقى من هو ما عدا  
من قتل في الحرب والوجه الذي ذكره الكرماني اجود والله تعالى اعلم باب  
المصاحفة على ثلاثة ايام وقته ولا يدعوه عنوا احد اي لا يدعوا احد الى  
دينه من اهل مكة وقية قوله لا اصحابه ابد كما انه علموا ان ليس الامر  
للاصحاب والله تعالى اعلم باب اثر القادر وقية حديث لا يفرغ الخ ولعله  
ذكر لان قوله فان فر وبقية منه وجوب وفالعهدن لائمة ويلزم منه  
حرمة القدر وهو المستلزم لان اثر اثر راي الكرماني ما ان ذلك والله تعالى  
اعلم كتاب بدء الخلق كل شئ عليه يقين يرد ان هون في دعوى جوتي  
التفضيل لا استواء الكل وغالب العلماء جلوه على انتفضيل بالنسبة الى رياس  
العباد اي هو اسم الله عليه فالنظر الى قياسه فكيف تتكروه مع اثبات  
البدء والله تعالى اعلم كان الله اي مع صفاته العليا ونزاد ذكرها  
لانها كما تنويع فلما يلزم من الحديث نفي الصفات القديمة وقد يقال ولم  
يكن شئ غيره مبني على ان الصفات ليست غير الذات كما قرره اهل  
الكلام لكن الحق ان ذلك اصطلاح منه في الحديث عليه لا يخلو عن  
خفا فهو يمكن ان يربوا اصطلاحا جمع على ظاهره هو الحديث بعد اثبات

Handwritten marginal notes in Arabic script, including the number 100 at the top right.

على ان المراد بالما ما الترجمة المعارض لنا بخدمته وقد جملة بعضها على  
التصديق بالما والله تعالى اعلم وللشراح معاني ونوا ويلات مشهورة والله  
تعالى اعلم تخليها ما نواروس الشياطين هذا هو محل الترجمة حيث  
يولد على ان الشياطين اجساد لها روس فنسحقها الطباع السليمة  
تشبه بها الشئ الكبريه المنظر والله تعالى اعلم وقال المحقق ابن حجر  
وعبره محل الترجمة هو ان السبع انما يتم باستعانة الشياطين على ذلك  
وقد اشكر ذلك على بعض الشراح انه قيل ولعله ما ذكرنا او محج واقطع لتوهم  
الاشكال والله تعالى اعلم بالبحر واما قولها فقلت استوجت الخ فلعلا المراد  
هذه طلعت من الناس اطهار الساهر واحضاره ليظهره ويحمره عندك  
وليس المراد استخراج السبع اذ قد علو في بعض الروايات ان السبع قد استخراج  
والله تعالى اعلم رجلا ما لم يله لعله نا مرطورا للبدن ففاته العيشة  
ايضا والله تعالى اعلم واي لخر لا اراها الا الفارة هذير يرد على يقا  
المسوخ وقد عجم انه لا يبقى ولا يبقى له نسد وبه يتوعد الجمهور ولا يخفى  
ان سبق هذا الحديث يرد على انه قاله اجتهادا فاعلمه قال فبدا ان يتبين  
حقيقة الامر بالوجه ويحتمل ان المراد ان دلالة القوم مسخرا فانرا فخذ  
القار المعروف بعض طامعها ونقل منها فلدلالة الفاد المعروف بشراب  
نعت الالبان دون بعض والله تعالى اعلم كتاب الانبياء صلوات الله  
تعالى وسلامه عليهم وطول سنون ذراعا لظا فربا بذر الخ المتعارف  
يومئذ عند الخاطئين وقيل بذر الخ نفسه وهو مرد وديان الحديث  
مستوفى للمعروف وهذا رد الى الجمالة لان حاصل ان ذراعه جزء من  
سنتين جزا من الطول وهذا يتصور في طول غاية الطول وقصير غاية  
القصير وان ذراع كل واحد مثل ربعه فلو كان سنتين ذراعا بذر الخ نفسه  
لكان يده قصيرة في جنب طول جسده جزا ويلزم منه تبخ الصورة  
وعند ذراعه لها وان يكون عدو المنافع المعدة لها الابدان والله  
تعالى اعلم وقد وقع ههنا في عبارة الخا فظ ابن حجر وهو يتبعه في  
القسطلاني في ولدي والله تعالى اعلم فيما يشبه الولد لا يخفى ان التبه  
من حمة الما ولاد خذ منه للاضلام وهو محل الكلام وكان المراد ان به  
الاحتلام منبشاه الما قانه ينشأ عن افاضته وكثرة قاذر شت ط  
وجود الما لثمرة لمرثة علم انهما لابدان تحتلوا اذ كثر الما وافاض  
والله تعالى اعلم فتعلمه انه قد بلغ قد يستط من هذا انه يكفي في  
الشهامة في جود العلو ولا حاجة فيها الى العيان الا ان يقال لا تقاسد في  
شهادته كدنيا بشهادة الاضرة والله تعالى اعلم ثم يقال ان كفي علم  
القاضي كفي بانه شهيد فاي حاجة الى هذه الشهادة والاعتراف بكفي

عليه هذه الامن مع ان عليه من جهة اعلامه تعالى والجواب انه سر وعلما الحق  
 الظاهر في هذه الامة فله الحمد على ما انعم به على ربه عز وجل  
 ذلك كما ذكره في سبب ظهوره في الدنيا لانتشور سبب ادته فاقهره والله  
 تعالى اعلم **ابنوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبا توفى بخبر ان**  
**المراو بالنبى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم لانه العلم المعهود بهذا العلم**  
**سما في ذلك اليوم والمراد انه يدور على من يدلهم على النبي صلى الله تعالى**  
**عليه وسلم ولو بالواسطة فكانه يقول الله ابو النبي صلى الله تعالى**  
**عليه وسلم ويخبر ان المراد به ابراهيم ومعنى قبا توفى اي قبيلته**  
**الا صر كذا الى ان ياتونى والله تعالى اعلم **تو عرفت موسى الخ****  
**كان كلمة تفر لحد النزاح في الاخبار لا للترتيب في المور فلا ينافي قوله**  
**فلم يثبت في كيف منازله قاهره فان منكر رجل ومن**  
**يا جوح وما جوح الغل المراد في متكو خصوصا الخطاب بهذه**  
**الامة فلا يشكر لزوم الزيادة في عدد بعث النارسما مع ملاحظه**  
**سائر الكفرة سوى با جوح وما جوح والله تعالى اعلم اما لهم**  
**فقد سمعوا ان الخلائك الخ في بعض النسخ اما لهم فتنشروا ما وسقوه**  
**اللام وهو واضح واما نسخة اما لهم فتخفيت اها وثبتت اللام**  
**فانكها ان الكفرة زائدة وما استغها مبية اي ما لله ور الله تعالى**  
**اعلم بل فعله كبيره هذا اي اللام في ابراهيم ان يكون كبيره**  
**هو انما علم لهذا العقل اذ لا يمكن احد من هذا العقل عنده لو كان**  
**الا صرحا زعموا ولانه لو كان كما قلتم لغضب بمشركه الصغار اياه**  
**في الالهية فكسره لينفوذ بالالهية فالخاصل ان هذا الكلام منه**  
**على حسب زعمهم كما انه تكلم معصوم حسب ما يودي اليه النظر على**  
**حسب ما زعموا اي انظر واو ليس مقتضى النظر ان تتعوى في بمراد**  
**العقل بل مقتضاه ان تتعوى التكبير به وقد ذكر العلماء وجوها**  
**اخر ر الله تعالى اعلم **بخت احق بالمشرك من ابراهيم لو برح****  
**والله تعالى اعلم **بخت احق بالمشرك من ابراهيم لو برح****  
**اي لو كان من ابراهيم تشرك لكان غير ابراهيم من الانبياء مطلقا غير ابراهيم**  
**ابراهيم قد اعطى ربه ثم قال تعالى ولقد اتينا ابراهيم ربه من**  
**قيد وفتح عليه من الحج ما فتح فقال تعالى وكذلا نرى ابراهيم**  
**مكثوت السموات والارض وليكون من المؤمنين فهو كما تعلم في**  
**الايقان فاذا فرضنا في مشي كما في مشي كما في مشي كما في مشي**  
**فيه ومعلوم انه ما تشرك غيره في البعث والقدرة على الاحياء فكيف**

هو ومعنى قوله اذ قال رب ارجني الي لو كان من ابراهيم تشرك اذ قال  
 رجاخي وليس المعنى بخت احق اذ قال كما لا يخفى فيان قلت فهاه  
 معنى سوال ابراهيم قلت سواله ما كان في الامت روية كيفية احسا  
 الموحى كما هو مزيج قوله رجاخي كيف يحيى الموتى كذا كما كان من ذلك لا  
 السؤال قد يشاعفت تشك في القدرة على الاحياء فربما يتوه من بيلغه  
 السؤال انه قد تشك اراد الله تعالى ان يزيد في ذلك التوهه ويخففه  
 منشأ سواله فقال له او لم تؤمن اي بالتمره على الاحياء فقال بلى  
 اي بل ان مؤمن بالقدرة ولكن سالت ليظمن قلبي بروية كيفية  
 الاحياء فكان قوله اشناق الى ذلك فاذا ان بطرين بوصوله الى المطلوب  
 وهذا لا عذر عليه اصلا وبهذا هو ظاهر الا يخفى ومن قال  
 انه اراد زيادة الايقان ويخوه فقد بعد اذ معلومان مرتبة في  
 ابراهيم فوق مرتبة من قال لو كسفت الغطاء ما اردت يقينا  
 والله تعالى اعلم قلت قلعلها او كذا واي بالخفيف ولعل  
 تغدير هذا الكلام اي قلعلها لم يكن كذا بالمشرك بل كذا بوا بالخفيف  
 فكلمة او بمعنى بل والمعطوف عليه مقدر والله تعالى اعلم حتى  
 اذا استبانست من كذا بوا منه قومه وظنوا ان انا غير كذا بوا  
 جا هو ر الله حاصله انهم ايسوا من ايمان الكذابين وظنوا ان رواد  
 المصدقين لا يخلطوا بالبلاهي و الله تعالى اعلم لا ينبغي لعمدان يقول  
 انا خير من يونس الخ اي ليس لاحدان يتوز ذلك او اختيارا اي يتوز  
 ذلك من نفسه واما اذا اوحى اليه او يقول كذا بنهمة الله تعالى فهو  
 ليس من هذا القبيلة ولذو قال صلى الله تعالى عليه وسلم انما سير ولد  
 ادم ولا يخف فانه قال ذلك اما لانه اوحى اليه لتعرف قوره صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وزاده الله تعالى قدرا وجاهه الذي اولانه قومه به التحذير بالحق  
 والله تعالى اعلم **باب بيكفون على صناره وذكر فيه حديث وهو من**  
**صى بنى الا وقد رعاها فنبه على ان موسى ايضا رعاها وانه بسبب**  
**ذو اكتسب ملكة الاصطبار حتى قد رعى معا منة فود بلغوا من**  
**تعوجهم وقلة عقولهم الى هذا المبلغ حيث قالوا النبي هو المبعوث**  
**لاقامة التوحيد اجعل لنا الها كما هو الهة حال مشاهد تلو اهل**  
**الشركه وعن فهو والله تعالى اعلم **فلما جاء صكه الخ الظاهر****

قوله ارجني الي لو كان من ابراهيم تشرك اذ قال رجاخي وليس المعنى بخت احق اذ قال كما لا يخفى فيان قلت فهاه معنى سوال ابراهيم قلت سواله ما كان في الامت روية كيفية احسا الموحى كما هو مزيج قوله رجاخي كيف يحيى الموتى كذا كما كان من ذلك لا السؤال قد يشاعفت تشك في القدرة على الاحياء فربما يتوه من بيلغه السؤال انه قد تشك اراد الله تعالى ان يزيد في ذلك التوهه ويخففه منشأ سواله فقال له او لم تؤمن اي بالتمره على الاحياء فقال بلى اي بل ان مؤمن بالقدرة ولكن سالت ليظمن قلبي بروية كيفية الاحياء فكان قوله اشناق الى ذلك فاذا ان بطرين بوصوله الى المطلوب وهذا لا عذر عليه اصلا وبهذا هو ظاهر الا يخفى ومن قال انه اراد زيادة الايقان ويخوه فقد بعد اذ معلومان مرتبة في ابراهيم فوق مرتبة من قال لو كسفت الغطاء ما اردت يقينا والله تعالى اعلم قلت قلعلها او كذا واي بالخفيف ولعل تغدير هذا الكلام اي قلعلها لم يكن كذا بالمشرك بل كذا بوا بالخفيف فكلمة او بمعنى بل والمعطوف عليه مقدر والله تعالى اعلم حتى اذا استبانست من كذا بوا منه قومه وظنوا ان انا غير كذا بوا جا هو ر الله حاصله انهم ايسوا من ايمان الكذابين وظنوا ان رواد المصدقين لا يخلطوا بالبلاهي و الله تعالى اعلم لا ينبغي لعمدان يقول انا خير من يونس الخ اي ليس لاحدان يتوز ذلك او اختيارا اي يتوز ذلك من نفسه واما اذا اوحى اليه او يقول كذا بنهمة الله تعالى فهو ليس من هذا القبيلة ولذو قال صلى الله تعالى عليه وسلم انما سير ولد ادم ولا يخف فانه قال ذلك اما لانه اوحى اليه لتعرف قوره صلى الله تعالى عليه وسلم وزاده الله تعالى قدرا وجاهه الذي اولانه قومه به التحذير بالحق والله تعالى اعلم

سلح

الظاهر ان هذا الحديث من المشبهات التي يفرض تاويلها الى الله تعالى  
وقد نهرت قبل على تاويله بعبود ايضا لكن الاقرب التقوية اذ ظاهره  
يقيد ان موسى ما كان ممتنزا العناله بل كان يعتقد اليقاله او  
يظنه فانظر الى قول الملائكة عباد لا يدعون الموت وانظر الى قول موسى اي رب  
ثم ما ذر حتى اذ علم انه بالاقرة الموت قال قالان والله تعالى اعلم  
فقال عيسى امنت بالله وكونت نفسي اى امنت بانه اجله  
واعظم من ان يحلف به كاذبا فصدق الحالف به وكونت نفسي او  
امنت باحده من التي منه حملتها ان الحلف كاليمينه فصدق الحالف  
به وكونت نفسي والله تعالى اعلم والاقرب ان يقال انه انما حلف بالله  
ليؤسره الى تصديق عيسى فقال امنت بالله اى فلا اردت  
تؤسره عن مطلوبه تعظيما واجلالا له فلا بد ان اصدق قوله لولا  
واكوف نفسي والله تعالى اعلم باب ما ذكره عن بني اسرائيل وذكر  
فيه قوله واحاديثهم اى اراجيحهم وانظر الى احوالهم في المعاملة  
والله تعالى اعلم فان من خشيتك الخ كان فعله كما يفعل العاجز  
ويتمسك بكل ما يبرى من غير تفكير في ان ينضه اولالانه لغاية  
الحيرة بطير غثله فلا يبرى ما ذا يفعل لانه فعله انكار القدرة  
الله تعالى على همه وتبجيله والله تعالى اعلم ولو ابيه  
اى ولو قبله او ولو قطعة من القران الذي قد تولى الله بحفظه فغيره  
بالاوى باذرى عبودى يجوز ان تكون هذه العبادة بالنظر الى تقوية  
معلق والله تعالى اعلم هو الله كان المراد به اراد لاظهر والله تعالى  
اعلم فقال رجل مسكين في سفرى الخ لعل المراد ان ارجله كذا وكذا فيما  
يظهر ذلك من حاله فيقول ليس بكذب او يقال لعل الله اباح له الكلام المذكور  
لمصلحة الا ابتلا الخ اباح مثله لرفع الظلم من الناس او للمصلحة بين  
الناس ويخوفه الخ اى صلاية له تعالى ان يبيح لبعض المصالح التنكر  
بما ظهره كذب او هو كذب بالحقيقة ايضا حين ابيح ذلك فلا تنكح  
على التنكر بل لانه ما فى الا باباح له فلا اثر عليه ولا يقدر ذلك في  
عصيته عن المعاصى لان هذا التنكر في حقه ليس بعصيته بل ان  
امر الله تعالى به عينا بعبود واجبا وطاعة فابن المحصية والله

تعالى اعلم  
قوله الامه

تعالى اعلم الله وان كنت تعلم انه كان لي اجيرا الخ اعلم ان هذين الجملة  
شرط جوابه قوله فخرج عنا وقوله اى فعلت ذلك بدل من مضمول العلم  
وانما اعيد الشرط تاويله بعد الجواب او بعد البور والحاصل ان التنكر  
انما هو بالنظر الى فعله ذلك من خشية الله تعالى وهذا مشكوك فلهذا  
ذكر اداة التنكر واما قول القسطلاني ان المعنى انك تعلم فتعبد  
فانهم والله تعالى اعلم وكرهت ان ادعيا فيستكنا بنشد يد  
النون من الاستكنا اى يلينها في كنهها منتظرا كذا ذكره القسطلاني  
قلت كان المراد انهما ينتظران ان انتهما من النور والافهم انما كانت  
تخرج بعض العنبي بتخفيف النون مع الباء او بدو ونما من استكنا  
امله استكنا افتعال من التسكون الا انه يظهر جري العلة من اثناع  
الفتحة في الماضي والكسرة في المضارع والمعنى اى يضعف الله  
تعالى اعلم كتاب المناقب فخصب معاوية فقام خطيباه  
الخ قلت ما ذكره عبيد الله فدجابه الحديث الصحيح فخصب معاوية  
وقبامه خطيباه وذكره ما ذكرنا انما هو لانه ما بلغه ذلك الحديث  
واستدلاله بحديث ان هذا الامر لا يبقى فيموجين تركه من دعاة الدين  
والله تعالى اعلم بعثت هذا خير فزون الخ كذا المراد ان الله تعالى  
اراد وقدر كما ان يعثني من خير فزون بنى اذ حال كون تلك التورون  
مفصله بهذا التفصيلا معنى قرنا قرنا اى تشبها التورون كلها حتى  
بسبب ذلك كنت من القران الذي كنت فيه حتى تعليلية لاغا  
وقوله بعثت بمعنى تغذير البعث واردة والله تعالى اعلم ويحمل  
ان يقال التغذير فمضوا اى بنوا دم قرنا قرنا حتى كنت والله تعالى  
اعلم قال فهو انا واهى الخ اى فالذي في الدار هو انا واهى  
واهى ويحمل ان هو خير الشان والخير محذوف اى الشان انا واهى  
واهى في الدار كما قاله القسطلاني والله تعالى اعلم عن يوانه بعث  
معهد اى بعث مع كل ربيس منتهر نصيب اتباعه وتقال  
ويكون من صحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استذره بعضهم على  
القطع الصحابة في الاعصار الاخيرة وفيه بحث الجواز وجوده  
مع اعتزالهم وعدم جرحهم مع البعوث والله تعالى اعلم قرنا  
رجله الكهف وعلو قرنا الصلاة والمراد بقوله فسلم اى خرج

عنها بالسلام وقال الكرماني اي دعيا بالسلامة كما يقال اللهم سلم  
او فوض الاصل الى الله تعالى ويرى بحكمه او قال سلام عليك قلت  
والاخرى بالنظر الى قوله فاذا صبابة هو الوجه الاول الذي ذكرت والله  
تعالى اعلم وقوله فقال اقرأ فلان يختار المراد ان هذا من آثار القول  
فاذا ظهر آثار القول في قرآنك فاستغلبها واكثر منها وتختار المراد  
انك لا تحمد فيما بعد مثل هذا نعا عند القراءة بل كن متمرا عليهما  
ان ظهر الاثر مثل هذا وقال النووي كان ينبغي له ان يستمر على القراءة قلت  
فهذا تندبر على قطع القراءة السابعة وما ذكرنا اقرب حتى قام قائل  
الظهيرية اي وقف النظر الذي يقف عادة عند الظهيرية حسب ما يروى  
ويظهر فان النظر عند الظهيرية لا يظهر له شويعة حركة حتى يظهر  
عزاي العين انه واقف وهو سائر حقيقة والله تعالى اعلم  
ثم سألني قاضي خيري اني اول اهل بيته اتبعه فضحكت لعله صلى  
الله تعالى عليه وسلم ذكر لهما هذه البشارة مرتين مرة منهما الى حشر  
الوفاء فغلب عليهما ذلك الخبر فبكت ومرة منهما الى البشارة بالسيادة  
فصار كلامه من البشارة من سبيل الصلوة وعلى هذا يحصل التوفيق  
بين هذه الرواية والرواية السابقة عاينة الامران بلزم ان يكون في كل  
من الروايتين اختصار وهو غير مستبعد والله تعالى اعلم فسال  
عمر ابن عباس عن هذه الآية التي اظهر الله تعالى بين الناس وعذره  
في التفسير بان كان صغيرا لكنه يستحق التفسير لكونه عالما وعلمه وقوله  
فضلته ولما كان هذا الكلام مما حصل له دعاه صلى الله تعالى عليه  
وسلم به بالعلم والفقته في غير اوان ذكر المصنف هذا الحديث في باب  
علامات النبوة وولد ان شاء الله تعالى اوجه مما قاله الصفي مطابقة  
الحديث للمرجحة في قوله اعلمه اياه اي اعلم النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم ابن عباس ان هذه السورة في اجله عليه الصلاة والسلام وهو  
اخبر قبل وقوعه فوقع كما قال اذا نظره ان معنى قوله اعلمه اياه اعلم  
الله تعالى الاجل نبيه بانزال هذه السورة عليه لان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم اعلم ابن عباس ان هذه السورة اجلي والله تعالى اعلم  
الرويبيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما تكون لكوا الاخطا تريد ان  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد بشر بوجوه الاخطا لنا والبشارة بما ذكر  
على ان اجزاءها حياح غير محتملنا فلا وجه لقوله الحافظ ان الاخبار رايها  
ستكون لانزل على الاصح فكيف استدل به على الاصح لان هذا الاخبار  
سيف بشارة والله تعالى اعلم حتى اذا انصف التهام وعقد الناس  
انطلقت فظقت بضمها على صيغة التنكير كما في الاصول المعتمدة  
وطور من كلام ابيه كما يقتضيه السياق والمعنى انطلقت وطفته

مستمر

هكذا

معك

91

معك وقال القسطلاني من كلام سعد وقال العيني بفتح التنا خطاب مع  
لسعد والله تعالى اعلم ومن صحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
اوراه من المسلمين فهو من اصحابه بنسب ان يراد بالرواية المتعاليح  
الاخي والله تعالى اعلم قول الجليلي في تراجمها الخبر المذموم في هذا الباب  
لان صلى الله تعالى عليه وسلم اخبره فوجه كما اخبر والله تعالى اعلم  
خبره حتى قرئ قال القسطلاني هكذا في ان الصحابة افضل من التابعين  
وان التابعين افضل من تابعي التابعين وهو مذهب الجمهور انه قلت  
في حاشية الحديث فيما ذكر بحث ظاهر لان حذرة القرون لا يستلزم حذره كل واحد  
من احاد كسيف وكان في القرون اهل النفاق وايضا لم يقبل احد بان كل  
تابعي افضل من بعده ومكرمه تبع التابعي فهو من بعده فاقبله والله  
تعالى اعلم يستدرك ولا يستشهدون كان المراد انه لا يطلب منه  
الشهادة لعلم الناس انه لا شهادة عندهم فهو كناية عن الكذب والله  
تعالى اعلم ثم يحج قومه فسبق شهادة احد هو عينه الخ اي ان الناس  
لا يصح قومه الا كما ذكره الكذب فيحتمل حذره الى اليمين فيما يرون باليمين  
تاليها اي باليمين واليمين لا يجوز الاطلاع على الاحوال فلا يرد ان كلا اثنين  
كقوله لقوله تعالى ما يكون من نحو ثلاثة الا هو را بجموع الى قوله الا هو را  
معهم لان ذلك بالنظر الى الاطلاع على الاحوال او المراد ههنا الجمعية بالجمع  
والنعم والله تعالى اعلم وكلف اجرة الاسلام افضل اي الاكتفاء باخوة ه  
بالاخوة والله تعالى اعلم فلما استاذن عن من الخطاب فمن فنادرت  
الحجاب الخ لا يخفى ان المبادرة الى الحجاب لازمة عند دخول الاخصى سرا  
كان عمر اولها وجه الحجاب الا ان يقال هذه الواقعة قبل ان يسه  
له الكسيف عند عمر كخصمه مثلا فالنسخ بالنظر الى فقامه من اجوز  
يقال لعلم النبي من اسرا علمت قبل ان يعلن ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم نادى له ام لا وهذا اقرب والله تعالى اعلم حتى التهم  
من عمر اي انتهى الامر الى عقدت معنى الى والله تعالى اعلم يا ايها  
المؤمن منكم يحتمل ان يقدر اي اخذوا النصيحة والله تعالى اعلم يا ايها  
فوجت داخل اي داخل البيت فهو ظرف لقوله وقال القسطلاني  
اي مدخلا لاهلها فعمله حال وهو ليس من حيث ان الواجب  
ح التابيت الاثنا ويد ومن حيث انه يلزم ان يكون داخل معنى  
مؤخر والله تعالى اعلم كطهية التورية له اي كطهية التصيير  
له عند طلب الخلافة والكذب عنه والله تعالى اعلم باب مناقب  
سعد وذكر فيه تحملا اصحابه بمسونهما وبمحمون من لهما فقال  
اتجبون الخ قال لهما بل ابرعينا في الدنيا فرغبوا في الآخرة وزهدوا

في الدنيا والله تعالى اعلم جمع القرآن على عهد رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم اربعة كلهم من الانصار كان انساها على وجه  
غيره والله تعالى اعلم محبوب به عليه بحجة لا قبل لفظه به  
لا معنى لها وهو ساكنة من اكثر النسخ قلت يمكن ان يجعل محمد له ان  
ظلمة ويجعل قوله بحجة بول عنه باعادة الجار بدل الاشتغال به يستقيم  
ان مثاله تعالى ما سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول  
لاحق بمشي على الارض انه من اهل الجنة الا لعمري الله من سلامه تحتهم ان  
الحصر بالنظر الى منصوص اللفظ وهو لفظ انه في الجنة او بالنظر  
الى خصوص الحالة وهي حالة المشي او بالنظر اليهما والما صلا لفظه  
انه في الجنة حال المشي يمكن ان ما ورد الا في حقه ويحتمل ان الحصر  
بالنظر الى السماع وهو الذي اختاره النووي والله تعالى اعلم  
وسا حذرك لو ذاك اي لولا الكلام من غير اي باي سبب شاع ذلك  
بينهم وقيل اي لولا الانكار حتى عليهم قلت والاورا وجه بالنظر  
الى ما بعده لا يجب فيه ولا يوجب نفي لادنى احوال بيوت الدنيا  
اللازمة فيها ليستول بذلك على نفي ما فوقها بالاولى ومثله قوله تعالى  
لا يسمعون فيها ليل ولا نهار ولا يسمعون فيها الا نوارا من الشمس  
اليمانية والكعبة الشامية اي يقال لاجل وجود هذا البيت الاسمان  
على الكعبتين اذ هما على تلك الكعبة والثاني على الكعبة المنفردة  
حتى يجعل التمييز بينهما في الاطلاق وعلى هذا فلا اشكال في الحديث واخراج  
الحديث وجوه مستجدة لا يجني على الناظر بعدد ما والله تعالى اعلم  
كنت في اهلا اي كنت قبل هذا اليوم في اهلا ما انت فيه اي  
ما الذي انت فيه اليوم اي قد علمنا ما كنت فيه قبل اليوم كنت لا  
نورى ما انت فيه اليوم والله تعالى اعلم باب قصة ابي طالب  
وقته وكان يحضره ويغضب له وكذا فيه لعله تنفعه شفاعتي  
اي قلت تنفعه شفاعتي مع ما صفة من الحفظ والغضب وغير  
ذلك فلا ينافي الحديث قوله تعالى فما تنفعهم شفاعتي الشافعين  
وكذا قوله تعالى والذين كفروا اعمالهم كسراب الخاذع من نفع كلام من  
الشفاعة والاعمال لا ينافي نفع الجمع ويحتمل ان يقال هو من باب  
الخصوص والاصح ما في مستثناة عن عموم الآيات او يقال  
المنقضي نفع الخلاص من النار وهو لا ينافي التخفيف والله تعالى اعلم  
قالت فخرجت وانا عتمة الظاهر ممتة بالتأنيث فكان التوليد  
بنا علوان المراد معنى النسبة اي ذات انعام وضيع النسبة قد  
يستوى فيها الذكر والمؤنث او لمراعاة لفظه انا والله تعالى اعلم  
مردف ابا بكر كانه وقيل كذا احيانا او معنى مردف الخ ان راحته

مناخرة

من اخرة عن راحته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاشهاد الكافي واحتمل ان  
على مقتضى الاحاديث الاخر والله تعالى اعلم وابو بكر شيخ ابي  
كاشيخ في المعرفة بين الناس لما شرته التجارة بخلاف النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم فانه كالتشاب الذي لا يوق لعدم صفة صفا صفة مع  
الناس والله تعالى اعلم هذا يبراهن الاصل ان الظاهر ان الاستقام  
مستة بحيرة برد والجملة في مجال الرفع على صفة منه فاشتم واللائق به ان  
يقال ان اسلا من الخ لورد لنا كذا استعمل الجملة في مجال صور من غير  
تفريع باذات المصور كثير والله تعالى اعلم فقلت ان اناك خير من  
ابي اي لان الخشية من عمرة العلو والله تعالى اعلم كتاب المنارة  
باب من شهد بدار وقية قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ويحك او طبقت  
كاهنا كما سالت نعا على الشراء في شهادة الولد لانه ما عت بشهره عند  
اشتماله يشرب الماء ذكرها صلى الله تعالى عليه وسلم ان هذا الشراء منكر  
مضى على ما علم على عقده من فقه الولد والافهم من اهل الجنة  
فلا ينبغي ان يسأل عن شأن دخول الجنة بل عن شأن انه من اهل  
اي الجنان والله تعالى اعلم صدق ولا تنزل الة الاخير فقال عمر انه  
قد خان الله الا لا يخفى ان كلامه المذكور بعد قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
صدق وقوله ولا تنزل الة الاخير لا يخلو عن اشكال ولعله وجهه انه كان لشدة  
ما قام عليه من الحال ما التفت الى الحقا المقار فما علم ما ذاق قال فان  
الانسان عند بشوة الحال عليه كثيرا ما يفضل عما يقول له صاحبه ويحتمل  
ان يجره عمرا او تلاكه صلى الله تعالى عليه وسلم يحمله على التالف وان قال  
نعا على الظاهر للتالف وراى ان مثله لا يثبت بحاله التالف فاشتم  
الان الاصح في حقه التاديب لا التالف والله تعالى اعلم فقالوا  
ما شتم مثله لا يكون لاجابة المعاصي بل يكون للاظهار صلاح الحال وان قال لب  
على اعماله الصلاح وما يكون على خلافه قد اوردنا من معنوكثرة الحسنات  
ان الحسنات يذهبن السيئات والله تعالى يوفقه للموتبة عنه فالجواز ان  
بشارة بحسن العاقبة والتوفيق للخيرات رزقنا الله تعالى يعنى  
كثروا كراى قاربوكم بحسب كما تموا اختلطوا معكم فظنوا انهم الكثرة فيكون  
ثم هذا كناية عن القرب فانه دفع ما قيل انه لا ينظر لهذا التفسير وجه اصل  
ان رافعا اكثر على نفسه اي اطلق في موضع التقييد والاقا لم يتبع نوع  
من كرا الخوارج وهو ما يكون فيه البدر وهو لا يلام مطلقا فاستنب  
على وعيا من المذكور في صحيح مسلم وهو ان عيا ساجد عيا فقال  
اقض بيني وبين هذا الكاذب الا انى وكانه سكت على ما حال عيا ساجد في  
الكلام لانه عن قوله الولد لعلنى ثم لعله معنى هذا الكلام ليعنى وبين من  
يعاملنى معاملة من ينصف بمذمة الاضافة ولهذا بنا على انه صار فى  
بمعاملته وان معاملة علمى بنفسه لا تكون كذالك وهذا يجرى بين

باب من شهد بدار

بما كثر في قوله اجلثت والله تعالى اعلم وانتم حينئذ قد قبلت على علمي به  
وعبادتي وقالوا نكران فيه كما نقول ان الله حينئذ لم يبق في معنى النجا ولو انني الصبر  
في الجفرا على نكران وهذا كناية عن قولهما في اي بكر انه غير صادق  
وغير بار وغير ذلك ككناية عن كونهما كاذبين في اي بكره  
سما في قوله عذبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو صديق هذه  
الامة الا ان قوله انما في اصلافا مما صلافا من يصف ابا بكر بنصف  
هذه الامور التي ذكرها بقوله انه لصادق في طلب المال واظهار  
الغضب بالمنع عنه وذلك الغضب الذي جرى لان لم يكن منكم  
بسبب من الارث بله بسبب ان ابا بكر لما صغر المال اذ قال للنص  
الذي سمعته كان خطره بالظهور انه لو اعطاه شيئا لكرها لكان احسن  
كف الظاهر بعد المنع يشبه انتم غضبوا المنع الارث ولا يتحقق ذلك  
الا اذا كان المنع لا يكون حقا والله تعالى اعلم قلت ان قدر القدر  
انطلقت على صمدى ان كان الباب مفتوحا وان لم يكن مفتوحا بل  
اجتاح الى استحي اكثر لفتح الباب والله تعالى اعلم فقالت انطلقوا  
فتنبروا الى كانه قال ذلك لبعض اصحابه ونزلة لبعض مكانه ورجع الى  
قرب القلعة ثم رجع اليه ثانيا حين سمع كلام النبي واما قوله  
اصحح ما لي قلنا وكان المراد به قلة الوجع واما ذهاب غم الوجود  
فكان حين وصل الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى اعلم  
يوبرأخذ هذا خبرا قد ثبت فقال الملائكة يوبرأخذ ايضا كما ينبغي  
فلا وجه لهذا قوله يوبرأخذ في هذا الحديث على السهو والتمويل انه هو  
من بعض الثابتين بعبود جبر اذا حصه ما ذكره هذا الحديث في هذا  
الباب الا لما كان قوله يوبرأخذ في كمال الجحى والله تعالى اعلم  
كما لو دعي للاجبا والاموات كان المراد وكان في ولاي اليهود كما لو دعي بتقدير  
كاذب وليس المراد انه دعي كما لو دعي للاجبا اذ لا يتصور ان يكون  
الصلاة تؤدى بها بالنسبة الى الاجبار والله تعالى اعلم تلوه بملاد  
عمر نفسه فقال الخ كان عموه هو ان نبي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لم يولد تخميره فرائ ان مصلحة التخمر يقتضي في ذلك الوقت ان يجر  
بمذاب الوجه فاجاب والافلا وجه للتكلم بعد النبي والله تعالى اعلم  
ونزلة نبت نبات واعلم السمت هو المحتاجة بالغة لصفاها  
فلو لا وجه سميت ههنا فلا ينافي النسخ والله تعالى اعلم باب  
عزوة الخندق لقوله عرضة يوبرأخذ اي ظهره واحضرة عنده  
ليظهر في حاله وان ههنا بليغ الحضور في الجوب ككناية ابرالا ادعى الى  
جارية فليخبر معك وفي النسخ معي واعلم بمعنى عذبي او هو كناية  
قولها بتقديري قالت نعم فليخبر معي قلت الله فشاها

ينال

27

يقال سميت السيف اي عذبة وسلمته فهو من الاضداد وهذا الحديث  
غير موجود في هذا الباب في كثير من النسخ وعلى تقدير ثبوته فليقل  
في وجهه ان عزوة بنى المصطلق كانت قريبا من عزوة ذات البراع  
فلم يثبت حكيمها كذا ذكره الكرمانى باب حديث الافك وفيه  
وكلهم حدثني اي كل واحد منهم حدثني ولذلك اقرت حديثي وجعل  
مضمولة طائفة من حديثها فكنت احمد على بن المصمور به  
وقولها واقرتني من بن المصمور والفاصل من الفرور والله  
تعالى اعلم وهو يربى بنى صمد وهو للشان او هو صمد وقولها  
اني لاعرف الخ بيان له ان انزل الله بهذا في براني هو بمنزلة التاكيد  
بكلمة ثم مثلكلا يعلمون ثم كلا يعلمون فقالت واعد عذاب  
اخذ من النبي كانه قالت على تقدير ترضيتمورا الاية الحسان والافلى  
في ابن ابي والله تعالى اعلم باب عزوة الحديبية وفيه قوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم فان يا تونا كان الله قد قطع عينا من المشركين قال  
الكرمانى من المشركين متعلقا بقطع فالجنى قطع من قوله الجاسوس  
الذي بعثناه اليهم على معنى ما ظهر له تامة وانتم لم يبرأوا  
كانا ما بعثنا اليهم والله تعالى اعلم باب عزوة خيبر وفيه قوله  
فاغزو ذلك يختم ان يقال الاذوا داخلة على كاف الخطاب ليست  
لام التقوية الواخلة على المصمور بل لام التعليل فالجنى انما تغدى انتمنا  
حينئذ تقدمها للاجلك والتخصيل ضالك ومحملة واما المصمور فتعريف  
كالتي صلى الله تعالى عليه وسلم ونحوه وبختم ان يكون اللام داخلة  
على المصمور على حذف المضاف قد النبيلة اوله يندك مثلا واعلم هذا  
من الوجوه اقرب مما ذكره بعض الشراح والله تعالى اعلم باب  
مقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوبرأخذ وفيه قوله فقال ان سمعت  
قوله علمت اي سمعت قد علمتموه ههنا ههنا فليقله تقديرا لا سيما ككرام  
صحت سيعلمون فضله وتقدمه فغير علمتم للتمنيبه على ان ظهور  
فضله محقق ثابت وان تاخر الى حين والله تعالى اعلم باب  
عزوة الطائف وفيه من ادعى الى غير الية فاجتبه عليه جرم اى  
دخوله ابتداء جرم بمعنى ان جرمه ان لا يدخل ابتداء وقتا فضلا ابيه  
فواسمع ويمكن ان يقال بفضله بدخول ابتداء قوله تعالى ان الله لا يقرب  
شراة الية وان استحل ذلك عاجزه اصعب والله تعالى اعلم  
باب بعث على بن ابي طالب وخالد بن الوليد من الله تعالى عنهما وقد  
لا تبعضه فان له في الخمسة اكثر من ذلك قد يوبرأخذ هذا الحديث  
ان من له حقا في بيت مال المسلمين له ان ياخذ منه بغير حقه بغير اذن  
سلطان ان قدر على ذلك لا يبرأ الله تعالى عليه وسلم اذن له في ذلك

لانا نتصور لو كان ذكر علي ان الاكتفاء بمدى التعليل يكفي في افادة هذا المطلوب  
حتى لو فرض وجود اذن ايضا لما كان له دخل لانه صلى الله تعالى عليه ولو  
جهد هذا القدر على الشوق على انتفاع على بالجارية فذلك على ان هذا  
القدر يكفي والله تعالى اعلم فقال يا رسول الله انك انت الله قال رسول  
الله ان قال لعلي صلى الله تعالى ان قال اني لم اوجر ان انقب قلوب الناس اني  
قال هذا الحديث يعيد ان المسلم لا يقتل عملة هذه الكلمة المشتملة على  
مثل هذا التعريف المودي الى ايدى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذ ظهر  
هذا الحديث يفيد ان لا يسلم له لو يتعز له وجعل اسلامه الظاهر  
على له صفة مع وجود هذه الكلمة منه والقول بان هذه الكلمة قد  
تفتتت في تلك الايام تركه لمراعاة الثالف حتى لا يشتم بين الناس ابنه  
صلى الله تعالى عليه وسلم يقتل اصحابه فانه قد يودي الى تنفر قلوبهم  
عن الاسلام يا محمد هذا الحديث والله تعالى اعلم **فصحة عان**  
**والبحرين** وفيها قال فاعطاني قال جابر فلفنت اني بحتلان المراد  
بفعله فاعطاني اي بالاجرة ويكون قوله فلفنت بيان لكيفية ذلك  
الاعطاء وخصه ان المراد بقوله فاعطاني فوعدهني بالاعطاء والله تعالى  
اعلم ولعله جمع حان مع البحرين ثم ذكر قصة الجريد فقط بيا على قريها  
فكانت قصة البحرين قصتها جميعا والله تعالى اعلم حديث كعب  
ابن مالك وفيه وليس من الذي ذكر الله مما خلفنا خلفنا عن  
القرى اذ الظاهر حينئذ ان يقال وعلى الثلاثة الذين خلفوا ه  
لاجله والله يوهو ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلفه عن  
القرى يوهو انهم خلفوا بانفسهم فوضع تغير المعصية عليهم  
ينقض خلفوا والله تعالى اعلم بقول لا يخفى ان ما قرره العلماء في تحقيق  
معنى التوبة وكذا ما يقتضيه كثير من الآثار هو انما تحقق باذني  
نواحة وانما اذا تحققت بشرائط لا ترد عند الله تعالى وقد قال تعالى  
انها التوبة على الله للذين يعملون السيئة الاية وهذا ما يوافق  
مقتضى هذا الحديث في حال هؤلاء الثلاثة ويمكن ان يقال ذلك حال  
العوارض على العموم وهذا المذكور حال الخواص فلا اشكال اذا بقاس  
حال الخواص في امثاله هذه الاثبات بحال العوام او يقال كانت توبة  
مقبولة عند الله حين وجدت من غير بشرطها لكن التوقف كان في  
امر ظهر من حيث لزوم الوحي بقوله فويل من وهو امر زال على نفسه  
التوبة والله تعالى اعلم كتاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى  
كسرى وفيه لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اياها الحمد اني كان رضى الله تعالى عن نفسي في تلك الايام ه  
حديث اذ اتفق المسلمان بسببهما والافسوس رضى الله تعالى عنه

90

كان يمنع الناس عن انتصار على هؤلاء الحديث ومع وجود ذلك الحديث  
على ما فهمه رضى الله تعالى عنه ليس له ان يلحق بما شئت مع قطع به  
التخل عن كونها امرأة كما لا يخفى والله تعالى اعلم باب مرض النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم ذكره بلفظنا لانه اخر سفر الانسان من الدنيا الى  
الآخرة وقد اختلف الاسفار مع الغزوات وكثرة صعوده في اسفار الانسان  
ذكر الله تعالى عن ركوب الانسان الدابة للسفر فقال سبحانه الله الذي  
سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وان االى برنا لمنقلبون والله تعالى اعلم  
وما حملني على كثرة مراجعته الا انه لم يقع الى قولها ولا كنت ارى  
انه لن يفهم اني في بعض النسخ والا كنت ارى وهذا صحيح وفي بعضها  
ولا كنت ارى بكلمة لا والظاهر انما زادته والله تعالى اعلم كتاب  
التفسير ان بعد انكنا في المصاحف وبغير بيان في الصلاة  
اي قلها تقويم في الكفاية والنقاة على غالب الكتاب كقوله لا ادر على الولد  
في الوجود واعتبار الثابت في الاسواق الا ادر دون الاب باعتبار ثابت  
السورة والله تعالى اعلم الرضا لله استجابوا لله وللرسول اذ دعا كسر  
لها يحسبوا لا يقال الامر لا يدور على القول لانا نقول ذلك اذا كان مطاوعا واما  
المفتد بقر في كما ههنا فلا بد فيه من مراعاة التقييد وعند اعتبار التقييد  
ههنا يلزم وجود الاستجابة عند الدعاء ولو في الصلاة كما لا يخفى  
وعلماء السما كل شئ وبه تبين ان المراد بالاسما كلها اسما كل شئ  
لا اسما نوع مخصوص وهذا هو الموافق للناكيد والله تعالى اعلم  
ذلك عدو اليهودى بانها ذ اليهود اياه عدو الظهور بعدوا وتموله  
كما هو مقتضى الاية فيبين بالاية انه يبعادون جبريل لان جبريل  
يصادمهم والله تعالى اعلم فاما تكذيبه اباي فزعموا اني لا اقدر  
الراى وقد احبته في كتابي باي اقدر على ذلك ويمكن ان يراد بالتكذيب  
انكار روضة الله تعالى واحدها فاعده بلاها كما يخفى لان القاعد  
في مقابلته الحاض هي التي فعدت عند الحيف ونهى من الاسما المحصورة  
بالنساء كالطالق ونحوه من مات وهو يدعوه لله ينادي خلافا  
اي دخول خلود ودواير المراد في مقابلته اعنى قوله دخل الجنة ان  
لا يدور في النار لان لا يدخل النار اصلا ومع ذلك فالمراد بقوله ومن  
مات وهو لا يدعوه لله ينادي كما هو معتاد دعوة الذم من المعاصي  
بحد النبوة والشك في التوحيد ونحو ذلك ثم قوله قلت انما ليس المراد  
انه مما يدور عليه الكلام الاو باعتبار ان انتفا السبب يقتضى انتفا  
المسبب كما قبله لان ذلك لا يتم الا اذا اجمرت السبب في ذلك السبب  
والا فقد يكون للشئ اسباب متعددة فنحن اذا انتفا بعضه يوجد



المسبب بسبب آخر وهذا واضح وهذا اللفظ المحيث لا يفيد المحر فاحذ هذا  
القول من هذا اللفظ بعيدا وانما المراد ان هذا القول مأخوذ من الشرع  
وان لم يرد عليه هذا الحديث والله تعالى اعلم ابن جبير رحمه  
الله ولعل وجه الاطلاق على العلم هو ان العالم يقصد في العادة على الكرم  
عند نقل العلم فصار كما نه هذا العلم فاطلق عليه كما اطلاق اسم الجرم  
على الحال ويحتمل ان وجهه ان العالم يعتمد على العلم ويحتمل به في الكلام  
والجواب كما يمكن صاحب الكرمى بانعمود عليه وفيه احداهما  
بالاخر واطلق الاسم والله تعالى اعلم سورة العنكبوت واخره  
من تشابهات الحاصل ما ذكره في تفسيره انما تشابهات يشبه  
بعضها بعضا في المعنى بحيث يصير كل منهما بالمصدق لصاحبه  
ولا يخفى ان هذا المعنى غير مناسب لما بعده وانما المناسب به  
ان يفسر بالمتشابهات التي يشبهه ويلينس صفاتها بحيث  
لا تكاد تغير والله تعالى اعلم سورة النساء صوليس فيما سجد  
قد ضبط ضوء في الشيخ المعتمد بالرفع ولعل وجهه انه خبر في روق  
اي هي اى الظهرة ضوء والجملة حال واذا رجع الشرح المحلى  
البراهين يتبع اما بالرفع على انه خبر وقع موقع الانشاء وبالجزء  
على تقدير الامر فلا يبقى من كان بعيدا عن الله من الاصنام  
والاصناف الخ اى بخلاف من كان بعيدا نحو عزير وعيسى ضرورة  
ان نحو الاصنام في النار فهم كانوا بعيدا عنها انما هم يلقون  
بهم في النار بخلاف نحو عزير وعيسى والله تعالى اعلم لقد  
انزل النفاق على قودر خير فتكراى قرن خير متكبر لانه قرن الصحابة  
وهو خير من قرن النفاق او المراد بالنفاق نفاق العملاء والمراد انهم  
صاروا خيرا متكبرين تابوا وسعى قول على قودر كما نواجز اى صار  
خيرا حيث تابوا من قال انا خير من يونس بن متى فقد كذب  
اي من قال كذبا فخارا فان القائل لا يكون كاذبا اذ الذي  
يكون خيرا ويقول على وجه التحرف بجملة الله او على وجه تليق به  
ما اولى الله وامر بتليقه كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال انا سيد  
ولد آدم لا يتبرأ مني احد ولا ولد ولا نبي قال صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في  
والله تعالى اعلم سورة المائدة و فعلت منه قسمت اى صبغة  
المتكلم منه لفظة قسمت والحق ان الاستفسار استفعال من  
الفسر والله تعالى اعلم واذا قال الله يقول قال الله واذا قلنا  
صلة اعلم ان قوله يتول تفسير قال لبيان ان المعنى بمعنى المضارع

سنة ١٥٠  
تفسير قوله  
تعالى اعلم  
ان المعنى  
بمعنى المضارع

وقوله

وقوله قال الله لبيان ان اذ زلزاله ثم صرح بذلك بقوله واذا قلنا صلاته كانت  
قال قال في اذ قال الله تعالى يقول واصلى قال الله واذا زلزاله والله  
تعالى اعلم سورة الانعام بليسكنه تخلفا لى يحكمه في معركة  
التفان مخلطين وعلى هذا فتول تعالى او بليسكنه شيئا ويؤتاه  
بعضكم يابى بعض مجموع نوع كانت من العذاب وهذا هو ظاهر  
القران لان العطف بين كل نوعين بكلمة او والعطف هنا بالواو  
فالظاهر ان مجموعها نوع واحد وكذا هو ظاهر الحديث المذكور في كتاب  
القول هذا هو نوع الاقراء بعد ذكر مجموع اهل القبيل والله تعالى  
اعلم الى قوله فهداهم اقتده ثم قال هو اى ذكوره منتظر اى طلاب  
لنا ان يسجد في ص اقترا بدوود عليه السلام من قوله انا نقضى عن  
امر نبينا عليه الصلاة والسلام بالاقتراب وكذا لا بد ان نبينا صلى الله  
تعالى عليه وسلم يسجد في ص الامر بالاقترا اى عطف الصلاة والسلام  
لكن قد يقال الاقترا بدوود عليه السلام يقتضى ان يسجد في ص التوسعة  
كما هو سجد عند التوبة واما عند قراءة سورة ص فالاقترا بدوود ما  
قرآن سورة ص ولا يسجد عند ذلك الا ان يقال ان يسجد عند  
تذكر توبته عليه السلام والله تعالى اعلم سورة الاعراف قال ابن  
عباس ارضى ارضى اى ارضى ربي وارضى ربي وارضى ربي وارضى ربي  
والتوسعة الضعيف وهو الصوت بالغير والتخفيف كذا في مجمع  
براهن الخواص الخائف اى مخذه الخائف وقوله وكوزان يكون النساء  
اي يجوز ان يكون معنى لفظ الخواص النساء وقوله من الخائف اى على انه  
ما خذ منه لفظه الخائف جمع له وقوله وان كان جمع التوسعة اى قومه  
نشاذ واد على قلة فانه لم يوجد الخ تعالى عليه وقد انما ذلك بتغير  
الاستغراب اى ان صلى عليه فيه ان كيف لجران يقول ذلك او يعتقد فيه  
اتمام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باركنا ب المعنى عنه قلت لعله جوز  
الجملة والسرور فاراد ان يذكره ذلك ويمكن تنزيل الاستغراب على الجملة  
الحالية كما قالوا ان العبد الاخير في الجملة هو مناط الاثبات والنفي فعمل  
الحط هل انما الله ام لا ويرى ذلك المزدحم بين النبي وعبده بل  
ليؤثر به اليقظة ما ظنه من باب وبيده رواية الترمذي النبي قد مر الا  
انه ان صلى على المنافقين اى النبي ان الذي اظنه من اهل ربي اذ  
والله تعالى اعلم سورة الرعد تعقب الاولى من الاخرى يحتمل ان  
المراد بالاولى احدى الطائفتين وبالاخرى غيرها اى تعقب واحدة  
منها وهي الثانية غيرها وهي الاولى وعلى هذا الاولى هي الفاعل والاخرى  
هو المفعول ويحتمل ان المراد بالاولى هي السابقة وبالاخرى هي اللاحقة

www.alukah.net



على راجع السليبي  
على راجع السليبي

وصف لله تعالى بالجامع المراهير ورافق الراهير السنونانية

العظيم العظمى التي هي القرآن والشرايح قد تعرضوا للفرق بوجهه كلف  
ماتوا بها على وجه بودى به لفظ الحديث ويخرج منه والاقرب عندي  
في بيان الفرق ان يقال ان قوله امن عليه البشر اما لبيان ظهور معجزة  
غيره اى ان معجزات غيره من الظهور كانت بحيث ان البشر مع محار  
ما جعل عليه من الجلال والحضارة كما يشهد بذلك قوله تعالى وكان الانسان  
الكثير شقي جدا وقوله تعالى فقدر هو حصير صبين امن بها اى يمكن  
ايمانه بما بسبب الظهور اى انما كانت من الظهور بحيث تجلب  
القلوب الى التصديق بما كان يعنى وانطلاق البحر وتنق الجبل  
واجبا الموقى وحزوه الناقه من حرج واما معجزة في فوج من لولا البرك  
اعجازه الاكمال العقل وجدة النظر ولا يظهر لكل احد فاعطاها لامنى  
دليل على انهم خلقوا على كمال العقل وجدة النظر فرجا الايمان  
منه اكثر واغلب او المعنى اما معجزة في كلام مبارك تجلب القلوب  
الى الايمان ببركته اوهى معجزة حتى الاعجاز فالاعمان به تكرمه من  
الله تعالى فرجا الايمان من امنى بسبب بركة القرآن او بتكرمه  
الله تعالى اكثر والى الوجه الاول الثالث يشير كلام الامي رحمه  
الله تعالى في شرح مسطور والوجه الاول اقرب او يقال ان قوله امن  
عليه البشر بيان لاقتصار معجزة الله على قدر الحاجة والكفاية  
اى ان معجزة الله كانت مما يكفي للايمان بالبشر ومعجزة في اظهر واوقد  
وازيد على قدر الحاجة لانه ليس من جنس ما يقال انه معجزة  
دالرم فهو ازيد على قدر الحاجة وكلام الشرايح يشير الى الوجه الاخير وقبل  
معنى ما امن عليه البشر اى عند معاينته ومعاينة تلك المعجزات  
ما كانت الا وقت ظهورها واما معجزة في فستمر دائما لا تختلف  
معاينته بوقت دون وقت والله تعالى اعلم حتى توفاه اكثر  
ما كان الوصى اى حتى يوم توفاه كما في مسطور والظاهر ان المراد  
باليوم الوقت وكفى به عن اخر الامر مطلقا والله تعالى اعلم

بطنيا فهو ويقال طغت على الخزان الخ يريد ان الطاعة مصدر عني  
الطغيان والبالسبية اوصفة للزنج والباللثة والمعنى على الاور  
اهلكوا بسبب طغيا فهو وعلى الثاني اهلكوا بالزنج الطاغية  
على الخزان والله تعالى اعلم سورة انا ارسلنا نوحا اسما  
رجال صالحين من قوم نوح الظاهر ان المراد من تقدم من الامم  
والله تعالى اعلم سورة قل اوحى ما حال بينكم وبين خبير  
السماء الخ قال القسطلاني قال اى ابليس الخ ولا يخفى ان هذا الحديث  
يفتحى ان الشياطين ما علموا بعنته صلى الله تعالى عليه وسلم  
الى حين وقد اسلم قتل ذلك ناس وكان يدعو صلى الله عليه وسلم  
اجزى الى الاسلام والشياطين ما بهو على الامر وهذا مشكل  
بحديث كل احد من الانس صفة شيطان حتى قال صلى الله تعالى  
عليه وسلم مع شيطان ايضا الا ان الله تعالى اعانه على ذلك  
الشيطان فاسلم او نحو ذلك فالويل للشياطين الذين كانوا مع الهل  
مكة كيف حتى علم خبره الا ان يقال الشياطين المسترقون السمع  
غير اولئك المصاحبين مع الناس وبعضهم لا يفتي بعضنا في  
سنتين حتى على مسترق السمع الامر لكن في بعض الاحاديث ان  
ابليس يضع عرشه على الماء ويبعث سراياه كل يوم او نحو ذلك  
للاضلال فيسألهم فانظر والله تعالى اعلم سورة المدثر قال يا ايها  
المؤمنين ان اول ما نزل حين تنابع الوحي وحسى والدين كانوا يقولون  
هو اقرا ذكروا ذلك بنا على انما الاول مطلقا ويحتمل ان بعض الناس  
ظن اقرا اول سورة حين تنابع الوحي بنا على ظن نزولها مرتين  
مثلا فمذرد عليهم والله تعالى اعلم سورة والتين كانت قال  
ومن يقدر على تكذيبك بالثواب والعقاب اى ومن يقدر على ان  
يجعل خيرا كاذبا غير مطابق للواقع فان لا يقع ما اخبرت به  
وليس المراد ومن يقدر على نسبة الكفر اليك والله تعالى اعلم  
سورة انا انزلناه يخرج الجميع اى يخرج صيغة الجمع وان  
كان المنزل هو الله الواحد الاحد فقط كما له ليتوسل به الى تحقيق  
الامر وانه نازل من عظيم لا يكنته كنهه حله ذكره وتناه والله  
تعالى اعلم كتاب فضائل القرآن ما مثله امن عليه البشر كلمة  
ما موصولة مفعول ثانى لا اعطى ومثله مبتدأ خبره جملة امن عليه  
البشر والجملة الاسمية صلة ومعنى عليه لاجله ولا يخفى ان  
الحديث مسوق للفرق بين معجزات الانبياء من قبل ومعجزات  
العظمى

باب فضل المعونات جمع كعبه ثر نعت فيهما فقرا فيهما يجتمعا  
ان الغافي فقرا لبيان كيفية النفث اي يقرأ فيهما ثر نعت باعتبار  
القراءة من كيفية النفث ويجتمعا ان قوله ثر نعت وقوله  
فقرا كلاهما معطوفان على جمع فيعتبر في النفث التواخي عن الجمع  
وفي القراءة التفتيح بالامرلة عند الجمع وعند ذلك يظهر وقوعه  
القراءة قبل النفث فتأمل والله تعالى اعلم باب نزول الكلبنة  
لاصحت ينظر الناس اليها كانه علم صلى الله تعالى عليه وسلم  
في خصوص تلاء القراءة تقديرا معلقا انه لو سفي عليهما لظهرت  
الملائكة للناس والا فلا يلزم من حضور الملائكة ظهورهم للناس  
كما لا يخفى والله تعالى اعلم كتاب النكاح جاثلاثة رهط الخ  
ورد في بعض المراسيل ان عمر علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمرو  
ابن العاص وعثمان بن مظعون رضى الله تعالى عنهم وفيه  
اشكال من وجهين احدهما ان هجرة عبد الله بن عمرو كانت  
بعوموت عثمان بن مظعون فان عبد الله بن عمرو من هجرة  
الفتح وعثمان بن مظعون مات قبل ذلك والثاني ان سورة  
الفتح وقوله ليقر الله عز وجل نزلت بعد الخبيبة وموت  
عثمان كان قبل ذلك فكيف يستقيم حينئذ قوله قد غفر له ما تقدم  
من ذنبه وما تاخر كيفه وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
يوم موت عثمان ما ادرى ما يفعل بي او كما قال وقد  
يجاب عن الثاني بانهم قالوا بوسد عن اجتهادهم وظهوره  
فوافق ظهور الواقع والله تعالى اعلم باب الاكفافي المال رغبوا  
في نكاحها ونسبها في احوال الصداق كاذ المعنى وفي قرابتهما مخلين في احوال  
الصداق وفي بعض النسخ ونسبها في احوال الصداق وكان معناه واخلاق  
نسبها في احوال الصداق اذ الظاهر انهم كانوا يخلون احوالهم او يرتبون  
في احوالها حتى قبل ليس لهم نكاحها الا ان يغسوطوا والله تعالى اعلم

قوله

قوله باب من قال الارض بعد حولين فانما الرضاة من الجماعة  
بالصغر الذي يسد اللبن فيه الجوع وهذا هو المناسب للزجزة المص  
رحمه الله تعالى لكن يشك عليه مذهب عائشة فانها راوية هذا  
هذا الحديث مع ان مذهبها ثبوت الرضاة في الكبر فكانما قدمت  
كثرة اللبن بحيث تسد الجوع لا الصغر ويحتمل انما علمت بتاخر  
تاريخ واقعة سائر مولد ابي حذيفة فترات هذا الحديث منسوخا  
بتلك الواقعة والله تعالى اعلم باب لبن الفحل فابيت ان ه  
اذن له ان كان هذه الواقعة قبل واقعة عرفة يشك انكارها  
فقوله العرفي واقعة حفصة وان كانت بعد يشك عدولها عنها  
ههنا فلعلم الواقعتين كما نتا في عمين من الرضاة بجهتين او يكون  
احدهما لسيان الواقعة السابقة والله تعالى اعلم باب  
السلطان وكى لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نزلنا كاهل الخ  
قد يقال لادالة في علي ولاية السلطان لان المرأة قد فوضت امرها  
اليه صلى الله تعالى عليه وسلم يقولها وهبت لرد نفسي فيمكن ان  
يكون نزولهم بحكم الوهبة لا بحكم الولاية للسلطنة فتأمل والله  
تعالى اعلم باب لا يخطب على خطبة اخيه حتى ينكح او يدع  
لا يخفى ما في الغاية الاولى في الزجزة وثاني حديثي الباب والحوار  
انه غاية الخوف اعد بد ينتظر حتى ينكح او يدع ولا يشك في انهما  
الانتظار بركلا من الغابتين والله تعالى اعلم باب الشروط  
في النكاح احق ما اوقبتهم من الشروط ان توفوا به ما استحللتم  
به الفروج الظاهر ان قوله ان توفوا به بتقدير بيان توفوا به متعلق  
باحق والمعنى الشروط التي كنتم توفون بها في الحاطة حقيقتها  
بالايفاءها فيما بعد على الشروط التي استحللتم بها الفروج واما  
قوله الغنسطلا في قوله ان توفوا به من الشروط فلا يظهره كثير معني  
وكذا قول العيني ان قوله ان توفوا به بتقدير بيان توفوا به  
ليس له كثير معني فتأمل والله تعالى اعلم باب الرضاة للنساء  
التي يبدونها لغيرهن قلت ليس في الحديث ما يدل على الرضاة

ذخيرة

علم في الحديث

وانما فيه الوعا للعروس وقد تكلف بعضهم تكلفا وحاصلا تكلفه هو ان  
 الوعا المذكور وهو على الخبر والبركة شاملا لها سنة وامرهما فاما هادئة  
 لها وهي العروس والله تعالى اعلم باب من اولو على بعض نساءه  
 اكثر من بعض اى النفا وذو الوليمة بالقلعة والكثرة لا يجدر في العود  
 الواجب بين النساء ان الوليمة ليست من الحقوق المختصة بالنساء التي  
 يجب فيها العدا حتى يتخلل النفا وت فيها قلة وكثرة في العود الواجب والله  
 تعالى اعلم باب هل يرجع اذا راي منكرا فقال من كنت اخشى عليه  
 الخ اى ان كنت اخشى على احد غلبة النساء او كسر خالدهم بالرجوع من  
 بيته بلا اكل فلا اخشى عليه وذلك والله تعالى اعلم باب قوا به  
 انفسكم ارجع حديث والرجوع ارجع على اهله تفسير الداية للتعقيب  
 على حسن الرعاية يغيب الرقابة للنفس والاهل واهلها يبقى  
 الى النار باب حسن المعاشرة لا سهل فيرتقى ولا سهل فينقل  
 قلت مقتضى العطف والمقابلة ان يكون قولها لا سهل ولا سهل صفة  
 لشئ واحد اما الجدل او اللحد لكن المعنى لا يساعدا الاجل لا سهل  
 صفة الجدل ولا سهل صفة اللحد ولا يخفى صافيه من الغلء والركاكة  
 فالوجه ان يحمد قولها لا سهل على انه صفة اللحد باعتبار المكافاة والجدل  
 فالنساء مجازية او لا سهل صفة الجدل باعتبار الجال فالعسبة مجازية  
 فاقهه والله تعالى اعلم ان لا اذره اى لا اتركه الخبر بل اذكره بتمامه  
 ضيف ذلك الى التطويل الجميل وهذا منها بيان لحال الزوج بالاجمال وكذا  
 المتعاقبات كان على ما يعمر الاجمال والتفصيل فلا يرد ان هذا من حق المحقق  
 المتعاقد ولا يوجب الكف اى المحل ليعلم البت اى المودة المستوتة  
 المفروضة عنده فالمطلوب ذم الزوج بانه لا يبرى عن اهله لاقى الاكل وال  
 في الشرب والاحالة التوفر والله تعالى اعلم ما لا ذكره من ذلك اى  
 خبرها يمدح به فلو جمعت كل شئ على صيغة التكثير والخطاب بالفتح  
 اى اجمالا الخطاب للجمهور او بالكسرى اى اجمالا الخطاب بالفتح  
 ويحتمل انه صيغة للموت الغائب بسكون التاء على بناء المفعول والثانية  
 طامى كل شئ من الكثرة وقولها ما بلغ الخ من قبيل ما احب الالحبيب  
 الا اول والعضل المنقذ من الله تعالى اعلم باب اذا بانث المرأة  
 من اجرة الخ حتى تصح ولعل المراد حتى ترجع الى رضخ الزوج كما في الرواية  
 الثانية وهو الموافق لرواية مسلم حتى يرضى عنها زوجها وذكر حتى تصح  
 بناء على ان العادة ان الزوج يدعها الى التراضى لبلها وان المرأة العاقلة  
 قلما تشتر على الايا في النهار بل تعتذر وترجع الى ارض الزوج والله تعالى  
 اعلم باب حوتنا مستود الخ اتمت على باب الجنة يحتمل ان المعنى  
 في المواضع كلها معنى الاستقبال والتعبير عن الماضي لا فادة انه كالذى

قوله  
 عليه

تحت

تحتق ومعنى ويحتمل ان المعنى في تحتق على ظاهره وكان هذا التيام لبلدة  
 المراج مثلا وقوله وكان عا من هذا دخلها معنى انه ظهر له ببعض علامات  
 او علم بها اراد الله تعالى اعلا هبه ومعنى من دخلها من سيد دخلها  
 والله تعالى اعلم واما حديث ومرايت اكثر اهلها فلعلم المراد به انه ظهر له  
 بعلاها وتخذ له فلا يبا في ان الذخور يكون يوم القياصة لاقى العوازم  
 والله تعالى اعلم باب يعجز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في بيوتهم  
 اى الاعتزال عنهن والسكوتة في ايام الاعتزال في غير بيوتهم والله تعالى  
 اعلم باب اذا تزوج الثيب على التبر اذا تزوج الرجل البكر على الثيب  
 اى على القديمة ولعل اطلاق الثيب بنا على ان العذبة عادة تكون ثيبا وقوله  
 اذا تزوج الثيب على البكر اى على من تزوجها بكرا وعلى من طقت على بكرا  
 فاذا كان حكم الثيب على البكر هو هذا كان على الثيب بالاولى والله تعالى  
 اعلم باب لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم ولعل المراد بالرجل غير الزوج  
 لظهور امره او المراد بذي محرم هو وما يجري مجراه فذخريه الزوج واما لفظ  
 الحديث لا يخلون رجلا بامرأة فلعلم المراد به الرجل عليها والرجل هو الاجنبى  
 والله تعالى اعلم باب نظر المرأة الى الحبشة الخ لو قال الى لعمرو او بعض  
 فلعلمه كان اقرب وهو المراد بقوله ما وان انظر الى الحبشة والخ اصل النوق  
 بين ان تقصد النظر الى نفس الرجال وبين ان تقصد الى بعض افعالهم  
 والله تعالى اعلم كتاب الطلاق باب من اجاز طلاق الثلاث لقوله  
 تعالى الطلاق من ان الخ كان استنابه بنا على ان المراد الطلاق المعقب  
 للرجعة ثمان وغيره ما اذرو فقتنا دفعة او متوقفين فبدا على اعتبار  
 ما وقع دفعة والاقول على مرتين على معنى نطقه بعد بطلية به  
 على التفرق دون الجمع كما ذكره الغسطلاني لم يستقر الاستدلال بقوله  
 شموله للوقعي والعجالة قال بعد ذلك انه عام بيننا ورا ايقاع الثلاث  
 دفعة واحدة مع انه لا يشمل الثلاث اصلا نعم يشمل الاتيين ويقاس  
 عليه الثلاث لكن لا يشمل على المعنى الذى ذكره الا المتفرق دون ما يكون  
 دفعة والله تعالى اعلم طلاقى ثبت طلاقى في الرواية الثانية ان  
 رجلا طلق امراته لثلاثا الزونية انه حكاه العقل فلا يعمر الثلاث دفعة  
 ويحتمل انه طلق متفرقا بل قد جاء انه طلق آخر ثلاث فلما يستقيم الاستدلال  
 والله تعالى اعلم باب الطلاق في الاعلاق والكفر والسكرو وفيه قول  
 حمزة وهذا التمر الاعبيد لاي اى انه صور منه هذا القول حال الاستدلال  
 يعتبر شرعا ولم يبق عليه فلعلم ان كلام السكران لا عبوة به وفيه انه  
 كذلك حين يكون السكر حلالا فلا يفتاه بعد ان صار حراما والله تعالى اعلم  
 باب التفرقة بين المتلاعنين وفيه لا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

لعله فلا يقاس به

الكولة

امر بالاعانة بينهما والله تعالى اعلم كتاب النفقات افضل الصلوة  
 ما تترك عنى اي ما يبقى لصاحبها عقبها عنى البوا وعنى القلب ولعله  
 يتولى ما كان عند ظهر عنى اي ما يبقى عقبه عنى يكون كالظهر لصاحبه  
 يستند اليه ويعتمد عليه سواء كان عنى البوا وعنى القلب والله تعالى اعلم  
 كتاب الاطعم باب الحبوب وفيه فاذا كانت الاسطار سال الوادى  
 جملة سال الوادى بدر من الجملة السابعة وجملة لو استقطع جزا القسط  
 والله تعالى اعلم باب التزويد كحل من الرجال كثير ولو يكمل من النساء الخ  
 اي من سبق والا فنى وقتة صلى الله تعالى عليه وسلم كحل من النساء خبثة  
 وخالطة وعاشقة وغيرهن رضى الله تعالى عنهم والله تعالى اعلم ولعل  
 المراد من الكمال الوصول الى مرتبة منه فلا يشكل الكلام بامر موسى عليه  
 السلام ونحوها كحوا وبهاجر وسارة والله تعالى اعلم باب الاكل  
 في انا مفضل كانه يقول لورا فعلا هذا ما التقدير لولا انى منيته لورا فعلا  
 هذا باب ذكر الطعام اى لا يكره ذكره فى المجلس وعند ذكر العلوم ولا يستدل  
 به على حفاة طبع صاحبه او على حاجته اليه والله تعالى اعلم باب  
 الحلو والعسل يجب الحلو والعسل لبيد المراد انه كان يكلف بصفه  
 او باحضاره بل المراد انه لو اتفق حضوره كان يتناول منه قدر صالحا  
 فيستولبه على انه بحبه والله تعالى اعلم باب العجوة من تسبع  
 كل يوم سبع تمرات الخ ظاهر اللفظ بعلم ان التناول كل يوم شرط لعدم  
 الضرر فى يوم التناول ويمكن ان يقال كلمة كرا لا اعتبار بالتمر بعد تمام  
 الحكم على معنى من تناول يومه لا يغيره فى ذلك اليوم وذلك ان الحكم ثابت  
 كل يوم والله تعالى اعلم باب ما يقول اذا فرغ غير مكفى منصوب  
 على انه حال من جبر الله الراجح الى الحد اى حال كونه غير مردود ولا  
 مقلوب ولا مودع اى لا متزود وملتفت اليه ولا مستغنى عنه ولا  
 مما يستغنى عنه الخ ما يدل هو محتاج الى ادائه وقوله ربنا بتقديربنا ربنا  
 والله تعالى اعلم باب اذا حفر العشا وذكر فيه حديث فدعى الى الصلاة  
 قالها الخ وكانه افاد به ان تاخير الصلاة اذا كان محتاجا الى الاكل  
 والا فيقوم الصلاة والله تعالى اعلم كتاب الذبايح والصيد  
 فقال سموا الله عليه التمر وكلوه كانه صلى الله تعالى عليه وسلم ارشدهم  
 بذلك الى حل حال الحوم على الصلاح وان كان جاهلا وان التلوا بلاد ليد  
 لا يخر وان الوسوسة الخالية عند دليل يكتفى فى دفعها تسمية الاكل قد  
 لا يخر وان التلوا بلاد ليد لا يخر وان التلوا بلاد ليد لا يخر وان التلوا بلاد ليد  
 والله تعالى اعلم فلا يرد ان التسمية عند الذبح ان لم تكن واجبة يجوز  
 لهور الاكل وان لم يسموا وان وجبت فلا ينفع تسمية الاكل ولا تنوب  
 عنه تسمية الذابح فالجوديت مشكك من وجهين على الوجهين وبهذا

ظهر

ظهر ان الاستدلال بهذا الحديث على عدم وجوب التسمية عند الذبح لا يخلو عن  
 ضعف لظهور ان الحديث بظاهره يفيد ان التسمية واجبة لكن تنوب  
 تسمية الاكل عند تسمية الذابح ولو يقدر به احد وعند التناول ولو  
 لا يبقى دليلا قاطعا والله تعالى اعلم كتاب الاضحية ثم خطب الناس  
 فقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهاكم ان تاكلوا الحوم تستكلمون  
 فوق ثلاث ولعله كان السنة سنة جوع فزعم بقا النهى فى سنة الجوع  
 او لعله ما بلغه الناسخ والله تعالى اعلم كتاب الاثرية لفظ حرمت  
 الحرة وما بالمدينة منها مثنى قبله صيف على ان الحرة محصورة بماء  
 العنب وغيره لا يسمى حرا حرارة ان الاثرية الاخر كانت فى المدينة يوم نزل  
 الخبر موجودة على كثرة وقد يعال لعله قصد الرد على من زعم ان الحوصلة  
 يملك العنب على ان حيدر منها حرة العنب خاصة للمطيق الحرة بنية الرد  
 على الزاعم اى كيف يختص بها العنب مع انه يوم نزل الخبر ما كان  
 فى المدينة من ما العنب تشي وانما كان الموجود غيره فلا يؤمن بحول  
 الاسم للذرة الغير وبهذا وقع لتتبع الاحاديث والله تعالى اعلم  
 باب الشرب قاعا وفيه وذكر مرارته ومرجليه اى ما شيهما من البلة اصلا  
 بل استعمال فيهما شيا بسيرا والنظا هو انه مسحهما ويجعلانه غسل  
 الرجلين غسل احتيا وعلى الوجهين فلا اشكال لما صح عنه فى هذا الحديث  
 انه قال فى اخوه هذا وضوءه من لم يحركت وعلمنا بانا وان لم يجر حوا عتله  
 لكن لو باتت كلامهم حوا زمتله لم تحركت فينبغى ان من لم يحركت  
 يجوز له ان يصلى من غير تحبب وضوء وان يتوضا مثل هذا الوضوء وهو  
 افضل من الاول وان يتوضا وضوا سافعا وهو افضل الكل والله تعالى  
 اعلم باب من شرب وهو واقف اى بعرفة على بعيره والوقوف  
 بعرفة هو الكون فيها اعم من القيام والقعود والنوم كما لا يخفى فلا يرد  
 ان الركاب على البعير قاعا لا قاهر فكيف بماه واقفا ولا حاجة الى الجواب  
 عنه فان الركاب من حيث كونه سائرا يشبه القائم ومن حيث كونه  
 مستقرا على الدابة يشبه القاعد مراده بيان حكم هذه الحالة هذا لو خذ  
 تحت النهى ادرا مع ان هذا يتحقق اذا كان البعير سائرا واقفا والامر  
 ههنا بالركن والله تعالى اعلم كتاب الطب باب ما جفى كفارة  
 المرض وقوله الله من جعله سوا يجز به في ذكر هذه الاية ههنا اشارت الى المراد  
 بالجزا فى الاية ما يعبر المرض ونحوه كما ورد فى الحديث لاجزا الاخرة فقطط  
 فاذا عتقت تكفيا بالبلا قيل اريد بالبلا الزنج والجملة جزا للشرط

والمعنى فاذا اعتدت انهما ربح اخرى كفاتهما والمحق بيان استمرار هذه الحالة  
 عليهما وفتلا كلفا بالبلدا وصف للمؤمن كانه بيان لما حصل ما يورده التثنية  
 والجر المحذوف اى استقامت اى الحامنة ولا يخفى ان الاستقامة عين الاعتزال  
 والنوجه ان يقدر اى انهما ربح اخرى فكذا لا يكون يلحق بالبلدا والله تعالى  
 اعلم باب منى على المرفوع لئلا يدخل احد عمله الجنة اى لا يستحقه  
 بعمله دخول الجنة من غير فضل منه تعالى فانه عمله اقل قليلا بالنظر الى الجنة  
 فكيف وهو ما عمل هذا العمل الا بعد ان اسبق عليه مولاه نعمته ظاهرة  
 وباطنة وانعم عليه بما لا يحصى قبل العمل وبعده بعد التوفيق للعمل والتميز  
 له من نعمه فلو فرض لعمله جزا فقد استوفاه قبل العمل وبعده بوجوده هو  
 قبله يستحق الجزا بعد ذلك على هذا العمل فضلا عن ان يتحرك بالجنة فادخل  
 الله تعالى اياه الجنة في مقابلة هذا العمل او بسببه تفضل منه واحسان  
 لا يستحقه العبد بعمله فلا يثبت الحديث كقولنا تعالى بل لا الجنة التي اوتيتوها  
 بها كنتم تعملون سوا جعله البالد المقابلة او السببية اما المقابلة فلانما  
 لا تقتضى المساواة بل قد يكون احسانا كحضانة ههنا واما السببية  
 فلانما سببية جعلية تجعله لا العمل سببا لدخول الجنة عين الا حسان  
 كما لا يخفى والى هذا يستدل قوله الا ان يتقدم في الله اى لا ينسب العمل  
 لدخول الجنة الا بالرحمة فلا يرد انه يظهر من الاستثنا انه اذ رحمة الله تعالى  
 فيدخله العمل الجنة مع انه اذ رحمة فيدخل الجنة بالرحمة لا بالعمل يمكن  
 دفع هذا اليراد بوجه اخر وهو انه استثنى من مقدر اى فلا ادخل الجنة  
 الا ان يتقدم في الله اى واما قوله فسرد واقمعناه فتوسطوا في الاعمال  
 ولا تفرطوا فيها اذ ليس المراد عليهما بل على الفضل والله تعالى اعلم واما قوله  
 اما محسنا فتقديره لا يخلو اما ان يكون محسنا والله تعالى اعلم باب  
 ما انزل الله والا انزل له شفا اى ما خلق من مرض الا خلق له سبب شفا  
 وطحا كان الخلق منه تعالى وبواسطة بعض الاسباب السماوية غير جنة  
 بالانزال والبركة الاسام والهمم كما جازى بعض الروايات لان الموت والهمم  
 لا بعدان من الامراض حتمية فلا حاجة الى الاستثنا نظر الى الحقيقة  
 وما جازى الاستثنا في بعض الروايات فهو بالنظر الى المشابهة والله  
 تعالى اعلم باب الشفا في ثلاثة قال الشفا في ثلاثة اى متفرقة لانه  
 محتمة كما اشار الى ذلك بقوله في شرطه محمدا وشربة غسل فخطف باو  
 والله تعالى اعلم باب الودان بالفضل ان كان في شئ من اذ ويتكلم خبر الخوف  
 التعليق كذا الشرط ليس للشك بل للتحقيق والتاكيد اذ وجود الخبر في شئ  
 من الادوية من الحقق الذي لا يمكن فيه الشك والتعليق به بوجبه تحققت

المعلق به

المعلق به بلا ريب كان يقال ان كان في احد هذه العالم خبر فقبلكم وكذا ذلك والله  
 تعالى اعلم باب الحمى من فيج جهم فاطفوها بالما الحديث تا وبلات كثيرة  
 اشار الى بعضها بحديث اسماء المذكورة بعد ذلك وقد سفت في الكتاب  
 اشارة الى تخصيص الما بما زمره وما يحتمل الحديث ان يكون كناية عن  
 تغطية المحرم والسعي في خروج العرق منه بما يمكن على ان المراد بالما العرق  
 المعلوم انه يبرد الحمى ويحتمل ان يكون كناية عن الاشتغال بما يستحق به  
 المحرم الرحمة من التصوف وغيره من اعمال البر على ان المراد بالما ما الرحمة  
 المحارص لنا رجبه وقد حمله بعضهم على التصوف بالما والله تعالى اعلم  
 باب ما يدور في الطاعون ارايت لو كان ذلك ابله هبطت وادى بالخرير وان  
 راعى الا بالوالعزم اذ انزل العذوة المحصنة واخذ العذوة الحرة بصبر معا ثنا  
 بين الناس منسوبا الى النبي مطعونيا مع ان النزول في كلنا العذوة وثبت  
 بقوله تعالى كذا ان راعى الناس فيخاف على بالنزول في ارض البلا من  
 العتاج ما يخاف على الراعي وان كان الا هو كمله بقدره تعالى والله تعالى اعلم  
 ويحتمل انه محذوف توضيح قوله ففر من قدر الله الى قدر الله والله تعالى اعلم  
 باب رقية العين قالت امرى برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 او امر ان يسترقى قلت كان المراد بقولها امراد في فيه ومرخصه وادى اوه  
 المراد امره امر ارشاد الى بعض الكنايع النبوية والافانظا لمراد الرقية  
 غير مندوب كما يفيد حديث هو الرقية لا                      يتطربون ولا يسترقون  
 الحديث والله تعالى اعلم كتاب اللباس في غير اشراق متعلق بالكل  
 والاشراق والخيلة يتصور ان في التصديق ايضا لا ينظر الله اى يقطع  
 الله تعالى عن الرحمة والافتقار الله عام لا يجب عنه احد والمراد انه لا يرحم  
 ان يعفو عنه ويرحمه اولا لقوله تعالى ان الله لا يعفر ان يشرك به ويعفر  
 ما دون ذلك لمن يشاء واما حديث من نودي من الجبل اى فلابد من حمله على  
 الكافر ساقا والمتمثل لهذا الفعل او يقال انه يستحق بفعله هذا الجزا لولا  
 فضل الله تعالى لكانه اذ كان موثقا لا يجرى هذا الجزا البتة والله بل فلا  
 كلام فيه والله تعالى اعلم باب البوقود والحبرة رقية منسوخة في حاشيتها  
 اى مع حاشيتها اى لان حاشيتها محيطتها عليها بعد النسخ وجازى رواية  
 اخرى وفيها حاشيتها والله تعالى اعلم باب ليس الحبر رقية واعضا  
 ليس الحبر من لا اخلاق له في الاخرة يمكن حمله قوله من لا اخلاق له على معنى  
 لا اخلاق له منه اى من الحبر فيرجع الى حديث من ليس في الدنيا له ربي في  
 الاخرة وهذا تاويل قريب يحصل التوفيق والله تعالى اعلم باب ما يدور

في الشيب وفيه من قصة فيها شوق ارسلوني لاحد قصة كان في تلك القصة شعر  
من شعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في احد ان تغسل تلك القصة في ذلك  
القدح تبركا بشعره صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله بعث اليها محضه اي  
بعث ذلك الاشارة محضه الي امر سلمة رضي الله تعالى عنها اي طرقت  
طرفها الى الغسل بالشعر فيه باب من كره العمود على الصور وفيها  
اشترت تمرقة لا يخفى ما بين هذا الحديث والحديث المتقدم اعني حديث  
القرام من الترافع سيما وقد جاز ان كان يتفق بالوساد تين وقد اجيب  
بان الواقعة صحيحة ولا يخفى انه يعقوب التفرغ ويوجب ان احدي الروايتين  
باطلة ولا يرفع التفرغ اصلا ضرورة ان تفرغ الروايتين مع اتحاد  
الواقعة يعين ان احدهما خطأ البتة فالوجه في الجمع ما يشير اليه كلام المحقق  
وهو ان يجهل حديث القرام على انها شقته بحيث ما بقيت الصور سالمة  
في الوساد تين وظهرنا الصور في التمرقة كما ثبت سالمة واما حديث امير  
عني الحديث ويصح فالظاهر انما في غير صور ذي الروح واما حديث  
الارحام في ثوب تمده الاحاد بين لا توافقه الا بان يقال بان الكراهة  
في البعض اشده من البعض والاستثناء محمول على خروج من الشد الكراهة  
الى كراهة اخف منه لا على الاباحة والافلا بان يكون احاد الحديثين ناسخا  
للاخر غاية الامر اذا حملنا ناسخا في الوجه الاخذ بالاحوط والقول  
بكراهة الكل فلهذا ما يودي اليه النظر في الاحاد بين واما الفقهاء فلهذا  
يختلفون في المسئلة والله تعالى اعلم باب الاستلقاء ووضع الرجل  
على الاخرى لا يخفى ان الذي في الحديث هو الاضطجاع فكانه نية بالنزحية  
على انه محمول على الاستلقاء كما قيل ودلالة لان رفع احدي الرجلين على  
الاخرى لا ينافي الا عند الاستلقاء قلت لا يخفى ان مطلق الرفع يتنافى عند  
الاضطجاع فطبيحا ايضا نحو المستبدر هو الرفع المخصوص الذي يقبل  
وقرعه ويوجد غيبا في الجبهة واما الرفع حادثة الاضطجاع فليس كذلك  
فانظرا ان مراد الراوي هو الرفع الغريب لا الرفع الشاذ الذي لا يفتقر لبيان  
فيحمل ذلك الاضطجاع على الاستلقاء والله تعالى في كتاب الاداب قال امراء  
ثم امراء الخ يحتمل ان تكبرها لمجرب حقا اولقة صبرها فتقضب يادني  
تغصير في مراعاة حقا فغيبا في هادي غني تحصيل مرصاتها  
نجا لله تغسل او الشيطان الا ان تكبر الكبار قال قول الزور عده  
اكبر الكبار واما التفرغ فبغوه بالله تعالى منه او على ان المعنى بالذي  
هو من الكبار والله تعالى اعلم باب التفرغ وقية لا يدخل الجنة  
قاطع اي لا يخفى الاحوال او لا وان كان يمكن دخوله فيها او لا بمغفرة من

الله تعالى وشدة

الله تعالى ومثله حديث اقطع من قطعوا اي يتحقق ان اقطع عنه او افلا  
ارحم مع المرحومين او لا وان كان يمكن ان يغفره والله تعالى اعلم باب  
رحمة الولد وفيه فقال لله ارحم بعباده من هذه بولداي بعباده المومنين  
الذين يتحققون الرحمة واسما من لا يتحققها اصلا او يتحققها بعد الوفاة في النار  
فان الله تعالى يرحمهما اصلا او يرحمهما في اوانها ويحتمل ان يتعارف هذا بيان عظم  
رحمة العباد على معنى انه تعالى مع انه ارحم بالعباد يرحم بعضهم النار  
لعظم ذنوبهم التي يتحققون بها حرمان الرحمة مع عظمها وسعتها والله  
تعالى اعلم او اصلا ولا وان ترفع الله الخ المشهور بفتح الهمزة وعليه فهو  
مغفورا به بتقدير دفع ان ترفع الله اوله لانكار اي ما املا لان ترفع الله  
اوقية اي حيث ترفع الله وروي كسرهما وهو راجح معنى باب فصل  
من يعول بيتا وفيه قال انا وكافل اليتيم الخ كانه كناية عن زيادة قرب الكافل  
اليتيم اليه صلى الله تعالى عليه وسلم من بعض الوجوه والا فاعلم ان درجة  
صلى الله تعالى عليه وسلم ارفع والله تعالى اعلم باب رحمة الناس وفيه  
ونرى المومنين الخطاب للصالحين او لكل مخاطب والمط حث المومنين  
على هذه الحالة حتى يراهوا كل تراخ على هذه الحالة لا الاخبار في اللانق  
بحال المومنين ان يكونوا على هذه الحالة حتى تراهوا ايها الراي عليهما والله  
تعالى اعلم ساهن فسلو عرس كانه ميني على ان المومن لا يخلو عن حسن  
العنة في احواله والغرس بحسن النية ينسب عنه الاجر بكل كل اجر منه والا  
فالغرس بدون حسن النية او بنية قبيحة لا يترتب عليه الا اجر ظاهري والله  
تعالى اعلم باب التفرغ من الايمان من حاره بوانفة وفيه والله لا يؤمن وقد  
حمل هذا على كمال الايمان وهو في موقفه لانه خير عنه بعد الايمان فلا يبعث  
على اطلاقه وكذا حمل قوله من كان يؤمن بالله واليومر الاخر فلا يؤذ جاره وافضاله  
على كمال الايمان وهذا فيما يظننا ويل في غير موضع لان المطلوبه الامر والنهي به  
وكل منهما متوجه الى المومنين كلهم ولا يختص بهما كما مله الايمان بله ناقص الاعان  
اولى بالامر والنهي من الكامل فما تفرغ والله تعالى اعلم باب الرفق في الامر كله  
وفيه نقلت وعلبك السامر واللعنة كما تفرغ بالسواكلا منهم بالسلا مردنة  
عليهم على طبق رد السلام فوضعت اللعنة موضع الرحمة في السلام ايها ما  
بانه كانه رد للحنية باحسن منهما وفيه ككبرهم واستهزاء مثل الاستهزاء قوله تعالى  
فتشرهم بعد ذاب والله تعالى اعلم باب لو يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
في حاشا وفيه ان شر الناس الخ الظاهر ان المقدم بان ان حسن المعاملة مع هذا  
الرجل لا اجترار عند الوفاة فيمن يتوكله الناس اتقائه اي لا يكون منظره  
ويحتمل ان المراد ببيانه انه هذا الرجل من الذين يخاف شرهم فتركوا التفرغ له  
بالعلم احد منه عند وجهه خوفا من ذلك والمعنى الاول اظهر والله تعالى اعلم



باب ما ينهى من السباب وفيه سباق فسوق اي من اعمال الفسقة وقنال  
 من اعمال الكفرة وخصالهم ورواه تعالى اعلم الا ارتوت اي كلمته عليه اي  
 على القائل اي يكون على الخلق وباللها عليه او انه يخاف عليه من مشوهم  
 ان يصير كافر تعود بالله تعالى لانه بصير في الحال كما فر والله تعالى اعلم  
 من حلف على صفة غير الاسلام اي مستساها راحيا باله خور فيها والله  
 تعالى اعلم باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خير دور الانصار  
 اي تفضيل طائفة على اخرى وان كان يستلزم تنقيص الاخرى وعدم رضاهم  
 بذلوه لكنه جائز لمصلحة ولا بعد من الغيبة والله تعالى اعلم باب  
 قول الله تعالى واحتملوا قول الزور وفيه قوله فليس بد حاجة الي كناية  
 عن عدم القبول والله تعالى اعلم باب ما ينهى من التجاسد اي ما ينهى  
 عنه من التجاسد وفي بعض النسخ عن التجاسد فكلية ما مصدرية وفيه  
 وكونوا عباد الله اخوانا اي عاملوه بالعبودية وفيما بينكم بالاخوة اي  
 تقا ونوا وتحابوا فيما بينكم كنفاء ون الاخوة وتجا بينهم لكن لا مطلقا  
 بل في عبادة الله تعالى وطاعته ولذلو جمع بين الامرين واللاحق ببيان  
 العبادة قدم الاول ولانه يستلزم الثاني والله تعالى اعلم باب الكبر  
 وفيه الاخر كبر ما بهل الجنة التي ليس المراد اخبركم باهل الجنة كظهور اهل النار  
 كلهم والالزم الواسطة وثبوت المنزلة بين المترئين ضرورة خروج كثير من  
 الناس من الطائفتين جميعا فقبل اي با غلب اهل الجنة وباعلى اهل  
 النار ولا يخفى عن نظر وكذا لا يمكن جملة من يدخل الجنة الا يخفى نعم  
 لوجه على اصحاب المراتب العالية الكاملين من اصحاب الجنة بتفصيل  
 غيرهم منزلة العدم كان له وجه والاخرى بالنظر في لفظ الحديث ان يرد  
 باهل الجنة الطائفة التي توفقت لها كلها الجنة يرد على ذلك قوله كل ضعيف  
 وعلم هذا قاصدا ان يقال من وفقا لهذه الخصلة يحتملها بالخير البتة ويقال  
 لما كان غالب هذه الطائفة يدخل الجنة عد الكمل داخلوا والله تعالى اعلم  
 باب الفجرة وفيه قالت لله على نذر ان لا اكلموا الخ كانه بتقدير لئلا اكلموا  
 وهو تعليل للايجاب اي اوجبت النور ليكون سببا حاملا على ترك  
 التكلم فيردى الى ان الايجاب على تقدير ان تكلمه ولذلو قيل تقدير الكلام  
 على نذر ان كلمته والله تعالى اعلم وقوله فلونيرا اليا بما حتى كلمت واعتقت  
 ليس عطف على كلمت فان القول بانها لونها لا يباح حتى كلمت واعتقت  
 قد علوا ما اعتقت بعد ذلك باتمام الا ان يحل ذلك على تجوز بل على  
 ما يظهر من تمام الكلام اي انما فعلت ذلك النذر والحث واعتقت  
 والله تعالى اعلم باب ما يجوز من الهوان لمن عصى اي وكفه  
 كسج ان الاسر لشدة العيرة فلذلك ذكر في الباب حديث عائشة رضاه

تعالى عطف عنما والله تعالى اعلم باب من تجمل للوفود وفيه انما بعثت  
 اليك لتصيب بها ما لا اي مثلا والحاصل اي لتنتفع بها وتتم فيها في  
 مصارفها والله تعالى اعلم باب الاخا وفيه فقال النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وهو عطف على مقدر ترك اختصاصه بالا على ابي حتى يلزم  
 ان يكون القول متصلا بالاخا باب التفسير والضحاك وفيه فلما  
 استاذن عمر بن الخطاب الخ لا يخفى ان المبادرة الى الحجاب لازمة  
 عند دخول الاجنبي سواء كان عمرا ولا فوا وجه التعجب فلعلم الواقعة كانت  
 قبل اية الحجاب اوله فبهن من يجوز لها الكشف عند عمر كحصة ه  
 مثلا فان التعجب بالنظر الى قيامها اوله والتعجب من اسرارهن فذل ان  
 يعلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ياذن له احرلا وهذا اقر به الى  
 لفظ الحديث والله تعالى اعلم باب قول الله يا ايها الذين امنوا اتقوا الله  
 الخ وفيه ان الصديق يمدى الى البر فصاحب الصدق لا ياتي من الافعال  
 بحوجه الا الى الانكار لو سلم عنه خوفا من الوقوع في الكذب بخلاف صاحب  
 الكذب فانه قد يجترؤ على التبعاح اعتمادا على الكارذ ذلوا عند السؤال  
 والله تعالى اعلم وبختم ان الصادق يوقفه الله تعالى للخيرات والكاذب  
 بالتمسك وكان صدق الاول هذه الى البر وكوب الثاني بالتمسك والله تعالى  
 اعلم باب لا يدع المؤمن من حجر مرتين ولعله هذا الحديث محمول على  
 امور الدين كما يقتضيه اسر المؤمن اي ليس من شأن المؤمن على  
 مقتضى ايمانه ان يصدق الكاذب الذي ظهر كذبه مرة ثانية فيجتمع في  
 المرتين جميعا لقوله تعالى ان حاكوا سبق نبيا فتبينوا وهذا هو مورد  
 الحديث واما الاخذاع في امور الدنيا بنا على قلته التفاتة اليها وعدم  
 ايلتئامه بها فهو ممدوح مطلوب وعليه يحمل حديث المؤمن عقر  
 كبريه فلا تذاق بيبه الحديثين باب احب الاسماء الخ وفيه تسموا بترك  
 عبد الله فاشار بالترجمة الى انه صلى الله تعالى عليه وسلم ارشدون  
 اليه لكونه من احب الاسماء كما يدل عليه حديث مسلمو وكانه ما ذكره لكونه  
 ليس على شرطه فالحاصل ان الترجمة في اشغال هذا بمنزلة الشرع للحديث  
 يبين بما حمل الحديث لان الحديث لا يثبت ما فيها اصالة وان كان  
 القائلان الحديث يكون لا يثبت ما فيها اصالة والله تعالى اعلم  
 باب من سمي باسم الانبياء وفيه ولو قضى ان يكون بعد محمد صلى الله تعالى  
 عليه وسلم نبي عاش الخ يحمل انه بيان لسبب موته ومداره على ان  
 ابراهيم قد علق نبوته بعيشته وهذا معنى على انه عليه ذلك من جهة  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كما جاء عند صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك

بعض الطرق الضعيفة وكثرة جامته عن الصحابة ومعنى الحديث  
على هذا انه لوقوع النبوة لاحد بعده صلى الله تعالى عليه وسلم لا قبل  
حياة ابراهيم لكن لما لم يقض الحد تلك وقد قدر لابراهيم انه يكون نبيا  
على تقدير حياته لزمان لا يعيش ويحتمل ان يكون لفضل ابراهيم وحامل  
لو قدرني بعده صلى الله تعالى عليه وسلم لكان ابراهيم احق بولاه فتعبد  
ان يعيش ح الى ان يعبد نبيا لكن ما قدرني بعده فلذلاء بالزمان  
يعيش وعلى المعنيين فليس معنى الحديث على ان ولد النبي يلزم ان  
يكون نبيا حتى يقال انه غير لازم والله تعالى اعلم انه مرضعوا ولعل  
لهذا من باب التشريف والتكريم صلى الله تعالى عليه وسلم والافاظ ههنا  
الجنة ليست دار حاجة الى امثاله والله تعالى اعلم باب تسمية الوليد  
هو من اضافة المصدر الى المفعول الثاني اى تسمية الرجل الوليد والله  
تعالى اعلم باب التسمية للصبي قبل ان يولد للرجل وفي نسخة قبل ان  
يلد الرجل والمعنى اى قبل ان يصير رجلا فيولد له او فيولد كتاب  
الاستيذان باب تسليم الرجال على النساء الخ كانه اراد به تسليم احد  
الجنسين المتفارين على الاخر فلذلاء ذكر في الباب حديث سلا بن جبريل  
على عائشة رضي الله تعالى عنها ويحتمل ان يقال انه ذكره ليؤخذ منه  
سلا بن الرجل على النساء بالدلالة لان سلام الرجال عليهن اقرب من سلام  
الملائكة عليهن فحين جاز الثاني علم جواز الاول بالاولى وقد ينظر فيه  
بان الملائكة منزهة عن الشهوات فلا يلزم من جواز سلامهم عليهن  
جواز سلام الرجال وقيل وجه الخطا بقية هو ان جبريل كان باجته  
بصورة دحية ولا يخفى انه بعده يتوقف على انه ابي في هذه المرة  
بصورة دحية والله تعالى اعلم فامل باب من رده فقال عليك  
السلام وفيه ثم اسجد اى السجدة الثانية من الركعة الاولى حتى  
تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اقبل ذللك في الصلاة  
كلها لا يخفى ان هذا الحديث من صحيح في الدلالة على جلسة الاستراحة  
بل ظاهره وجوب جلسة الاستراحة ولا اقله كونه سنة او ذبا فانكلا  
الحنفية والمالكية ذللك لا يخلو عن حقا وكذا هذا الحديث يدل على  
ثبوت القراءة في الركعات كلها والله تعالى اعلم باب من راقوما  
فقال عند ظهر اى فقوله تعالى اذ ارد عبيتم فادخلوا فاذرهم الابية  
وان كان بحسب الظاهر مطلقا كمنه معني بحال عدم الداعي  
وخبره والله تعالى اعلم باب الجلوس كيفما تيسر وفيه نهى النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم عن لبستين الخ قيل مطابقة الحديث

لما نزع من حيث انه خص النهى بحالين فيظهر ان ما عدا هذا ليس  
مسلما عنه اه وفيه انه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن حالتي اللبس لا  
عن حالتي الجلوس حتى يحسن الاستدلال على جواز ما عدا حالتي الجلوس  
وايضال ويرد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالحديث ما يدل عليه  
كيف وقد نهى عن البيعتين مع ان النهى عنه من البيوع اكثر من ان  
يحمر والله تعالى اعلم كتاب الادعية باب التعوذ من المعز والمانثر  
وفيه ومن شرفنة الغنى اعلم ان جاز في بعض الروايات هذا وامثاله فلكذا  
من شرفنة الغنى ومن شرفنة الفقر ومن شرفنة المسكين بزيادة  
لفظة الشرف في الكل وفي بعضها بسقوط لفظ الشرف من الكل وفي بعضها  
باثباته في البعض دون البعض والظاهر ان الغننة تحمل على معنى  
الاختيار عند زيادة لفظ الشرف والاختيار له طرفان خبر وشرف والتعوذ  
انما وقع من شرفها لا خبرها وعنه عدم لفظ الشرف فالغننة بمعنى الاقنان  
في الابد نعمود بالله تعالى منه وهو شرف كله فاذا ثبت في بعض دون بعض  
فما ثبت فيه كعمل الغننة على المعنى الاول وسالا فيحمل على المعنى الثاني  
والله تعالى اعلم كتاب الرقاق باب الجنة اقرب الى احكام الخ  
ان حصول كل منهما يكون منوطا بكلمة لا ياتي بها المتكلم واعني شرف  
اقرب الى الانسان مما يشانه ذللك والله تعالى اعلم باب من احب  
لحق الله الخ وفيه وعرفت انه الحديث الذي كان يحدثنا به الظاهر ان  
هذا كان من عائشة رضي الله تعالى عنها على وجه الطن والتحنن والاه  
فمعلوم ان صلى الله تعالى عليه وسلم قد خير قبل ذللك بزمان حتى انه  
خطب بعد ان خير فقال ان عبد خير الله بين الدنيا وبين ما عند  
الله فاختار وما عند الله فيكي ايو تكبر والله تعالى اعلم باب كيف  
الحشر وفيه فامر فينا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخط فقال  
انكرو محشرون حفاة عراة غرلا يحابدنا اول خلق نعبده الظاهر  
ان معنى الآية على هذا على الحال الذي خلقنا كل مخلوق في اول خلقه  
وهو زمان تخرجه من بطن امه عليه نصيده فيكون اول خلق خلق  
وكما معنى على ما والله تعالى اعلم باب قوله عز وجل ان زلزلة  
الساعة الخ وفيه فان من يا جرح وما جرح الخ ومثله جرح ولعل  
المراد بقوله متكوراى من هذه الامة فقط لامد المسلمين مطلقا فيكون  
كثرة سائر الامة وكذا كونه الامة يكون في مخالفة موثبه وكذا  
الواحد الزوال على تسعائة وتسعة وتسعين من يا جرح وما جرح  
والله تعالى اعلم باب صفة الجنة والنار وفيه قال ما بين

منكم الكافر الخليل هو من قبل الانتفاخ لا الزيادة من خارج لملا يلزم  
 تعذيب الاجزاء الغير العاصية والله تعالى اعلم وقد يقال هو قادر على  
 ان يحفظ غير العاص من الاجزاء عند العذاب مع الزيادة تقبيل الصورة  
 وتشد يد في العذاب وذلك بان يجعل الاجزاء الزيادة طريقا لوصول  
 العذاب الى الاصلية مع عدم الوصول الى الزيادة فتأمل والله تعالى  
 اعلم واما قوله بسيد الراسب في ظلها اما بنا على ان النور في الجنة يكون  
 من جانب السطح الذي هو العرش وح يظهر فيها الظل للاجسام  
 الكثيفة واما المراد به مكان الظل لو فرض هناك ظل وهذا مبنى على  
 ان هو الجنة مصونة بنفسها فلا يمكن الظل فيها والله تعالى اعلم  
 لعله تنفع شفاعتي قد جاني بعض الروايات ما يظهر منه انه  
 ينفعه عمله واعانته للمني صلى الله تعالى عليه وسلم فيجنات ان يكون  
 النافع مجموع الشفاعة والعدل الصالح فلان في الحديث القران لان  
 النفع المنفي في القران هو نفي نفع العبد والشفاعة ولا يلزم منه نفي  
 نفعها مجرعا وتحتل ان يكون المراد بالنفع المنفي في القران هو الخلاص  
 من النار فلان في الحديث والله تعالى اعلم الامن حيسه القران  
 يحتل ان المراد بحيس القران ما يعود وورد الخلود فيه او وروى  
 قبول شفاعته عند الله تعالى فيه او في السنة من حيث ان القران قد  
 جا بوجوب التصديق بالسنة فما ورد به السنة بمنزلة ما ورد به القران  
 فاذا جاني السنة ان قوما لا يقبل الله تعالى بيتهما فيهم شفاعته احد بل  
 هو الذي ينزى لا خراجهم من النار مجرد فضله فيجزان يقال اولئك  
 داخلون فيمن حيسه القران من حيث انه جا بوجوب التصديق به  
 بالسنة وقد وردت السنة بالكل لا يخرجون بشفاعته احد منهم كسنة  
 نظر الى الشفاعة والله تعالى اعلم كتاب القدر الا يقول على  
 العطرة الظاهر ان المراد سلامة الطبع بحيث لو عرض عليه الاسلام  
 لما اليب لا نفس الاسلام هو لا يتناسب قوله الله اعلم عا كما نواعا ملين  
 فتأمل وقوله كما يستحق البهجة اي سالمة عن العيوب التي كثرتها  
 الناس فيها والافقد يخرج من بطن اهلها معيبة ببعض العيوب  
 والله تعالى اعلم كتاب الايمان والقدرة باب لا تخلقوا باياكم  
 وذكر فيه حديث ابي موسى ثقيل في وجهه مطابقتها للترجمة انه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم خلق ناسه مرتين فخلق اول خلقه بغير الله  
 لا يحسن قلت والاحسن من ذلك ان يقال ان قوله صلى الله تعالى عليه

وسلمو

وقول الله تعالى بالجامعة الارهاق الربا في حق من الشذو انية

وسلمو والله لا اختلف على عين الخي يور على ان عينه كانت منعقدة واليمين  
 بغيره تعالى لا تعتقد وكان يمينه مطلقا بالله لا بغيره تعالى والله تعالى  
 اعلم باب الوفا بالنذر وفيه فيوق عليه اي فيعطي الاجل المنذور فيه  
 كالشفاء وفي بعض النسخ فيوق وفيه وهو مبنى على انه من كلام الله تعالى  
 اي فيعطي عليه فعمل ما يعطي في سبيل الله كما انه اعطى الله والله تعالى  
 اعلم باب الكفاية قبل الحنت وبعده وفيه ذكر قوله الا انيت الذي  
 هو خبر وتخلطها كما انه اخذ من الواو الاطلاق لانه لم يطلق الجمع فالاصل  
 الجواز كيف ما كان مقدما على الحنت او موخرا ومن يدعي احد ههما  
 فعليه البيان والله تعالى اعلم كتاب الحدود وذلك ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبين ظاهره انه لم يبين قدا معينة  
 بل كان يخرجه فيه ما بين اربعين الى ثمانين وعلى هذا في حق شاور  
 غير الصحابة اتفقوا على توبه اقصى المراتب فان وقع توبه انتمو  
 زادوا في حد من حدود الله مع عدم جواز الزيادة في الحد والله تعالى اعلم  
 ومن اصاب من ذلك شيئا يراجه غير التردد فهو عام مخصوص وقوله  
 فهو كما رته بغيره ان الله تعالى لا يعذبه مرة ثانية في الاخرة ويشكل عليه  
 ظاهرا قوله تعالى انما جزا الذين يجارون الله الى قوله تعالى ذلك هو جزى  
 في الدنيا والمهم في الاخرة عذاب عذاب عذاب الائمة فان الله تعالى اثبت لهم جزى  
 هذه الائمة عذاب الدنيا والاخرة جميعا الا ان يقال اثبات العذاب لا يبرر  
 على انه يعذب بهما جميعا فيمكن يعذب باحد ههما على البولبية وكلام  
 المصنف فيما بعد يقتضي خصوص الائمة بالكفرة واهل الردة لكن لو سلموا خصوص  
 في شأن النور فاللفظ عام والعبارة لغومية للخصوص السبب والائمة  
 كلهم اخذوا بعموم لفظه والله تعالى اعلم باب رجوع المحضن فيه قلت  
 قلت سورة النور امر بعد قال لا ادري قبل بل ثبت انه بعد لان سورة النور  
 نزلت في الافك وثبت انه قبل رجوع ما عز قلت لا يلزم من ذلك ان كل آية  
 من آيات السورة نزلت بعد الافك فلان من آيات ان حد الزنا من سورة  
 النور كان قبل او بعد فتأمل والله تعالى اعلم باب لا يرجع المحضون  
 والجنونة وفيه وقع القلم عن الجنون في غير حقوق العباد والزمانه  
 ومقتضاه ان لا يرجع محض ظهور الجوارح وقوع المباشرة حاله  
 الجنون كما يجوز انه حاله الاكراه او انه من خلال حفي وتحتل كونه انه  
 تحتق الجمل بلا دخول بان حصل المباشرة قطار المني الى النور بلا ادخار  
 والله تعالى اعلم كتاب الاكراه قال بعض الناس فان تورا المتقوى الخ  
 حامل كلام الحنفية ان بيع المكره مستقلا الا انه بيع فاسد لتعلق حق  
 العبويه فيجب توقفه الى ارضائه الا اذا تصرف فيه المتقوى ثم قال لا  
 يقبل الفسخ فيمنه قد تعارض فيه حقان كل منهما للعبد حقا اختاره

حاشية السندي  
 على تراجم البخاري

قوله ايم الزيادة عظمه

شبكة  
 الألوكة  
 www.alukah.net



واعلاها قورا واعظمها رتبة اذ المساوي غير كلامه تعالى الكلامه تعالى  
 قطعا في الفضائل والبركات فلذلك قال فاجوابي اكثرهما تابعا الخ  
 والله تعالى اعلم كل امرئ لعل المراد بالامة امة الدعوة والمراد  
 عن ابي من ابي الايمان به وهو المراد بالعصيان لا مطلق العصيان  
 والله تعالى اعلم باب ما يذكرونه في البراري وتكلف للقياس وفيه  
 فاضرتما فجهت فتالت والله لقد حفظ عمدا الله بن محمد كما هما  
 اخذت من موافقته في المرة الثانية لما ذكر في المرة الاولى مع ما بينهما  
 من بعد المرة ان الحديث محفوظ عنه اذ مع النسيان لا يتاني في المواقفة  
 والله تعالى اعلم باب تعليم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ائمة  
 من الرجال والنساء مما علمه الله ليس ليراي ولا تمتد اي ولا لا تمتد  
 الى مثله وهو حقيقة القياس ولهذا اشتهر هذا الاسلوب في المناطقة  
 في القياس والله تعالى اعلم باب شبه اصلا معلوما الى  
 مطلوب بالعلم والبيان للمخاطب وقوله باصل مبدى اي قد بين  
 للمخاطب من قبل او المراد بالمعلوم المتكلم المحيى وكذا  
 المبين والمطلوب تشبها للمجهول على المخاطب بالمعلوم عنده مع  
 ان كلا منهما معلومان عند المتكلم بدون هذا التشبيه وانما يشبه  
 لتفهيم المسائل للمخاطب والتوضيح عنه لا لاثبات الحكم كما يقولونه  
 اهل القياس فان هذا جواب عن ادلة مشيخ القياس بان ما جاء من  
 القياس كان للايضاح والتفهيم بعد ان كان الحكم تابعا في كل من  
 الاصلين ولو كان لاثبات الحكم والله تعالى اعلم كتاب التوحيد  
 وكان عرشه على السما وفيه كان الله ولو كان شئ قبله هو كناية عن كونه  
 موجودا بذاته وليس وجوده من غيره يكون قبله فلا يتوهم اثبات  
 القلبية بالنظر الى وجوده وهو يوهى الحديث تعالى عن ذلك علوا كبيرا  
 باب وجوه ~~بعضه~~ بوضوه نافرة الى برهاننا في وجه قوله كناية  
 بقيد عز وجل الله فقال كونه الكون راجع الى النسبة الخيرية الصغرية  
 التي يتضمنها النسبة التوضيفية في قوله عز يمين الله كما قرروا ان  
 النسبة التوضيفية تنضم النسبة الاخبارية ويمكن رجوعها الى  
 نسبة تفيد بالنظر الى كون معموله ان الله سبحانه وتعالى والله  
 تعالى اعلم وفيه فيقولون انت ربنا يتفخرون بالاستغناء عن الاستغناء  
 والله تعالى اعلم باب ان رحمة الله قريب من المحسنين وفيه قاسما  
 الجنة فان الله لا يظلم من خلقه احدا وانه ينشئ النار الخ الاقرب  
 انه معلوم وان كان يمكن تزييمه ايضا بان يرد بقوله ينشئ النار اي

ينشئ

ينشئ في الدنيا النار وما يوجد لها فيها من يشاء من الكفرة وليس فيه  
 ما يولد على انه تعالى يوجد لهم بوضوه النار وعلى هذا فانما في قوله  
 فيلقون ليست للتفتيح بل الصلة بل لا نسبة وعل هذا الى ما  
 ذكره التشرح في توجيه الحديث والله تعالى اعلم باب قول  
 الله تعالى ولا تنفوا الشفاعة عنه الا لمن ادن له وفيه ولو يقبل  
 ما اذا خلق ربكواى فليس معنى تكلمه تعالى هو ايجاد الكلام  
 في محل اخر كما زعمه نافي الكلام القدير بل معناه قيام الكلام به  
 والا فيلما اذا خلق ربكواى لا ما اذا خلق ربكواى الموجد للكلام في محلات  
 خالقه لا قائله فاذا لم يقبل ما اذا خلق بل قبل ما اذا قال علوان  
 الكلام قائله لانه موجود له في محل اخر ونقولا بوضوه الخ  
 الاخر والله تعالى اعلم باب قول الله تعالى يا ايها الرسول بلغ  
 ما انزل اليك الخ اي باب اثبات النبوة فان مباحث النبوات  
 من جملة ~~مباحث~~ مسائل علم التوحيد الا انه تزجوا لغالب  
 مسائل علم التوحيد باية من الكتاب تذكرا للحديث الموافق لها  
 ليعلموا ثبوتها بالكتاب والسنة وموافقة الكتاب والسنة عليها  
 اذ هذه المسائل هي مدار الدين والمطلوب فيها اليقين فلهذا دره  
 ما وفق نظره تذكرا في الباب من الايات والاحاديث بمقتضى ما فيه  
 لفظ الرسالة والرسول ارحوه وهذا اللفظ هو مدار الترجمة والله  
 تعالى اعلم واما ذكره قوله تعالى دلالة الكتاب فليحتمق الكتاب الذي  
 يتوحد به الى تحقيق النبوة ثم اثبات بقوله هذا الكتاب الى ان ذلك  
 واقع موقع هذا وايدى بقوله تعالى وجين بلور في بقوله بلور موضع  
 يكون مع ان الاول للقاب البعيد عن الحس والتاني للحاضر العزيب  
 والله تعالى اعلم باب قول الله تعالى قل فانوا بالتوراة وفيه  
 يتكونه حق تلاوته يتبعونه الخ الظاهر انه فسر يتلون يتبعون  
 على انه من التلو بمعنى التبع لامن التلاوة بمعنى التراق ويحتمل  
 انه اخذ العهد من قوله حق تلاوته اذ لا يكون الاضمان موديا ه  
 للتلاوة حقها الا اذا عملوا كما ينبغي العزيب والله تعالى اعلم  
 باب وسمى اعمال اللسان يدل على ان الصلاة عمل ايضا باب  
 قوله الله تعالى ولقد يرسنا القرآن الخ وفيه قلت يا رسول الله فيما  
 يعمل العاملون اي في تحصيل اي شئ يعمل العاملون واي شئ  
 ينتزب على عملهم بعد ان تقرر كرامتى وقد راجب عما حمله

يقول

انه كما قدور لكل منزلا كقولهم قدور له من الاعمال ما يوصله اليه فكل هو  
 موافق لتخصيص منزله باعمال توصله اليه فان تكليف وسيلة الى ذلك  
 التوفيق والتيسير والله تعالى اعلم باب قول الله والله  
 خلقكم وما تعملون وجا فيدقنا من لنا بحسب ذود وهو باضافة هـ  
 خمس الى ذود وذود جمع ناقه معنى واصافة السور العدد اليه  
 تفيد ان احادها خمس وكل واحد من تلك الاحاد ناقه لاذود  
 كما ان اضافة خمسة في قولنا عندي خمسة رجال الى رجال لا فائدة  
 ان العدد لاجاد الرجال لا لنفس الجمع وكل واحد من الاحاد رجل  
 لارجال ومثل خمس ذود قوله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط  
 لا فائدة ان احاد الرهط كانوا تسعة وكل واحد من تلك الاحاد  
 رجلا لارهلط والحاصل ان السور العدد من ثلاثة الى عشرة يضاف الى  
 الجمع لفظا او معنى لا فائدة عدد احاد ذلك الجمع لا تعدد نفس  
 الجمع والعجب من ابي البقا مع حاله في علم العربية وبار الصواب  
 تنوين خمس فانه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى لان العدد هو  
 المضاف حين المضاف اليه فيلزم ان خمس تكون خمس خمسة عشر  
 بغير لان اقل الذود ثلاثة ثم العجب من القسطلاني انه قررهما  
 على قولنا في حان من لا يزل ولا ينسى والله تعالى اعلم  
 باب قول الله ونضع الموازين القسط احب اى باب ان الوزن  
 حق وهذا من مسائل التوحيد وبه ختم صحبه لان الاعمال  
 وزنها وتقلها وحفتها على حسب نية العامل كحديث انما الاعمال  
 بالنيات ففي هذه المسئلة ارشاد الى حسن النية في الاعمال كما  
 في اول الكتاب اشارة الى ذلك بايراد حديث انما الاعمال بالنيات  
 فصار من ذلك حن الحنق قوله من موافقة البرائة النهاية  
 وفيه اشارة الى الموازنة على حسن النية بوارية ونهاية وايضا  
 اول العمل هو النية واخره هو الوزن وليس بعده الا الجرائق في  
 في موضع الكتاب الموضع للقول على ما عليه العمل في بوزينه  
 ونهايته فاقى بباريته وهي النية في بوارية الكتاب ونهايته  
 وهو الوزن في نهاية الكتاب فما احسن نظره وادق وادرج  
 لنية حديث التسييح وختم به الصحيح تقيمه مع مراعاة المسئلة  
 والتسبيح بواسطة اشتراكهما في بعض الحروف والوزن لفظا

كلام

على

على اشتراكهما في الاجرين يستعملهما مراعاة كحديث من كان اخرط  
 كلامه لا اله الا الله وذلك لان حقيقة التسييح هو التنزيه عما لا يليق  
 بجلاله وكبيره من التزياد والولوع وغير ذلك كقوله في صغار التسييح  
 موحد بالتوحيد با تروجه واكده فقيه تنبيه على ان المراد كحديث  
 من كان اخر كلامه لا اله الا الله هو ان يكون كلامه ما يدل على التوحيد  
 باي عبارة كان لانه يكون اخر كلامه لا اله الا الله بعينه لان المراد في  
 هذا الباب المعاني لا الالفاظ ويؤيده في الجملة ان اخر كلام رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم المعلوم كان غير هذه الكلمة  
 وهو قوله الرقيق الاعلى لكن لكونه من ثمرات كمال التوحيد كان  
 دالا على التوحيد با تروجه واكده ففي هذا الحتم المباركة تقاض  
 بالحتم لمن يعنى هذا الكتاب على التوحيد ان نشأ الله تعالى  
 اللهم ازرقنا ذلك مع الاحياء لا اله الا الله وعمد اتت الفرائد  
 المتعلقة بصحيح البخاري والمحدث الذي بنعمته تم الصالحات

حمد الله والحمد لله على ما انعمت من تحصيل هذه  
 القوائد وسلا ما على نبينا ورسولنا  
 محمد صاحب الغواني والفايد وعلى اله وصحبه  
 عدد كرامته وشا هذا فقد فرغت بيد  
 البراج من رسو تلك القوائد يوم الاثنين  
 من شهر المحرم من سنة ستين بعد المائة  
 والالف من الهجرة النبوية على هـ  
 صاحبها افضل الصلاة هـ هـ  
 والسلاذ كتيب ذلوه بيده  
 المفتوح الى ربه اسير دنيه  
 مصطفى المحلى الشافعي  
 بمقر الله ذنوبه وستره  
 عميره هو وجميعه  
 احبابه والمخلصين  
 اهـ

وشا قد باقي اهـ  
 فراغ اب بلقي فاني

عذرة الصلاة اخذها سيدي احمد الخايمي رحمه الله تعالى عن رجل من الصحابة عدوية الرسول  
الله عليه وسلم وكان ينادي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل ينادي بهذه قسما والله الرحمن  
الرحيم اللهم اني اسئلك بنور يدك يا ارحم الراحمين وسرا في قلبك الكون في نورك يا مخلص من نار  
قلبك كل شي ونورك المجد الفارق بيننا سائلك الرشيد والقي خيبة كثير من الذي لم يحس به سواك  
انترق خلفك الذي فكر في ان يركع في بيت من بيوت الكون اجرا من الافلاك وهذا كله الاملاك قطا فت  
به الصافون من حول الوحي تقظما وتكرها واسترنا بالصلاة والسلام عليه يقولون ان الله وبلائته  
يعلمون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه ولا كوالا سلموا وتشرق على هامته في تحت ملكك لو ان الله اراد  
على صناديد جنوده سلطانك بقوة عزيمتك واخذت به على صفائك يا حقا على بيتنا في الاور  
وقرنته بك ثم تدرى ذلك وجعلت عليه العمولة ومنقته بجالك في سطر الخالي وخصصته تقاب الوحي  
والدين والندى وزجنا به في نور نيل لاهو نبتك العظمى مع نيلك يد وان حقا في الخوي والاسما  
صاعرك ساعرك الابيه وما وصل من عمل اليك الا انظر بسببه خليفتك تحت الكرم على سائر  
مخولنا نرك سبب الله ارضك وسوادك خيضا حمرتك بخصوصه خفا به نصا في ذلك  
ومبعضات الالاء اعظم سموت اتمنت به في كتابك وفضلته بما فصلت عليه من السرا خطابك  
وتختا به فقال ابواب سابق النبوة والحلافة وختنه به دوراد وارمطاه الرسالة ومرتعة ذكره مع  
ذكره وسيرته بنسبة العمودية اليك فخص الامرك وسودت به نوارع وشرك المحود كخطك  
الكرمى وسطقته يحفظه العز منطق بعز الله الدنيا والاخرى والبيسة من ساداتك خلايك  
انترقا حله ونوحه بدار الكرامة والحمة والخلقة نبي الانبياء والسليمان والسموت بامرك الى الخلق  
استعين بحجبتك المتلاطم بامواج الاسرار وسيف عزك انفاك المازم بحرب الكفر والقي والاكابر  
اجدرك السمد واللبان احمد والكرم محمد كالحاشر العاقب المس بالورق والرجيم اسلك به وبالانعام  
الاول والونيل الذي به وانما الحبيب لمساك نضلى وتسلم عليه صلاة وسلاما تليق بذكرك والتم  
لانك ادري عن غيرة واعلم بسفاته عدد الاذكرك الطنون وبإباده على ما كان وما يكون وان عدنى  
عمده المحمدى مدد الادرك قولها فوجها في راسنا نسابه في جميع جهات ونعم بما طمى وظاهر  
وبعض سوابق سماه اولى واخرى فيسطق لسانى من رجحا عند اسرار كانه الموحى وانقل من علماء  
الافندسا الوطنى ما استقى به عند العلم وانما الحبيب المحمد ويصفو مرة بصوت  
سريع ينظره العذبة وابر جلاله بجبره حقا في الاشياء العظيمة العلية لارق بجمته على  
سماح مد ارج الكرام واطن سره بخصوص سلوغ الامر في المبدأ والختام فالمد انت  
السلام ومنك السلام والى بعد السلام ريتا انما جازم لت وانفعا الرسول ما كتنفا  
الشاهدين واصيلهم مع الدنيا نعمت عليهم من التبيين والصدقين والشهد والصالحين  
وصنا اولئك ريتا بارب العالمين وانصرنا بنصرى في الحركة والسكون واجعلنا من جيل الدين  
ونفتهم لهم كما نرك الكون لتضلك في حرب قولك الا ان حرب الله طر الخلق الا ان اوليا

الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون



عذرة الصلاة اخذها سيدي احمد الخايمي رحمه الله تعالى عن رجل من الصحابة عدوية الرسول  
الله عليه وسلم وكان ينادي يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل ينادي بهذه قسما والله الرحمن  
الرحيم اللهم اني اسئلك بنور يدك يا ارحم الراحمين وسرا في قلبك الكون في نورك يا مخلص من نار  
قلبك كل شي ونورك المجد الفارق بيننا سائلك الرشيد والقي خيبة كثير من الذي لم يحس به سواك  
انترق خلفك الذي فكر في ان يركع في بيت من بيوت الكون اجرا من الافلاك وهذا كله الاملاك قطا فت  
به الصافون من حول الوحي تقظما وتكرها واسترنا بالصلاة والسلام عليه يقولون ان الله وبلائته  
يعلمون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه ولا كوالا سلموا وتشرق على هامته في تحت ملكك لو ان الله اراد  
على صناديد جنوده سلطانك بقوة عزيمتك واخذت به على صفائك يا حقا على بيتنا في الاور  
وقرنته بك ثم تدرى ذلك وجعلت عليه العمولة ومنقته بجالك في سطر الخالي وخصصته تقاب الوحي  
والدين والندى وزجنا به في نور نيل لاهو نبتك العظمى مع نيلك يد وان حقا في الخوي والاسما  
صاعرك ساعرك الابيه وما وصل من عمل اليك الا انظر بسببه خليفتك تحت الكرم على سائر  
مخولنا نرك سبب الله ارضك وسوادك خيضا حمرتك بخصوصه خفا به نصا في ذلك  
ومبعضات الالاء اعظم سموت اتمنت به في كتابك وفضلته بما فصلت عليه من السرا خطابك  
وتختا به فقال ابواب سابق النبوة والحلافة وختنه به دوراد وارمطاه الرسالة ومرتعة ذكره مع  
ذكره وسيرته بنسبة العمودية اليك فخص الامرك وسودت به نوارع وشرك المحود كخطك  
الكرمى وسطقته يحفظه العز منطق بعز الله الدنيا والاخرى والبيسة من ساداتك خلايك  
انترقا حله ونوحه بدار الكرامة والحمة والخلقة نبي الانبياء والسليمان والسموت بامرك الى الخلق  
استعين بحجبتك المتلاطم بامواج الاسرار وسيف عزك انفاك المازم بحرب الكفر والقي والاكابر  
اجدرك السمد واللبان احمد والكرم محمد كالحاشر العاقب المس بالورق والرجيم اسلك به وبالانعام  
الاول والونيل الذي به وانما الحبيب لمساك نضلى وتسلم عليه صلاة وسلاما تليق بذكرك والتم  
لانك ادري عن غيرة واعلم بسفاته عدد الاذكرك الطنون وبإباده على ما كان وما يكون وان عدنى  
عمده المحمدى مدد الادرك قولها فوجها في راسنا نسابه في جميع جهات ونعم بما طمى وظاهر  
وبعض سوابق سماه اولى واخرى فيسطق لسانى من رجحا عند اسرار كانه الموحى وانقل من علماء  
الافندسا الوطنى ما استقى به عند العلم وانما الحبيب المحمد ويصفو مرة بصوت  
سريع ينظره العذبة وابر جلاله بجبره حقا في الاشياء العظيمة العلية لارق بجمته على  
سماح مد ارج الكرام واطن سره بخصوص سلوغ الامر في المبدأ والختام فالمد انت  
السلام ومنك السلام والى بعد السلام ريتا انما جازم لت وانفعا الرسول ما كتنفا  
الشاهدين واصيلهم مع الدنيا نعمت عليهم من التبيين والصدقين والشهد والصالحين  
وصنا اولئك ريتا بارب العالمين وانصرنا بنصرى في الحركة والسكون واجعلنا من جيل الدين  
ونفتهم لهم كما نرك الكون لتضلك في حرب قولك الا ان حرب الله طر الخلق الا ان اوليا